



وقف
قد وقف بهذا الكتاب لجميع الطالبين

والراغبين فمن بدله

بعد ما سمعنا ما نأثم

على الذين يدلون

ان الله سميع

عليم

١٢٧٥

130 parakh

16

3278

1081



تدوین منہجہ محوی فہم - ذکر الوقایہ کوہلام
در شرح ملحق الاجر - لکھنؤ صحیفہ قد
توفیر و تاریخ تولد و نا لیضری مصرعہ

وقف

٢ ٢
بسم الله الرحمن الرحيم ربنا انت شر لنا من انفسنا وانا نعلم اننا
الحمد لله الذي ابغى الى انقراض الالام شريفة حبيب محمد المصطفى وهدى علماء ائمة العلم الحلال والحرام بين
والصلوة والسلام على الرسول الاعظم والشارع الاكرم صاحب الشريعة العظمى والملة الخفية الكبرى خير
سيدنا ومولانا وسفيح ذنوبنا ابي القاسم محمد المصطفى وعلى جميع الانبياء العظام المبعوثين للتبليغ
احكام الله تعالى وعلى الال واصحاب الكرام الذين هم مصابيح الدنيا وائمة الهدى والرحمة والفقران
والصفوة والاصان على ائمة الاسلام سيما امام الائمة وسراج الامة الامام الاعظم والهام الافخم
ابي حنيفة واصحابه اولو الالباب والنهض وبعد فيقول العبد الذليل عبد الرحيم بن اسمعيل
بن مصطفى الشهر بن عبد العاكف الاماسي قد اعطاني ربي جمعا كثيرا من الكتب المعبرة سيما
الهداية وشرحها وحواشيها وشرح المتن المعبرة خصوصا كتاب الامام العلامة والهام
عمدة المناخير وقوة العلم المبتهج عبد الله النسخ اعني به شرح الوافي المسمى بالكافي
واعلم ان الوافي اصل الكتب المشهور في الآفاق وكل هذه الكتب المعتمدة بالانفاق
اعني الكتب والوافي وشرح الكافي لذلك الامام العلامة وقد كان الكافي كتابا مشحونا بالدلائل الحقيقية القبول
ومغلو بالتحليلات الدقيقة المؤيدة بالمنقول والمعقول وحاولت بحل مشكلات الهداية ومعضلاتها
المستصعبة عند الفحول ولكن كان مني في هذا الزمان لاندرا من العلم وانقراض العرفان فاردت
نشر فواحي الطيف وروايه الشريف فقصدت شرح الملتقى لجعله مأخذ للشرح لهذا الغرض الحسن
مع ان كتاب ملتقى الابحار متن معتبر جامع لاكثر المتن المعتمدة ومتداول في ايدي المحصلين
ومستشر في بلاد المسلمين نعم نشرت شرحه لكنه يحتاج بعد الى حل المواضع للشك وبيان
تعليلاته بالعبارة المتوسطة المعينة غير الرجوع الى الكتب المفصلة فاذا ان شاء الله تعالى وقدر

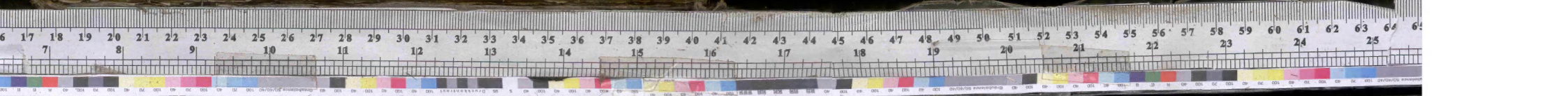
سكون هذا الشرح حاويا للتعليمات المحترمة والتفصيلات المسترسية وشتمل للفوائد المنقطعة من الكتب
بحيث يكون غنية للمحصلين وعمدة للدارسين والمدرسين بعون الله وتوفيقه فانه على كل شئ
قدير حسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا بلغ الختم
وحصل الامام بهداية الملك العلام فليكن اسمه مواهب المولى العبد الاذني في شرح الملتقى اللهم صل على
نبيك المفضل ورسولك المجتبي صاحب قاب قوسين او ادنى ويسر الاختتام بحاجته الاعلى واحفظ له
اقلامنا عن الخطا ومن تحريزنا ونقير كلامنا عن السوء والربا واجعله لنا ذخيرة العقبى وناذرا
واجعله مقبولا في قلوب عبادك يا مولينا واعف عنا وارحمنا بحسنه رسولك محمد المصطفى صلى الله عليه
عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم جمع بين السجدة
والحمد في اول كتابه موافقة للكتاب الكريم والذكر الحكيم وامثالا لقوله عليه الصلوة والسلام كل امرئ بال
لم يبدأ بيسم الله فهو ابر وفي رواية اخرى كل امرئ بال لم يبدأ بال حمد لله فهو اقطع رواه ابو داود
وصحبه ابن الصلاح كان في السجدة شرح الطريقة وقدم التسمية على الحمد اقتفاء بما نطق به الكتاب
واتفق عليه اولو الابواب ومباحثها المتعلق بما نحن فيه فقد اذها استادنا في الوعيد
محمد الخادمي رحمه الله تعالى في رسالة البسملة الجليل بقوله واما من حيث الذي هو علم يعرف به كيفية العمل
من الوجوب والذنب والاباح والحرمة والكره فيجوز في هذه البسملة الجليل هذه الاحكام الشرعية انا الوجوب في ابتداء
الذبح او من الصيد او ارساء البسملة بل في مجزى الذكر كان في الجرح بشرط كونه خالصا عن شوب البدع وغيرها
وفي بعض الكتب لا يأتي بالرحم لان الذبح ليس بعلام للرحمة وكان في ابتداء الفاتحة في كل ركعة كان في سجود السهو
من الغنية حتى يلزم السهو بها وتبعه ابن وهبان قائلا انه قول لاكثر من الزيلعي والبدائع وحاصل حجتهم ان حديث
كون البسملة جزء من الفاتحة ليس باقل ان يكون ^{جزء واحد} والوجوب يشب بخبر الواحد فصا من الناحية عملا
لكن الاصح انها سنة واما الذنب بالمعنى الاعم لسنة والمكسبة فانما السنة فكذلك انما على الاصح كان في السجود
والمسئلة للحرمة والسنة فاما في السنة من ان الامام اذا جهر لا يأتي بها فليحفظ فاحسن حاله في الاول

لقد

نقول من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول الغنية انها واجبة بين السجدة والفاتحة حتى يلزم كلها السهو كان في السجود
لكن الشرح هنا البسملة لا تطلق الذكر وكان في ابتداء الوضوء قبل الاستسجاء وبعد الاحمال الاكثر وفي حال الحاجة فيسقط بقلبه
ولو سبها فمضى في خلافه لا يحصل السنة بل المندوب كان في سبج الوضوء ولفظه اذا نسي التسمية في اول الطهارة اني بها اذا ذكرها
قبل الفراع حتى لا يخلو الوضوء منها فاما في اكثر الكتب من عبارة تدل على عدم الايمان مطلقا محالا ينبغي وكان في ابتداء الاكل
لكن لو سبها فمضى في خلافه لا يحصل السنة في باقيه لا فيما فات فان كل لغة فصل مبتدئ كان في الزيلعي فاما في اكثر المواضع
من اشعار حصول السنة في الجميع ليس على ما ينبغي ايضا واما المسح فاما بين السجدة والفاتحة سواء مفردة جهرًا او سرًا
وصريح في الخبر والمجتهدين من عندنا في حيفه ورجحان الحكم وتليده الجلي وعنده محمد في الاختلاف وعندنا في يوسف مع رواية عن الامام
ليس سنة ولا مستحب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كان في الجهر وكان في ابتداء كل كتاب وفي سائر كل امرئ ان كان في الرب لم يلح الظاهر
انه قيل السنة لقوة دليله واتقان العلماء لا سيما صاحب الحل والعقد عليه مع شهادته اسلوب النظم القديم كما اشير اليه سابقا
وكان في ابتداء قراءة القرآن بعد التقود وعند بعض واما المذكورة فكان في اكل السبغات قبل ومنه الايمان بها في شرب الدواء
عند الجهر ومنه ابتداء سورة البقرة دون انشاءها في سبج هذا عند الزيلعي واما عندنا بن حجر فحرام في ابتداءها ومكره في انائها
واما المباح فكان في ابتداء الخش أو التقود او القيام لان البسملة انما تطلب لما فيه شرف صونا لا قرآن ^{الاحكام} اسد يقال
بالمحرمات وللتبعية على العباد فان جوبها في محقرات الامور على وجه التعظيم والتبكر لا باس بل حسن والا فالظاهر
انه لا ينبغي ابتداءها لانها قد عرفت ان ابتداءها انما هو فعال شرف وشنان فان قيل قد وقع في بعض الكتب انه لا ينبغي
في نحو الصلوة والحج والاداء والدعوات مع انها مما فيه شرف عظيم عا وعرنا قلت قبل في جوابه انها مشتملة للذكر
او هي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن او رد عليه بالقرآن فانه مشتمل للذكر مع ان السنة ابتداءها اقول لعلها فيه ثابتة
بنقص على خلاف قياس فلا يقاس عليها غيرها واما الحرام فكان في ابتداء المحرم بل في كبره قال في الخلاص ان قال بسم الله عند شرب
او عند اكل الحرام او عند الزنا يكره لعل المراد منه الحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمن الحرام لعينه او لغيره وكان الوجه فيها استلزام حله
واستحلالها بانه حرمة قطع كراهة التسمية انما تصور فيما فيه اذنه يقال ورضاه لان التبرك باسمه تعالى والاستعانة منه تعالى
لا تصور فيما ليس فيه رضاه تعالى ويؤيده ما في آخر صيد الخمار ورايت بخط نفعه سرق شاة فذبحها بغير وجه وجبها
حصل ترك الاصح لا كفره بتسمية على الحرام العظمي لا يغفل ولا اذن شرعي انتهى فحتم انتهى فان قيل ما لو جهر في عدم كفره عند اكل
المفصوب والظاهر ان شهوة قطعى ايضا قلت بعد تسليم قطعيتها فلا يمكن كونه في حرمة السرور في القوة او الجزاء
في الغضب الضمان غايبة الغيبة ايضا وهو عند البعض واما جهر السرقة فالجواز قطع اليد لان جزاء السرقة بغيره

على انهم قالوا في الغيب ان الغاصب ملك من وقت الغصب كما في الدرر من الهداية والكافي وسائر المعتمدة وظاهر
ان السيرة ليست كذلك فاما الوصايا التركيبية التي في الدرر من الهداية رحمه الله القوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه
بناء على لزوم تحقيق اسم الله تعالى استدلوا بعدم الكفر في الغيب مما ينبغي ان يتأمل فيه اذ يستلزم ان لا يفر
في السيرة التي هي حرام لغيرها على ان هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا وظاهر عبارة مطلقة والظاهر تخصيص
الحرام لعينه فيما هو قطعي الا ان يدعى قطعية كل الحرام لعينه ويجزم قراءة البسملة رعاها على الجنب والى النقص الا في قصد
اليمين والذكر كما في البحر المحيط فان قيل فلهذا يلزم جواز الصلوة بها فقط لانها آية على هذه التقدير فقلنا وان
كانت آية متواترة لكن فيها خلاف ففرض القراءة فرض يقبل فلا يسقط بها استشهاده في الرتبة الشرعية
وفيها ايضا في نسخة تلك المتن قال في الفصل في معاجلة اسم الله تعالى يجب عليه ان يحفظه وان كان غير ظاهر نحو عز الله او جل جلاله
وان لم يحفظه حين سجد لم يكن قضاؤه كذا وقع في الغيبة فافهم ان من قوله سمعنا باسماء الله تعالى فانما هي من عباراتهم عدم الوجوب للذكر
وايه ليس يخص لفظ الا ان كان هو علم الجمع الاسماء وفي بعض الكتب اذ كتب اسم الله تعالى التبع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا حافظ على الصلوة
والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرام عن تكراره وان لم يكن في الاصل ويطلب لطلبه ايضا وكذا التزم على الصلوة
والعلماء ويكره الاقتصار على الصلوة بدون السلام وبالعكس على ما فصلناه في حاشيتنا على الدرر ويكره الزم الصلوة والتمس بالكتابة بل يكتب ذلك
كله كمال وفي بعض المواضع في الآثار ظاهرة من كتب عليه السلام بالهزة والهمزة لا تخفيف وتخفيف الانبياء والاولاد ولعل انهم فعلوه
مقتد بقبضه ذلك والافاضة ههنا ليس بغير كون لزوم الكفر بعد تسليم كون مذهبا مختارا ان كان اللزوم يتناولهم الا حينا
في الاتفاق والاختلاف في الابرار والشبه انهم في التهمة وفي اول شرح الفقه السيد الشريف الجرجاني روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعثر لها في الله كتب الله له الف الف حسنة ومحاكمة التهمة
استقر وان اردت ان تكتب بالفتون في السور الجيدة فاعظم مطالعة تلك السور بالبداء من طلب الشيء وجوده قول الجيد
سئل الشيخ ابو العباس الرضي فذكره الكمال الشريف على القاري في بعض مؤلفاته للربس كالجيس وهو قوله بارض مصر عن الامام الجدي
اعر هدية ام جنية فقال انما عهدي وذلك ان الله تعالى لما علم عجز خلقه عن كنه حمة حمد نفسه بنفسه في الازل وبشر
الى العبد ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا لا يخلو واجل
افراد الحمد ولهذا اختار سيدنا سيد الارض والسما ليل المعراج حيد لا في ربه تعالى هذا هو الوجه الاجيب واختار معنى العبد
وبه نقدر في الاشياء المشهورة وهو ان جود الجود اخباره لا يقال لتمامها حاد كالا يقال لمن قال الضرب بولم تضارب فلا يحتاج
في الفضي عنه الا ان يقال ان ميناها وان كانت اخبارية لكن معناها اثنائية ولو سلم معناها ايضا اخبارية الا انها
يجوز ان يبعد الشفع المحبة بثبوت الحمد لتمامها حاد كالا يقال لمن قال الضرب بولم تضارب فلا يحتاج
بمساعدة الدارس ان يجد الفقه اعني مصطلح العائف عليه الرحمة كان قرا على الدرر الرحمن في الغيبة حتى توفي والله ابو محمد بن ابي القاسم

ويناسب المقام ما قاله في حاشيته شرح المطالع نقلا عن بعض المحققين من الصواب من ان حقيقة الاظهار الصفات الكمال
وذلك فيكون بالقول وقد يكون بالفعل وهذا أقوى لان الافعال التي هي آثارها تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور
فيها تخلف الاقوال فان دلالتها عليها وصحة قد يتخلف بدلولها ومنه هذا البصير محمد الله تعالى وثناءه عز ذاته وذلك
انه تعالى حين بسط بساط الوجود على مخلقاته لا يحصى وضع عليه موافق كرمه التي لا تنفك عن صفات كماله واطهرها
بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبادات مثل هذه الدلالات
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك استقر والتحقيق النقول عن الكثر القول
ما افاده الامان السعد القاطن في السيرة الجانية في حاشيتها على الكافي فزمان معنى تعريف الجنس الاشارة الى الصفات الهيبة في الدرر
وبغيرها هناك عن سائر الماهيات فان المنكر وان دل على ماهية معقولة متميزة في الذهن جازية عن هذه الالان لا تدل فيه
الى تعينها وحضورها واذا عرف بلام الجنس فقلنا في ذلك والفروق بين حضورها وتعينها في الذهن وبين الاشارة الى حضورها
وتعينها هناك مما لا يخفى وتوهم كثير من الناس ان معنى تعريف الجنس هو الاستفراق وبطلانه ظاهر لان معنى التعريف الاشارة الى العلة
والحضور وليس هذا الا حاطا والاستفراق في شئ فان قلت للمصنف قد حمل المعرف بلام الجنس في مواضع من هذا الكتاب على التام والاطلاق
وهو معنى الاستفراق بعينه فكيف جعل هذا هو مقتضى الوجود كون الاستفراق معنى تعريف الجنس لا كون مستغادا عن التعريف باللام
بعونه للمقام وقد صرح بعض الفضلاء بان التعريف يعقد به معنى عندنا مع من حيث هو معين كاذن اشارة اليه بذلك الاعتبار
واما التكرار فيعقد به التثبات العقل للمعنى في حيث ذاته ولا يلحظ فيها تميزه وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة المعنى
وملاحظة فرق جلي ومرتبه في تصوير ذلك مقدمة على ان فهم المعاني من الاقوال يعقود الوضع والعلم فلا بد ان يكون المعاني متصورة
مختارة بعضها عن بعض عندنا مع فاذا دل باسم على معنى لا يلازم ان يكون ذلك الاعتبار ان يكون المعنى معينا عندنا مع
متميزة في ذننه بل هو كما هو الاقوال لا سمي معروفة والناظر في كونه ثم الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره وان كانت مجرد اللفظ
يسمى علما اما جنسيا ان كان المعهود الى الخرجف وماهية كاسية واما شخصيا ان كان فردا منها كزيد
والا فلا بد من امر خارج عنه يشابه الا ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكفرية التكلم والخطاب والغيب في الفهم
وكالتسمية العلوية محبة وغير محبة في الموصولات والمضاف الى المعارف وكما في اللام والنداء في المعارف بهما فاللام اذا دخلت
على اسم فاما ان يشابهها الى حصة معينة من اسماء فردا كانت او فردا مذكرة تحقيقا او تقدير او يسمى اللام العربة
ونظيره العلم الشخصي واما ان يشابهها الى اسماء ويسمى بالجنس وح اما ان يعقد المسمى من حيث هو كحاشي الفقرات
ونحو الرجل من الماء ويسمى بالاحصية والطبيعة ونظيره العلم الشخصي واما ان يعقد المسمى من حيث هو موجود في ضمن الافراد
بقربته الاحكام الجارية عليه الثابتة لا في ضمنها فاما في جميعها فاما في المقام الخطأ بعول ابراهيم ان العصب لا يعصبها دون بعض



ترجع لاحد المتبينين على الاثر في الام الاستغناء ونظرة كل مضاف الى التكرار وانما يعبر بالقول الاول دون
حيث لا عهد وبهي معمودا ذهبا وموداه مؤد التكرار ولذلك يحجر عليها احكامها فظهر ان الام اما التعريف
الجنس او التعريف العهد كما ذكر في المفضل وان الاستغناء ليس معنى تعريف الجنس وان كان مستقداً في المعنى لا الجنس
في المواضع الخارجة عن الاموال وانما نقل المصنف من الام لا يعيد معنى التعريف والاشارة والاسم
لا يدل الاعلى مستقاه فاذا لا يكون في استغناء اراد به ان ليس في استغناء هو دليل الاسم او الام لان الاستغناء
في الام الخارجة وانما في المقام فان قلت اسم الجنس ان كان موضوعاً للماهية من حيث هي فكيف يستعمل في فرد
معين كما في العهد الخارجي او غير معين كما في العهد الذهني او في جميع الازداد كما في الاستغناء وان كان موضوعاً
لفرد مشتق منها اشكال استعمالها وفرد معين منها وجميع افرادها قلت اما على الاول وهو الحق فلا اشكال في الاستغناء
والعهد الذهني لما عرفت من ان الاسم فيها مستعمل في طبيعة الجنس فقط وانما يفرد غير معين اوجبه الازداد من امور خارجة
واما المبرود الخارجي فلما ظهر ان الاسم مستعمل فيه وان له وضعاً آخر بارزاً خصوصية كل معروف ومثل يسمى وضعاً عاماً
واما على الثاني فالحال في العهد الخارجي على ما ذكرنا وكذا في الاستغناء فان الفرد المشتق كالماهية يصدق على كل فرد
متها واما استعماله في الماهية فاما مجاز او هناك وضع آخر بارزاً لها فان قلت ههنا جعلت العهد الخارجي كالمهية
والاستغناء راجعاً الى الجنس قلت لان معرفة الجنس كافية في تعيين شيء من افرادها بل يحتاج فيه الى معرفة
اخرى اشتمل على فالحاصل ان التعريف على الام على تعريف الجنس وجعل الحد لاجل على الجنس دون الاستغناء مختصاً
بالله تعالى بواسطة الاختصاص في الله فيجب احتياج الجنس على الاستغناء معني على كماله خلى الاعمال على طريقة
الاعتزال فان افعال العباد لما كانت مخلوقة لهم على زعمهم كانت المحامد عليها واجبة اليهم فلا يصح جعل
المحامد كلها راجعة مختصة به تعالى فاجاب عنه السيد العلامة بان اختصاص الجنس به تعالى يستلزم
اختصاص افراده اذ لو وجد فرد لغيره ثبت الجنس له في ضمنه فينتفي الاختصاص ثم قال فان قلت كيف يصح
الاختصاص على مذهبه قلت صح ذلك بناء على ان افعالهم المحمودة التي يستحقون بها الاجر عنده انما هي
بتكليف الله تعالى واقداره على فعله في هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحد راجعاً اليه تعالى ويمكن ايضا
تخصيص الاختصاص وعلى طريقة الاستغناء بتثني محامد غيره منزلة العدم بالقياس للمحامد تعالى فلا فرق
بين اختصاص الجنس والاستغناء في انهما يتناولان ظاهرة الطريقة الاعتزال وان منافاتهما تنفي باحد وجهيه
المذكورين استمر مثال كلام الشرف مختصاً فلتكن هذه المباحث على ذكر من فاتها في اثره فبقية لا بد منها للمحصلين

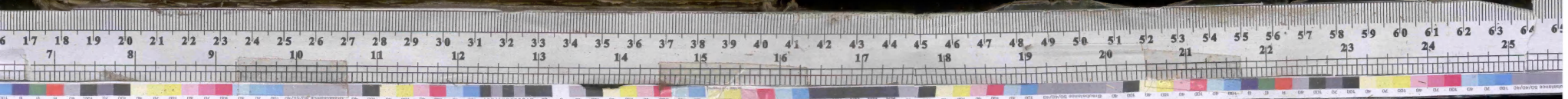
قال الامام

قال الامام علي بن يعقوب المدعو بتاج الاسبيخ في شرح المنافع الى الوصف بالجموع التفضيل وهو يقتضي
سابقة الانعام لانه بناء بعد الام ان يخلف الممدوح فانه قد يكون قبل الام وقد يكون بعده فاختار الحد
دون الممدوح لان الثناء الذي يصدر من يكون بعد الام لا محال لان كل ثناء يحتاج الى توفيق وهو نوع انتهر
وفيه ايضا لم يخطه وقال الحد لله ولم يقل الحد للعالم والحق لان الام اسم ذات في جميع صفات الكمال ويكون جميع الحد
بازاء جميع ما يستحق به الحد ولا ذلك الخالي والعالم فانه لا يدل الاعلى الخالي والعالم انتهر والوسيلة لرجب الله تعالى
هذا الثناء بالابن على جميل سداً متعلق بالفضائل او بالثناء انتهر واما معناه العرفي فهو كل شيء من تعظيم الممدوح بسبب كونه متفانياً ولا يكون
يخرجون جانب العرفي اذ حاصله على تعظيم الممدوح بل بالاسماء والالفاظ وكان من شأنه ان يكون في العادة اوفر
والزخجون لجانب اللغو يستندون بان الابن ان شئت للنعمة واول على ثنائها كخفاء الاعتقاد ولا احتمال الجوارح لغير التكرار ومما ذكره
عرف من قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لله اشد من الشكر كما كان بالابن والحمد لله والحمد لله وكان الله في الشئ واول
كان رأيت ثم اعلم ان تحقق الحد اللغو يتوقف على الام الممدوح والممدوح عليه والحمد لله وذكر ما يدل على انصاف الحد بالجموع
فترتبه المشهور ان هذا الوصف بالجموع على صفة التعظيم والتعجب فاعلم ان رتبة هذه التي لان البناء في قولنا بالجموع ان كان صفة
للاوصف يدل على المدح ومطابقة وعلى المدح عليه التمام وان لا يوجب فعل العبد والوصف لا يدل على وصف فهو الحامد ومنه موصوف
تلك الصفة فهو المدح ونفس الصفة ما يدل على انصاف المدح بالجموع فالاول ان المدح بصفة تعظيم الممدوح في نفسه على وجه مخصوص
ولا يكون بصفة كمال يدل على ولويته تعظيم المدح والحمد لله على ما في الواقع او عند الحامد او المدح وارضاً يجوز كون المدح بصفة
ولا فرق بين كون فواضل متعدياً كالتعظيم او فواضل ائتمنة متعدياً والتعظيم ائتمنة المدح بصفة تعظيم المدح بالجموع فلا بد من المدح
فهو كالعلة الباعثة للمواصف على الوصف او هو علة وقد يتجدد المدح بغيره ذاتا وبغيره ان اعتباراً
فان الشجاعة من حيث كونها كون الوصف بها مجزوبة ومن حيث كون الوصف لاجلها لقيامها في محلها
محمود عليه ثم ان المدح عليه يجب كونه كمالاً ولو لم يكن الحامد او المدح والحمد لله على انه اعظم كونه فعل المدح
او كيفية ثم المشهور بان شرط كون فعل اختيارياً ولو كان اوجاراً فاورد بنحو الثناء على صفات اللوا
ورست قد قد ودفع بانه مدح لاشياء واشكل بناء تعالى على صفاته الذاتية الغير اختيارية واجيب
بان الاختيارى سائل لما يكون اثره اختيارياً ومنه يعلم دخول الثناء على الله تعالى من حيث ذاته والثالث
الاحكام وشروط ان يكون معطياً للحد في سائر افراد جميع افعالها ظاهرة وباطنة فلو اقرن جهة واحدة
بمخوفاً واستفاد ولو باحتمال مع تحقق التعظيم من الجميع لا يكون حمد الامام اعتبر في التعظيم عدم الافراد
كذا في صدر الافاضل وايد بانه لا يستقر التعظيم والتخفيف في آن واحد ثم شخص واحد فلو فرض اجتماعها
يرجع جانب التخفيف لان المركب من الداخل والخارج خارج وينبغي ان يعلم انه لا يشترط اعتقاد الحامد



انصاف المحو بالجميل الذي لا يمان لم يقارن شوبه بحقيقة هذا الوصف الذي اعتقد الخادم انصاف المحو
في المحو هذا عند المحقق لكن اورد عليه يقول الشريف العلامة ان هذا الميطاق القول الاعتقاد يكون كخرية
قد فعله وانما باعاده من الاعتقاد لازمه الغرض هو ان التعظيم في الذات، ولا حكم في الذات، حتى تصور
فيه المطابقة لا يبرهن الناس بانهم او صافا جميلة في نحو القصة العظمى انتفاعهم المحمدي في اعتقادهم
وبعدونها صافا ومدها وفي المقام اسوة واجوبه فالحاصل انه لا بد من المحو التعظيم في ذاته ولا بد من كونه على وجه
التعظيم ان يكون معطيا في جميع احواله اظاهرا وباطنا لكن لا بد من مطابقة باعتقاده ان لم يقارن نحو استغناء
عند المحقق والرابع المحو وقد عرفنا ان كونه فاعلا مختارا اذ في حكمه ان المحقق كالتعظيم والجزائي
وافاضل المتفكرين كالمحور والبيضاء حصر المحو له تعالى وان فربما كان الكمال منفعلا المحو حتى عندهم لا يلزم كون المحو
فعلا للمحور فضلا عن كونه مختارا واورد الاشكال على الصمد بافعال العباد لانها كانه جمع الى الله تعالى في حيثه الظن والتقدير
يرجع الى العباد من حيث ليس بهم صرف اذ انهم في حقيقة فاجابوا بغير حمل حمد الغير منزلة العدم ومنزلة المحو له تعالى لان
كل حال وجمال يرجع الى الله تعالى في الحقيقة اذ الفاعل هو الشوق والمحبة واحضار اللام بالقلب على وجه يبرح العبد
جانب الفعل حتى يحصل الصرف بلا رتبة ايجاب واضطر ونحوها لا يبعد صدوره عن الله تعالى فاذا افعالهم
الحقة يتوقن الله تعالى وفضل العظم ولطف العليم والحياس ذكر ما يدل على انصاف المحو بالجميل وهو بالذات وهو بالذات
كما فهم في لفظ الوصف ضمنا لكن التحقيق ان ذالك، فبعد على فمسلح الملاحة لا يقتضيه احتياج التحقيق في كلهم
بشكل الانسان وحمد الطيور والبهايم والناموس وحمد جميع الموجودات بما لا يحصى والاعراض اذ الكل داخل
في عموم قوله تعالى وان من شئنا الا يسجد سجدة وهو امر ممكن في نفسه وكل امر ممكن اخبر به الشارع فيقول
على ظاهره عند اهل الحق غاية عدم اطلاقه عليه وقد توارى عن الابصار عليه السلام وبعض الاولياء
سبحهم وحمدهم هذا اجمال ما في شرح الطريقة للفاضل الخادم مع تغيير ما قوله الله الام فيه الاختصاص المعتم
التمسك للاستحقاق فلا بد ما قبل ان الام هذا الاستحقاق لانه ليس الذات والصفة والاختصاص يكون
الذاتية نحو الخواص لا الامين للاختصاص ونهاية وهو ان الاختصاص مشروط بطريق الخطا بوجه مشترك في الحكم
او استغناء له الى الصواب والاختصاص ليس كذلك ولو قال الله المحو لغيرهم الاختصاص ايضا فان قلت الاختصاص يبلغ
فلم يقل الله المحو تعظيم باعتبار انه انهم نظر الى كون المقام مقام المحو كاهب الصاحب الكسوف في تقدم الفعل

في قوله تعالى اقرب اليك وان كان ذكرا لله تعالى انهم نظر الى ذاته فان قلت هذا الاهتمام عارض بواسطة المقام
والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار قلت كون البلاء عساة في مطابقة الكلام مقتضى المقام
لا رعاية الامور الذاتية بمرح العارض والله اسم عربي غير مشتق لا يوصف ولا يوصف به لا يقال شئ الله ويقال الله واحد
صمد وايضا فان صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم صمد
برها وهذا محال ولانه لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توجيدا وذلك لانه لو كان وصفا لكان كليا لان مفهوم
الصفة شئ حاصل مشتق وهذا مفهوم كلي غير مانع من وقوع الشركة فيه ولا يخفى ان الثبات ما يصح اشتراكه ليس كغيره
لا يستلزم التوحيد وذلك باطل للاجماع العقلية توحيد يقول الفاضل البيضاوي والظاهر انه ووصف في اصل لكنه لا غلب عليه
حيث لا يستعمل في غيره تعالى فصار كالعالم لا بد في العلم ملاحظة الذات المعلم وملاحظة ذاته تعالى من حيث هو
بلا اعتبار امر اخر غير معقول للبشر مدفوع بان يقال ان هذا الغاية لو كان الواضع البشر لم لا يجوز ان يسمى المحو له تعالى
نفسا بمرح على ذاته بالمطابقة ثم يجعل عباده عارفين بذلك على ان الوضع لشي لا يستلزم كنه معرفة حال الوضع
بل يكون معرفة على وجه يجر فيه وقيل انه اسم عربي مشتق واصحاب هذا المذهب يقولون ان الله تعالى يقول الاول تعرفون محو
لكن انك الله ان والفهم عن بحث الشقان اسم الجلال الاعظم افتداء باسلاف الصالحين وانتهاج جلالهم اسم كائن
ان عدم الاشتقان مذهب الخليل والرجاء واخاره الامام رحمه الله تعالى ونسب الى سبويه والاصوليين والفقهاء كذا في
كنوز الهمزة فان شئت التفسير فليكن به اسم البسود الجليل للفاضل الخادم وقال في الثالث وارتفاع الحمد بالابتداء وجزءه
الطرف الذي هو لله وقال الشريف العلامة برهان يوهان المحرور معول المصدر والام تقوية كما في قوله تعالى اعجبني المحرور
فذكر ارتفاعه بالابتداء مع ظهوره ليس ان الطرف ههنا مستغرق في جزاء ولي بطريقان اصله اعني النسبة واعلم ان الجار
والمحور مطلقا يسمى طرفا لان كثير اسم المحورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص على الامم انهم ثم قال
في الثالث واصله النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فعل على ان من المصادر التي تنصبها العرب بافعال مضمرة
في معنى الاخبار كقولهم شكرنا وكفروا وعجبا وما شابه ذلك ومنها سبحنا الله وما عاذا الله ينه لونها
منزلة افعالها وبسوءن برهانها وذلك لاستعمالها معها الى ان قال والعلل بها عن النصب الى الرفع
على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ومنه قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام رفع السلام الثبات للدلالة على ان
اياه صلوات الله عليه وسلم صباهم تحية احسن من تحية لان الرفع دل على ثبات السلام لهم دون تحية
وحدوثه والمعنى حمد الله حمد الشاهدين ثم قال الشريف العلامة المصادر احدث متعلقة بحملها على افعالها



كانها مقتضى ان يدل على نسبتها اليها والا اصل في بيان النسب والتعلقات هو الافعال فلهذا مناسبة استدعي
ان يلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة لها وقد تأيدت هذه المناسبة في مصادر مخصوصة كمنها
منصوبة بافعال مضمرة فلذلك حكم بان اصلها الفعل وايدته بانه قرأه بعضهم وانما قال في معنى الاخبار لان بعضها
في معنى الات كقولك سبحان الله ومعاذ الله ولذلك فصلها الى ان قال استدلون بذكر المصادر
منزلة افعالها لفظا وبسبب وان بها ماسة افعالها معنى فاستوفى الافعال حقوقها في اللفظ والمعنى
فلا يستعملون المصادر مع افعالها او لا يستعملون افعالها معها انهم قول الذي وقفنا
للتفقه في الدين ان اريد من هذا الوصف بيان داعي هذا الحمد في محمديه وان اريد مجرد توصيف تعالى
بهذا الوصف في محمديه فمن قيل اجتماعها بالجهتين ثم لما كان عرض المصنف رحمه الله تعالى عليه
من هذا التاليف بيان الفقه ذكره في اول خطبة ووصفه بما يستحقه من جليل صفة لان فاحه كل باب
وخطبة كل كتاب ينبغي ان يكون مناسبة له والمناسبة بالاشارة الى المقصود منه والفقه هو
الفهم ومع الامام رحمه الله تعالى هو معرفة النفس ماله وما عليه وهو اليق هذا بل زاد المصنف لكونه
اعم بالنسبة الى الفقه الاصطلاحي المحدود وفي اصول الفقه كما عرف اعلم العلم بالاحكام الشرعية الفرعية
عن اولتها التفصيلية لكي لا يظن ان المراد هنا تعلم علم الفقه والتوفيق جعل الله تعالى فعل العبد موافقا
لما يحب ويراه والذين وضع القى سائق لذكر العقول الخيرة بالذات فالمنع الذي فعلنا موافقا لما
يتعلم علم الفقه المحتاج اليه في امر الدين قوله الذي هو جليل الميتين ارباب قوى بوصول من شئت
به الى رضوانه تعالى لما كان للفقه في الدين من اعظم الاسباب التي يتوصل بها العباد الى رضاهم
عز وجل في المعاش والمعاد وهو مناط السعادة الابدية والذات السعيدة وصف بالجلال الذي
من شأنه ان يصل شيئا بشئ ووصف الجبل بما يدل على القوة وهو المنة يقال من الشئ
بالضم منة فهو متين اي صلب قوله وحصل الميتين قال الجوهري الفضل والفضيلة
خلاف النقص والنفية والميتين المتين تقول بان الشئ بياننا نضع فهو متين ولذلك
ابان الشئ فهو متين قوله وميراث الانبياء والمرسلين كفي بالفقه لشرافه في الكون ميراث

المصطفى الاخبار من خلق الله تعالى لان الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين لم يورثوه وورثها
ولا دينارا وانما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ حظا وافرا قوله وحجة الدامغة على الخلق اجمعين
الحجة البرهانية بعد حجة في اي غلبة بالحجة والدامغة من الشجاج التي بلغت الدماغ وصفت
الحجة بالمبالغة في القهر والغلبة قوله وحجة السالكين الى اعلى عليين المحجة جادة الطريق
وهي معظمة وهي بالفحاش وتشديد الجحيم بعد الحجة المعظم وفي الحديث الشريف كنتم على الحجة اليضا ليلها
كنهارها الحديث وعليون قال الفراهيدي موضع وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه هو لوح من زبرجد
حضره معلق تحت العرش اعمال البرار مكتوبة فيها وقال كعب وقتاده هو قائم بالعرش يعني
وقال عطاء هو الحجة وقال الضحاك سدة المنتهى والامانة بمعنى المسلك واما من قيل صفة جرت
على غير من له انفس السكون في الحقيقة صفة اصل المحجة لا المحجة قوله والصلوة في العاموس الصلوة
الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله وعبادة فيه ركوع وسجود انهم لا يخفى
عليك ان هذا صريح في كون الصلوة حقيقة في هذه المعاني لكن المفهوم من ذلك ان حقيقة الصلوة مركبة
الصلوات سميت الاركان بها لتحريك الصلوات فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في خشوعه فيكون الصلوة
في الدعاء استعارة وفي الاركان مجازا من كلام الفاضل القرطبي تعالى في الجوهري انها حقيقة في الدعاء مجاز
في غيره والله عال العلامة البضاور ومن المتفق انها حقيقة في العطف والرحمة والبهذه الهمزة وقيل هي لغة مشتركة
بين الرحمة من الله تعالى والدعاء من العباد والاستغفار من الملائكة وشرعا الافعال المبرورة والاركان المخصوصة
وقال القسبر الصلوة من الله تعالى لمن دون النبي عليه الصلوة والسلام رحمه النبي شريف وزيادة مكرمة
وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان الصلوة من الله تعالى للنبي تبارك وقال ابن حجر انهما من الله تعالى للنبي
زيادة رحمه انهم انت تعلم ان الصلوة ههنا بمعنى الدعاء يراد بها طلب التوفيق صلى الله تعالى عليه وسلم في الدنيا
كلا باعلاء ذكره واظهار دينه وابقاء شريعته وفي الآخر ينشعبه فامته واجزاله ومثوبته وايداء فضيلته
ومرئته على الخلق اجمعين بالسبادة العظمى والسعادة الكبرى من المقام المحمود والخواص المورود ههنا من كنوز الروايات

لكل قال الفاضل الخادمر في شرح الطريقة فلا يصح هنا غير معنى الرحمة اذ المعنى صل بمعنى نطلب الصلوة الى الرحمة
ولا معنى في دعاء المؤمنين او استغفار الملائكة لعلية الصلوة والسلام هنا ولا شئ ان المستغل هنا ما هي من الله
فقط فعمل ان جملة الزمان زهوا فوقعوا على ما وقعوا بل الفاهم من القاموس ان يجعل المطلوب من الشاء
نقل عن فتح الباري وهذا اولى الاقوال فالتام الملام من الرحمة او من حسن الشاء الرحمة الخاتمة نحو الواسيلة التي
امرنا بسبوا بقوله عليه الصلوة والسلام سوا الى الواسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة ونحو ابقا الشريعة
وكثير الامنة وشيعة فانه لا نهاية لرحمة تعالى ولا غاية لاحسانه فيجوز ان يحسن بسبب دعائنا غير احسانه
من كرمه ومن مجازاته اعماله صلى الله تعالى عليه وسلم فنوع من الرحمة منوط بدعاء الامة كالمعاديات
على حكمته ومن الحكمة تنويع المصلي وتقريبه وربط علاقة وجهه بينه وبين بنده صلى الله تعالى عليه وسلم
حتى يكون شفيعة وصاحب لرفيعة ويقضي بها حاجاته انتهى في شرح الخادمر في اقول اخر من الوجوه لكن اقتصرنا
على هذا الكونه مختاراً عند الفاضل المزبور وايضا قال في كنوز الرموز ومن الشرحين من جعلها على طلب
الرضا او طلب اعطى مقام الحجج الواسيلة وعدم حزن قلبه الشريف عن ذنوب امته يوم القيمة او طلب الرحمة
باعتبار ان الدعاء بها له صلى الله تعالى عليه وسلم دعاء بها البرايا لانه صلى الله تعالى عليه وسلم رحمة للعالمين
اعلم ان جملة الصلوة دعائية انما لا تنهت فمقطعها على جملة الرحمة مع انما خبرية عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وجاء الله العلماء من عطف الان على الاخبار الا ان يجعل الاولية على الخلاف بين الجمهور او يتركه في المعطوف
انتهى وايضا قال الفاضل الخادمر رحمه الله تعالى في الصلوة على غير الانبياء غير تقع قبل يجوز والاصح لا يجوز
فاورد بحديث الشيخين اللهم صل على ابي اذني ودفع بكونه من خواص النبي فالوجه ما قالوا من جعلهم
ذلك شعار الانبياء والصلوة على غيرهم صار شعار اهل الاهواء لمن يعتقدون فيه العصمة ثم ذلك
هل هي حرام او كراهة تسترهبه او خلاف اقول ارجحها كراهة تسترهبه بقية اختلف في حكمها قبل
مستحب وقبل واجب واختلف اهل الوجوب ايضا هل في العزيمة ولو في الصلوة وهو مذهب ائمتنا الثلاثة
قبل وهذا المشهور عند المالكية لكن في شفاء العياض فرض على الجمهور غير محدد وبوقت واجمع العلماء على الوجوب
ثم تكرر الوجوب عند تكرار اسم الشريف على الذكر والاسم عند الترخيف كالطحاوي والشيخ قبل وهو مذهب اهل
وجماعة من الثنيد وعن بعض المالكية وهو الا حوط وفي القيمة وهو الاصح المختار وقبل بكفاية واحدة

في مجلس واحد ولو كررا ونسب التبر وفي الاستدلال عليه الفتن وقيل يجب ثلاثا كما في التنية
وفي شرح المحققين الفتوى على الاحتياط فيما عدا الفرض الذي قل عليه الامر قال في الاستدلال ولو سلم بل التنية جاز
وفي التنية جاز ان كان السبع قارى قرآن لا يلزم عليه فلو انما بعد الفراغ الحسن لكن في بعض الرسل عن الخبر اذا قرئ
صلواته تعالى عليه وسلم حال قراءة القرآن ولو في صلوة النافلة باني الصلوة عليه وفي الاستدلال باني في حال
لان القرآن افضل ولو في بعد الفراغ حسن فاقبل الايتان في اوائل الكتاب من اى هذه الاحكام قلنا العلة مستحب
انتهى مختصرا حوله والسلام ابي التبر في الافات المنافية لغاية الحال جمع بين الصلوة والسلام عملاً
بصورة قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً او عملاً بالاتفاق واحداً بالعزيمة والاحتياط
لان الاحتياط باجها على حرام او مكروه او ترك اول اقول يرجح الكراهة النوى ورده في جامع الرموز وايضا في
الفتح عدم الكراهة قال على القار لكراهة خلافاً للنوى والواو في الآية لا يقتضي الجمع
في وقت وسلم في آخر يوجد الامتثال لان الاول ملطاني الجمع ومع العسكرة ان صلى في وقت وسلم في وقت
لا يكره والاكره وفي المنادى اختيار جانب الكراهة وبالجملة الاحتياط في الاتفاق والعمل بالعزيمة او كره
كذا في شرح الطريقة للفاضل الخادمر وقال الفاضل الرموز في كنوز الرموز قال القاضي عياض في معنى السلام عليه
ثلاثة وجوه احدها السلام لك ومعك ويكون السلام مصدراً كاللذا ولذا في الشارح اى السلام على حفظ
ورعايتك متول له وكفى به ويكون السلام اسماً لله تعالى واقدس الثالث ان السلام بمعنى المصافحة والافئدة
كما قال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً
انتهى انت خير بان حمل السلام على هذه المعاني اولى من الحمل على عطف تفسير للصلوة اذ التأسيس
خير من التاكيد انتهى حوله على خير خلقه قال الراغب الخيرة ما يغيب فيه الكل مثل الفعل والعدل والفضل
والشي النافع والشرقة وقيل الخيرة بان مطلقاً وهو ان يكون مرغوباً فيه بكل حال كالجنة ومقيدة
وهو ان يكون خيراً واحداً من الواحد آخر كالمال وفي شرح المنظومة الخيرة تسليماً بمعنى الكرم وافضل وانفع الالة لا تسليماً
على وزن افعال وفي شرح المتن في حديث انهم لا خير منهم الا بصيغة افضل مشتقاً من خير مبالغة
لان خيراً كان مصدراً مقيدة للتفصيل كذا في كنوز الرموز وفيه ايضاً خير لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت كونه مختصراً



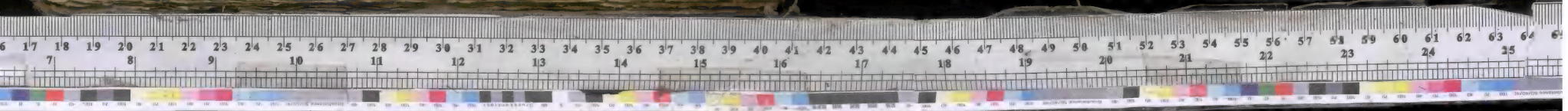
مخفف آخر من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه متبعا لفظا ومعنى لافعل التعجب الغير المتصرف فيه
اسهل فالصل ان معناه افضل واكرم وانفع ولقطه اما مصدر يفيد التفضيل واما مخفف من آخر
ولا يبعد ان يكون ايضا مخفف خبر بشدة الياء كالتبديل هذا يكون صفة مشبهة هذا
والخلق بمعنى الخلق وازادة الخ إلى الضمير الراجع اليه تعالى لاستفان افراد المضاف فالمعنى والصلوة والسلام
على افضل جميع مخلوق الله تعالى لان افضل الخلق نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث الخ وهو المعتقد
المعتقد وقد اوعى بعضهم الاجماع على ذلك وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان الله تعالى فضل محمد
على اهل السما وعلى الانبياء عليهم الصلوة والسلام كذا قال المولى على القارى وفي جامع الرموز تقدم علمنا
رحمهم الله تعالى ان كل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من حيث هو افضل من كل نبي
سوى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فانه افضل ايضا من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وافضل
اجمعيهم واما ما ورد في حديث فلا تخيروني على موسى وغيره كحديث لا تفضلوني بالانبياء
وحديث ما ينبغي لعبد ان يقول انا خير من يوسف بن متى وحديث لا تفضلوني على يوسف
بن متى هو بفتح الميم وتشديد التاء المشبهة من فوق مفتوحة قبل هو اسم ارم يوسف
صلوات الله على نبينا وعليه كذا في جامع الاصول مما يدل على المنع بالتفضيل لقول بما يشبه على القارى
في شرح المشكاة مجمل ان المنع مخصوص بما جرت المنقصة او الخصومة واما ما ذكره النووي في شرح مسلم
انه ورد قبل العلم بآية سيد ولد آدم او محمول على التواضع فاستحسنها الجمهور كذا في كنوز الرموز
ومن افضليته كونه مبعوثا كافة الثقلين والملائكة فاذهب اليه المحققون كالسبكي ومن تبع
لعوم قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا وضرر اسلمت الى الخلق كافة قال السيوطي عن السبكي
ارسل الخلق كافة وكل الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين نواير ومعينات ومرسل الى الجن
والملك في القول الرابع وبصحت رحمة للعالمين حتى الكفار بتأخير العذاب ثم قال هو اكرم على الله
تعالى وافضل من المرسلين والملائكة المقربين وسأله افضل ساء العالمين وبلده افضل البلد

الائمة ومجده افضل المساجد والبقعة التي دفن فيها افضل من الكعبة والربة التي ماتت 4
بيده الشرف افضل من العرش جامع لخواص الانبياء عليهم الصلوة والسلام وانه نبي الانبياء
وكل نبي له خاصة في امته الا وفي امته علم من علمائها يقوم في قومه مقام ذلك النبي في امته
كما ورد علماء امي طائفة بنى اسرائيل وان لا الشفاعة العظمى والمقام المحمود والاول المعفود
والخير والكرامة والوسيلة وادم صلوات الله على نبينا وعليه ومعه من دونه تحت لوائه
كذا في شرح الطرقة للفاضل الخادم وخص نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بالشفاعة العظمى في فصل
القضاء وفي ادخال الجنة بلا حساب وفيمن استحق النار ان لا يدخلها وفي رفع الدرجات
وبالشفاعة ليجاوز عن الصلوات في تقصيرهم في الطاعات وبالشفاعة في الموقف تخفيفا
عن محاسب وبالشفاعة تخفيف العذاب وفي اطفال المشركين ان لا يعذبوا وفي اهل بيته
ان لا يدخل احد منهم النار ومن كرامته على ربه انه اقسم بحياة واشفق عليه فيما كان يتكلف
من العبادة وطلب منه تغليبها ولم يطلبه من غيره بل حثهم على الزيادة واقسم لهم بالخير
وانه ليس بمجنون وانه على خلق عظيم وانه ما ودعه وما قلاه وولد محتوتا للابري احد عوثر
واسأذن عليه ملك الموت في الدخول في قبض روحه ولم يفضل ذلك لاحد غيره كذا في شرح الخادم
والليله التي ولد فيها افضل من ليله القدر كذا في المواهب اللدنية وذهب بعض العلما الى طهارة
بوله وغائطه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قال لو وجدت الكهنة كذا في عيون العلم والحمد لا يقدّر البيان
عن احاطة ما دل على فضله ولذا صنف فيه الكتب والرسائل الطول والقصا فلنكتف بهذه القصة
صلوات الله تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين قوله محمد
هذا الاسم المبارك هو اسم الله تعالى عليه وسلم بين العالمين والذها سمعا عاينا جميع المسلمين
واسوقها الى الصلوة والسلام على سيد المرسلين كذا في شرح دلائل الخيرات للقاسمي وله المبعوث رحمة للعالمين



فحيات رة الى قوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وانما اتانا رحمة مهداة
قال المناوي في شرحه اي دور رحمة او مبالغ في الرحمة حتى كافي عين الرحمة لان الرحمة ما يترتب على النفع واداء كذلك فالمعنى
ما اتانا الا دور رحمة للعالمين اي ان الله اليهم من قبل عهده افرح ونجي ومن الى قاب وخسر وقال ايضا في شرح حديث
انما بعثت رحمة ولم ابعث عذابا لانه خشي بالرحمة واستنار قلبه بنور الله فكان رحمة ومفرغا وبأمننا فالعذاب المقصود
بعضهم انه قبل هو مختص بالمؤمنين لان الشفقة بهم المؤمنين وهو ظاهر الحديث الاول بل الثاني ايضا ومع ابن عباس
انه عام للكافر ايضا لانه رحمة لهم في الدنيا بتأخير العذاب ورفع المسخ والخوف والاستبصال والمفهوم من كلام التفاتاني
مع الخطا كونه رحمة للفريقين لبيان لها طريق الحق لكن الكافر لم يهتد بهدائه وفي الشفاء مع السرف قد يعنى الانس والجن
وقيل كجميع الخلق اقول وهو الظاهر من ظاهر صيغة الجمع المحكي باللام مع عدم العهد ودليل الجنس فشمس الدلالة كما في النفا ايضا
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الجبريل عليه الصلوة والسلام بل صابك من هذه الرحمة شئ قل نعم كنت ارضى العاقبة
فامنت لثناء الله تعالى على بقوله تعالى ذي قوة عند ذي العرش مبكين مطاع ثم امين وبشمل الانبياء عليهم الصلوة والسلام
لما في المواهب القسطانية ان يقول نوبة آدم صلوات الله تعالى علينا وعلينا وعلينا انما هو بنو نوح آدم واستشفاع
روح بنتنا صلى الله تعالى عليه وسلم حين تذكر انه تعالى ون اسمه باسمه وكتب على اعلى عتبة ابواب الجنان وفي
بعض الكتب ان آدم صلوات الله تعالى علينا وعلينا حين اراد التناول نحوى وقت النكاح منع جبرئيل عليه الصلوة والسلام
للمرهم فقال مره ان فصل على محمد عشر مرات ففصل فحلت له وان ام جميع الانبياء مستغفرين سقادة العظمى
ورحمة الاممة رحمة لنبوتهم كذا قيل وقيل كونه رحمة للانسان والجن وغيرهما من اهل العرش حين اشتد حراره الشمس
في العرق يستشفون من كل شئ فيكون الشفاء من محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لا غير فيستغفر من تلك الشفاء
كل ذي روح حتى الدواب والحشرات والجن والنفار وقيل كونه رحمة للشياطين نحو ما روي انه غيبن ملك على ابليس
فضرب عليه كل يوم مرة لا ينفع الم كل ضربته الا اخرى فمضت نزل هذه الآية استغاث اني في جهنم العالم فلا تخرجني
عن رحمتك على وعد فخلص منه بجرمة صلى الله تعالى عليه وسلم قال كونه رحمة للدواب فلا روي وقع الخط العظيم الذي
وقع في سنة ولادته عليه الصلوة والسلام بسبب ولادته صلى الله تعالى عليه وسلم وايضا لما وقع خطه بدفعه بعاءه
وان

واما كونه صلى الله تعالى عليه وسلم رحمة للانفك قبل في حياة الموحدين سبب استغفار الانفك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
واما كونه لارض فلحق العذاب على الارض بسبب العصيان الذي وقع بعنقه في الامم الماضية وقيل كذا في شرح الطريقة للفاضل الخادم
وقيل رحمة لجميع المكنونات اذ بنوره صلى الله تعالى عليه وسلم خرجت من كتم الغيب الى عالم الشهادة كذا في شرح الطريقة للفاضل الخادم
والعالم كل ما سوى الله تعالى يعلم صانعه المكنونات التي هي اعيان واعراض لا فقاره الى الوتر واجب لذاته وادخل لاهل النار في
الحقيق على الجبريل كل فرد من افراد كل جنس من الاجناس ولولم يجمع لربا توهم ان المرد منه استغفار جنس واحد وقد سمعت
معلمة الرزازة صلى الله تعالى عليه وسلم رحمة لجميع المكنونات وتغليب العقل جمع جمع السلام على المعنى الوصف كذا في تفسيره
الاماسي وفي تبايح الاطراف رحمة النوران وزن فاعل بالجمع بالياء والنون الا عالم ويا سم فجمان بعالمين ويا سمين
وايضاً في تفسيره حضر فندى الاماسي المعنى تلك البدة وقيل اسم لذوى العلم من الملائكة والتقليد وقيل الناس لانه نظير
ما في العالم الكبير من الاعيان والاعراض والبدن يعلم بها الصانع تعالى وتقدس ودخل غيرهم بالنوع واختلف في عددهم
قبل الفسمائة في البحر واربعمائة في البر وقيل ثمانون الفا اربعون الفا في البحر واربعون الفا في البر وقال وهب لله تعالى
ثانية عشر الف عالم الدنيا عالم منها وما العوران في الخراب الا كسطاط في الصحراء وقيل مائة الف اذ روي
ان الله تعالى خلق مائة الف قبيل وعلقها بالعرش والسموات والارضون وما فيها حتى الجنة والنار وكلها
في قبيل واحد وما يعلم ما في القاد بل الا الله والاول ان يفوض الى الله فسبحان من نفرد بالملك والمملكة
انتم قول وعلى آله اعاد لفظ على مع دلالة على نوع استقلال والمقام مقام التبعية رد الشبهة والرافض
فان اعاده على عندهم كدونه بحديث ليس له صحته ولو فرض فليس بجابر بل اسم لعل وجه التزامهم تركه لايجازية
المباعدة وهم يلزمون كمال المقاربة كذا في شرح الخادم وقال عصام الدين الترمذي اهل السنة ادخل على الال رد الشبهة
فاعترض عليه الاثر بان الترمذي اهل السنة ذلك غير واقع والشبهة انما يعنون ادخال على في الشهادتين انما يعلم بان كتب
اهل السنة مشحونة بها وما هذا الا الترام منهم وقوله والشبهة انما يعنون ادخال على في الشهادتين لان تلك الطائفة
الشبهة انما يعنون في ذلك حديثاً موضوعاً ومفاده عام غير مخصص في الشهادتين قال المولى علي القاري رحمة الله تعالى
في الحر القين واما ما ذكره بعض الشيعة من ان من فصل بيني وبينه آي بعلي فعليه كذا فهو حديث موضوع كذا في الروايات



ما لا يملكه ولا ينبت له قبل يدخل فيه عيسى صلوات الله عليه نبيا وعليده لكونه رفع على اصد القولين جبا
ولكونه يمثل الارض فيفضل الدقل وحكم شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا قيل في الصحابة شباب
افضل من النبيين رضي الله تعالى عنهم وغيرهما ويدخل من تخلت الردة بن صحبه وموتة على الاسلام
عن من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة العباد بالله تعالى والفر على الامنا الاعظم وما لك
عليهم الرحم ان مجرد الردة تحبط العمل فيفضل صحبه فلا يكون صحابيا الا ان جعلت رؤية ثانية فالصحة على قوله
من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به قبل انفصاله من الدنيا ومات على الاسلام من غير تخل ردة
فان قلت هل ردة يهتم وصحبه مده معلومة قلت لا بل يكفي نفس الرؤية ولو لم يصرح في الاصول انه اذا رآه مسلم
او رأى مسلما طبع قلبه على الاستقامة في الدين لا بالاسلام منقضى القول فاذا قيل ذلك النور العظيم اشرف عليه
فظهر اشره على قلبه وجوارحه وقيل لا يكفي بل لا بد لها من طول مدة وقدره بعضهم بسنة اشرف فصاعدا لكن الصحيح
واضافه الى ذلك والاصح ان آمن في صورة ردة صحابيا لا ردة في حياته في حياته صلى الله عليه وسلم وهو يوم وفاة
صلى الله تعالى عليه وسلم ما رآه الف واربعه عشر الفا كلهم من اهل الدار وفيه من اهل الدار فوافقه في هذا المبحث اعلم ان الصلوة
على غير الانبياء جائزة على سبيل النبي وآما بالا صالة فكره لعله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول يتلى كدعاء بعضكم بعضا
ولقول صلى الله تعالى اذا اردتم الصلوة على الال فاتبوا ايامي وآما السلام فلا يستعمل في الغائب فلا يرد في غير الانبياء
فلا يقال على عليه السلام وسواهم في الاجابة والاموات فلهذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز وما الى اخر
فيما طبعه ولا يوجب الرضى للصحابه والتمتع للتابعين ومن بعدهم من الاقباض قبل يجوز على ام الاقال بعض العلماء
لا يجوز لان الرضى مخصوص بالصحابه الكرام وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكتاب وما قال بعض العلماء
من ان قول رضى الله تعالى عنه مخصوص بالصحابه ويقال في غيرهم رحم الله عليهم قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه
يقول الفقهاء قد استدل الرضى بالانتماء الى الصحبة في الكتب الفقهاء كالايجي على الميتة وآما اذا ذكر من اضافه في نبوته
كاللقمان وذو القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالنسبة وقال النووي لا بأس بان يقال لقمان او ذو القرنين
صلى

صلى الله تعالى عليه وسلم وقال بعض الموثقين الاصح عند ان لا يجوز له هذه منزلة الانبياء ولم ينبت نبوتهما من غير الصلوة عليهما
واما الفرق قوله وبعد فيقول الفقهاء في رتبة النبي وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأتي بها في خطبة
وكيفية تأتي للتبرك والاقدا وفائدة الاشارة الى انقطاع ما بعدها عما قبلها فان ما قبلها البسمة والحمد والصلوة
وما بعدها هذه الاشارة الى المقدمات العلم من خزان هذا الكتاب فما في علم بين الكلام والفقه والنسب وفي الاشارة
الى ان هذه الكتب ورتبة في الشرف والسبب التاليف والاسم هذه الكتب ونحوها وحصل التصور بموجبها الذي يجب
قبل الشروع في ضمن ما ذكره فان الفاء اما جواب اما المقدره او الموهومه او لفظ الواو او لفظ ما مقام اما او لفظ بعد
لغلبة الشرطية في الظروف كما قيل كذا قدر الحاد وما ما ذهب اليه الدرر في شرح الطريقة فهو ان قوله وبعد اي احضر
ما سباني بعد الحمد والصلوة على ما هو المشهور وبعد البسمة والحمد والصلوة على ما قاله عصام الدين وهو الحق اذ المقصود منه
تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور ليكون مع التبرك والتيقن ان الشروع غير اهل عنها وبذلك البسمة والحمد والصلوة والواو
اما الاستئناف او لفظ الثالث على الثالث والجمالي جعلها في التعويض عما آتاه من قبلها وفيه انه لا مناسبة صحبه
للتعويض الواو عنها وايضا لو كان الواو عوضا عنها لم يجر الجمع بينهما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة
فهو دليل على جوازها والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المحل بقوله فيقول اه فلهذا يكون الفاء للتفصيل
وما اشهر من جعل هذه الفاء من فرائض اما المقدره فغيره في الضعف لا يخفى لان الشيخ الرافعي قد صرح في بعض مؤلفاته ان تقديره
حسروا بان يكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له وآما القول بدخول الفاء على توجيهها
فلم يعضه احد من النحويين قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا يمكن ولو كان في الاصل من جهات الست كما اشهر لبيده
وفي المقام امولة واجبة لم تذكرها خيبة الاطباء ومن ارادها فليطلبها من شرح الطريقة المستفي كنون الرموز للفاضل الزمزمي
رحمهم الله تعالى ومعنى الرحمة في اللغة رقة القلب كمن عند الاستعمال في حق الله تعالى لا يراهم الا بالانعام والالهام
فماز لغوي ولهذا يقال ان اسماء تعالى انما تؤخذ باعتبار القابيات فمن قبل ذكر المزموم واردة الا انهم ذالقة مقصودة
للاصان كما في عبارة بعضهم او من قبل ذكر السبب واردة المسبب كما في عبارة بعضهم قال الزمخشري في الكشاف

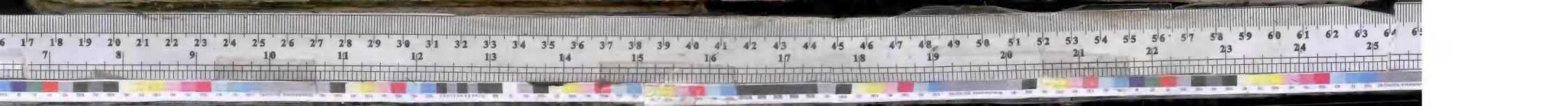
الخفية بالعراق وعظم قدره وارتفع جاحه وكان حسن العبارة في النظر حيا يلبس مدينا لتلاوة القرآن
 صنف المختصر وشرح مختصر الكفرى وصنف التجريد في سبعة أسفار يشتمل على الخلاف بين الشافعي والحنيفي
 مجردا عن الدلائل ثم صنف شرح في ثلاثة سنين وأربع مائة وكتاب التفرقة في مسائل الخلاف بين الحنيفة والشافعية
 مجردا عن الدلائل ثم صنف التفرقة الثاني فذكر المسائل بأدلتها مات ببغداد في يوم الاحد من سنة ثمان واربعمائة
 سنة ثمان وعشرين واربعمائة روى عنه الخطيب وقال كان صدوقا وكان بناظر الشيخ ابا حامد الاسفرايني
 ولم يعرف بسبب نسبتة الى الفقه قبل الفدور نسبة الى بيع الفدور التي هي جمع فدر اوليها وقيل الفدور رستم
 وفيه نظر كذا في شرح البخاري للرهاوي واعلم ان هذا المختصر مما ينهك به العلماء حتى جربوا قراءته اوقات الشدائد وارباع
 الطاعون واعتنى الفقهاء بشرحه مثل شرح الزاهد صاحب الفقيه ومثل شرح الاقطر وهو ابو نصر احمد بن محمد بن محمد
 درس الفقه على ابي الحسن الفدور حتى برع فيه وقراء الى باب حتى افقه وشرح مختصر الفدور وحلى الصغرى
 في الوفيات ان يده قطعت في حرب كان بين المسلمين والتمتار وهذا احتمال اقرب فلا يلتفت الى غيره والله اعلم
 مات سنة اربع وسبعين واربعمائة كذا في مقام السعادة لطا شكري زاده الشهير في استنبول بموضوعات العلوم
 والمختار الذي صنفه الشيخ عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود حجة الدين ابو الفضل الموصل ولد
 بالموصل يوم الجمعة سبعمائة واربعمائة وحدث عن ابي طبرزد وكان فقيها عارفا بالحدود
 وفي القضاء بالكوفة ثم عزل ورجع الى بغداد ودرس في مشهد الامام الى حنيفة وافق حتى مات يوم السبت التاسع
 من محرم سنة خمس مائة وثمانين وستمائة وكتاب الاختيار لتعليل المختار وغير ذلك والعديد من الكتب
 على مسائل المختصر كذا في مقام السعادة وتاج الزايع والكنز لصاحب الوافي والكافي الذي مر ذكره في ديباجة
 شرحنا هذا ان شاء الله تعالى سيكون الكافي مأخذا لاكثر الدلائل والتعليلات لهذا الشيخ يعون الله وتوفيقه
 ذكر في شرح المتن بالمتن هو عبد الله بن احمد بن محمد حافظ الدين النسفي ابو البركات نقلنا عن تاج الزايع
 فوجدناه مطابقا بالنسخة الموجودة عندي لكن قلنا في مقام السعادة في بيان علم الامول وكتبه ومنها المنار الى فخر الدين
 النسفي وهو عبد الله بن احمد بن محمد ابو البركات حافظ الدين النسفي الراء فوضع الاختلاف في نسخة هل هو محمد بن محمد

لكن الصحيح هو محمود لانه صرح به في ديباجة الكافي عن ابي الحسن البعض بخطه بطل ان صح فادفع في المتصفح
 ان سهرقي الاصل او كتاب النسبة الموجودة عندنا وانه كتاب الصنع على نقل تاج الزايع والشافعية على نقل
 مختار السعادة في شرح المنظومة لمرئ بنسب وله كتاب المنافع في شرح النافع وكتاب الكافي في شرح الزايع
 كلاهما وكتاب كثر الدقائق وهذه كلها في الفقه وكتاب المنار في اصول الفقه وكتاب العمدة في اصول الدين
 وكتاب شرح الهداية كان ببغداد سنة عشر وسبعمائة تفتة على شمس الدائم الكدرور وروى الزيادات
 عن الصافي وسبع منه السخاني وشرح المنار وستمائة الكشف وشرح العمدة وستمائة الاعتقاد قال بعضهم
 ولا يعرف له شرح على الهداية كذا في تاج الزايع ومضاج السعادة والوقاية التي صنفها محمد بن عبد الله
 بن تاج الشريعة المحبوس وله شرح الهداية السبعة والكافية في التفتي كذا في مقام السعادة منها كتاب الكافية للسيد
 جلال الدين الكرلاي ولم يقف على ترجمته ومنها نهاية الكافية لتاج الشريعة وهو محمود المحبوس عالم فاضل جليل
 له شرح الهداية المستمى بنهاية الكافية ومختصر الهداية المسمى بالوقاية انتهى فعل هذا اسم الشيخ المنسوب لصاحب الوقاية
 نهاية الكافية لا الكافية بل الكافية لجلال الدين كما ذكره فلفل في التفتي وتاج الزايع سهرقي بعبارة سرمد
 في السوكة هذا الصمدية فاجتبه ارجبت البعض السائل باعطاء سؤله متوجها الى ذلك الجمع المستول
 واضفت الى ^{المتن} اي الى المجموع المفهوم من اجمع بعض يحتاج هذا السائل او بناء على ما علم
 ارجعت المحتاج اليه من مسائل الجمع اي جميع البحرين الذي صنفه احمد بن علي بن ثعلب بن الضياء
 مظفر الدين بن الساعاتي البغدادي الاصل البعلبكي سكن ببغداد ونشأ بها وابوه هو الذي عمل الساعات
 المشهورة على باب المستنصرية ببغداد وكان مظفر الدين احمد اما فاضلا صاحب التصانيف المشهورة
 وشرح في الفقه وكتب الخط المنسوب وصنف كتاب مجمع البحرين في الفقه جمع فيه بين مختصر الفدوري ومنظومة
 النسفي مع زوائد لطيفة واحسن وابدع في ترتيبه واختصاره ثم شرحه في مجلدين وله كتاب البدائع في اصول
 الفقه جمع فيه بين اصول فخر الاسلام على البرزوري واحكام الاحكام للائمة اخذ من الاول الشواهد الزينة ومن الثاني
 القواعد الكلية وذكر في تاريخ البدر انه توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة في ايام الملك المنصور وقيل توفي بعد ثمانين
 وثمانين وستمائة كذا في مقام السعادة واضفت ايضا بهذا اي مسائل قليلة بالنسبة للمتنبين في الهداية



محمد بن محمد بن محمد البخاري المدعي بعلوم الدين الكافي قبل ان يروى الدرر بعد ما اخذ الفقه بشهد به الشيخ
الامام عبد العزيز البخاري صاحب كنف الاصول في اصول الامام فخر الاسلام في دور وصاحب التحقيق
في شرح اصول الامام حاتم الدين الاصبهاني واخصيك صحاح السنين المهد بعد الحاء المعجم واخرها التمام
قرية فيما رواه الفهر صاحب الخبر في اصول الفقه من سنة اربع واربعين وسبعمائة قدم الى القاهرة فانما بالجامع
الملاذ في قام فيه ودرس الى ان مات سنة تسع واربعين وسبعمائة وكان قبل ان يلقه بمسجد جامع الملك ونقل عن السماع
ان قال اظن انها قوتية من قرطاج ومن شروح الهداية حاشي البخاري وهو الشيخ الامام عمر بن محمد بن علي بن الشيخ جلال الدين البخاري
ولكنه لم يلقه في اصول الفقه ومن شروح الهداية شرح الشيخ ابي الحسن المسمى بالعناد وهو الشيخ الامام محمد بن محمد
بن محمود بن احمد الرواسي الباصي اكل الدين بن حسن الدين بن جمال الدين ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة واشتغل بالعلم وحل
الى حلب فانزاله القاضي تاج الدين بن العديم بالمدرسة اليه فاجبه فانما بهامدة ثم قدم القاهرة بعد سنة اربعين فاضاه وقطع الدين
الراز التخلي عن الشيخ تاج الدين الصبيح واخذ ايضا عن ابي حنبل وسبع مائة من جد الهادي وكان في فقه الفقه عظيم الهمة مهابا
عفيضا في المباشرة وعرض عليه القضاء فامتنع وكان حسن المعرفة بالفقه والعربية والاصول وبيع وساء واقفي
ودرس واقاد وصنف واجاد وله تصنيفات كثيرة مثل شرح مشايخ الاثر وشرح التلويح وشرح الهداية وشرح
مختصر ابن حبيب وشرح المنار والنخب وشرح التلويح للشيخ الطوسي في الكلام وشرح الفقه عبد العظيم وشرح
المقدمة السراجية في الفرائض وشرح لمحمد الحلطي للجامع الكبير وحاشية على الفتاوى وكانت رسالة لا تروى مع حسن الشبه
والقبول مع من يقصده والانصاف والتواضع والتلطف في المباشرة والتمتة عن الدخول في المناصب الكبار بل كان
اصحاب المناصب على باب قائم يا واره سرعين لا قضاء تار به ولم يزل على ذلك الى ان مات في ليلة الجمعة تار عشرين
شهر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة وحضر السجادة ومن دونه جنازة وتقدم في الصلاة عليه عز الدين الرازي
وصحبه ودفن بالخانقاه القياثية هاشم بن قنبر ودفن في موضعها الذي كان المرحوم باشرها حسن المباشرة
عمر او قافها وراودها بها ومن شروح الهداية فتح القدير للعاجز الفقير الشيخ الامام ابن القيم وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الله
بن سعود السبكي ثم السكندر العلوي طال الدين بن الهمام الحنفى ولد سنة تسعين وسبعمائة وتوفي بدمشق بغيره بالشيخ
قاري الهداية ولا تروى في الاصول وغيرها ولازم القاضي محمد الدين بن الشحنة لما قدم القاهرة سنة ثمان عشرة وجمع
الى حلب واقام عشرة ايام في دار واخذ العربية عن ابي جمال الجعدي والاصول وغيرها عن ابي علي والحديث عن ابي زيد بن اسلم
والصوف عن الخوافي والقرآن عن الزياتي وسنن الحديث عن ابي الجلال الجنبلي والسنن في فاجال الموطأ وابن جرير في تفسيره وروى الحديث
في

وتقدم على اقرانه وسبح في العلوم وتصدر في العلم وانتفع به خلق وكان علامة في الفقه والاصول والفهم والعرف والمعارف والبيان
والصوف والموسيقى وغيرها محققا جليليا تقارا وكان يقول انما لا اقلد في العقول ابدا وكان الشيخ نصيب واذا عملا بالاب
من الفقه والكرامات وكان انقطع اولاد بالكلية فقال له اهل الطين اجمع فان الناس حاجه لعلهم وكان ياتي به الوارد لا يابا في الصوف لكن
يقع عنده سعة لا يخلو لطلب الناس وكان الشيخ افعى به همة ثم ترك الاقارب جملة ودرس بالمصنوعة وبلاش فيه ثم رغب عنها
واستقر بعد ذلك في مشيئة الشيخانية فباشر حادثة غير ملقطة لا اكله الاكله وارباب الدولة ثم رغب عنها لما جا وبالحديث والحدود
وكان حسن الاعتناء والسمعة والبر والبرهنة مع الوفاء والهبة والتواضع المفرط والانصاف والمحسن الحجة قال السيوطي وله
تصانيف منها شرح الهداية سماه فتح القدير للعاجز الفقير والتجريد في اصول الفقه والمسايرة في اصول الدين وكراسة في اعراب حاشي
وحمدة بحان الله العظيم وللمختصر في الفقه سماه زاد الفقيه وله نظم نازل مات في يوم الجمعة سابع رمضان سنة احدى وستين
وثمانمائة وان شئت تفصيل تراجم ابي حنبل فارجع الى مفتاح السعادة لطا شكري زاهد وشرح الهداية ومثقفاتها
لا تخفى فيها ذكر لكن الاشهر ما ذكرناه حتى سمع الفقير في القسطنطينية بعض العلماء ان لطا شكري زاهد شرعا على الهداية حاديا
للعوائج التي لا تروى فلعن المرحوم لم يذكر شره في مفتاح السعادة في تعداد شروح الهداية هضمت لنفسه اولم يؤلف بعد حين
ومن جملة تصنيفات الهداية تخرج احاديث الهداية وحل مشكلات الهداية وحاشية المصدر في الله تعالى على العنانية وحاشية البلاء
على حاشية المصدر وما اجمع عند الفقهاء في الشرع والحوائج بكلم المعنى القدير فتح القدير والعنانية والنهاية وغاية البيان
والجواهر ومعراج الدرابم والفتاوى وتخرج احاديث الهداية وحل مشكلات الهداية وحاشية المصدر وحاشية البلاء ومع جة الفضل
وسمعهم على شرحهم لم يزلوا تار في طلبها التفتيح والاحتجاب ولم يزلوا تار في طلبها صلاب دلائل الطلاب فيحاشي من يهده الفضل
والبهاء ولو يتبها بلطف لمن يثاب والله ذو الفضل العظيم وهو العلم الحكيم وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا
يعني ائمتنا امانا الاعظم ابا حنيفة وصاحبه جليليا يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ونفعنا الله
تعالى ببركة علومهم وادخلنا في زميرتهم وجعلنا من المحذرين منهم تحت لواء حبيب المصطفى
صلى الله تعالى عليه وسلم ما ذكرنا في وجهه وبعب غاسق وانهر وادق وبستر الله تعالى انما
هذا الكتاب بلا ايجاز ولا اطناب وجعله خدمة من اشتهر به خاتم النبيين وسيد المرسلين
وشفيق عباده المؤمنين وصانه عن السمعة والبراء بل جعله سببا للرضا وسبيلا للسلامة
في يوم الخراء وجعله مستغفرا كما استغنى باصل الانقراض الزمان والانقضاء كما وعد بجزول الرنة
عند ذكر الصلي اللهم تقبل منا انك سمع الدعاء الخ بيدك تؤتيه من تشاء اعطيت تار المواهب تار
لا بد من تعهد مقدمه هنا لبيان الفقه والائنة والكتب الكريمة وصنفتها وبعض الاسطوانات اذ لا يسع المقنع هذه الامور



اعلم ان الغاية من علم الفقه حصول العمل به على الوجه المشروع والغرض منه تحصيل ملكة الاقدار على الاعمال الشرعية
ولما كانت الغاية والغرض في العلوم العملية بتحصيل الظن دون اليقين بناء على ان اقوى الادلة الكتاب والسنة
وانه وان كان قطعي الثبوت لكن اكثر ظني الدلالة فصار محلا للاجتهاد جاز الاخذ فيها اولا بذهب الى اجتهاد
اراد والمذاهب المشهورة التي تلقت العقول بالصحة هي المذاهب الاربعة لانه لا ارساء الى حنفية ومالك والشافعية
وامحمد بن حنبل لكن الاصح والاولى من بينها مذهب امامنا الاعظم في حنفية لانه المتهتم من بينهم بالاحكام
وكثرة المعرفة بالكتاب والسنة وجودة الفقيه وقوة الراي الى غير ذلك حتى روي ثناء الائمة الاربعة عليه وغير ذلك
روي هارون سعيد عن الث في ما رايته احد افقه من اراد ان يتفقه فقله به وباصحابه وان الناس عيال
على ابي حنيفة في القصد ومعنى قول ما رايته ما علمت لانه ولد في السنة بل في اليوم الذي مات فيه الامام قال الواقدي
كان مالك كثير ما يقول قول وان كان لا يظهر وعنه اسحق بن محمد كان مالك رايا اعتبر بقوله في المسائل وعنه اسحق
بن ابي فدا قال رايته مالكا قابضا على بدالام وحما مشبهان فلما بلغا المسجد قدم الامام فسمعه يقول لما دخل
بسم الله هذا موضع الامان فامني من عذابك ونجني من النار وعنه مالك بن انس وضع ابو حنيفة سنين الف سنة
في الاسلام وعنه الامام ابي بكر بن عتيق انه وضع خمسمائة سنة لجمع الله تعالى الى حنفية ما لم يجمع لغير الامام
من الثلاثة الاعلام والاولياء الكرام والاصحاب ذوي الاحرام منهم ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ورفاعة بن
بن زياد وعبد الله بن مبارك وبشر بن عباد المروسي وعاف بن زيد وداود والطائفي وغيرهم من خالده ومالك بن
معهول الجعفي ونوح بن ابي مرزم ومن الاولياء الكرام المتبعين علمه عبد الله بن ابراهيم بن ادهم وشقيق النخعي ومروان
الكوفي والقيز بن عبد السلام وفضل بن عباد وداود الطائفي وابو حامد اللقاني وحلف بن ايوب وعبد الله بن مبارك
وكيع بن الجراح وابو بكر الدراق وغيرهم من السبعين في هذه الاوراق ومن جملة الائمة الحنفية ابو حنيفة بن عباد
بن طلق النخعي والامام يحيى بن زكريا بن ابي زائدة ومحمد بن الامام وهو ابو اسحق بن حماد المذكور وجنا
ومندل ابنا علي القرني الكوفي قبل اسم مندل عمر ومندل لقبه غلب على اسمه ومنهم علي بن مسهر الكوفي والقاسم بن
بن من بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الكوفي واسد بن عمر وشاذ بن حكيم وموسى
بن نصر ابو سهل الرازي وابو سليمان موسى بن سليمان الجوزي وحلان بن يحيى وابو عبد الله محمد بن عمار
وابو مطيع الحكم بن عبد الله بن سلمة بن عبد الرحمن القاضي القفيرة روى كتاب الفقه الاكبر عنه ابي حنيفة وغير ذلك
من العلماء والاعلام والفقهاء الكرام الذين لا يحصى عددهم وقدر نفوسهم سبوا وتلك من جيل قد اخذوا العلم

عن الامام من شيخ البلدان وائمة المسلمين الذين وصل اليها العلم بغيرهم واجتهدوا جزءا من العلم
وعنه ائمة الاسلام وعنه كافة المسلمين في كل ارض واسمهم وحشرهم مع النبيين والصديقين والشهداء
اذ عرفت من الائمة الحنفية مائة من الوقت والان فلنذكر من الكتب المعتمدة في ما هو المشهور في الزمان والافاضة
الفرع من قبل الحال بالنسبة اليها ولا تدخل معرفة مصنفها تحت المجال لدينا فمن الكتب المعتمدة الجامع الكبير والجامع الصغير
والمبسوط والزيادات والسير الكبير والنوادر والامال والرقبات والكتب نيات والهارونيات والرجائيات
وهؤلاء كلها طبع بن حسن ومما تطاقت عليه كلية الفقهاء التبعة المبسوط بالاصل ومن المبسوط والزيادات
والجامع الصغير برواية الاصول والمبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية ومن النوادر
والرجائيات والكتب نيات والهارونيات والرقبات بغير ظاهر الرواية وبعض الرواية والرجائيات مسائل
جمعها الامام محمد بن حريز والكتب نيات مسائل جمعها الرجل بسى كيان وقد يوجد في بعض النسخ
الكتب نيات وهي كثيرة لكن هذا غير صحيح والصحيح ما ذكرناه اولا والهارونيات مسائل جمعها الرجل بسى بهارون
والرقبات مسائل جمعها الرجل بسى كان قاضيا بالرقبة ومن الكتب المعتمدة الاملاء لابي يوسف والنوادر
ايضا والمبسوط للامام شمس الله ابي بكر محمد بن ابي سهل الرضوي والهداية والتجويد ومناسك الحج جميعا
للامام ابي الحسن علي بن ابي طالب قد سبق ذكره وذكر شروع الهادي ومنه المعتمد المحيط للشيخ رضي الدين برهان
الاسلام محمد بن محمد بن محمد الرضوي واعلم ان كتاب المحيط اثنان احدهما يعرف بمحيط الرضوي وهو ما تقدم
والاخر بخط طبرستان الدين محمود وهو من بني مارة وابوه تاج الدين اخو صدر الصدر الشهيد والفاضل
من مصنفاته ايضا ومعه من المعتمد كتاب المبسوط وهو اثنان احدهما شمس الله الرضوي وقد ذكره
والاخر شمس الله بن عبد العزيز احمد بن صالح الحلبي نسبة لبيع الحلبي وقيل نسبة الى الحلبي ان اسمه
امام الحنفية وقتها وقته بخارا توفي سنة ثمان اوسع واربعين واربعين بكش ودفن بخارا
وقيل توفي سنة ثمان وقيل اثنتين وخمسين واربعين ومنها كتاب البدائع للكاظم وهو علاء الدين
ملك العلماء ابو بكر بن محمود بن احمد الكاشغري صاحب كتاب البدائع ثقة على علاء الدين بن
ابي احمد السمرقندي وشروح ابنته خاتمة الفقيه من اجل انه شرح كتاب الشرح للشيخ قدس سره وهذا سماه البدائع
وجعل من ابنته فقال فقرا عاصره شيخ ثقة وزوج ابنته بكل ان زوجته ووالدها

في اللغة وشرح السهل صغها محبوب في ازنيق ومنها جامع الفصولين ومنها عقود الجواهر
شرح المقصد في الصرف ومرة القلوب في النصرف والواردات في النصرف وكان وفاته في سنة ثمان
عشره وثمانمائة تقريباً وروى ان السيد الشريف الجرجاني كان يخدم بالفصل رحمه الله تعالى
ومن فضلاء المتأخرين محمد بن فرامرز بن خواج علي الشهيدي لا خرو وقد كان قاضياً لعسكر السلطنة
محمد بن رادخان ثم تقلد منصب القنصل في كثيره ودام على ذلك الى ان مات في سنة خمس وثمانين
وثمانمائة قبل وفاة السلطان محمد خان سنة وله تصانيف كثيرة منها المرقاة وشرح المرأة والدرر
وشرح الفرز وجوانش تغير البضائر وجوانش الدولج وجوانش المطول وغير ذلك ومنهم حسن الشيرازي
وابن نجيم صاحب الاشباه وشرح الفرائض وشرح البحر الرائق واخوه صاحب نهضة القائلين ونهضة السيد
احمد بن محمد بن الجرجاني الاشبه والاستدلال وشرح جلي وصاحب البحر المختار وشرح من القنار
وصاحب الدر المختار والدر المنثور في المتنق وغير ذلك وله من المؤلفات وادامه الله
والسيد محمد حنفى والخادم والحداد صاحب السراج الوهاج ومختصر جوده وروى وباشي
منه جليل العالم العامل والفاضل الكامل مصطف بن ابي محمد سراج الشهير بعكف اندي الاثبات
بحكى قد كان رحمه الله تعالى خاتمة الطائفة في البلاد البعيدة لتحصيل علوم الدين ولم يسمع بعده مثله
في السعي والاجتهاد في الانواع العلوم سيما علم التفسير والحديث والاصول واللغة قد طاف
عشرين سنة في الحجاز والحرم حتى قرأ الكتب الستة في القاهرة وحصل العلوم الغربية واجازه
في العلوم ابو الفرج العجمي ثم قدم الى وطنه امانة ولكن لما كان في سنة ثلث وسبعين ومائة والف
قبل طلوع الشمس في يوم الاحد اصد وعشرين من رجب كان المرحوم شديد الوله للمطالعة والتتبع للكتب
المفصلة والمأخذ القديمة كان لا ينفك المصباح في يديه الى الصباح ولا ينام الا مطالعة للكتب والكتابة
بيده حتى طالع اكثر الكتب الموجه في امة الامامية ^{منها} كان يارحاً في الطب والعلوم الشرعية
كما ذكره انواع المعاني القريبة بل كان اهل في الحديث والاصول واللغة وله حسن حظ في التتبع
ولا ينفك في القصائد العربية العينية والمجيدة والاشعار فارسية وتبركية وله كثرة اشتغال بتتبع الكتب
لم يتفرغ للتأليف والتحرير الا القليل كما يشهد له المقتدر مرتجاً بالجدول والخطوط ان له الترويض
والتعاقب في المباحث المتعلقة بالفنون تيسر للناظرين كسماه بمقتضى الفنون وبحكى منه الرائق والاحوال
والعجيبة وكان طارحاً للدرجات المبتدعة وكان غير موفقة بتتبع من التباين رحمه الله تعالى

واعلم ان النقص في السمع وكثيرهم خيال لا نهية حجة الكرام الله تعالى هذا الشرع انه تعالى ملاء افطار الارض
شرفاً وغباباً وانوار اجتهاد العلماء الذين هم ورثة الانبياء كلما روت تعداد طائفة منها انفتح لك طواف كل
الذهن عن تدكك اسبابهم فضلاء عظماء متفهمين واحوالهم وان طلبت بعض تفصيل في مناقبهم فارجع الى امتداد السادة
اذ نحن اقصرنا هنا على ذكر بعض اسماهم ميمهم الشريف الذي لا يسع المجال لذكرها وجرى لها وجرى لكتبهم المشهورة والمعتبرة
فجيبا لك يا اخي الميرزا كرسوة حسنة في هؤلاء الكبار من الاولياء الكرام والفقهاء الاخبار الكاظمين من هذا الاقطار
والافراد والافتخار وهم ائمة الشريعة والطريقة والحقيقة فكل هذا الامر بهان باهر و دليل خلاص على فضل الامام العظيم
عليه بقاء الائمة كيف لا وقد ثبتت الآثار الصحيحة في فضل وقول ابن الجوزي بموضوعة ما ذكر في فضل الامام فغضب لانه
روى بطريق مختلة كان في الدر المختار شيخ الاسلام والمسلمين عيسى بن الحسين بن الحسين المدققي محمد
علاء الدين بن الشيخ علي الامام بجامع بني ائمة بدمشي شرح تنوير الابصار شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
القرطبي الحنفى الغزي عمدة المتأخرين الاخبار ومنح الفقهاء على تنوير الابصار لذلك المات المرحوم وقد ذكر ايضا
في الدر المختار عن نقله عن الجواب عنه لسر بن عبد الله الدستواي لو كان في امة موسى وعيسى
مثل ابي حنيفة لما تقهروا ولا لمانعوا ومنافعة عظيمة وشيخه كثيرة وتلامذته جهابذة وهرب بن الائمة
زمانا وقد اومرته وعلى اما تقدمه سنا فلان الامام ابا حنيفة ولد سنة ثمانين والاول اكثر واكثر
عن ابي يوسف وذكر السمعاني ايضا عن فخر بن زياد انه ولد عام احدى وعشرين وسبعمائة والاول اكثر واكثر
وان الامام ولد سنة خمس وسبعين ومائة وسبعين ومائة والامام الثالث في شهر ربيع الاول من سنة ثمانين ومائة
تقدم في النصف فلما روى عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيكون في امة رجل يقال له ابو حنيفة
هو سراج امة يوم القيمة وروى في رواية السمعاني وفي رواية اخرى سيكون رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى
يا ابي حنيفة يحيى بن الله وسنخى وروى عن ابي لهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل قرن
من امة ساجدون وابو حنيفة سابق زمانه وفي الروايات اختلافات الا ان اتفقت الروايات على ان صلى الله تعالى
عليه وسلم وصف الامام قبل وجوده بثلاثة اوصاف بسراج الائمة ومحيي الشرع والدين وكل من هذه كاشفة في ترجمته
على غيره من الائمة ومن جهات شرف ليس من الائمة تابعي غيره وقد ذكر ابن الصلاح ان الامام ملك من تبع التابعين
واما ابو حنيفة فقد اتفقوا على ان يكون ائمة في كل زمان على عهد الامام في كل زمان



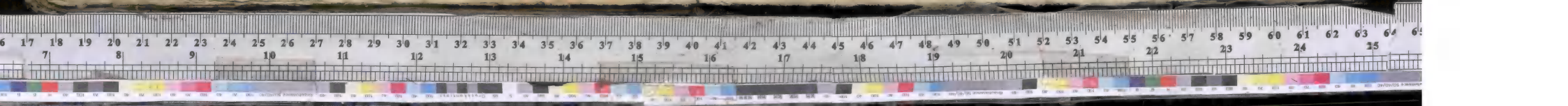
وَأَمَّا الْأَمَامُ الثَّانِي وَالْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ الشَّيْخُ الْكَامِلُ وَالْعَالِمُ الْعَامِلُ الْأَمَامُ أَبُو يُونُسَ فَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
حَبِيبٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْهَجَرِيِّ وَجَدَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي الْيُونُسَ فِي الْأَسَدِمْ وَلَهُ نَصْرَةٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَقَدْ أَصَابَ سَعْدُ بْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعْوَةَ الْأَمَامِ الْفَيْصَلِيِّ بْنِ سَعْدِ بْنِ خُزَيْمَةَ الْجَعْلِيِّ
فِي الْأَوَّلِ جَاءَ يَوْمَ الْحَنْزَلِ فَاسْتَصَفَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَى فِي عَيْنَيْهِ مِثْلَ عَيْنَيْهِمَا فِيهِمَا لَوْنٌ لَوْنُ الْفَقْهَةِ
فَبَقِيَ الْأَمَامُ أَبُو يُونُسَ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ كَانَ رَأْسُهُ أَوْ هَيَّجَ مِنْ تَلْكَ الْمَرْجِيَّةِ وَلَدَ أَبُو يُونُسَ سِتَّةَ عَشَرَ ثَلَاثَ عَشْرَ
وَمَاءً بِالْكَوْفِ ثُمَّ سَكَنَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى صَنِيفٍ وَجَمَعَ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَوَلَاهُ مُوسَى أَبُو هَارُونَ الرَّشِيدُ
قُضَاءً بَعْدَ ذَلِكَ الرَّشِيدُ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ لَقِيَ بِقَاضِي الْقَضَاءِ فِي الْأَسَدِمْ كَانَ مَشْهُورًا بِالْعِلْمِ ظَاهِرًا فِي الْعِلْمِ
الْإِمَامُ أَهْلُ عَصْرِهِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَأَمَّا الْمَلِكُ بْنُ دُرٍّ فَهُوَ
صَاحِبُ لَوْلَا أَبُو يُونُسَ مَا دُرُّ أَبُو صَنِيفٍ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ لِبَاسَ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الَّذِي وَكَانَتْ أَعْيُنُ الرَّشِيدِ مُتَوَلِّدَةً
رَضِيَةً وَرَبِّهِ عَلَيْهِ وَعَمِ الْقَامِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بِالْيَمْنِيِّ مِتَّ عَلَى مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَقْرِ وَلَمْ أَدْخُلْ فِي الْقَضَا
عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَقَدَّرَ حَوْرًا وَعَمِ مُحَمَّدُ بْنُ سَاعَةَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي الْيَوْمِ الذِّكْرُ فِيهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ
لَمْ أَظَلِمُ فِي حَقِّكَ بَيْنَ عِبَادِكَ مِنْهُ وَأَجْهَدْتُ عَلَى أَنْ يُوَافِقَ كِتَابُكَ وَمَنْ يَنْتَبِهُ عَلَيْكَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَمَا لَمْ أَجِدْ جَعَلْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْأَمَامُ أَبُو صَنِيفٍ لَعَلِّي أَنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَعْلَمُ لَمْ يَدْرُغْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ لَمْ أَطِءُ فَرَجًا حَرَامًا قَطُّ وَأَنَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ لَمْ أَطِءُ فَرَجًا حَرَامًا
سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَقْدَارِ مَا يَكْفُرُ قَالَ لَا أَعْرِضُ لِلْجَمِيعِ إِنَّمَا أَعْرِضُ إِلَى سَبْعَةٍ يُغْفَرُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَثَلَاثًا وَفَرَسَ
قَالَ سَمِعْتُ مِنْ خِيَارِ صَحْبَةِ أَبِي يُونُسَ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ انْصَبْتُ عَلَيْهِ الدِّينَارَ عَشْرَةَ سَنَةً قَالَ أَبُو يُونُسَ مَا أَظَلُّ إِلَّا أَجَلَ
الْأَقْدَارِ قَرَّبَ فَأَلْبَسَتْ شَهْرًا حَتَّى مَاتَ فِي خُصْلُونِ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمَاءً رَوَى أَنَّ الشَّيْخَ مَعْرُوفَ
الْكَافِرِيَّ فِي النَّفْسِ فَتَرَفَّتْ بِجَالٍ وَارْتَحِلَتْ سُدْرُهُ وَقَامَ وَلَدُهُ تَعَالَى مِنْ هَذَا قَالُوا لَا يُوَافِقُ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ
وَبِمِ السَّخِيِّ هَذَا قَالَ تَعْلَمُ الْعِلْمَ وَصَبْرَهُ عَلَى إِذَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفْسُهُ تَعَالَى بِهِرَ كَيْدِهِ عِلْمُهُ آمِينَ جَزَاءُ شَفِيعٍ لِحُسْنِ
وَأَمَّا أَمَامُنَا الثَّلَاثُ الْبَحْرُ الْعُلَمَاءُ وَالْجُرَّافَةُ قُدْوَةُ الْفَقْهَاءِ عَمْدَةُ الْعُلَمَاءِ الْأَمَامُ الْمُجْتَهِدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ
بْنُ حَسَنِ بْنِ فَرْدِ السَّيِّدِ فِي قَرْيَةِ نَسَمِ حَرْسَنَاءِ أَعْمَالٍ وَمَشَقَّ قَدَمُ أَبِيهِ الْوَلَدُ مُحَمَّدُ بْنُ يَاسَاطَ
وَسُتَّ بِالْكَوْفِ وَقَبْلَ ذَلِكَ بَنِي شَيْبَانَ فِي قَرْيَةِ فُلَسْطِينَ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْكَوْفِ وَذَكَرَ الْأَمَامُ الْعُلَمَاءُ النَّسَبُ صَالِحًا وَكَانَ

الْحَبِيبُ وَكَانَ

أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسَ بْنِ هُرَيْرِ بْنِ مَلِكِ بْنِ شَيْبَانَ وَابُو حَنِيفَةَ نَعْمَانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ طَاوُسَ
بْنِ هُرَيْرِ بْنِ مَلِكٍ وَفِيهِمْ نَقْلٌ عَنْ بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ بَنَى الْأَوَّلُونَ وَذَلِكَ لِحُطْبِ الْبَغْدَادِيِّ أَنَّهُمْ جَزِيرَةٌ كَانُوا
أَبُوهُ فِي جَنْدَالِمْ وَلَمْ يُوَافِقُوا فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمَاءً سُتَّ بِالْكَوْفِ وَغَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ إِلَى الْأَجْنَهِادِ
قَدَمَ بَعْدَ ذَلِكَ وَسَمِعَ النَّاسُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالرَّأْيِ سَمِعَ الْعِلْمُ الْأَمَامُ إِلَى صَنِيفٍ وَجَمَعَ كَثِيرًا
رَوَى أَنَّ الرَّشِيدَ وَلَاهُ الْقَضَا فَرَّجَ مَعَهُ الْخُرَاسَانَ وَمَاتَ بِالرَّيِّ وَدُفِنَ بِسَنَةِ ثَمَانِينَ وَمَاءً
وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً وَقَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَالَ الرَّشِيدُ دَفِنْتَ بِالرَّيِّ الْفَقْهَ وَالْفَقْهَ
رَوَى أَنَّ الرَّشِيدَ قَالَ إِنَّ بَلَدَهُ مَشْهُورٌ وَخَلَّتْهَا وَمَعِيَ الْفَقْهُ وَالْأَدَبُ وَخَرَجْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا وَدُفِنَ الْأَمَامُ
مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بِقَرْيَةِ دَارِصَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ وَالْكَافِي بِقَرْيَةِ أَرْبُوعٍ وَبَيْنَهُمَا أَرْبَعَةُ فَرَاحِجٍ
وَكَانَ مَعْرُوفًا بِأَرْبَعَةِ فَرَاحِجٍ نَزَلَ الْأَمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ جَانِبٍ وَالْكَافِي فِي جَانِبِ كُنَافِ مَضَاعِ السَّعَادَةِ وَفِي تَارِيخِ
ابْنِ خُلَكَانَ وَلَمْ يَزَلْ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الرَّيِّ فَجِزَتْهُ الْأَدَلِي فَخَرَجَ مَعَهُ وَمَاتَ بِقَرْيَةِ رَنْبُورِ قَرْيَةٍ فِي قَرْيَةِ الرَّيِّ
فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَمَاءً وَمَوْلَاهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَقَبْلَ ذَلِكَ وَقَبْلَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمَاءً وَقَالَ
السَّعْدِيُّ مَاتَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ وَالْكَافِي فِي يَوْمِ الْأَصْحَابِ بِالرَّيِّ وَقَبْلَ أَنْ يَمُوتَ كَانَ يَقُولُ دَفِنْتُ الْفَقْهَ وَالْفَقْهَ بِالرَّيِّ
وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْمَذْهَبُ مِنْ خَالَةِ الْفَرَّاحِ أَصَابَهُ الْفَقْهُ وَقَدْ قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الشَّيْبَانِيِّ قَبْلَ هَذَا وَحَرْسَنَاءُ بِقَرْيَةِ الْحَاءِ
الْمُهَلِّهِ وَالرَّاءِ وَدُسُكُونِ السَّيْنِ الْمُهَلِّهِ وَفَتْحَ الْهَاءِ الْمُهَلِّهِ مِنْ فَوْقِهَا وَبَعْدَهَا الْفُ مَقْصُورَةٌ وَرَنْبُورُ بِقَرْيَةِ الرَّاءِ
وَدُسُكُونِ الزَّيْنِ وَفَتْحَ الْبَاءِ الْمُوَدَّةُ وَالْوَادِعُهَا يَاءُ مَشْنَاءُ ثُمَّ خُتْمُهَا وَبَعْدَهَا هَاءُ سَاكِنَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْعِلْمِ
فِي تَارِيخِ ابْنِ خُلَكَانَ وَعَمِ الْكَافِي لَيْسَ أَحَدٌ عَلِمَ مِنَ الْمُنَّةِ فِي الْعِلْمِ وَالسَّيَابِ الدُّنْيَا مَا لَمْ يَحْمَدِ عَلَى عِلْمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَدْ قَدَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَأَبِي بَاتَ فِي عَيْنِهِ فَأَلْغَى شَيْءًا فَجَابَرَ فَرَضِي بِالْجَوَابِ فَكُنْتُ فَرَأَى مُحَمَّدُ فَوْهَهُ لَمْ يَدْرُغْ وَقَالَ إِنَّ كُنْتُ شَيْءًا فِي الْعِلْمِ
فَالزَّمْتُ فَسَمِعْتُ الْكَافِي يَقُولُ لَقَدْ كُنْتُ عَمَلًا بِعِيرٍ وَلَوْلَا مَا لَصِقْتُ بِي مِنَ الْعِلْمِ شَيْءٍ وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ عَمَلٌ عَلَى أَهْلِ الْوَلَدِ
وَعَمِ عَلَى أَهْلِ الْكَوْفِ وَصَحَّ عَلَى الْأَمَامِ إِلَى صَنِيفٍ وَقَالَ لَوْ كَانَ مُحَمَّدُ كُنْتُ عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ مَا فَهَمْنَا لَوْلَاهُ لَكِنْ كَانَ يَكُونُ
عَلَى قَدْرِ عَقْلِنَا وَقَالَ مَا رَأَيْتُ سَمِينًا عَاقِلًا قَطُّ غَيْرَهُ وَمَا رَأَيْتُ سَمِينًا قَطُّ أَضْفَرُ وَحَامَةً وَقَالَ الْكَافِي
خَبَرْتُ بِالْعِرَاقِ لَبِيسَ فَمَسَى مُحَمَّدُ حَتَّى طَلَعَنِي فَأَنَا كَرْتَمِيزِينَ الْجَمِيعِ قَبْلَ احْتِجَاجِ الْكَافِي فِي نَامِرِ مُحَمَّدٍ أَصْحَابِهِ
فَجَعَلُوا مَاءً الْفَرْحَ ثُمَّ احْتِجَاجَ قَامَرِ السَّبْعِينَ الْفَرْحَ ثُمَّ احْتِجَاجَ فِي الثَّلَاثَةِ قَالَ لَوْ كَانَ فَرْدٌ خَيْرٌ لَكِنْ
مَا جَمَعْتَ لَكِ قَبْلَ كَانَ الْكَافِي فِي مَسْتَقْلَ كُتُبِ مُحَمَّدٍ فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَظْهَرَ الْخِلَافَ هَكَذَا نَسَبُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الرَّاءِ

وعلى بن العيني والفضل بن ربيع والقاسم بن سوكم ومحمد بن عبد الله وموسى بن الجارود وبوشين بن أبي الورد
وبوشين بن عبد الله على ومحمد بن إدريس أبو حامد الرازي ومحمد بن اسمعيل البخاري وأبو عبد الله محمد بن علي الحلي بن أبي
ومحمد بن نصر الطبري المروزي وجند الفوارير البغدادي شرح طرقة المتوفى في ثمان سنين ثمان أوسم وتسعين
وبانيه وحريش بن أسد الحلي وهو إمام في الفقه والحديث والحكام والصفوف وداود بن علي بن خلف
وسليمان بن أحمد البجلي صاحب السنن وعثمان بن سعيد الدارمي وعكر بن حصيص الحنظلي وقيل
عكر بن محمد بن أبي النضر النخعي وأحمد بن محمد بن شريح القاسمي توفي سنة ثمان وثلاثين
وأحمد بن محمد بن أبي الرواس ومحمد بن أحمد أبو منصور الأزهري المتوفى سنة سبع وثلاثين ومحمد بن أحمد الزاهد
ومحمد بن جبريل الطبري صاحب التاريخ توفي سنة عشرة وثلاثين ولم يفرغ من كتابه ومحمد بن حبيب الشيرازي ومحمد بن سليمان
الصعلكي ومحمد الصغير ومحمد بن علي القتال وعلي بن اسمعيل الشيخ أبو الحسن البصري شرح طرقة أهل
والجلاء إمام المتكلمين قال جند عارف فذكر رحمه الله تعالى في هاشم متعلق السعادة وفي عده ثلاث فبقطر
وأحمد بن محمد الأسفرائيني الشيخ أبو حامد حافظ المذهب وإمام ولد سنة أربع وأربعين وثلاثين وجمع مجلد ثلثين متفقه
وقيل سبعة فبقطر الناس يقولون لو رأته في لفرج به وكان أبو الحسن القدوري من الخنفية عظمه ومنهم إبراهيم
الغبري وزياد أبو الحكي الشيرازي صاحب التبيين والتعذيب والتصانيف الكثيرة ومنهم أبو الحسن الأسفرائيني وهو إبراهيم
بن محمد بن إبراهيم الأسفرائيني صاحب إحصاء الدين خلافاً وأصولاً وفروعاً توفي سنة ثمان عشرة وأربعين واسمعيل
بن عبد الرحمن الصابوني وحسن بن علي أبو علي الدفاني وسهل بن محمد أبو الطيب الصعلكي وطاهر بن عبد الله
أبو الطيب الطبري ومنهم عبد الله بن أحمد بن عبد الله إمام الزاهد الحكيم إحصاء الدنيا الفقهاء الصغار المروزي
وهذا أكثر ذكراً في كتب الفقه والفتاوى الكبير في كتب الأصول والتفسير وغيرها وإذا اطلعنا في الصغار والأكبر فبقطر
كان إماماً كبيراً ومجرباً يقال له صنع قفلاً ورنه أربع حبات وكان يغلب عليه البكاء في نماز الدرس فبقطر الحال
مات في سنة سبع عشرة وأربعين ومنهم عبد الله بن عبد الكريم القشيري البزاز الأسفرائيني توفي سنة ثمان وأربعين
وأربعين وعبد السيد بن محمد صاحب كتاب في الحلال ومنهم عبد القاهر بن طاهر وعبد القاهر بن عبد الرحمن
ومنهم عبد الكريم بن هوازن الأسفرائيني القشيري وهو صاحب الرسائل التي سارت في فروعها وله ثمان سنين وثلاثين

وتوفي في سنة خمس وتسعين وأربعين ومنهم عبد الملك بن عبد الله إمام الحرمين أبو المعالي ولد سنة ثمان عشرة
وأربعين وتوفي وهو ابن سبع وخمسين في ليلة الأربعاء التي من العشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعين
ومنهم علي بن محمد أبو الحسن المادوري صاحب الجواهر والأقناع ومنهم علي بن محمد أبو جبران النوبختي النخعي ومنهم منصور
بن محمد السعدي ومنهم محمد بن محمد بن محمد بن إدراج الطوسي حجة الإسلام إمام أبو حامد الغزالي ولد بطوس سنة خمس
وأربعين وكان والده فزاصلي لأبائهم في عمل غزل الصوف ويطوف على المتفقه ويحضر معهم ويحسن إليهم
في النفقة عليهم وإذا سمع كلامهم بكى وتفرغ وسأل الله تعالى أن يزيدها إيماناً فبقطرها ويحضر مجالس الوعظ وبكى وقال
الله تعالى أن يزيده إيماناً وأعطاها فاستجاب الله دعوته وورثه أباه وأخاه أحمد إماماً أبو حامد فكان أفضله
وأما أهل زمانه وأما أحمد فكان واعظاً زهداً فاضلاً حاضراً في مجالس تذكير فزاد أبو حامد في صباه طرقات الفقه
ببلده على أحمد بن محمد الناذلي ثم رجع لأبيه إمام الحرمين فولاه نظام الملك تدريس مدرسته ببغداد فدرس في شهر
وكان يرضى الطلبة ويلقى الدرس على نحو ثمانمائة نفر فاعجب به أهل العراق فأنشئ وصنف وصار عظيم الجاه على الرتبة
مسموع الحكيم مشهور الأسر يفرغ من الامتثال وشدة المراسل ثم تفرغ للدين وفضل الجاه ورأى ظهره وقصد بيت الله
الحرام فخرج إلى الحج سنة ثمان وثلاثين وأربعين واستناب أخاه في التدريس ففضل دمشق في سنة ثمان وثلاثين ثم جاور البيت المقدس
مدة ثم عاد إلى دمشق واعتكف بالمنازلة ثم به من الحج مع عشر سنين ثم جالس في البلاد يزداد له ويحضر على الترتيب
والمساجد ثم رجع إلى بغداد وعقد مجالس الوعظ وحديث بكتاب الإصباح ثم عاد إلى خراسان ودرس
مدة يسيرة ثم رجع إلى طوس واتخذ تدرسه الفقهاء وخانقاه للصوفية ووزع أوقافه على وظائف فمضى في سنة ثمان وأربعين
ومجالس يارب القلوب والتدريس طلب العلم وإدامة الصلوة والصيام وسائر العبادات إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى
وكان عليه وفاته يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسين رحمه الله تعالى عليه ويستريحه وجهته في الفردوس
بجنته رسولنا محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين أعلم أن مثل القضاة والخزائن والغزالي
بالباء بمعنى القضاة ونحوه فبقطره إلى الغزالي إلى الغزالي وذكر النور أن الشدة هو العروف
أن ثمان بعض مناقبه وفضائله فارجع إلى متعلق السعادة المشهور عند الأسفرائيني بموضوعات العلوم لمناكيره



ومن كتب الفقه الوسيط والبسط والوجيز والخلاصة الفقه ومن سائر العلوم كتاب
احياء العلوم كتاب الاربعين كتاب شرح النسخ الحنفية المستنصرية في اصول الفقه والمختل فيه ايضا
الفقه في حياة استاده امام الحرمين بداية الهداية المأخوذة في الخلافات تخصيب المأخذ كيمياء السماء
بالفارسية المنقحة الضلال المختل في الجدل شفاء العليل في مسائل التعديل الاقتصار في الاعتقاد
معياد النظر محك النظر تراث الفلاس في المقاصد في اعتقاد الاول وهو مقاصد الفلاس في الحكم العوام
في علم الكلام الفقيه القصور جواهر القرآن كشف علوم الآخرة الرسالة القلبية الفتاوى ميزان العمل
حقيقة الروح اسرار معاملات الدين عقيدة المصباح النهج الاعلى اخلاق الابرار المعراج حجة الحق
تنبيه الغافلين المكتون في الاصول رسالة الاقطاب سلم السجايا طيبة القانون الكلى القربة الى الله تعالى
معياد العلم مختل الخلاف في اصول الفقه اسرار اتباع السنة تليين اليأس المبادئ والقبائل الاجابة
كتاب حجاب صنع الله تعالى وغير ذلك ومن الشافعية محمد بن موفق الخبزي والحسين بن مسعود
القرافي البغدادي ومنهم عبد الواحد بن اسمعيل الامام في الاسلام الروماني ولد سنة ثمان مائة واربعمائة فمات في سنة ثمان مائة
سنة اثنتي عشرة وخمسة وخمسة وثمانين واهبته الله ابو القاسم بن عمار ومنهم محمد بن الحسن الشاذلي الزاهد صديق القوم
توفي سنة ثمان مائة واربعمائة واهبته الله ابو القاسم بن عمار ومنهم عبد الكريم بن محمد ابو القاسم
الرافعي توفي سنة ثمان مائة واربعمائة وعشرين واهبته الله وعمر بن محمد صاحب العوارض عوارض المعارف وموسى بن الفضل
ومنهم احمد بن محمد الامام النوراني توفي بمصر سنة ثمان مائة واهبته الله ابو عبد الله الترمذي الذهبي ومنهم
محمد بن عبد الرحمن الامام جلال الدين الفزاري ومحمد بن عبد الرحمن صفي الدين الهندري ومحمد بن علي
الزملكاني ومحمد بن علي بن وهب ومحمد بن علي الباري بارطوبير البليل ومحمد بن محمد فتح الدين ابو الفتح
وعبد الكريم العراقي وعلي بن عبد الكافي بن علي بن عامر السبكي توفي بالقاهرة سنة ثمان مائة وفيه وسواء
وعلاء الدين الباجر واهبته الله البازيري ومنهم يوسف بن الزكي المزيني توفي سنة ثمان مائة واهبته الله وسواء
رحمهم الله تعالى وجعلنا معهم من المشهورين تحت اللواء المحمدي وصلى الله تعالى على رسلنا محمد وعلى آله وصحبه
والسلام

٢٧
ومن الأئمة المجتهدين الامام ابو عبد الله احمد بن حنبل بن هلال خرجت منه مؤلفات وهي اصل في قوله في بغداد
في ربيع الاول سنة اربع مائة وقيل انه ولد بمرو وحمل الى بغداد وهو رضيع وكان امام المحدثين في
صنف كتاب المسند جمع فيه الحديث ما لم ينفق غيره وقيل انه كان يحفظ الف الف حديث وكان في الصحابة في
رحمة الله تعالى وخواصه ولم يزل صاحبها الى ان ارتحل في مصر وقال في حقه خرجت من بغداد وما خلفت
بهما اني ولا افدته ابن حنبل ودعي الى القول بخلق القرآن العباد بالله تعالى فلم يجب فضرب وجلس
وهو مصر على الامتناع وكان ضربه في العشر الاخر من رمضان سنة عشرين ومائتين واخذ عنه الاماثل
منهم محمد بن اسمعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري توفي الامام احمد صاحب نخوة نهار الجمعة سنة ثمان مائة
لبعد خلت شهر ربيع الاول وقيل بل ثلث عشرة ليلة بقي من الشهر المذكور وقيل في ربيع الاخر سنة ثمان مائة
ومائتين ببغداد ودفن بمقبرة باب حرب وباب حرب منسوب الى حرب بن عبد الله احد اصحاب ابي جعفر المنصور
والي هذا حرب بن عوف الحجة المودعة بالحرمية وقبره مشهور بها سنة ثمان مائة واهبته الله وحررت من حضر صانعة
من الرجال ثمان مائة الف ومن النساء ثمان مائة الف وقيل انه اسلم يوم مات عشرون الف الف الف الف الف الف الف الف
ومن فقهاء مذهب ابو داود سليمان بن اسعد بن الحسن الازدي السجستاني عدة النسخ ابو الحسن الشاذلي
في طبقات الفقهاء من جملة اصحاب الامام احمد توفي سنة ثمان مائة واربعمائة واهبته الله والسجستاني بل السجستاني المصنف في الطبقات
وسكون السجستاني الثانية وفتح النسخ المقتضية من فوقها وبعد الاثنا عشر الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
وقيل بل نسبة الى السجستاني قرية من قرى بصره والله تعالى اعلم ومنهم الشيخ جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن
بن الحسين الشهير بابن الجوزي الحنبلي الواعظ توفي سنة ثمان مائة واربعمائة واهبته الله وسواء
ودفن بها باب حرب ومنهم ابو الفرج عبد المنعم بن الفتح توفي سنة ثمان مائة واربعمائة واهبته الله وسواء
ودفن بمقبرة الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه باب حرب ومنهم ابو القاسم عمر بن علي الشهير بالامام الخرق
رحمهم الله تعالى كان من اعيان الفقهاء الخبابة وصنف في مذهبهم كتب كثيرة من جملةها المختصر الذي مشتمل على
الترميم من اصحابهم توفي بمشق وقيل ببغداد في سنة اربع مائة واهبته الله وسواء وكان والده ايضا

لما أخذ مقدرون على تفصيل قول محل ذر وجهي وحكم بهم بحمل لاسمين منقول عن صاحب المذهب او عن
واحد من اصحاب المجتهدين برأيهم ونظروهم في الاصول والمقاصد على امثال ونظائر من الفروع وما وقع في بعض المواضع
من الهداية من قوله كذا في تخرج الكفر وتخرج الزنا من هذا القبيل الخ امر طبعه اصحاب الترجيح المقيدون كاللحي
القدور وصاحب الهادي وامثالهما ومن نهم تفصيل بعض الروايات على بعض آخر بقوله لهم هذا اول
وهذا الصريح رواية وهذا الوجه رواية وهذا الوجه للقياس وهذا ارفق للناس الباطل وطبقه
المقلدون القادرين على التمييز بين الاقوال والقصود والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة
كاصحاب المتنون المعبرون عن المتأخرين من مثل صاحب الكثرة وصاحب المختار وصاحب الرقاب وصاحب الجمع
ومن نهم ان لا ينقل في كتابهم الاقوال المدودة والروايات الضعيفة الباطلة طبعه المقلدون الذين
لا يتقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشال عن البيه بل يجمعون ما يجدون
انتهر قد بقي بعض العبارة كقفتنا عنه العلم تا دباس طائفة هذه الطبقة اذ فهم الامثال والاعيان لنفس
هذه العلامة ولا خسروا ابن نجيم وشيخه في ارباب الاجماع والمجهر وصاحب النهر النافق اخ ابن نجيم
وصاحب تنوير الابصار وصاحب الدر المختار وصاحب الملتقى وملا مسكين والقهرستان والذيلعي وصاحب
التسهيل وصاحب كشف الخفايا والسعد وعز ملازمه واكمل الدين واسمه في واما لهم من
كبار نقل المذهب فانهم وان كانوا من طائفة النافقين لكن الناس تلقوا نفعهم بالقبول
لكونهم من النفاذ والفحل مع ان فيهم نوع تميز وتحقيق بحجة العقول هل هذا لا خاصة شريعتنا التي
الي اليوم الآخر فان الله تعالى على كل شيء قدير وما تناسع كوننا في سنة نفع واثنتين والف التي تناسعت فيها
البدع والمكدرات وتوافرت الفتى والافات وضاع الانصاف وساء الاسراف وتغيرت القلوب وتكثرت الشهوة
وخربت البلاد بظلم العباد بعضهم بعضا ولم يبق عالم يعمل على الاقضية ولا يرعاه من يتقرب الى بل كان
قد انقضى زمانه كانت رعاة الرعايا كالسوء المستحقين في الدنيا لافي الجوداء اقلاء بالعلم
بل كانوا يضحكون ولا في العلم اقلاء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام بل كانوا يغفلون ويتجرون فاقصبت
الحكمة الالهية حركة الزلازل الارضية زلازل لا تسد بدايتها للعباد وتجرى لا لاهل البلاد حتى خفت بعض الاماكن
وانهدمت المياطين وخربت بلدة جرم واهلك اهل واستمرت الزلازل عدة اشهر ليلدا ونهارا حتى خربت اهلها
بل كانت الارض تنفج كالبحر الطام هل هذا كثرة الذنوب والانا من ومنع انما الخواص والعوام لست في الانام

نرجو من الله الكريم والرفوف الرحيم ان يصلح امرنا بلطفه العظيم وكرمه العظيم بحرمه رسول محمد المصطفى وصبيته الطيبين
ويحول علمنا الى الخيرات والاهداء ويرتجى جهلنا الى الاتباع والاقداء ياربنا وبامولانا آمنا ربنا ولك
محمد المصطفى وان كنا مجرمين فلا تملكننا بسوء اعمالنا وان كنا مذنبين فاعف عنا سبب ايماننا ربنا ولك
شفيع المجربين يا الهنا والاهبنا واجدنا والعالين انك قد دفعت العذاب عن قومك المؤمنين عليه الصلاة والسلام
بايمانهم وحبهم لرسولهم بعد ان كفروا وقبلت قوتهم واسلامهم ونحن آمنا بافضل اصفياءك ولم يسبق
مننا الكفر والانكار فاعف عنا ولا تملكننا وان كنا خاطئين انت ارحم الراحمين والتم الكرمية ولا تخرقنا بالنار
في الآخرة بذنوبنا فام تملكننا في الدنيا بعبودتنا ورحمتنا وقيل استغفارتنا ورحمتك يا صفا ربنا وبارنا واسكننا
في دورنا وسكنات ارضنا وما هذا باستحقاق من ابل عقوبت عنا بفضل شريفك رسولك وتكرما لبيتك
فستلك دوايم العافية وسكر العافية وحسن العافية وسلامة الى بحار رحمتك يا ارحم الراحمين
نقف فلا تطردنا وياك تسئل فلا تحيننا فاقبل بنا ما انت لاهل ولا تفعل بنا ما نحن لاهل انت اكرم ولا تترك
ونعز وجهي بعزنا حتى شكرك وصل الله على شفيع قوتنا محمد وعلى جميع الانبياء والعظام والاصفياء والآل والآل
ونرجو ان يجعلنا واولادنا من الفقهاء الواقفين على اسرار احكام الشريعة والعلماء الواصلين الى الطائفة الاثرية
وصحابي الكمال الدقيق وجعلنا من زهرة خدمة الشريعة المحمدية ونقبل خدمتنا بقبول حسن لم يلح الطريقة الاخذية
ونرجو ان يكثر على الاحلال والحرم وعلا بلاد المسلمين بعباد الاحكام ويمنع مصابيح الدنيا بعد انقضاء
ويجده معالم ديننا وسعادتنا بعد ان نراها لان الشريعة باقية الاحكام والامامة كالمطر العالم الانسجام
فالخير مطلوب في الاول والاخر والامداد مأمول متوقع من الله الملك القادر والصدقة والسلام على افضل الاول والاولاد
وشفيع الصغار والكبار ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم ثم اعلم ان من الاصطلاحات الفقهاء ما افاده خيالنا زاده
في رسالة مفردة قد ذكرها بعينها فقهر بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآل محمد
اعلم وفقك الله تعالى ان مسائل اصحاب الخفية رحمهم الله تعالى على تلك طبقات الاول ستمت ظاهرة الاول
الرواية وهي مسائل رويت عن اصحاب المذهب وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويقال لهم العلم
الثلاثة وقد يلحق بهم زفر الحسن وغيرهما من اخذ من الخفية كالمقال السابع في ظاهر الرواية ان يكون
قول الثلاثة او قول بعضهم ثم هذه المسائل التي سميت بظاهر الرواية ورواية الاصل هي ما وجدته كتبنا
على المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن

ببرايات الثقات في تاريخه عند امتزاجه هذه او شهوره الثانية من النوازل وهي مسائل غريبة عن اصحاب المذهب
المذكورين لان الكتب المذكورة على كتب اخرى في غير كالكليات والظاهر والباطن والرقبات والافانيل
لها غير ظاهر الربا لانها لم تروى في غيرها وانما في كتابي كالكليات والافانيل والظاهر والباطن والرقبات
وغیره ومنها كتب الاصل لا يروى في غيرها والافانيل والظاهر والباطن والرقبات والافانيل والظاهر والباطن
عليه من غير فقه السلف ثم نجحون ما يكتسبون في المجالس ويظهر كتابا موسوما بالادب وكان ذلك عادة للعلماء السلف في كتبها
والحديثين واصحاب العربية فاندريت لذلك المذهب العلم واهل الله المصير واما غيره فمفردة مثل رواية
ابن سماعه ومنصور وغيرهما في مسائل معتبة الثالث القتاد وسنة الواقعات ايضا وهي مسائل
استطاع المجتهدون المتأخرون لما سئل عنهم ولم يجدوا فيها رواية عن اصحاب المذهب وهم اصحاب الكتب
ومحمد واصحاب اصحابها وهم كثيرون موضع ضبطهم كتاب الطبقات لاصحابنا وغالب من ينقل عنهم السائل
اصحاب ابي يوسف ومحمد مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن مسلم ونصر بن يحيى والوفاء بن الصفا
ومن اصحاب ابي يوسف مثل عصام بن يوسف وابن رستم واصحاب محمد مثل ابي حفص البخاري وكثيرين هم
وقد يتفق هؤلاء ان ينجحوا في المذهب لدا لائل واسباب فظهر تأييدهم واول كتاب في قتاد
كتاب النوازل للفقيه ابي الليث السعدي فانه جمع صور قضا وجماعة من المشايخ ممن ادركهم اولم يدركهم يقول
سئل ابا القاسم عن رجل كذا فقال كذا وكذا وسئل محمد بن مسلم عن رجل كذا فقال كذا ثم جمع المشايخ بعده
كتبا اخرى في الفتوى مثل مجموع النوازل والواقعات للناظم والواقعات للصدر الشهيد ثم جمع المتأخرون هذه المسائل
في فتاواهم وكتبهم مختلفا غير معتزة فانما جامع قاصدين وضالين وغيرهم ومن بعضهم كان في كتاب المحبط
لرضي الدين السرخسي فانه ذكر الاصول في النوازل ثم الفتوى ومنه ما فصل اعلم ان حركت مسائل الاصول
وهو كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معتد في اصل المذهب وشرح جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الاثر السرخسي
والامام القاضي الاسيحي وغيرهم ومن كتب المذهب المنقلى ايضا الا ان فيه بعض النوازل واعلم ان شرح للبرط
المروى عن محمد بن عتبة واطهرها ما نسب الى سليمان الجرجاني وشرح المتأخرون مثل شرح الاسلام الى بكر المعروف
بخوارزمي ويسمى المبسوط الكبرى والحمد للشهد وغيرهم وبسوطانهم شرح في الحقيقة وذكرها مختلطة بمبسوط
محمد كفاصل شرح جامع الصغير مثل شرح الاسلام وشرح الاسرار وقاصي ن وغيرهم وقد يقال ذكرنا في هذا في الام
الصغير والماء شرحه وكذا في غيره فاعلم ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل ثم ان السالفة في تاريخنا
جزاه الله تعالى الحسن والزيادة لكن ذكر جوارحنا في اصحاب الفناء ولا يصح المذهب الا لغيرهم خلاف ما صرح به ابن تيمية
في بيان الطبقة الثالثة فليؤمن بينهما وفيما قد متنا في بعض في ظاهر المذهب وظاهر الرواية واصل المذهب فليؤمن بخبره ان

ان الله تعالى ومن الاصطلاح التي لا بد من معرفتها للمفسر ما افاده السيد الشريف العلامة في شرح الكفر بقوله
واعلم ان لفظة الفاظ جارية على السنن لا بد لنا من معرفتها فذكر بعضها لان في ذلك لكل تطويل صد وهو الحد
وهذا الحد والعقل والشك والظن والكر والظن والجهل والكنية والمضمر والمقتضى والشرع
والحكم والقرض والواجب واللازم والمندوب اليه والسنة والنقل والسطوع والعبادة والطاعة
والمعصية والحرام والمحظور والمكروه والحلال والمباح والمطلق والمأذون والمشروع والحق
والصواب والخطأ والسهو والغبان والمحال والصحيح والفاسد والباطل والجائز
والناقة والموقوف والظلم والسف والارادة والمثنية والقصد والاختيار والضرورة
والحاجة والبعض والجزء والدليل والحجة والبرهان والبيئة والآية والعدالة والنظر والجدل
والعرف والمعروف والعادة والنهي والامر وغير ذلك اما التي قد المنع لغة ويسمى البواب صد والمفرد
في الدخول في الدار وحدود الشرع مؤنخ وزواج وحدود الدار مؤنخ وغيره في الاشتراك فيها وقيل ان هذه النهاية التي
ينتهي اليها تمام المعنى وحدود الاملاك على هذه النهايات الاملاك وحدود الشرع نهايات حتى لا يفتدى العبد عنها
وحده الحد الجامع المانع يجمع الشيء المقصود ويمنع غيره عن الدخول فيه ومن شرطه ان يكون مطرا او منفك وعلامته
استقامته كالميل في الطرفين جميعا كما يقال في تحديد النادر كل نادر فهو هو معنى محرق وكل هو معنى محرق فهذا
وبالاطراد يصير الحد مانعا بالعكس جامعا ويجوز التحديد بوجه واحد وبما وصف عند العامة وعند الاسرار لا يجوز
الا بوجه واحد وكذا الخلاف في العلق العقلي قالت العامة لا يجوز ان يكون العلق فيها وصفا واحدا وصفا فاما في
العلق الشرعية وقالت الاسرية لا يجوز في التحديد العلق الا بوجه واحد والعقل وهو محقق في محج الله تعالى على عباده
يدعو الى الحق والظن احد طرفي الشك بصفة الرحمان والشك ما يستوي فيه الطرفين طرف العلم والجهل
وهو الوقوف بين الشكين لا يجعل القلب الا على احدى احدى وترجح على الآخر فلم يأت به ترجيح ولم يطرح
الاخر فهو الظن فاذا عقد القلب على احدى وترجح على الآخر فهو اليقين والكر والظن وغالب الظن فانه يصلح
للحج وقدير الظن في بعض المواضع بمعنى العلم كما في قوله تعالى وظنوا انه واقع بهم اريدوا ان الجبل واقع بهم
والجهل نقض العلم وقيل اعتقاد الشيء على خلاف ما هو بالاصل الحق والكتابة ما استمر معناها والكتابة في بيان الجاهل
عند بعضهم والصحيح انما ليست بمرحبا بل هي حقيقة لان الحقيقة على نوعين صريح وكنية وقال بعض من يخافنا
الاخبار والاقتضا هي سواء وانها في باب الحذف والاخصار وهو كما ذكره لفرغ حتى قلنا ان المصنف مؤتمرا

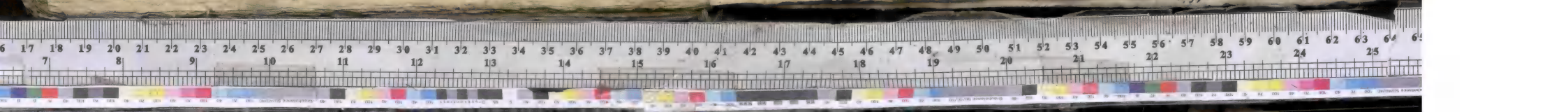
فان من قال لا اراد طلق نفسه ونوى التلذذ بها عا لانا المصير محذوف فهو كالمذكور لانه نصار كان قال
طلق نفسه طلاقا ونوى التلذذ بها عا لانا هذا والمقتضى ليس بعد كونه بل جعل ثابتا ضرورة
صح الكلام فلا ينجم والشرع في التلذذ الاظهار والبيان والشرع المذكور على ان الفقهاء اثاره
لاحكام الشريعة كالحكم في اللذذ بطلان براد به صرف والمنع ومنه الحكم لانه يمنع نفسه وتصرفها في هواها
وقد يذكر ويراد به الاحكام افعال الآيات منعت في العلم والكلب والباطل والخطا والناقض ومنه
الحكم باسماء الله تعالى بمعنى حكم اي الحكم للعالم الدليل على قدرته وعلمه وقد يذكر ويراد به الحكم وضع
الشرع في موضوعه وصفيته قال عامة اهل السنة والجماعة حكم الله تعالى صفة لازلية لله تعالى وكون
الفعل واجبا وفرضا ونفلا وسنة وصلا واما وصفا وصفي وصفا بالاعلان ونحوها محكوم الله تعالى ثبت
بحكمه واجبا وتكونه وانما حكم الله تعالى على ان الفقهاء بطريق المجاز عنده ناضلا للمفسر والاشعرية
فان التكون عندهم عيسى المكون فيكون الاجبار عيسى الواجب والحكم عيسى المحكوم والاحداث عيسى الحادث وعندهما
التكون صفة لازلية قائمة بذاته نفلا والمكون مفعول وان حادث باحدته الا ان القائم بذاته الله تعالى ثم
المحكوم الذر يستحق حليا مجازا وهو الجواب والحسن والقبح وكونه واجبا وحسنا وقبيحا وصحيا وفاسدا
صفات الافعال والمفعول لانفس الفعل الذي يصف به هذه الاوصاف لان نفس الفعل يحصل باختيار العبد
وكسبه وان كان خالف هو الله تعالى وحكم الشرع ما ثبت جبر لا اختيارا للعبد وما ثبت جبر هو الصفة
الثابتة للفعل شرعا لانفس الفعل والفرض في الآلة التقدير والقطع والبيان وكذا الصلوة والصوم فريضتان
بمعنى مفروضة مقدرة مبنية وفرض عرف الفقهاء ما ثبت وجوبه لتلذذ بديل مقطوع به لا يحمل الزيادة والتقصا
ويكون جازعه كالصلوة ونحوها وقد يقال لما يفتون الجواز بغيره والوجوب في الآلة السقوط فيكون الواجب
كالب قط على المردف يحتاج الى تفرغ نفسه عنه ويسقط في الآلة ايضا الزم المكلف اتيانه فانه جازعه ولا زنه
يجب لا يخرج عن عهده بدونه وقيل هو من الوجبه وهي الاضطراب لكونه مضطرا بيمين التسل والفرض فصار فرضا
في حق لزوم العمل حتى لا يجوز تركه نفلا في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد جزا وفي الشرع ما يشبه وجوبه
بديل فيه شبهة كالأية الماددة والصحيح الاحاد والقياس والمندوب اليه المدعو اليه على طريق الاستحباب
دون الخيم والاجبار مأخوذ من الذنب وهو الذنب وصدقه ما يكون اتيانه اولى من تركه وقيل ما يكون في اتيانه ثواب
وليس في تركه عقاب وفي الخلاصة الادب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه مرة ولا سنة في الآلة
مجان

فان من قال لا اراد طلق نفسه ونوى التلذذ بها عا لانا المصير محذوف فهو كالمذكور لانه نصار كان قال
طلق نفسه طلاقا ونوى التلذذ بها عا لانا هذا والمقتضى ليس بعد كونه بل جعل ثابتا ضرورة
صح الكلام فلا ينجم والشرع في التلذذ الاظهار والبيان والشرع المذكور على ان الفقهاء اثاره
لاحكام الشريعة كالحكم في اللذذ بطلان براد به صرف والمنع ومنه الحكم لانه يمنع نفسه وتصرفها في هواها
وقد يذكر ويراد به الاحكام افعال الآيات منعت في العلم والكلب والباطل والخطا والناقض ومنه
الحكم باسماء الله تعالى بمعنى حكم اي الحكم للعالم الدليل على قدرته وعلمه وقد يذكر ويراد به الحكم وضع
الشرع في موضوعه وصفيته قال عامة اهل السنة والجماعة حكم الله تعالى صفة لازلية لله تعالى وكون
الفعل واجبا وفرضا ونفلا وسنة وصلا واما وصفا وصفي وصفا بالاعلان ونحوها محكوم الله تعالى ثبت
بحكمه واجبا وتكونه وانما حكم الله تعالى على ان الفقهاء بطريق المجاز عنده ناضلا للمفسر والاشعرية
فان التكون عندهم عيسى المكون فيكون الاجبار عيسى الواجب والحكم عيسى المحكوم والاحداث عيسى الحادث وعندهما
التكون صفة لازلية قائمة بذاته نفلا والمكون مفعول وان حادث باحدته الا ان القائم بذاته الله تعالى ثم
المحكوم الذر يستحق حليا مجازا وهو الجواب والحسن والقبح وكونه واجبا وحسنا وقبيحا وصحيا وفاسدا
صفات الافعال والمفعول لانفس الفعل الذي يصف به هذه الاوصاف لان نفس الفعل يحصل باختيار العبد
وكسبه وان كان خالف هو الله تعالى وحكم الشرع ما ثبت جبر لا اختيارا للعبد وما ثبت جبر هو الصفة
الثابتة للفعل شرعا لانفس الفعل والفرض في الآلة التقدير والقطع والبيان وكذا الصلوة والصوم فريضتان
بمعنى مفروضة مقدرة مبنية وفرض عرف الفقهاء ما ثبت وجوبه لتلذذ بديل مقطوع به لا يحمل الزيادة والتقصا
ويكون جازعه كالصلوة ونحوها وقد يقال لما يفتون الجواز بغيره والوجوب في الآلة السقوط فيكون الواجب
كالب قط على المردف يحتاج الى تفرغ نفسه عنه ويسقط في الآلة ايضا الزم المكلف اتيانه فانه جازعه ولا زنه
يجب لا يخرج عن عهده بدونه وقيل هو من الوجبه وهي الاضطراب لكونه مضطرا بيمين التسل والفرض فصار فرضا
في حق لزوم العمل حتى لا يجوز تركه نفلا في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد جزا وفي الشرع ما يشبه وجوبه
بديل فيه شبهة كالأية الماددة والصحيح الاحاد والقياس والمندوب اليه المدعو اليه على طريق الاستحباب
دون الخيم والاجبار مأخوذ من الذنب وهو الذنب وصدقه ما يكون اتيانه اولى من تركه وقيل ما يكون في اتيانه ثواب
وليس في تركه عقاب وفي الخلاصة الادب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه مرة ولا سنة في الآلة
مجان

كتاب

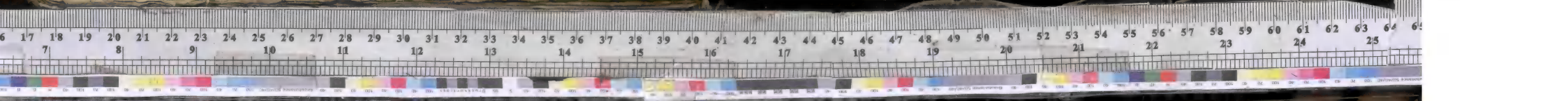
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير اجبار وفي فتح الهادي هو ما واطر صلى الله تعالى عليه وسلم
فعلا او قولاً كمنى العجز والاربع قبل الظهر او اطلب اصحابه عليه السلام كالترادج واطب عليه عمر رضي الله
والنفل جباره عن الزيادة وفي الشرع حكم لغيره لانه على الرأى الواجب والمنقطع خبر يأتي به المردف طوعا
من غير اجبار والعبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وصدقه ان يقال العبادة فعل لا ياد بها الا تعظيم
بامره بخلاف الفرية فانها ما يتقرب بها الى الله تعالى ويراد بها تعظيم الله تعالى مع ارادة ما وضع الفعل
كبناء الرباطات والجسور والمساجد ونحوها فانها فرية يراد بها وجاله تعالى مع ارادة الا حسن بالناس
وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجزى لغير الله تعالى قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
منكم والعبادة ما لا يجزى لغيره تعالى وقيل الطاعة موافقة الامر والمعصية مخالفة وقيل الطاعة هي العمل
لغيره بامره طوعا والعبودية افضل في العبادة لان العبودية الرضا بما يفعل الرب والعبادة فعل ما يرضى الرب
ولان العبادة يسقط في الاجل بخلاف العبودية والحرام والمحرّم المحرم المنوع يقال حرمت الرحل العطية
حرمانا منعت الحرمة والحمان والتحرّم المنع وكذا النهي في الآلة وكذا الحظر في الآلة والمنع المحظور المنوع
ومنه المحظور وصلا الحرام والمحرّم والمنهى والمحظور حرة الوضوء الواجب والمكروه ضد المحبوب مأخوذ
من الكراهة التي هي ضد المحبة والرضا وصدقه ما يكون تركه اولى من تحصيله وقيل الا ان لا يفعل والفرق بين
المنوع والمحرّم ان المنوع يتحصل منه الفعل مع كونه ممنوعا كما في ارسال الثلث او الاكل في رمضان
او قتل شخص معصوم واتلاف مال الغير والمحرّم لا يتحصل منه الفعل كالاطلاق في المحرم وكبيع المضاف
الزجر والحلال ما اطلق فعل مأخوذ من الحل وهو الفتح والاطلاق ورفع القيد وصدقه الحلال هو المطلق بالاذن
ولهذا يوصف افعال الصبي العاقل بالحل والاباح والذنب عندهما كالحال المحارم المحرم لوجود الاذن من جهة
الشرع وكذا لا يوصف فعل بالحرمة لانه في خطار النهي في حق والمباح مأخوذ من قولهم باح بستر العنان
واباح بارأى ظهره وقيل في حدة ما استوفى فعله وتركه في الشريعة وقيل لا ينطبق بفعله ثواب ولا يتركه عقاب
وكلاهما مشكل بفعل البهائم والمجانبة وقيل ما يتخو العاقل يتركه والتحصيل شرعا والاطلاق هو الفتح
ورفع القيد والاذن الاعلام والشرع ما يشبه والشرع والشرع والطريق المسلك في الدين وهو فعل اظهر الشرع

بروا
ال

[illegible]

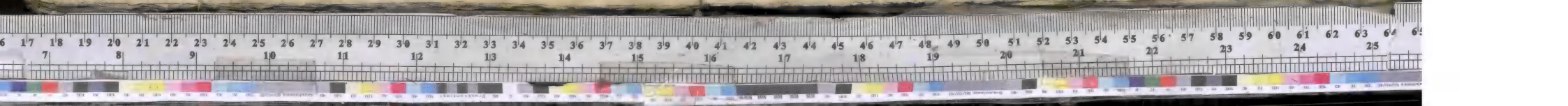
وانفق الصغرى في انفسها الاثر مطلقا للحديث الحسن ان الله رفع عن ابي الخطاب والنسابة وما استند عليه
قال الامويون ان في باب ترك الحقيقة بدل الالزام لا عين الخطأ واخره غير مرفوع فالمراد حكمها وهو نوعان اخرون
وهو المأثم وديون وهو الفادان لان الحكم الاخر هو الثواب والعقاب والديون هو الجزاء والفادان الحكمان مختلفان
فصار بعد كونه حائرا مستترا كالملازم اما عندنا فلا في المذهب لا عموم الادامات من فلا في المأثم الا عموم له فاد
ثبت الاخر واما ما علم ثبت الاخر واما في الديون فاد في ترك ما هو لم يقطع بل يجب تركه ويحصل الثواب للترك عليه اذا
اد في فعل منهن عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في الاعطاء واما في الجهل حقيقة عدم العلم عما يشاء ان يعلم
فليس هذا لا يقال لا في المأثم لا في الديون بل في التكاليف التي فيها علم في مقابل العلم والملك وان لم يسمع قديما
يكون في المأثم جاهلا في التكاليف التي فيها علم في مقابل العلم والملك وان لم يسمع قديما
بشبهها مقابل التضاد فان قارن اعتقاد الفضيض فهو مركب وهو الاول بالشد في خلاف ما هو بان اعتقاده علم
اعتقاد اخر مطابق والافسط هو المراد بعدم التسديد وذلك كما اذا قيل لك انت تعلم عدو شرارك او تخيل
فبقولك جهل فاد اقبل لك انت تعلم انك جاهل بذلك فتقول نعم واق ماربعة جهل بالكل الا يصح عذرا في الاخر جهل
الكل بصفات الله تعالى واحكام الآخرة و جهل صاحب الهوى و جهل المأثم و جهل في مخالفة اجتهاده والفتا والسنة
والشأن الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة فانه يصح عذرا وشبهة كالمحتمل اذا نظر على انها افطرة ولكن نزجها
والله اوزجته على ظن انها تحل له اما المحتمل فلان جهل في موضع الاجتهاد الفضيض ان لا يكون مخالفا للكتاب او
او الاجماع فان الحجة في عدم عموم عند الام لا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم افطر الحرام والي فلا تكرر للفتا
وهذا اذا كان ظنه على قنوت او سماع حديث والابنية للقضا والفتا بالانفاق بخلاف المقاب لو افطر على ان الغيبة
افطرة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الغيبة فطر الصائم لانه ما قول بالاجماع فلا يكون جهل في موضع الاجتهاد الصحيح بل هو
العصاة والفتا واما من نزج فلان الاملاك متصل بين الاباء والابناء والزوجين والمناذرة ولهذا لا يستعمل
لا تفصل شهادة الاخر فيكون محمدا لتسجده للاشبهة فيصير الجهل شبهة فقصص دائرة له عندنا خلافا للزجر
لنرف ويسمى هذا شبهة الاشبهة فلا يثبت بها النسب وان ادعى ذلكها ولا تجب العدة بخلاف ما اذا ادعى ارب جارته
ابنة حيث يثبت النسب اذا ادعى ذلكها وان قال علمت انها على حرام لان الشبهة شات في غير الدين وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم انت وما لك لا يهلكك وشبهه للدين اقرب من شبهة الاشبهة والثالث الجهل في الحرب من مسلم لم يهاجر
فانه يكون عذرا ولو كان جهل الشفيع و جهل الامم بالاعتناق و جهل البكر بنجاح الولي و جهل الوكيل بالطلاق والماذون
بالاذن فانه لا يصير وكلا لا ما ذونا بدون العلم حتى لا ينفذ تصرفها قبل ذلك على الموكل والمولى وكذا جهل الوكيل بالغير
والماذون بالغير يكون عذرا ايضا لكنه ينفذ تصرفها فان تفصيل في ان جهل في كتب الاصول ولهذا اقتصرنا هنا
ومنها

ومنها ان الصبي هو جنين ما دام في بطن امه ويسمى غلاما الى البلوغ وبعده سنة في التثنية فكل الى العيشة فتخرج
الى اخر عمره فلا تخلف على الصبي يسمى من العبادان حتى الزكاه عندها ولا يشي به المهنات فلا حرج عليه لو فعل سبعا
ولا اقصا عليه وعنده خطا واما الايمان بالله تعالى فهو التوحيد ويستغنى في الاسلام من العبادات الايمان فثبت اصل
في الصبي بسببه حدوث العالم لا الاداء او اذا اسر عاقل اذ وقع في مثل ما يجب تجديده بالفتا فيجب الزكاه بعد السبب
فان قلت كيف يكون الاداء مع عدم لزوم الاداء عليه اصلا قلت الصبي والمريض والمسافر لا يجب عليهم الصيام
ومع هذا لو ادواها تقع في مثل ما يجب تجديده بالفتا فيجب تجديده بالفتا فيجب الزكاه بعد السبب
لعدم حكمه ولو اداه وقع في مثل ما يجب تجديده بالفتا فيجب تجديده بالفتا فيجب الزكاه بعد السبب
الاسرة وثمة في كتاب مستقل وذكر بعض الاحكام في الاشياء وكذا الاحكام النامية ان شئت فارجع الى اوائل الفن الثالث
من الاشياء ومنها قال في الاشياء بقاء المستصغ الاحكام تبقي بطريق ابدى الاقتصار كما اذا انت الطلاق
او العتاق وان تقاطعتم والاعتقار هو الاعتقار بالبرس بعلية على كما اذا طلق على العتاق فنفذ وجود
الشرط بعتك بالبرس بعلية على قال المحمدي رحمه الله تعالى بانه ان قوله انت طالق ان دخلت الدار لا يصفى انت طالق
بالعلية قبل دخول الدار وانما يصفى بها عند الدخول فيصير علة والاستناد وهو ان يشبه في الحال ثم
يستند وهو دائر بين التبيين والاقتدار وذلك كالمضمرات بملك عند اداء الضمان مستند الى وقت
وجود السبب والمناصب فانه يجب الزكوة عند تمام الحول مستند الى وجوده وكطهارة المسحاة في العجم
تستقص عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المرحى والتمبير وهو
ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا في مثل ان يعقل في اليوم ان كان زيد في القدر الدار فانت طالق وتبين في القدر
وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه كما اذا قال لامرأة اذ حضرت فانت طالق وانت الدم
لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلثة ايام فادام ثلثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق في حبي حاضنة والوقت بين التبيين
والاستناد وان في التبيين يمكن ابطال عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيف يمكن الاطلاع عليه شئ البطن
فيعلم ان الرحم وكذا شبهة المحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في العام دون الملاذ
وان في التبيين يظهر فيها فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بغير علم فطلى حتى عرفت فلان بعد الحكم بغير
فان ما لم يتم الشهر خلقت مستند الى وقت الشهر فيصير العدة اول ولولا طهارة المسحاة في العجم
الطلاق جميعا وعدم العدة لو كان باينا استمر ما تعلق صاحب الاشياء عن المستصغ وقال الساجي



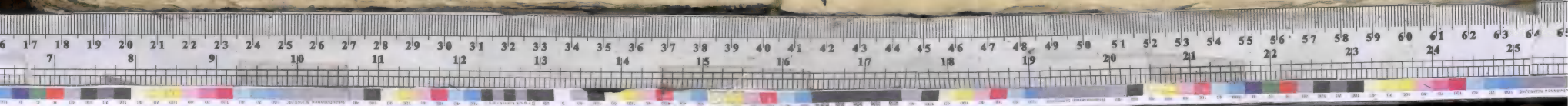
في شرح قول ولها ثلثا ليجوز المبيع لاجل اشتداد انقضاء طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
قد يقال على عدم صحة المبيع بالنسبة الى المبيع فقصا البعير والارث لا اشتداد لان انقضاء طهرها الى الحد الذي لا يخرج
عدم المبيع بصورة المثلث وصورها اذ توفى وليس الوقت طهرها كماله ثم انما اشد والارث ان يوفى فموجبها فموجبها فموجبها فموجبها
طهرها بركبة بوجوب المثلث لا يستند الى انقضاء طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
في شرح قول ولها ثلثا ليجوز المبيع لاجل اشتداد انقضاء طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
فان شرط الاستناد بتمام الحمل حاله في عدم انقضاء طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
حيث لو قال ان كان زيدا الارث لكانت طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
ووقع الاول وان يقع الثلث كان بعد انقضاء العدة وقد اكدت محققا بطلان المصنف والمستند بان ما عليه من شرطه فيجب
ومالا يصح تعليقه بالشرط بغير اشتداد الحمل للمصنف في باب التعليق وقد ذكرنا في حاشية الفروع ما يدل على ذلك فقالوا ان الطلاق
من الاجنبى مؤثر على اجازة الزوج فاذا جاز وفي مقتضى اجازة الاجازة ولا يستند بخلاف الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت
حتى يملك المشرع المصلحة الزائدة المقصود المقصود قال بعض الفضلاء قد يستند في بعض الاشياء او ادعى بالاشياء او ادعى بايها
ودامت عقلة الارث هل يقع ذلك مستندا او مقفرا فاجب طهرها الى الحد الذي لا يخرج الوقت وروية الا قال بعض الفضلاء
بها او بايها او اشترى بغيره ذلك موقوف فان مات على عقلة جاز ذلك كله مستندا الى الاصل قال ولما روي عن بعض من جحد انفس
لكن ما يقتضيه الضابط من شرح المثلث يقتضي وقوع الطلاق ونحوه مما يصح تعليقه بالشرط مقتضا لما لا يخفى قوله في طهرها
في المقام كالنصاب ما دام خلفا والمقصود كذلك قوله دون الملائمة قالوا في هذا الضابط بعد الوجوب والمقصود به انفس
قوله ان يرد المثلث ومنها انفق النقود ولا تستعين في المعاديات وفي تعيينه في الحق الفاسد وانما يرد في بعض
تفصيله بان ما في بطن من اصله يبعث فيه لا فيما انقضى بعد صحته والصحيح تعيينه في الصرف بعد دونه وبعده هذا المبيع
وفي الدين المشترك فيؤثر بغيره ونصف ما قبض على سره بغيره وفيما اذا بيعت بطلان انفس فلو ادعى على ما لا خلافه ثم اقر
انه لم يكن له على خصمه حق فله الدعوى وعين ما قبض ما دام قائما ولا يصح في المهر ولو بعد الطلاق قبل المهر
غيره ومثل نفسه كذا في الاشياء وقال في المهر قوله لا يصح في المعاديات انفق النقود وهذه الدار والارثان وما
لم يتبين في عقد المعاديات لان النكاح خلق ثمنا والاصل فيه وجوب في الزينة لتوسطه الى العين المقصود واعتبار البعير
فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه في العبد لعدم وجوب في الزينة ولذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب او انما
ولو ملك النكاح في يد الوكيل انقزل ولو ملك بعد البيع قبل التسليم انفس البيع ولا يباطل الوكيل بعد تسليمه
وعينه الا ان مال النقد بغيره بالتعيين في عقد المعاديات وفيه في ذلك في واجبه كذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب او انما
الحسد فيعتبر طهرها في غير عقد المعاديات وفيه بالنقد لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتبعه بالتعيين انفس
وكذا غيرها من المثلثات واثر الخلاف انه لو عصى الدار لم يسلم لشران يسلم غيرها وعندنا ان يسلم مثلها

ولا يفتقر العقد بالهلاك والاستحقاق بل يطلب تسليم مثلها كذا في شرح ورثتها واستحقاقها وقال ٥٠
ايضا ان حكم النكاح وانما لا تستعين ولو عينت في عقد المعاديات وفيه في حق الاستحقاق فلا يستحق
عينيها فلا يملكها ودفع مثلها جئت وقد اوردنا وصفها هذا هو الارث لا يخفى وان كانت عبارة لا تخلو عن فراه
وركانه انتهى قول الثالث في المهر في قول الاشياء اعلم ان بعير الدار والارث في حق الاستحقاق لا غير فانها يتبعان
جنب وقد اوردنا وصفها بالاتفاق وبشرح الامام المعتز في شرح الخصال في عقد النكاح وانما لا يملك
مقتضى بالاتفاق لكنه اذا كان المثلث حاضرا استأثر به وذكره في خبره ان الفلاس يفترون الدار والمهر والارثان
في انهما لا يتبعان بالتعيين انتهى في شرح الخصال في عقد النكاح وانما لا يملك مقتضى في العقد والفسخ ونحوه عليه وجوب
ركوة الاجرة الموقوفة المحلة في الاجارة المطلقة على الاجرة ومنها قال في الطريقة الحرة وان الايمان المقصود لا يتبعان في العقد
في الفسخ لاسيما الصحيح منهن بل التمس بثبت في الزينة حين العقد ولو حال وهو الدار والمهر والارثان في حق الباء والارثان
الحا ورحمته تعالى فلا يخرج الميراث ان الاموال ثلثة انواع نوع على كل حال وهو الدار والمهر والارثان في حق الباء والارثان
كان مقابلهما جنسها اولاً ونوع مبيع على كل حال وهو ما يرد في الاشياء كالمرور والبنار والارثان والماله
ونوع مبيع من وجه كالمكيل والموزون فان كان مقينا في العقد كان مبيعا والا فان محبة حرف الباء او قابل
مبيع فهو من اشهر ومنها ان المعتوه احكامه احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا يجب وقيل
هو كالمجنون وقيل كالبالغ ومنها ان البيع اتم صحح فاسد وباطل ومكروه والصحيح نافذ وموقوف
ولازم وغير لازم وفي الاشياء الباطل والفساد عند باقي العبادات متروكا وفي النكاح كذلك كذا في النكاح الحرام فاسد عند
رحم الله تعالى فلا حد وباطل عند ما يجب وفي جامع الفصول في النكاح فاسد وباطل ومكروه والصحيح نافذ وموقوف
بشيء العقد اشهر وانما في البيع فنيان فباطل لا يكون مشروعا باصله ووصفه فاسده ما كان مشروعا باصله دون وصفه
وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه يملك في امان الاجارة فنيان فباطل لا يكون مشروعا باصله ووصفه فاسده ما كان مشروعا باصله دون وصفه
شريك في طهرها مشترك ويجب اجرة المثل في الفاسد واما في الرهن فقال في جامع الفصول فاسده يتبع في الضمان
وباطل لا يتبع في الضمان بالاجماع وملك الجبس للدين في فاسده دون باطله وفي الباطل لو رهن شيئا باجره باجره او فنيان
واما في الصلح فقالوا في الفاسد الصلح على التار بعد فاسده والصلح الباطل الصلح الكفار والفسخ حيا والصلح وقيل المرأة
وحيا والشرط وحيا والبيع ففيه بطل الصلح ويرجع الدار في جامع الفصول واما في المثلث فقال في جامع الفصول
اذا ادى حكم كذا فاسده يرجع باطرا والفسخ بالامانة باطل انتهى في شرح الخصال في عقد النكاح وانما لا يملك
بما ذكرنا في شرح كذا في العقد المطهر واما الكسرة فغير فنيانها بجملة الفاسدة والباطل فيصنع باطرا والدين في فاسدها
كالكتابة على ميتة او دم كذا في الزبلي واما الكسرة فغير فنيانها بجملة الفاسدة والباطل فيصنع باطرا والدين في فاسدها
فانه الباطل والفاسد عند ثالث فيه متروكان الا في الكتابة والوكالة والشرط وقروض في العبادات في الميراث والارثان



واذا دخل المثل بمثل لا يغير ملكه انما هو ما قبل الاستماع بالمقصود المملوك فهو قوف على اداء الفضيحة في خلاص الرواية
كذلك في رواية لا يتوقف بل ثبت بغير الملك كما في شرح الطريقة التي قدمها صاحب الطريقة بهذه الرواية
في كتابه لف والرياء هنا مثل شعبة فليطلب من الفقه الثالث من كتاب الاشياء اقول ان ما روي لا يخلو حكمه في
حكمه وانه في حكم البيع الملك وحكمه اطلاق الاستماع من جعلها قوله لا يدخل في ملكه الا ان يتي بغيره فله اختيار
الا لا ارى ان قالوا في الوصية في مسئلة وهو ان يكون الموصي بعد موت الموصي قبل قوله قال الزبلي وكذا اذا وصي
للجنس يدخل في ملكه من غير قبول الخصال لعدم بطلان عليه حتى يقبل عنه انما هو وصي ما ذهب للعبد وقبله غير
اذن السيد ملكه السيد لا اختياره وعلة الوقف عليها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف المصدق بالطلاق
قبل الدخول لا يتحقق الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا قبل القبض وتكفي في ذلك الا بقاء العقباء او رضا طائفة الفصح
والمعيبة اذ اريد على البائع به ان كان قبل القبض انفس البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من العقباء او رضا طائفة
اذا رجع الواهب في وارث الجنابات والشفيع اذا علك النعمة وفل التمس في ذلك المأخوذ منه جبراً طامع اذا هلك
في يد البائع فان التمس يدخل في ملك المشتري وكذا في ملكه في الولد والشار والماء التابع في ملكه وما كان من انزال الارض
الا كلاً والخمس والصيد الذي يرضى فيه انما هو في ملكه انما هو في ملكه انما هو في ملكه انما هو في ملكه انما هو في ملكه
الشربان ليس له من يرضى فيه الشربان يرضى فيه آدم ولو ملكه كان له المنع اسهل قول المعترض وهو الشيخ على المقدسي كذا روي
في حاشي الاشياء ومنها القول في الدين وعرف في الحاد المقدسي بانه عبارة عن مال حكمي حيث في الدين يبيع واستهلك
او غيرها وايضا ولا يتفاوت ولا يكون الا طريق المقاصد عند ابي حنيفة مثال الاشياء ثوباً بغيره واداه صاعاً الثوب ملكه ملكا
وصدق الشرا في ذمته عشرة واداه ملكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثلهما في ذمة البائع وبنياً وقد
وجب للبائع على المشتري عشرة بدلاء الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلهما بدلاء في المدفوعة اليه بالتقاضي فصاعداً
من الاشياء قال المحقق رحمه الله تعالى اقول في النهاية في كتاب الكفالة الدين في عرف الفقهاء وجوب مال في الذمة بدلاء في
آخر فالراجح ان لا بد من منافع الحفظ بخلاف الزكوة لان الواجب فيها ملك مال من غير ان يكون بدلاء انما هو في ذمة
في الهداية في كتاب الزكوة بان دين الزكوة مانع من وجوب الزكوة حال بقاء الضارب لانه يتوقف الضارب وكذا في
خلافاً لغيره اسهل قد اطلق المال الواجب فيها لفظ الدين وهو يكون التعريف غير جامع والتعريف الجامع ما ذكره المحقق
في باب قضاء الغنائم وهو ان الدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالب به ان يقال اطلاق الدين على المال الزكوة
في الذمة لاجل اداء الزكوة لا يخرج المسامحة لانه لو كان ديناً حقيقة لما سقط بالموت وهو سقط الموت عندنا كما قلنا
والعبد خلافاً لما في انما هو قول المحقق ان الدين هو الفقه اطلق ان التحقيق هنا ما قاله صاحب الهداية في كتاب الكفالة
في تعديل مسئلة لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لكنه في الحكم مال لا بد من الزكوة في المال انما هو
ثم شرع صاحب الكفالة رحمه الله تعالى بقوله وهذا لان الدين عبارة عن فعل واجب في الذمة اعني فعل يملك المال

او تدبيره الا ان يوصف بالوجوب يقال دين واجب والوجوب وصف الافعال دون الاعيان اذ الوجوب عبارة
عن اختصاص الفعل بتقضي استحقاق الذم والام على الاضلال به وهذا انما يتصور في الافعال دون الاعيان لان
الاعيان لا يدخل تحت تحصيل العباد فلا يتصور الاضلال بتحصيها منهم ولا في معنى يوصف بالوجوب سواها المال
او ملكه انما هو في ذمة العبد اعني قوله كذا قال في العناية ومعنى قوله الدين هو الفعل حقيقة ان المقصود
والعاقبة الحاصلة منه هو فعل الاداء او الدليل على ذلك انه يوصف بالوجوب يقال دين واجب كما يقال الصدقة
واجبة والوجوب حقيقة انما هو في الافعال فان قلت لزم حينئذ قيام العوض بالعوض وهو غير جائز بانقائ
متكامل اهل السنة فعليك ما ذكرنا في الجواب في التعريف باب وصفه الى المأمورية وان قلت قد يقال المال واجب
اجاب المصنف بقوله لكنه ان الدين في الحكم مال لان تحقق ذلك الفعل في الخارج ليس الا بملك طائفة من المال
فوصف بالوجوب لان الاداء الموصوف به يؤول الى في المال فكان وصفاً بجائزاً انما هو في ذمة الدين
عبارة عن المال والاداء من عيني المال انما هو في ذمة الدين انما هو في ذمة الدين انما هو في ذمة الدين انما هو في ذمة الدين
من الدين ولم يصرح بانه في ذمة الدين بل في ذمة الدين بل في ذمة الدين بل في ذمة الدين بل في ذمة الدين بل في ذمة الدين
ان الدين امر شرعي في الذمة عبارة عن انصاف الذمة بلزوم وجوب اداء المال عليها والله اعلم بحقيقة ذلك
وكون الدين فضلاً واجباً هو المروي عن ابي حنيفة ولعل الى بعض ومنها قال في الاشياء واخصص الدين
باحكام منها جواز الكفالية اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء او الا بغيره بخلاف بدل الكفالة
لانه يسقط به ونهياً بالتعجيل ومنها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة والرهن بالا عيان الامانة والمضمة
بغيرها كالمبيع واما المضمة بنفسها فالمقصود وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم المور والمبيع فاسد
والمقبوض على سواها انما هو في ذمة الكفالة والرهن بها لانهما ملحقان بالدين انما هو في ذمة الكفالة والرهن بالا عيان
الامانة لان الضمان عبارة عن رهن الهالك ان كان مثلياً او حقيقة ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت بلا
فلا تفي في ضمانها او بتعد فلا تبقى امانة بل يكون مقصود قوله والمضمة بغيرها المراد بالا عيان المضمة بغيرها
عيني ليست بمضمة ولكنها شبهة المضمة لم ينع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد مثلاً او قيمة لكن الفسخ يسقط
عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة في هذا الاعتبار سموه بالعمي المضمة بغيرها فانه من قبيل المالك
ذكر ذلك بعض المحققين قوله كالمبيع يعني اذا هلك عند البائع سواء هلك بمحضه من المشتري بعد نقد الثمن
اولاً ولا يصح بيعه غاصباً حتى لو هلك فانه يهلك بالثمن كما في المنع كذا في الاخرى من كتاب الفقه الفصل الثاني



فقد رآنا المصنف يتفحصها اي في حد ذاتها وجهان الضمان كما عرف عبارة عن مثلها مثل الهال او فتمت
فالتسليم ان كان مثليا او فقيما يكون بحيث لو صلح فبقي المثل او القيمة فيكون مضبوطة في حد ذاتها مع
قطع النظر عن العوارض كما حقق في محله كذا في المحرر رحمه الله تعالى ومن الاحكام المختصة بالدين صحه الابراء عند
فلا يصح الابراء من الاعيان والابراء عن دعواها صحه فلو قال ابرأ من دعوى هذا العبيد صحه لا يصح الابراء
فلا تسع دعواه بها بعده ولو قال ابرأ من دعوى هذا الدار او من دعوى هذه لم تسع دعواه وبينكم ولو قال
ابرأ من دعواي عن خصومي فيها فهو باطل وان نجح صم وانما ابرأه عن ضمانه كذا في الزهراء من الصلح
وفي كافي الحكم في الابراء لاحق في قبله لم يبرأ من العبيد والدين والكنال والاجارة والحد والقصاص من
ويعلم انه يبرأ من الاعيان في الابراء العام كذا في مديان القنية اشرف الزوجان وابرأ من واحد منهما صاحب
من جميع الدوى وكان للزوج بذرة ارضها واعيان قائم فالحصاء والاعيان القائمة لا تدخل في الابراء من جميع
المحصول الدعوى وانتهى ويدخل في الابراء العام السعة فهو مسقط لها قضاء لا بد ان لم يقصد هالك في الولاية
وفي الثانية الابراء عن العبيد المقتضى ابرأ عن ضمانها وتصور امانة في يد القاصب وقال زفر لا يصح الابراء
وتبقى مضبوطة ولو كانت العبيد مستهلكة صح الابراء وبرى من قيمتها انتهى فقوله من الاعيان
باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابراء والا فلا يبرأ منها بسقوط الضمان صحه او يحل
على الامانة كذا في الاشياء ومن الاحكام المختصة بالدين قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل
شعرفا للتخصيص والعين كذا في الاشياء اشترى شيئا بالف من الخطه فعدا ثم اجل البايع شهرين فله المطالبة
للمحال ان كانت الخطه معينة لان الاجل في الاعيان باطل كذا في المحرر في القنية ومن الاحكام المختصة بالدين
عدم صحه عليك من غير من هو عليه الا اذا سقطت قبضه فيكون وكذا قابض للموكل ثم تلفه ومقتضاه
صحته عزله عن التسليم قبل القبض وفي حالة الواقعات الى مبل لو قال وهديت منك الدراهم التي على
فلان فاقضها منه فقبض مكانها وتاخير جاز لا نهى الى اللزوم لبقاء الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم
صحته الرجوع عن التسليم وفي منية المعنى من الولاة لو تصدق بالدين الفري على فلان عازبه بنية الزطوة وامره
بقبضه فقبضه اجراه ومنه هبة الزاوية وهبه ليدونا على رجل وامره بقبضه جاز ان ياتي وان لم يات به لا يبرأ من الدين
لا يجوز ولو ابرأ من المديون او وهبه جاز والبنت لو وهبه مهرها من ايها ولا ينسبها الصغير من هذا النوع
ان امرت بالقبض محض والا لا نهية الدين من غير من عهده الدين انتهى في مديان القنية قضى دين غيره
البيكون لفاعي المطلوب وهي جاز كذا في الاشياء وخرج من عليك الدين لغير من هو عليه الحق فانما ذلك للرجوع صحه

وخرج ايضا الوصية بل غير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البوازيه فالتمسني ثلث واجتمع الموطأ
وخرج الامام الاعظم رحمه الله تعالى على عدم صحه عليك من غير من هو عليه انه لو وكل على بشراء عبد بما عليه
ولم يصح المبيع والبايع لم يصح التوكيل وصح ان عيني اصدتها واجمعوا له لو وكل مديون بان يتصدق بما عليه
فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر بان يبرأ من الدين من الاجرة صحه كذا في الاشياء ومن الاحكام المختصة
لا يجب الزكوة فيها اذا كان المديون جاحدا ولو لم يبينه عليه فلو كان على مقروضة الا اذا كان مغلب فانما يقضى
كذا في الاشياء اعلم ان هذا قوله شريف تذكرها لك فلعلك تذكره في يومنا بالدعا القائمة الاولى بسعة الشئ
دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم وبدل الصرف والرضى والغنى بعد الاقالة ودين الميث وما اخذ به التبع
العقد وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الالدية والمسلم فيه وما بديل الكتابة فصح عندنا حالا ومؤجلا
القائمة الثانية ماني الزمة لا يتبعين الا يقض وكذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض احدهما نصيب
فان لشركه ان يشاركه ويصح تفريقه على ما في الزمة لا تسع قسمه القائمة الثالثة الاجل لا يحل قبل وقته
الاموت المديون ولو حكما كالحق كالحق حرة بالحقان مرتبة بدار الحرب العباد بالله تعالى ولا يحل
بموت الدين واما الجنون فظاهر فلا سهم انه لا يجب الحول لامكان التحصيل بولييه القائمة الرابعة
الحال يقبل التأجيل الا ما قدمناه والحمد لله في رد القرض شيان حكم المال له بزمه بعد ما ثبت عنده
اصل الدين وان يحل المستوفى صاحب المال على رجل السنة او سنتين يصح ويكون المال على المحال
الرد لك الوقت القائمة التي مر شرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه ايضا
ان لا يكون مجبها له فاحسنه فلا يصح التأجيل الى سبعة ارجح ومجي المطر ويصح الحصاد والديان
وان كان البيع لا يجوز ثمن من اجل اليها كذا في الاشياء نقلت القنية القائمة السادسة ان الزمة امر شرعي
مقدر في المحل يقبل الالتزام والالتزام وقال الشيخ الاسلام ذكرها الزمة لغة العهد واصطلاحا
الذات والنفس اطلاقا لا حكم الحال على المحل وقال عبد السلام هي معنى مقدر في المحل بطلان الالتزام
والالتزام كذا في شرح الاشياء للفاضل المحمدي واطلاق الزمة على العهد في اللغة لترتب الزم على الاخلال
القائمة السابعة التعلق ببط حصول مضمون جملة يحصل مضمون اخر وشرطه صحه التعلق كون الشرط
معدوما على خطر الوجود والتعلق كالتحقيق وبالمسح بطلان وجوبه حيث كان الجزاء مؤجلا والالتزام
وعدم فاصل اجنبى في الشرط والجزاء وكره اداة شرط وفعل وجبا صالح القائمة السابعة بطلان التغير بطلان التعلق

وقد ثبت من اقاويلهم ما هو الارجح واخرت غيره الا ان قبيدة بما يفيد الترجيح استثناء من قول واخرت غيره بمعنى ان المقدم
ارجح من المؤخر الا ان يكون المؤخر مقيد بما يفيد الترجيح لقوله وهو الارجح وقوله وعبد القدر وغير ذلك قالوا لم يسم المعنى ان ما يقع عليه ما
في الروايات الظاهرة ان يعنى به قطع واختلاف فيما اختلف فيه والارجح لما في السراج وغيره ان يعنى بقوله الام على الاطلاق
ثم يقول الشيخ ثم يقول زفر الحسن بن زياد عليه السلام في قوله في الحديث في المسئلة قولان صحيحان
جاء الاول والعرض با صحته وقيل المعطوف اما العلامات لانها فقوله وعليه القصور وبمعنى وبناخذ وعليه الاعتقاد وعليه عمل اليوم
وعليه عمل الامم وهو الصحيح او الارجح او الاكبر او الادرج او المختار ونحوها مما ذكره في طائفة هذه الاشهر كذا في الخبر وقيل ايضا
قال شيخنا الرضا في فتاويه وبعض الفاظ الكرم لبعض فلفظ القصور الكرم لفظ الصحيح والارجح والاكبر وغيرها ولفظ يعنى الكرم القصور عليه
والارجح الكرم الصحيح والاحوط الكرم الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنيب للحلي عن قوله والارجح من معنى الاحتياط اذا تعارض امانان
معتبران غير احدهما بالصحيح والآخر بالارجح فالارجح بالصحيح اولى لانها انفع على الارجح والارجح بالمنطق اولى اوفى فليحفظ ثم رابته في رسالة
آداب المعنى اذا اذنت رواية في كتاب معتمد بالارجح او الاول او الاوفى ونحوها فله ان يعنى بها وجهين احدهما ايضا ايات واذا اذنت بالصحيح
او الماضي او به يعنى وعليه القصور لم يعنى في هذه الا اذا كان في الهداية مثلاً هو الصحيح في الثاني عن قوله هو الصحيح في خبره وجملة الاقوال عنده
والله والارجح الصحيح فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في نصيحه ان لا فرق بين المعنى والعاضي الا ان المعنى يخرج عن الجمال والعاضي
عنه وان الجمال والعتيا بالقول المرجوح جمل وخروج للاجماع وان الى الملتقى باطل بالاجماع وان الرجوع
عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً وهو المختار في الذهب وان الخلاف في خاص المعاني المحتمل وما المقتضى فلا ينفذ
قضاه بخلاف مذهبه اصلاً كما في القضية قلت والاشياء في زماننا فان السلطان ينص في مذهبه فلا ينفذ قضاه فيه
عن القضية بالاقتال الضعيف فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد عن مذهبه فلا ينفذ قضاه فيه
وينقض كما سطر في القضية والجم والنحو وغيره قال في الهداية وهذا مع الحق الذي يعرض عليه بالتواجد نعم ان الامة
معي صاوف فضلاً بخبره فيه فقامرة في سيرة التواريخ وشرح السيرة فليحفظ وقد ذكره وان الوجه المطلق
قد فقد وان المعتمد فعلى سبع مراتب مشهورة واما نحن فعلمنا اتباع ما يجوز وما صح وما لو اختلفنا في حبانهم
فان قلت قد يكون اقوال الامة صحيح وقد يخلفون في الصحيح قلت يعمل مثل ما علمهم اعتباراً بغير ادراك واحوال الناس
وما هو الاقوال وما ظهر عليه التعامل وما قوس من وجهه ولا يخلو الوجود عن عيشة هذه الحقيقة لا طناً وعلم من لم يكن
ان يرجع لمن يبره اية ذمة فنسل الله تعالى التوفيق والقبول بحجاء الرسول انتهى في الدرر واما الخلاف الواقع
بين المتأخرين المذكور في الجمع والهداية اودين الكتب المذكورة التي مثل بعض المحققين جمعها يعني القدر والمختار
واللكن والوفاء فكل ما صدر به لفظ قيل او قال وان كان مقروناً بالارجح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك

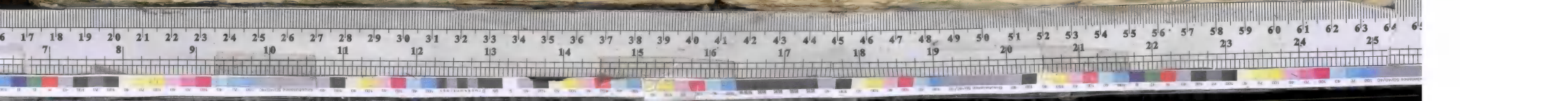
على الارصاد لفظاً او مثلاً
حاشا لغيره حاشا لغيره واما مقرونية بالارجح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى الصحيح الاخر المعتمد
ومنى ذكرت لفظ التثنية كقوله وعندها وقال لا غير فربما تدل على مرجعها فهو لا يردف ومحمد رحمه الله تعالى
وقد سمعت في محققها في المقدمة ولم ال جهاد في التثنية على الارجح والاقوال وما هو المختار للفتور ثم ان في المصنف
المحكم الا بالو نه باب عدا بعد وقال فلان لا بالو نه في فاصل لم ال لم اذو فقلت الهزة وحذفت الواو للجرم
فبق لم ال قد استعمل الواو في قوله لا بالو نه فاصلاً لم ال لم اذو فقلت الهزة وحذفت الواو للجرم
الجهاد بالضم الطاء وبالفتح المشقة والمعنى لم استعمل طاقق او المشقة في مختار الصحاح استفتاه في مسألة
فاقاه والارجح الصحيح الغنى والعنوى وقد سمعت الفاظ التصحيح والرجح وحديث ارجل اجمع فيه الكتب المذكورة
سميت بلغة الاجر ارجح الحار لكون كل من الكتب جازاً اخر اليوافي الاسم المسماة كاهو المستحسن
والله سبحانه وتعالى اسئل اصل سبحانه اسم الله تعالى سبحانه في محذوف الفعلية ثم اضيف المصدر المصنف
الى الضمير الراجح الى الله تعالى وتقدس اسئل الله سبحانه لا غير فتقدم الجلال لا فائدة الحصر
وجملة سبحانه معروضة للتبج والتعظيم على ما هو الواجب عند ذكر المولى العظيم ان يجعله خالصاً
لوجه الكرم ارضاء الكرم ولطمة العظيم بان يحفظ ع الدنيا وطلب مدح الناس وجلب الدنيا وان يتفنى
اركني بالمتن جزء لتأليفه وكرامة فضله يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فيه قياس
قال في الكشاف الامنى الى الله الاحال من اتى الله بقلب سليم وقال بعد طر وبيان ان يقال هل كبر مال
وبنون فتقول مال وبنوه سلامة قلبه يريد بغيري المال والبنين عنه وانما سلامة القلب لا بد لا عن ذلك وان كانت
عملت الكلام على المعنى وجعلت المال والبنين في معنى الغنى فانه قبل يوم لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم
لان غنى الرجل في دينه سلامة قلبه طأن غناه في دنياه بآله وبنيه ولكن انما جعل الاستثناء بمنقطاً
ولا بد مع ذلك من تقدير المضاف وهو الحال والمراد بها سلامة القلب وليس هي من جنس المال والبنين
حتى يؤول المعنى لان المال والبنين لا ينفعان وانما ينفع سلامة القلب ولو لم تقدر المضاف لم ينحصل الاستثناء
معنى وقد جعل من مفعول لا ينفع اي لا ينفع مال ولا بنون الا رجلاً سليم قلبه مع ماله حيث انفق طاعة الله
ومع بنيه حيث ارشدهم الى الدين وعلمهم الشرائع ويجوز على هذا ان لا يلى الله بقلب سليم من فقه المال والبنين
جميعاً ومعنى سلامة القلب سلامة من آفات الكفر والمعاصي اسئل الله الطهارة



قدم العبادات على غيرها اهتماما بستانها والصلوة تالية للابان والطهارة مفتاحها بالنص وشروطها مختصة
 لا تملكها في كل الاركان وما قيل لكونها قدمت لكونها شرط لا يفسد ولا ينافي الطهارة لا يفسد بالصلوة
 وما ورد من ان النية كذلك مردود على ذلك اما النية ففي الغنية وغيرها من كالات عليه الصلوة فليكن النية بلسان
 واما الطهارة ففي الطهارة وغيرها من قطع يراه ورجلاه وبوجهه جرحه بصل لا يفسد ولا ينافي ولا يفسد بالصلوة
 واما فاقد الطهارة ففي الغنى وغيرها من قطع يراه ورجلاه وبوجهه جرحه بصل لا يفسد ولا ينافي ولا يفسد بالصلوة
 في داود الاول في البخاري في حقايق المنظومة المحبوس في موضع لا يجد فيه ماء ولا يراها طاهر او غير الصلوة لان
 يجد ماء يطهر عنده وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى بصل بالاباء يستحب بالمصلي ثم يعيد ويحرم من الغنى في رواية
 في حقايق منظومة في رواية سليمان قال بعض المتأخرين على قول ابو يوسف انما بصل بالاباء اذا لم يكن الموضع بابا
 اذا كان بابا بصل بالركوع والسجود وقوله ليس موطأه لارائه تحصيل ايضا حتى لو امكنه نزع الارض او الى الطهارة
 واخرج الزاير الطاهر بصل في الجمل انتم قال الامام عبد الله الشافعي صاحب الكفاية والافاق في المصنف في حقايق المنظومة
 وفضل الشافعي ان بصل بالاباء قائما اذا لم يكن المكان بابا وان كان بابا بصل بركوع وسجود وجعل السجود
 اخفض ثم يعيد اذا خرج من محله انتم قال ان نصب الشايع بالاراء متغير والصلوة بغير طهارة غير مشروعة اصل في الغنى
 بخلاف النية بالصوم وهي بغير انتم قلت في بطلان ان تقدم الصلوة بغير طهارة غير مكفرة لغير القبلة او مع فور نجس
 وهو ظاهر انه ذهب كذا في الرد ثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول لفعل محذوف واضافة لامية وبنوفا
 حده لقباع على معرفة مفرده الكتاب والكتاب في اللغة جمع الحروف فالكتاب بمعنى الجمع لغيره غير عاير بانه طائفة
 من الابل القليلة اعتبر مستقلة بكونها انواعا اولادها وقول مستقار مع قطع النظر عن تبعيتها للغير او تبعيتها للاباء
 ليدخل فيه هذا الكتاب لانه تابع للصلوة ويدخل كتاب الصلوة فانه مسبق للطهارة وقد اعتبر استقلال كتاب الطهارة بكونها
 اصطلاحا واما كتاب الصلوة فلكونه المقصود الاسمي قوله كانت انواعا اولادها قول من يقول الكتاب اربع اجناس يدخل تحته انواع من العلم
 وكل نوع يسمى بالباب والباب اسم النوع يشمل على الخاص يسمى فصولا فان الكتاب قد يكون كذلك وقد يكون فان في الكتاب
 ما لم يدر فيه لانه لا يدر في الاصل كتاب اللفظ واللفظ والابن وغيرها ما يكتسب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبضم على النفاة
 لغة ولذا افوها وشرعا النفاة من حدث او حث ومن جمع نظر انواعها وكونها استعمال المزيل وشرط وجوبها
 وسبب وجوبها بالايجل فعل الارب وقيل هو الازالة في الغرض والنقل للزينة ارادة النقل بسحق الوجوب ذكره في الطهارة وقال في الصلاة
 قائم الصحيح ان تنبذ وجوبها الصلوة او ارادة بالاجل الارب وقيل الحدث في الحكمة والنية في الحقيقة واعلم ان اللفظ في الطهارة في النفاة
 سخوان وجوب طهارة فانت على ذلك دون الائم لا جماع على عدمه بالخارج عن الحدث ذكره في النجاسة وبه انه في ما في السراج
 من انما في النجاسة من جهة الائم بل وجوبها موسر بدخل الوقت كالصلوة فاذا مضى الوقت صار الوجوب فيها محققا

كذا في الرد المختار وشرطها ثلثة عشر على الاستبانه شرط وجوبها تسعة وشرطها صحتها اربعة ونظمتها
 نظم الكثرة فقال شرط الوجوب العقل والاسلام والماء والغدة واحكام وحدث ونفي جيبين وعدم
 نفاها وصديق وقت قدح وشرطها في عموم البشارة بما في الطهارة في المرة فقد نفاها وجوبها وان
 ينزل كل مانع عن البدن كذا في الرد وشرطها فرض للصلوة وواجب للطواف وقيل ومن المصنف وسنة للتميم
 ومنه في سيف وثلثين موضعها منها بعد كذب وغيبة وقصده وشرطها لكل جزو وبعد كل حطية وخرج
 في خلاف العقل كذا في الرد وكلها اربعة الصلوة او ما يضا عليها من قاست هي في الصلاة وحاصل ما في الرد الكتاب
 اما مصدر سمي الفعل او فعل مني للفعل كالمسك والطهارة النظافة وخلافها الدنس وشرعا النظافة الخاصة بالنجاسة
 الرضوخ وشمس ونجم وشمس البدن والثوب ونحوه وتركه حاله في كل المصداق والتبليد والكثرة ومنه جمعا قصد الترفع اعلم ان
 ههنا قاعدة كلية نافذة جارية في جميع الكتب الفقهاء وحاصلها ان كل لفظ من اللفاظ التي هي القاب للكتب
 له معنى مخصوص في اللغة ولا معنى معلوم في الشرع ولعمارة الشرع ركن ولا شرط وله سبب دله حكم
 في الشرع وهذا هو المقصود الاصيل ولا بد للث رعي في ذلك الكتاب من معرفة هذه الامور ليكون
 ذا بصيرة في ذلك الباب والما ذكرنا في الشرع الاسلام حيث قال اللفظ لا يبعث الا بعينه والاكاذيب
 مرهلا ملحقا باصوات الطيور ونفاها ومعناه لا يوجد الا بركنه لان حقيقة انما هي كنهه ولا يوجد
 الا عند تحقق شرطه اذ هو موقوف عليه ولا وجود له الا معه ولا شروع الا بالحكمة وحكمة انما هي حكم المصنف
 المقصود منه كذا في الرد والشيخ علي بن محمد الدين بن محمد بن مسودات روي في كتاب الحدود والاحكام
 في فرق بين المصنف والمصنفين في الحكم والحكمة كذا في الرد في المقدمة قال الله تعالى يا ايها الذين

امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسكبوا برؤسكم
 وارجلكم الى الكعبين قال علي بن يعقوب بن احمد بن عيسى في المصنف في شرح النافع قال الاستاء المير بمره
 يا حرف نداء اي فتادى مفردا والنية وقوله تعالى الذين آمنوا صفة وتسمية لا لانها مبهمة ثم علم ان كانت
 نكرة يادها جازما يضاف اليه لكونها وصف بصفة عامة فيتم كذا في التكرار في موضع الاثبات وقدر في موضعها اذا
 اسم الوقت وهو لازم للظرفية بخلاف الوقت فيها معنى الشرط ولذا دخل النافي في جوابه وقسم معناه ردم القيام لان الادة
 التي سبب له وطريق اليه ثاني قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم المصنف قال في شرح الدرر
 وما قيل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فاقموا الصلوات لان امنوا مقابلة وقسم على طرية غير ملتفت اليه لان امنوا صولة الذين



فثبت أقوى وجوهه وذاتي ان يكون سبباً لا اذ المسبب حادث به بشرط الحدوث لانه تعالى ذكره التبع متعلقاً
بالحدوث والنقص البطلان في الاصل لانه لا يشاركه بشرط وسببه وذكر الفصل وهو اعظم الطلوس متعلقاً
بالحدوث ولا يصلح ان يكون سبباً لان اذ وجار السبب ان يكون ملائماً للسبب مقتضياً اليه والحدوث
متناف له فاني يصلح سبباً ولكنه محال كذا ومصحح كذا وحكمه صل الصلوه انتهى غسل الاعضاء الثلاثة
مرة والفصل بفتح العين ازالة الوسخ عن الجسم ونحوه باجر الماء عليه لفة وبالصمغ اسم من الاعمال وهو غامض
الجسد واسم الماء الذي يغسل به وبالكسر ما يغسل به الرأس من غطيم وغيره واختلف في معناه الشري
فقال ابو حنيفة ومحمد هو الاس مع القطار ولو قطرة حتى لو لم يسل الماء بان استعمل استعمال الدهن لم يجز
في ظاهر الرواية وكذا الوضوء بالثقل ولم يقطر منه شيء لم يجز وعن خلف بن اوس انه قال للفقهاء ينبغي للموحي
في الشستن ان يسل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليه لان الماء يجافي عن الاعضاء في الشستن كما في البداع
وعنه ابو يوسف هو محذور المجل بالماسال اولم يسل ثم على القولين المذكورين من مقومه وانما هو منقوب
وذكر في الحاشية انه سنة واحدة امرار اليد على الاعضاء المفصلة من البحر الراش وسطح الرأس
مرة فوق الاذنين ولو باصابة مطر او ببل باني بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقارح ولو لم يصعب
او اصابه لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والستاب مع ما بينهما او بياها ولو ادخل راسه الاناء
او غطيه او جبره به وهو محدث اجزاه ولم يصر الماء مستعملاً وان تورق اتفاقاً على الامح طاني البحر البداع
من القدر المختار بعضها منقلاً والمسح لفة امرار اليد على الشئ واصطلاحاً اصابة اليد المبتدلة العضو ولو ببل باني
بعد غسل لا بعد مسح ولو مسح ببلل في يده اخذه من عضو لم يجز مطلقاً طاني البحر الراش والرأس أربع قطع
الناحية والقذال والقيودان كذا في السراج الوهاج للشيخ الاسلام ابى بكر بن علي بن محمد الحداد اليمني
والسح على سر الرأس ليس بداع المسح على البشرة لانه يجوز مع الفرة على المسح على البشرة ولو كان
بدلاً لم يجز كذا في البحر الراش والوجه ما بين قصاص الشعر وغسل الذقن وشحمة الاذنين اربع من قصاص
شعره الا غسل ذقنه ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن لان الوجه ليس بالابواب الناطقة اليه والماء وجهه يقع
بما ذكرنا غير ان ادخل الماء في العينين ليس شرط للمح فقد كف بصر من تكلف به ذلك كالبين عمر وابي عبد
رضي الله تعالى عنهم وخطي صاحب الهداية رحمه الله تعالى ولنا في قوله هو مشتق منها حيث جعل الثلاثي
مشتقاً من المشتبه والامر بالتكس والمحطى محطى فقد قال صاحب الكافي اشتقاق التيم من التيم لان
المستغنيين يقصدونه واشتقاق البرج من التيم نظيره كذا في الكافي وقصاص الشعر مقطعة ومنتهى
منتهى من مقدم الرأس او حواله وهو مثلث القاف والعض اعلاها وفي الصحاح ذقن الانسان
والرأس من الشعر واقطع ما يندو له او عند الكف فليس في الوجه في داخل في الوجه كذا في الكافي والظاهر ان

في قوله لا يشاركه بشرط

في قوله لا يشاركه بشرط

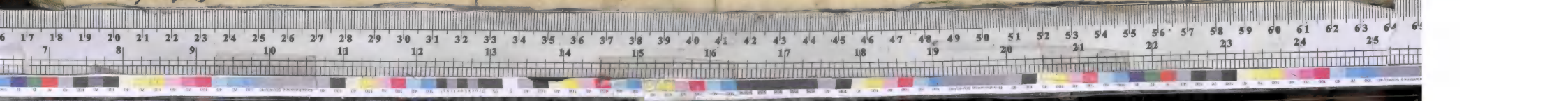
مجتمع لحبيه واللمغيب اللحية من الانسان وغيره وفي المغرب اللحية العظيم الذر عليه الانسان
وفي تعيين التعاقب ان قوله من قصاص الشعر خرج من جرح الغالب والاخذ الوجه في الطول من مبدع اسطح
الوجه المنتهي للحيين كان عليه شواهد لم يكن انتهى لانه يد عليه الاغم الذي على جبهته شعر
لا يكفي غلظه من قصاص شعره والاصح الذي اخر شعره الوسط راسه لا يجب عليه ان يسل من
قصاص شعره على الامح طاني الخلاصه وصرح في المجتبى بالخلاف فيه فقيل ان قل فمن الوجه وان كثر
فمن الرأس والصحيح انه من الرأس حتى جاز المسح عليه وفي المغرب عذار اللحية جانبها وشحمة الاذن
مالان منها وجب وجب الفصل في ذلك واذا ثبت الشعر سقط غسل ما تحته عند عامة العلماء
كثيلاً كان الشعر وحيثاً لان ما تحته خرج ان يكون وجهاً لانه لا يواجه اليه وكذلك لا يجب ايصال الماء
الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب والمراد بالحقيقة التي لا ترى بشرة تحتها اما التي ترى بشرة تحتها
فانه يجب ايصال الماء الى ما تحته كذا في فتح القدير وعلى هذا ينبغي ان يحمل قول من قال انه يجب
ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو ومنابت الشعر وقد جعل في التجسس
التجسس من الاداب وصرح الولوالجي في باب الكراهية على ان المقتضى ان لا يجب ايصال الماء الى ما تحته
كالجانبين واما الشفة فقيل تبع للغم وقال ابو جعفر طالك ما انكتم عند انضمامه فهو تبع
له وما ظهر فله وصرح في الخلاصه وذكر في المجتبى لا يغسل العيون بالماء ولا بأس بغسل الوجه معقفاً
عينيه وقال الفقهاء احمد بن ابراهيم ان غمض عينيه شديداً لا يجوز ولو مدت عينه فمضت
يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجاً بغمض العين والافلا وفي المغرب الرمض ما حمد
منه الوسخ في الموقن والموقن مؤخر العين والماء مقدمها انتهى وفي المجتبى ولا يدخل في حد الوجه
الزعرقان وهو ما اخر من الشعر من جانبي الجبهة الى الرأس انتهى والزرع بالفتح
كذا في البحر الراش فيعرض غسل ما بين العذار والاذن خلافاً لما في كوفي البياض الذي بين العذار
وشحمة الاذن من الوجه حتى يجب غسل عندها خلافاً لما في يوسف رحمه الله لان البشرة التي ثبت عليها الشعر
لا يجب ايصال الماء اليها فانها ابداء في قولنا انما لا يجب ثم لانه استمر بالشعر ولا شعرها ففيه على ما كان من الكافي
وعذار الرجل الشعر الثابت في موضع العذار من العذار من الشعر افي موضع العذار اللحية جانبها وشحمة الاذن
الذات وهو ما على خد هامة الاجم قال الجوهري عذار الرجل الشعر الثابت في موضع العذار انتهى بالمر في عذاره فصل بالمر يدرك

في قوله لا يشاركه بشرط

في قوله لا يشاركه بشرط

ولم يجب حكمة العدل للنف كمال انفراد الثلاث انما هي مقام الكل التقدير بمقتضى مقام الكل حقيقة من الخافي هذا ما عليه
اكثر الكتب من كون حديث الناصية بياناً للربع الرأس لك صاحب البحر الرائق جعل رواية مقدار الناصية غير رواية الربع
بدليل ان صاحب البدائع وغيره نقلوا عن ابي بصير رواية ربع في رواية المقدور مقدار الناصية وفي رواية الربع وذكر الاسبغيات
رواية مقدار الناصية ثم قال هذا اذا كانت الناصية تبلغ ربع واذا كانت الناصية لا تبلغ الربع لا يجوز فعل على
تقديرها وبدليل ما في شرح الارشاد ان الناصية بابي الناصية عليه من الشرح وهو دون الربع ثم نقل رواية ثلاث اصابع
مع بيان كونها ظاهر الرواية ورواية الاصول وظاهر المذهب واصحاب عامة الحقيقة ومع كونها من جملة القواعد
وما عليه الفتوى وبها الوجوب ان الواجب الصافي اليد والاصابع اصلها والثلاث انما هي في حكم الكل ثم قال ومع ذلك
فهو غير الناصر رواية ورواية اما الاول فنقل المتقدم رواية الربع كما ذكرناه واما الثاني فلان المقد الاخير في غير المنع
لان هذا المقد الشرح في نسخة بعد الفعل لا تمام البداهة بتقدير قدرها من الرأس وفيه يعتبر على قدره انما
حاصل ما في البحر والحق بقوله ان في الدلالة ما ذكره الاسبغيات على تقدير رواية ربع بل يدل على ان كون رواية
الناصية بياناً للربع كالايجاز وايضا غير منصوص رواية الثلاث نظر مع انهم تلك الترجيح والفاظ الفتوى
ولم قال في النهاية انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يكرها جاز في جميع في الرأس والخف جميعا ولم يجز في قول ابي بصير الى
يوسف رحمه الله تعالى حتى يكرها بقدر ما يصيب البتة ربع رأسه فهذا اعتبر المحسوس ومحمد اعتبر المسجوع به
وهو الآله وهو عشر اصابع ربعها اصبعان ونصف الا ان الاصبع الواحد لا يجوز جعله ثلثا فالي اصل ان
علما ثم رحمه الله انفق في اعتبار الربع كذا ابا بصير وابا يوسف اعتبر ربع المحل ومحمد اعتبر ربع الآله ورجح ما قال
لما ان المذكور في النص هو الرأس فلا اعتبار لما هو المذكور في انتهى لم يخصه بغيره فتابه عدم منصوص رواية الثلاث
بهذا النقل لكنه لا يتم على تعليل الكافر وغيره من اقامة الكل التقدير مقام الكل حقيقة فانه يرجع الى اعتبار تمام الآله جمعا
لاربعا وايضا قد استفيد من هذا النقل قول النهاية ان علما وثنا انفقوا في اعتبار الربع الا ان كون الناصية بياناً للربع
واما ما ذكره في الارشاد فيمكن منه ما في القسستان من قوله عند مسح ربع رأسه من النقاء في موضع الاكليل والربع يضم الرأس
والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقذال والقودين انتهى ولو سلم كونها دون الربع فلا سلم كون رواية
الناصية وان كانت دون الربع غير رواية الربع وبؤيته ما قال في معراج الدراية فيكون كون الناصية ربع الرأس قريب
لا تحقيق انتهى لكن صرح في المعراج ايضا ما يوافق مسلک البحر من تثبت الروايات بقوله وعم اصحابنا عند ثلث روايات
في رواية بقدر الناصية وهي الشعر المائل على الجبهة انتهى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ثم اريد ان يقال في حكمة الصدر لان الناصية هي ربع الرأس لانها احد جوانبه الاربع انتهى وصرح الامام الحارثي
ايضا في شرح القدر المسبب بالوجه اليه بقوله والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهي ربع الرأس والناصية
هي السهم المائل الى الناحية الجبهة والرأس اربع قطع الناصية والقذال والقودان فقوله مقدار الناصية
اشارة الى انه يجوز ان يمسح اي الجوانب ثلث الرأس بمقدارها وانما قال والمفروض ولم يقل والقض لان المراد
كونه مقدرا لا مقطوعا لان الفض هو القطع حتى لا لا يكون جاحدا هذا المقدار والتقدير مقدار الناصية
هو احتيا الشرح وفي رواية مقدار ثلاث اصابع انتهى وقد صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله والمختار
في مقدار الناصية ما ذكر في الكتاب وهو الربع انتهى فقدرت الى الاختلاف في مقدار الناصية بقوله
والمختار فعلم ان ما ذهب اليه صاحب البحر المجمع الدائري من كون رواية الناصية غير رواية الربع خلاف المختار
وقد صرح ايضا بكون الرواية في الحقيقة تثبت للاثلاث عيسى بن اسمعيل الا قصارى في شرح الكفر
المسبب بكتف الخلق بقوله والمفروض قدر ربع الرأس وفي رواية قدر ثلثة اصابع وفي رواية قدر الناصية
وذلك قدر ربع الرأس انتهى لانه جعل الرواية بمقدار الناصية غير رواية قدر الربع بقوله وذلك
قدر الربع ثم قال بعد بيان تعليل رواية قدر ثلاث الاصابع هذا مقتضى الآية واما مقتضى السنة وهو
قدر الناصية لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مسح على ناصية ربع الرأس يبلغ قدر الناصية فعلى
هذه الروايات من المعتمدة الرواية تثبت على القول المختار فقدرت الناصية الواردة في السنة
انما هو بيان مقدار الربع المراد من محل الكتاب لا رواية اخر على المختار فاعتقم في هذا البحث هذا المقدار
فبجان من بيده التوفيق ومنه الامداد في الكشف والتحقيق وهو اعلم بحقيقة الحال
اعلم ان ابن قال من وافق صاحب البحر لانه بعد نقل الروايات في الاصل قال في هامش من فقرها على التبيين غير فارق بين التقدير
بالربع والتقدير بالناصية لم يصب انتهى ومن وافق مسلكتها على ابن محمد الحنفى اذ قال في كتاب التبيين على مشكلات الهداية
عنه قوله فلو الكتاب يحمل فالحق بياناً له في دعوى الاجمال شك ولا بد من الاجمال في الاصحاب لان رجحان المفروض مقدار الناصية
واما من رجحان المفروض قدر ثلاثة اصابع وقالوا انه اكثر ما هو الاصل في انه الربع وهو رواية هتم عن ابي بصير قال وهو ظاهر الرواية
ومن رجحان مقدار الربع وقالوا ان الربع يقوم مقام الكل فليس الكتاب عند محمد بن محمد وهو الاصح ان اكثر من انتهى
نعم ابن نجيم وابن تيمية وعلى صاحبهما رحمتهما الملك المتعال ومن معهم مثل صاحب الشكوك وصاحب المعراج معراج الدراية
وصاحب شرح الارشاد ومن لا يكره فضلهم كذا اصحاب المتن مثل صاحب الهداية وصاحب المعراج والمختار والرفاعة



الى الاصل لا يكون مكرها ولكن لا يستحب لانه صلى الله تعالى عليه وسلم استأثر الرخص بقوله عليه الصلوة والسلام
 ان الله تعالى يقدر عليكم فاقبلوا صدقة كذا في معراج الدراية لو سقط حرق مبتدئة على الناس او الخف او اصابه
 المطر او دخل في اناء لاجزاء المرح كذا في القريستان لان ثبوت الآلة بطريق الضرورة لا بطريق القصد فانما امر
 بالصعود على السلم وغل نصب السلم تحت الامر ضرورة لا قصدا حتى لو حصل المصعود الصعود غير
 نصبه سقط اعتباره لكونه غير مقصود فلو خال المثل اليه فاستعمل اكثر اليه هذا لا قضاء لقائه فرض
 المرح فسقط اعتبارها عند حصول المقصود وبالصحة المطروحة كذا في معراج الدراية ولو صح
 على الوقاية لم يجز وان وصل البلدة الى الشرح كما قال بعضهم وفي الظاهر انها ان وصلت فقد جاز عند العامة
 من القريستان وان التفت لم يشترط فيه كذا في القريستان ولو وضع ثلث اصابع ولم يدها جاز على رواية
 الثلث لا الاربعة ولو صح ثلاث اصابع منصوبة غيبي موضوعه لم يجز وينبغي ان يكون اتفاقا ولو دعه
 حتى يبلغ القدر الفرض لم يجز عند اصحابنا خلافا لزم في ذلك باصبع او اصبعين ولو صح باصبع واحد
 ثلاث مرات واعادها الا الى في كل مرة جاز في رواية عن محمد اما عند اصحابنا يجوز ولو صح باطراف
 اصابعه الى ما متقاطر جاز وان لم يكن متقاطرا الا لان الماء اذا كان متقاطرا فالاصابع الى ما متقاطر
 فاذا امدها كانت اخذ ماء جديدة كذا في المحيط وذكر في الخلاصة ولو صح باطراف اصابعه يجوز
 سواء كان الماء متقاطرا او لا هو الصحيح وفي البدائع ولو صح باصبع واحدة ببطنها ومظهرها وجب فيها
 لم يذكر في ظاهر الرواية واختلفت في حال بعضهم كحزمال بعضهم لا يجوز في حال بعضهم يجوز وهو الصحيح
 لان ذلك في معنى المثلث اصابع انتهر ولا يخفى انه لا يجوز على المذهب من اعتبار الربع من البراءة لاصحاب
 ابن حنبل رحمه الله تعالى

وبفرض مسح مائة في ربع اللحية في رواية (الاصح مسح مائة في البشارة)

وبفرض مسح ربع اللحية كالرأس لا يتحقق الا انتقال الشرة ويكتفي بالرج في الشرة كالرأس وذكر
 ان المراد بالرج ربع مائة في شرة الوجه منها اذ لا يجب اقبال الماء الا ما ستر من الشرة لانه ليس
 من الوجه خلافا لثاني والا صح مسح مائة في البشارة اذ الفرض انتقال الحلق وهو المصح فيهم
 الاصل وصار مسح اللحية من السهل وعن ابن يوسف رحمه الله تعالى كلها لانها قامت مقام ما تحتها

وذا ينفل كل وعنه لا يجب مسح شئ اذ وطيفته الفل وسقط ذلك بنيتها فسط اصلا كاليد المتقطعة
 من الكافي وهذا روايات في المفروض في اللحية مع الاتفاق على عدم وجوب اقبال الماء الا ما تحت اللحية
 من بشرة الوجه من البراءة وروى في الثلث من البراءة والصحيح وجوب غسلها بمعنى افترضة كما مر به
 في السراج الوهاج وعليه الفتوى كما في الظاهر وفي البدائع ان ما عدا هذه الروايات الرواية مرجوع عنه
 والعجب من اصحاب المتنون في ذكر الرجوع عنه وترك الرجوع اليه المصحح المعنى مع دخولها في حد الوجه
 المتقدم كما ذكره في فتح القدير هذا كله في الكثرة اما الحنفية التي يرى شريها فوجب اقبال الماء الا ما تحتها
 وهذا كله في غير المسرسل واما المسرسل فلا يجب غسله ولا مسح له في منية المصلي انه سنة
 ولو امر الما على شرة الذقن ثم صلفه لا يجب غسل الذقن كالرأس وظاهر كلامهم ان المراد باللحية
 الشرة الثابت بمجتمع اللحية والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الحاذي للاذن يتصل
 منه الاعلى بالصدر ومن الاسفل بالعارض من البحر والحجة بالبر سر ثبت على الذقن او عليه وعلى وجه
 الحديث مع على الخلاف كما في الاستارات في مسح ماعلى الذقن لا غير على ما روى عن محمد وماعلى الحديث
 لا غير على ما روى عن ابن حنبل وفيه وفيه اخذ ابو البركات في الصلوة المسعوبة والاول اولي من حيث انها
 على الثاني نجاز او ماعلى وعلى الحديث على ما روى عن الآلة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط
 وعليه الفتوى كما في الظاهر انتصر من القريستان فلا تنقل عن التذاف بيمينه التقليدية من الظاهرية اذ ايد صاحب البحر
 اقراض غسل اللحية ينقل قول الظاهرية وعليه الفتوى واية القريستان اقراض مسح ماعلى الذقن وماعلى الحديث
 من اللحية ينقل قول الظاهرية وعليه الفتوى فقلل احد التقليد لا يجوز عن شئ فليراجع الى الظاهرية نعم وجدت
 نقلة السراج الوهاج في تحليل اللحية عند بيان الفرق لانه حسد ومحم يملك تحليل اللحية والاصابع
 في كون تحليل اللحية مسجبا وتحليل الاصابع سنة فليراجع وقال في الدر المختار وشرح مع منته
 وغسل جميع اللحية فرض يعني عمدا ايضا على المذهب الصحيح المعنى المرجوع اليه وما عدا هذه
 الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف ان المسرسل لا يجب غسله ولا مسح بل يس
 انتهر في تبعه الحق بن الامام الربيعي وروى عن ابن حنبل ومحمد انه يجب امرار الماء على ظاهر اللحية

وهو الام لا لا تفسد غسل ما تحت السر استقل الواجب اليه من غير تغيير كالحا جميعه واهاب النبي
العبيدي استقر وقال القس في الزاهر الصحيح انزال الماء على ظاهرها انتهى والوجه المذكور للام
وجمعها في ذكر الام وفتحها ورجل الجاني في عظيم الجبر والوجه في الام عظيم القدر وهو
منبت اللحية في السراخ الواسع وسنة غسل اليدين في الرفيق ابعداء لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدبر
ابن بابت يده من الغسل على وجه التاكيد والنهي العار عنه يقتضي التحريم فهذا ادل في حرم الغسل قبل الفسل
والاجتناب عن المحرم واجب وبالفعل يصير مجتنباً فوجب بالنظر في الاول الحديث وبالتالي اخره لا
حيث اشار الى نوم الجاهل اذ معناه لا يدبر ابن بابت يده في مكان ظاهر او خفي ومن شدة الجاهل
يستحب غسلها ولا يجزئ فالبقية لا يزول بالشك فقلنا بامر بينهما وهو السنة ولان اليد آلة الطهور
لان بطر اعضاؤه بها فمن الاستعداد لا بد من تطهيرها كما يحصل بهما الطهور ولهذا ينسبها الى الكرم
لان الكفاية يحصل به في التطهير ثم غسلها وان كان فضاء لم تقدم غسلها في الرفقة
وينوب عن الغرض كالغرض من نوب في الواجب بغير التيقن وعن الغرض بالنقص وذكر الان في الحديث الشريف
بناء على عادتهم فلهذا اتوا على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث الشريف يحمل
انه خرج مخرج العادة لان السنة لا تقيد به من الكافي وقيل انما شهر لاحتمال نجس اليد اذ عادة بعض
الناس ان لا يستنجي بالاجار والماء حتى لو قام مستنجياً لا حاجة الى غسل يديه وفي الكافي ايضا وكيفيته
ان يأخذ الاناء يستمسك به ويصب الماء على يمينه ثلثاً ثم يأخذ بيمينه ويصب على اليسرى كذلك
ان كان كبيراً وموئناً صغيراً ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضغوطة في الاناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك
الاصابع بعضها ببعض حتى يطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن
بيده نجاسة قاله في محمول على الاناء الصغير فلا يدخل اصلا وفي الكبرى على ادخال الكف من الكافي
بيده نجاسة في الكاف فلا انتهى في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يغسل يده في الاثنا محمول على ما اذا كان
الاناء صغيراً او كبيراً وموئناً صغيراً اما اذا كان كبيراً وليس موئناً صغيراً محمول على الادخال

بطريق المبالغة كل ذلك اذا لم يعلم عليه نجاسة انما اذا علم فانزاله الجاهل على وجه لا يقضي الى
تجسس او غيره فرض من صدر الشريعة هذا الفصل عند بعض الشيوخ لانه قبل الاثني وعده البعض
بعده وعند البعض قبله وبعده جميعاً صدر الشريعة ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صارا الماء مستعملاً
وان اراد الاغتراف لا ولو لم يكن الاغتراف بشئ وبيده نجاسة ان يتم وصلى ولم يعد من الدرك المتخذ
سواء استيقظ من نوم الليل او النهار وقال الامام احمد ان استيقظ من نوم النهار فمستحب
وان استيقظ من نوم الليل فواجب من الوجوه ثم اعلم ان الاثني يغسل اليدين واجب اذا كانت النجاسة
مستحقة فيهما وسنة عند ابتداء الوضوء وسنة مؤكدة عند نومهم الجاهل كما اذا استيقظ من النوم
كذا في الخبر وفيه ايضا نقل عن الخاتمة ان الحديث والجنب اذا دخل يده في الاناء الاغتراف وليس عليها
نجاسة لا بعد الماء وكذا اذا وضع الكور في الجيب فادخل يده الى المرفق لا يصب الماء مستعملاً وفي شرح
الا قطع بكرة الماء الذراخل المستيقظ يده فيه لاحتمال النجاسة كما يكره الوضوء بالماء الذراخل
الصبي يده فيه وفي المضطرب اذا لم يكن معه ما يغتسل يعترف به ويده نجاسة فانه يأمر غيره ان
يعترف بيديه ليصحب على يديه ليغسلهما وان لم يجد يرسل في الماء مندبلاً وما قد طر فيه
ثم يخرج من البيت يغسل اليد بمقطران ثم يغسل اليد الاخرى او يأخذ الثوب يستمسك به فيغسل يديه بالماء
الذي يتقاطر ثلثاً فان لم يجد يرفع الماء فيغسل يديه به وان لم يجد فانه يمسح ويصلي ولا اعانة
عليه انتهى وفي مسئلة رفع الماء فيغسل اصلا والصحيح انه يصير مستعمل وهو منزيل للنجاسة
اسم من الجرماني البحر الدائم وذكر في الغاية غسل اليدين في ابتداء الوضوء سنة مطلقاً سواء استيقظ من النوم
الماء اولاً وبوافقه عامة الكتب ناب عن الغسل عن فرضه المناظر اقول ينبغي ان لا ينوب عنه عند ذلك في لعدم
التمتع به وهو فرض عنده من التسهيل شرح لعائفة الا ان خلاصة باقي الجوفية اقول قيل ان فرضه وتذليله سنة وقيل
انه سنة تنوب عن الوضوء واشاره في الكافي وقيل انه سنة يجهل لا ينوب عن الوضوء فبعد غسلها ظاهرها وباطنها وهو محتمل
منه في ظاهر كلام المشايخ ان الذهب هو الاول انظر في فوائده السنة لغة العادة ومثيرة لشك كثير فاصدر
في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قول اوفى او غير وبيننا واطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالار وجوب واي نوعان له صدر
ويقال لها السنة المؤكدة كالاداء والاقامة والسنة الرواتب والمفصلة والائتلاف في غير راي وحجة كالموجب الاثني



ثم اعلم قال ابن سائو في التفسير لا حاجة الى الصب على كل واحد من فقيه على حدة لانه لا يمكن غسل الذنوب بالماء التي صبت على الكف يعني
كما هو العادة واجيب بان غسل اليد في الوضوء بامر اليدين والرجلين الى الاخر لم يجز وجاز في غسل الاغصان والاشجار
وعرفنا ان حقيقة فظها وما عرفت ان لا غسل مرة واحدة وعضوا واحد على كل نظر الى الدخول تحت خطاب واحد فظها من الاصول
الحقيقية مع الاتحاد الحكم شرع الاختلاف ولا بد من الفصل فاجب ان الاغصان تحت خطاب واحد فظها من الاصول والحكم بالوفاء بما قبل
لا حاجة ان فان فيه ترجيح كذا في العوام على عرف الشرع فليس ان لا بد من الصب على كل واحد منهن عاقله من النافع عادة العوام كذا
واكثر المغفلات وتسمية الله تعالى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لم يسلم والمراد في الغضبية لان في الجواز
للا بد من الزيادة على النص بخلافه وهو في نسخ وهذا لا يقال امر بالوضوء وهو غسل ومسح ما شرط التسمية فلو شرطناها بالخر
لتحقنا التسمية ولان قول صلى الله تعالى عليه وسلم من تضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع وتضرع
لا غصاء وضوء يقتضي وجود الوضوء بالتسمية فعمل الاول على في الغضبية ليعمل كما وثبتت في نفسها للوضوء بشرط ابتداء يكون
للوضوء حكم لا يعضد ويسمي قبل الاستنجاء وبعده احتياطاً من الكافر وفيه البداية بالتسمية في الدخول بقوله لا تأمّن قال وتخصّل بذلك
كأن الوارد عند غسل الصلاة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام انتهر وفيه التمسك بفتاوى مشايخ البداية في الصلاة
التي هي كافي المنزلة بالتسمية ارفع بسم الله الرحمن الرحيم وتختار المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام لان الاول افضل
وان جمع بينهما فيس لورد الاثنان فيها كافي الكثرة ومع الوهم يتنوّع ثم يسجد كالزاهد وهو لا بد من كافي ظاهر الرواية كافي الصحيح
ما ذكرنا في الظاهر من التمسك قال في الدخول عند شرح قول التنوير قبل الاستنجاء وبعده في الاحمال لا خلاف في
وفي محل تجارة فيسقي بقلبه ولو سبها في خلا لا يحصل السنة بل المندوب انتهر وقيل استحبة
نص عليه في الهادي لان المواظبة لم يشترع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبدون المواظبة لم يثبت السنة
وعند أهل الظاهر من الكشف والتسمية عند الوضوء مستحبة ليست بواجبة بانفاق الثلاثة واضح الروايات
عاجزاً منها واجبة وعلى داود الظاهر ان قال لا يجزى وضوء الاربعة تركها عادة او نسيها وقال الحق ان نسيها
اجزائه طهارة والا فلا يلزم خلاف ذلك وجعل بعض الظاهر دليل على ان نسيها ما سبق في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
لا وضوء لمن لم يسلم وجوابه ما قدمناه من لزوم نسخ الكتاب بخلافه على تقدير نفي الحقيقة قوله والسواك استعماله
لا صلى الله تعالى عليه وسلم واوجب عليه المواظبة مع الزكس بدل على السنة وهذا قد ذكره ويكون من يخرج من
في غلط الخضر وطول الشبر ولا يقوم الاصبغ مقام الخضر على حال وجودها فان لم يوجد يقوم مقامها لانه
صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذا في الكافي والسواك سنة مؤكدة كافي الجوهرة عند المصنف وقيل قبلها
وهو للوضوء عند الاذان السب فيندب للصلاة كما ينذر لاصور السن وتغيير لحيث الغم وقراءة القرآن
واحد

ارادوا

واقل ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بماء ثلاثة وندب لمن لم يجدها وكونه لينة مستحباً بالاعفد وغسلها
خضر وطول شبر ويستك عرضاً لا طولاً ولا مضطجاً فانه يورث كبر الطهارة ولا يعضد فانه يورث الباسور ولا يعضد
يعضد فانه يورث النجس ثم يفسد ولا يفسد الشيطان به ولا يبرأ على الشبر ولا يفسد الشيطان به ولا يعضد بل
ينصبه والا فخطب الجنون ويكره مؤذ ومجرم يذكي ومن منافعه ان شاملاً دون الموت ومذكر للشهادة عنده
وعند فقهاء او فقهاء سنانة تقوم الحروف الحرة او لا يصح مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرة مع القدرة عليه
كثارة الدخول المختار وفر التمسك بالسواك او الاستنجاء كما قال القاموس وغيره فلا حذف والمراد امر المسواك طولاً على
ظاهر عرض السن الايمن اعلى ثم اسفل ثم اليسار كذا لم يرد عليه في السن بعد ما يجعل ايها المني خضره تحت
السواك والباقي فوقه انتهر وفيه ايضا موضع سواك صلى الله تعالى عليه وسلم من اذنه موضع العلم من اذن الكاهن والسواك
اصح خلف اذنه كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضه يضع في طي عمامته ولم يخص بالوضوء كما قيل بل السنة على حدة على ما
في ظاهر الرواية كافي صلاة المسعودي كذا في المشايخ ان مسح وهو لا يحل كافي الاضيق وفي حاشية الهادي انه مستحب
في جميع الاوقات وبذلك السجدة عن قصد التوضي فيس او مسح عند كل صلاة كما عده غيره ونوده ما في الصحيحين
ان قال صلى الله تعالى عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق للحاكم النجاشي
ركعتان سواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميد بن اسحاق كل رجاله ثقات فيستدل بحالة المصنف كافي
واصله من الزينون فان منه سواك الانبياء عليهم الصلوة والسلام كافي في السابق او من غلب الخوخ او التوت
او اصله الشوك كافي في الصلوة المسعوية وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من يخرج من في غلط الخضر وطول الشبر
وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صح في كتبنا فنو وقال الحكيم الترمذي لا يبرأ على الشبر ولا يفسد
فالتيمم من يركب عليه وفي الكلام استارة الاسود الرجل والمرأة الا انهم قالوا ان العلكة في حرقها فقام مقام
في حدة والان لا يابهم والمسح لا يقوم مقامه هب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الغفدان
اسهر ما في التمسك وفر التمسك عن شرح قوله والسواك يجدها كيف شاء في اربعة بالاسنان العليا والسفلى
من اليانب الايمن واليسار ويستاك طولاً وعرضاً وبها انتهر ومخلصه ما في السراج ويستحب ان يكون السواك
لا رطب بل يابس ولا يابس يخرج اللثة وهي ممتلئة لان الملتوي لا يزيل القلح وهو دوح الانسان ويستحب لو
ان يكون من اراك او من شجرة حريفة يخرج القلح وان لا يكون فيه عقد وان لا يكون من شجرة مجرولة لانه لا يؤمنه
ان يكون كانه يحدوا كما استعمل حرقه حشنة او صلبه السبابه يمينه ومن منافعه ان يشد اللثة ويقوى المعدة

الان في
وثالث

قوله

زغرة

الذئبان

ان

شأن

في

واحد

سنة

خضرة

نام

لو

نحو

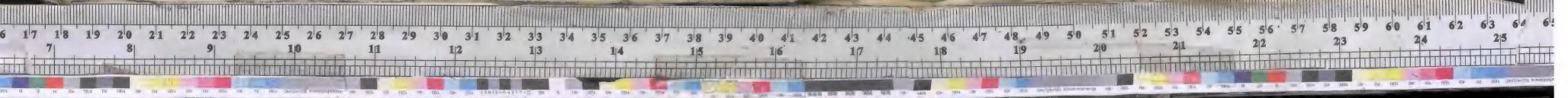
ويذهب البلغم ويقطع المرة ويطلب الكبد ويذهب وجه الاخراس ويسكن عروق الرأس ويرضي الوب ويخيط الشطن
ويزني في الحسنة ويوافق السنة ويظهر النور في ريد الرجل فصاحة والصلوة بعد سجد سبعين صلوة ومنه خمس فسمي في السر
تحريك التي تترك في السواك عند ثابته سنن الصلوة وعند ذلك في من سنن الصلوة وفائدة ثلث صلوات للظهر ثم في ريد
فانه يسجد ان يسجد حتى يدرى فضيلته ويكون صلوة سواك اجازة كذا في السراج الوهاج ويسجد عبد العباد
الى الصلوة والعتيق من النوم واول ما يدخل البيت وعند اجتماع الناس كذا في البحر فقلع الفتح من صلى بوضوء
واحد صلوات بكفيه السواك للوضوء عندنا وعند ذلك في سناك لكل صلوة كذا في البحر ويقوم الاصحح عليه
فقد اودعنا سناك في تحصيل الثواب والافضل ان يديه ابالسباب اليسرى ثم باليمنى كذا في البحر وفي سراج الوهاج
ويكون للصائم بعد الزوال خلافا لا في صيفه والكراد احمد رحمه الله تعالى ثم يقول عند السواك اللهم
طهيت فمؤثر قلبي وطهر يدي وحرمت جسدي على النار وادخلني رحمتك في عبادك الصالحين وفي الحديث
العكس للمراه تقوم مقام السواك لانها يخاف منه سقوط اسنانها لان سنها ضعيف والعلك
فما يقدر الانسان اسهر من المراح فوائده وقد مر في المحقق بان المراد عرض الانسان لا عرض السواك
في قولهم سناك عرضا لا صلوا لا كما نقل عن شيخ الوفا في شرحنا وصرح به الحداد بصلوة وسناك عرضا
وهو طول الفم والسواك اما اسم للحنه كالمسواك فعلى هذا في العبادة حذف المضاف استعماله
واما مصدر بمعنى الاستياك فلا حاجة الى التفسير بقال ساك فاه واستعمال استاك بغير ذكر الفم
وفي المذهب الحنف والشافعي ومنه الاخواف والتخرف الميل الى الحرف انتهى فاستفيدة منه ان المراد في قول
او شجرة حريفة شجر الطلح شجرة يقبل الميل والاخواف الاستخراج القلح الله اعلم بالصواب ثم رايته في الزوال
ومنها غيره معني معنى ينال المقام وهو ما قال في الاخر حريفة بالكر والشدة شول سنة ذكره غاية
اجلعتن في اجدده وصوغا زباد اجسسه يصل حريفة يدرك الحرف بالكر اجعلوا وتترك ان شجرة هذا
معني او شجرة حريفة شجر الطلح او شجرة مرة شجر الطلح حدة مراتها ع الانسان وهو الطلح هو المنكبد
وضبط الحرف بل الحاء المهد والراء للمهد المشددة والقلح بفتح القاف واللام بالتركي وبن صاردوني
صغيرة الانسان لكي تحاذي الاخر والصلوة مع الوضوء كذا في بعض اللغ واما الموز بفتح الميم وسكون الواو
بالتركي انجزة نبيه برميوه درك وبارع برده فواجب ان يترقبه جوق اولور اغا جوق اغا جوق اغا جوق
اولور وبنو قريش معلوم اولور صاحب حراكل موز موز وبنو ديدلي خطا اولور زير اموز قور راوز موز موز
وكمال

هذا هو السواك الذي هو في الصلاة

هذا هو السواك الذي هو في الصلاة

وكمال يارث اذا ذكر في محيط اللغة نام كذا في موز الكور شار وديكي بوقيلندر كذا في ترجم الصحاح
لوان رحمه الله وغسل الفم بجماء والالف بجماء لانه صلى الله تعالى عليه وسلم واطرب عليها فقال ان في
رحم الله تعالى ياخذ كفا من الماء يغمض ببعضها ويستشق ببعضها ثم يفعل ثانيا ثم يفعل ثالثا
لما انهما عضوان منفردان فياخذ لكل ماء على حدة كذا في الاعضاء والمبالغة فيهما سنة لقول
صلى الله تعالى عليه وسلم بالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون صائما وهي في المضمضة بالفرغ
وفي الاستنشاق بالاستنثار من الكافي وفر السراج الوهاج والمضمضة والاستنشاق وهي كنان مؤكدة
عندنا وقال مالك فرضان وكيفية ان يغمض فاه ثلثا ياخذ لكل مرة ماء جديدة ثم يستشق كذا
ايضا وعند ذلك في يغمض ويستشق بكف واحد بما واحد لاروانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان
يغمض ويستشق بكف واحد قال اصحابنا لهذا تاويلان اصدى ان لم يستغن في المضمضة والاستنشاق
باليد اليسرى كما في غسل الوجه يغمض بكف واحد ويستشق باليد اليمنى قالوا فاعلمها باليد اليمنى
ردا لمن قال ان السنة ان يستشق باليسرى لان الالف موضع اذا كوضع الاستنجي فقلنا يفعلها بكف واحد
وهي اليمنى كذا في النهاية وفي منية المصل يغمض باليمنى ويستشق باليسرى وفي الميسر وفي الميسر يغمض
ويستشق باليمنى ويستشر باليسر وفي الفتاوى اذا اخذ الماء بكفه فغمض ببعضه
واستشق باليمنى جاز ولو كان على كفه لا يجوز ولو غمض ثلثا في غرفة واحدة لم يصح آياتها سنة
وذكر العرف رحمه الله تعالى انه يصير آياتها قال واختلفوا في الاستنشاق ثلثا في غرفة واحدة
قبل الايضو آياتها سنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل في الالف وفي المضمضة
لا يعود لانه يقدر على امساك ويلفظه على الارض والمبالغة فيهما سنة اذا كان غير صائم واختلفوا
في صفة المبالغة قال شمس الامم هي في المضمضة ان يدير الماء في فيه من جانب الا جانب وقال الامام
خواجه هو هي الفرغ في المضمضة وفي الاستنشاق ان يجذب الماء بشفه الا ما شدة في انفه ولو
غمض واشتعل الماء ولم يجز اجزائه والافضل ان يلقيه لانه ماء مستعمل فان ترك المضمضة
والاستنشاق اثم على الصحيح لانها من سنن الهدى وترك سنة الهدى يوجب الاساءة بخلاف السنة
الزائدة فان تركها لا يوجب الاساءة وهي سنة النبي عليه الصلوة والسلام في لباسه وقعوده واطقه

هذا هو السواك الذي هو في الصلاة



وسره والبراءة ذلك قال الفقيه ابو الليث اذا ترك المصطفى والاستنشاق في دركعتي الفجر
لو ثبت ويجوز في السجود ولا يخفى ان الاثم منوط بترك الواجب ويمكن الجواب بما قالوه
من ان السنة المؤكدة في قوة الواجب ودليل سبيلها المواظبة كما في الهداية وفي غاية البيان
يعني مع الترك اجاباً والا كانت واجبتين وقد علمنا في ما قدمناه ان المواظبة من غير ترك
لا تقيد الوجوب من غير الاثم والذر قدمه هو ما ذكره عند شرح قول الكنت وسنة في وهو قول هي لغة
الطريقة المعهدة ولو سبقت واصطلاحاً الطريقة المسكوك في الدين كذا في العناية وفيه نظر شمول
الغرض والواجب فزاد في الكشف من غير افاض ولا وجوب وفيه نظر شمول المسحوب والمنسوب والاول
ان يقال هي الطريقة المسكوك في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة لخرج غير المحدود
وما في القاية من انها في فعله ثواب وتركه عتاب لا عقاب فهو تعريف بالحكم وما في شرح النقاية
من انها ما ثبت بقوله او فعل وليس بواجب ولا مستحب ففيه نظر شمول المباح وما في فتح
وعينه من انها ما واطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه مع الترك احياناً فمقتضى
بالفرض فان القيام في الصلوة مثلاً حصلت المواظبة عليه مع الترك احياناً فمقتضى
فلا اذا في التحرر ان يكون الترك احياناً بلا عذر ليعلم كونه بالاجوب وظاهر ان المواظبة
بلا ترك اصلاً لا تقيد السنة بل الوجوب وظاهر الهداية بخلافه فانه في الاستدلال على سبيل المصطفى
والاستنشاق قال لا عليه الصلوة والسلام فعلهما على المواظبة وكذا السنة اللهم على سنة الاعتكاف
في العصر الا بزيادة الصلوة والسلام واطب على الاعتكاف في العصر الا بزيادة رمضان حتى توفاه
الله تعالى كما في الصحيحين يفيد انها تقيد السنة مطلقاً ولذا اطلق مع القدر فهذه المواظبة
المفرونة بعدم الترك مرة لما اقرئت بعدم الانكار على من لم يفعل في الصلاة رضي الله تعالى عنهم
كانت دليل السنة والا كانت تكون دليل الوجوب انتهى والظاهر للعبه الضعيف ان السنة ما
واظف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت
مع الترك احياناً فهي دليل غير المؤكدة وان اقرئت بالانكار على من لم يفعل فهي دليل
الوجوب فافهم هذا فان يحصل التوفيق انتهى ما قدمه رحمه الله تعالى ولذا روي واسفة

وقالوا

وقالوا المصطفى والاستنشاق سنتان مختلفتان على من استعملهما فمقتضى المصطفى على الاستنشاق بالاجماع ومنها التثنية
في حق كل واحد بالاجماع واخذنا من حديث التثنية سنة عندنا وعندنا في لهما ما واحد وازالت المحيطة بالسفر
كذا في المعراج وفي البدائع والمبسوط فعلهما باليمنى سنة كذا في البحر والمبالغة فيها بالفرغ وبجاءة المار من لغير الصائم
من الدرر اشترى التكرار مع الامكان لا يكون من البحر فقلنا في المعراج ترك التكرار لا يكون مع الامكان قال الاستاذنا يعقوب
ان من عنده ما يليق للفعل مع المصطفى والاستنشاق او ثلاً ثابتاً بينهما بفصل مرة معهما من البحر ومن
تقديمهما اعتباراً باوصاف الماء لان لو لم يذكر بالبحر وطعم بالغم وريح بالانف من الدرر وهل يدخل السبعة
في ثمة وانما الاول ان من الدرر فقلنا في التمسك سمات المصطفى اصطلاحاً استنباط المأمع في كل البحر
عن الخلاصة وفي اللغة التحريك والاستنشاق لغة من الشفق وهو جذب الماء ونحوه يرح الانف الى داخله
واصطلاحاً ابصال الماء الى المارن كذا في البحر فقلنا في الخلاصة والمارن ما لا من الانف والمبالغة سنة فيها كذا
وهي في المصطفى بالفرغ وفي الاستنشاق بالاستنشاق كذا في البحر فقلنا في الخلاصة والمارن ما لا من الانف والمبالغة سنة فيها كذا
واقترع فتح القدير على الاول وقال في الثاني كما في الخلاصة الى ما سنده من الانف وفي الخلاصة هي في المصطفى
ان جعل الارسال الحلق وقال تحت الاء هو المصطفى ان يدير الماء فرب من جانب الى جانب والاول ما فتح
القدير ذكره بعضهم كذا في البحر وقيل الاستنشاق استفعال من الشفق وهو دواء يصب من الانف والوجه
الشوق سوط يجعل في المخزنه والتجربون من المجلس ثقب الانف وقد يكره الميم اتباعاً لكثرة الحى واستشفق
الماء وغيره اذا دخلت الانف واستشفق الرجح ان تحمها كذا نقل عن شرح القابلية في زار والفرغ ان تردد
الماء في الحلق وقال صدر السبب المباني في المصطفى ثنية الماء حتى يعلو الفم وان لم يعلو يفرغ كذا في حلية الفم والفرغ
المستعمله من بعض الكتب وهي بفتح الفيم المعجمة اخذنا بالبدرة واحدة وبالضم المفعول من لانه لم يعرف لا يسمى قوة
من حلية الفم واليها جمع ما بالهزة المبدي لاجلها وقد يفرغ وقد يستعمل على الاصول كذا في الفهم ثم اعلم
ان مصطفين ذكر ابن ابي عمير في الشرح المسح بالوضوح على مقدمة الى الليث السمرقندي
ثم وقت الاستبناك حالة المصطفى كذا في النهاية وقيل ما قبل الوضوء وقيل في جميع الاوقات على اى حال كان
رطباً او يابس مبلولاً او لا انتهى فمع ان المراد من قولهم عند الوضوء اما حاله المصطفى واما ما قبل الوضوء فليحفظ
وفيها ايضا وعند فقهه يعلو بالمسح وبهم المعنى كذا في الوباء اصبح استنك لا بأس كذا في الغرر انتهى

ونحوه اعلم ان الاستنثار بالثاء لا بالشين عن الفراء استنثار الرجل واستنثره واستنثره استنثرت
 وحرك النثرة وهو طرف الانف وعن الجوهري الاستنثار والاستنثار في الانف بنفيس وما يدل
 على انه غير الاستنثار ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يستنثني ثلاثا في كل مرة يستنثر
 وجاء في الحديث الشريف اذا استنثقت فانشر بوصول الهزة وقطعها وقد انكر الازهر القطع بعد ما
 رواه عن ابن عبيد كذا في الغريب وتحليل اللحية والاصابع هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة
عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال نزل على محمد بن عبد الله
 عليه الصلوة والسلام يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد
 عند ابن يوسف رحمه الله تعالى جائز عندها اي لو فعل لا يبتدع ولا يكره لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فعل مرة فدل ذلك على الجواز لا على السنة ولان السنة اكمال الغرض في محله وباطن الشعر لا يجب
 ايصال الماء اليه فلم يستحسن تحليله كشم اللباس من الكافي ودليل على تحليل الاصابع قال الكافي
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ضلوا اصابعكم حتى لا يتخللها نار جهنم وينبغي ان يكون واجبا نظرا الى الامور لانه
 لا بد من دخول الوضوء لانه شرط الصلوة فيكون ثبوتها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساو الى
 النع الاصغر وبسقط سقوطه كما في الكافي وتعبه صاحب البحر الرائق بانه لا مانع منه اذا اقتضاه الدليل
 لان ثبوت الحكم بقدر دليله ولا قد ظهر عدم المسألة في حكم آخر وهو كونه لا يلزم بالنذر بخلاف الصلوة
 وعقل المسئلة في النهاية باننا لو قلنا بالوجوب لزوم الزيادة على النص بخلاف الواحد وتعبه ايضا بانه لا يلزم الاول قلنا
 بالافراض كالمسئلة فالتحليل المحرم عنده انما لم يكن التحليل واجبا بالامر لوجود العارف وهو تعليم الاعرابي
 والاضمار التي حكم فيها وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان التحليل لم يذكر فيها وفي الكافر
 تحليل آخر وهو قوله ولان اكمال الغرض في محله اذا ما بين الاصابع من اجزاء الرجل واليد وايصال الماء الى
 كل جزء الاجزاء فرض استنثره يعني ان تحليل الاصابع سنة لان تحليل الاصابع اكمال للغرض وكل اكمال للغرض
 سنة فتحليل الاصابع سنة فقوله اذا ما بين الاصابع من اجزاء الرجل واليد الى اخره بيان للصبر واما الكبير
 مع عكسها الامام يعني كل سنة اكمال للغرض في المقدمات المسئلة ومن هنا قيل ان التحليل في اللحية سنة
 عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى بل فضيلة رخصة لان السنة اكمال للغرض ولا فرض في داخل اللحية

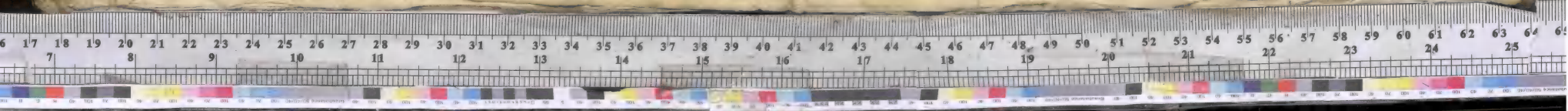
قال

وقد قال في السراج الوهاج واما تحليل الاصابع فسنة مؤكدة اجماعا وتحليلها من اسفل الى فوق بما متفاهرا
 وينبغي ان يحلل بخضرة البسر وانما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية التحليل ان يبدأ بخضرة
 اليمنى ويختم بايديها ويبدأ بايديها رجل البسر ويختم بخضرة البسر ويكون ذلك
 من اسفل الرجل في باطن القدم انشر وفي البحر والتحليل انما يكون بعد التثليث
 لانه سنة التثليث ثم قبل الاول في اصابع اليدين ان يكون تحليلها بالتشبيك استخرج البحر
 عن قال في الجواب ايضا وانما تكون بخضرة البسر ويكون من اسفل فالله اعلم به وبشكل خضرة البسر
 ان هذه الطهارة المستحبة فعلها ان تكون باليمين ولعل الحكمة في كونها باليمين
 كونها اذن الاصابع فحز التحليل انبى كذا في شرح المنية وقولهم من اسفل الى فوق
 يحتمل الشين احدها انه يبدأ من اسفل الاصابع الى فوق من ظهر القدم ثانيا ان يكون
 المراد من اسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول اقرب
 وفي المعراج عن كحة العلامة في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ضلوا اصابعكم حتى
 لا يتخللها نار جهنم دليل على ان وظيفة الرجل الغسل لا المسح فكان محمدا على الرافض
 انشر استنثر ما في البحر كمن ما تقدم المعراج غير مذكور فربما ان تحليل الاصابع نعم قد يحتمل
 استدلال على رد الرافض في محل بيان وظيفة الرجل بعد ورقة من اول الكتاب
 بالحديث الشريف المذكور وحديث اذا توضأت فخلل يديك ورجليك ولكنه لم يعزه
 الى احد فليراجع ويشع والله اعلم وفي المعراج نقلا عن ميسرة شيخ الاسلام التحليل سنة
 بعد وصول الماء وفرض قبل وفي المحيط الاصابع اذا كانت مضمومة وتوضأه الانا
 فتحليلها فرض اجماعا وان كانت مفتوحة او مضمومة لكم ادخل رجلك بالماء الجاري
 وترك التحليل جاز استخرج البحر عن المعراج قال في القسنة عند قول النجاشي وتحليل اليدين
 اذ قال الاصابع في خللها من الدفن من اسفل يكون ظهر الكف لا عنقه بعد تثليث الغسل
 كما في العماد وهو سنة عند الكافي الغسل في المصبرات انه عند الوضوء واما عندها
 انه جائز عندها استنثره وقت تحليله وتحليل اللحية انما هو لغز الحرام كما في الرد وغيره

قال حسن بن عمار بن علي المكي بالاعلام الوفاي في الشهر بطلان في حكاية الدور عند قول وتجلد حجة اقول هذا حق غير المخرج
وقيد في السراج بان يكون ما يتقاطر الاصابع دون الحجة ويقوم مقام الادخال في الماء كما في البحر اقول يقول العبد الاناني
ان لفظ عا متقاطر على في عبارة نسخة السراج الوهاج الموجهة عندنا وان قيل الادخال في الماء مقام تجلد الحجة ما وجدت
في البحر الركني الموجود عندنا فهل السراج غير السراج الوهاج والبحر غير البحر الركني او مستحسنا بغيره القصور في تنبيهنا ان السراج قد يترك
في غير مظاهرها او لفظ في النفل او الانس في ترتيب في النسب فيلنظر والبحر والكل عا حقيقة الحال وتكلمت الفصل
لانه صلى الله تعالى عليه وسلم لما توضع ثلثا قال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا او نقص عنه
تعد او طرأ او زاد على الثلاث او نقص عنه معتقدا ان السراج هذا فاما لوزا ولطمانينة القلب عند السراج
او لينة وضوء اخر فلا بأس لانه امر بترك ما يربيه الا لا يربيه من الكافي قال في السراج الوهاج عند قوله
وتكرار الفصل الثلاث في الادخال فرض والثلاثان سستان مؤكدا بان على الصحيح وقيل الثانية سنة
والتالية اربع وان التي بالمرأة الواحدة قبل بان لانه من السنة المشهورة وقيل لا بان في الصحيح وقيل الثانية سنة
والسنة تكرار الفصل لا الفرق وروان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توضع مرة وقال هذا وضوء
وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وتوضأ بركتين وقيل هذا وضوء وضوء الله لا امر بركتين وتوضأ ثلثا
ثلثا وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبلي فمن زاد او نقص فقد ربح وظلم اوزاد على اعضاء وضوء
بان في الحنفية او غير ذلك لو نقص عنها اوزاد على الحد المحدث او نقص عنه اوزاد على الثلاث معتقدا بان
الحال السنة لا يحصل الا بالثلاث وقيل معناه اوزاد على موضعا ونقص عن موضعا وهو ان اوزاد
على الثلاث لطمانينة القلب عند السراج او بنية وضوء اخر فلا بأس وقد امر بترك ما يربيه الا لا يربيه ثم
لغضا تعد بركتين في الزيادة لانه محذور في حال الله تعالى ومن بعد هذه والله فقد ظلم نفسه ولفظ ظلم
يرجع الى نقصان قال الله تعالى ولم يظلم منه شيئا ارجو ان ينقص السراج لو توضع مرة في الماء البارد
او في الماء البارد وغيره لا يركب ولا بان وقيل ان اعتاده بان في الادخال فصل في الحظ اعلم ان المراد باقبال الجواز يعني
الصحي طاعة وان قبول الايمان الصحي لان الصحي يفقد وجوده في الاكراه والاضول بعد صدق الوعوبة
وضوء صبيح السراج لانه لفظ الله تعالى في الحقيقة في الحقيقة وما قيل من ان المراد بالزيادة الزيادة على الحد
المحدود فقط وفيه لفظ الله تعالى عليه وسلم من استطاع منكم ان يجلب غرة فليقبل والحديث في الصحيح
واطالة الغرة تكون بالزيادة على الحد والصحيح ان يحمل على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد او نقص
واعتقد ان الثلاث سنة لا يحق الوعيد كذا في البحر فلاح في البهائم وعلى الاقل كلها لو زاد لطمانينة القلب عند السراج
او بنية وضوء اخر بعد الوفاي في الاول فلا بأس كما تقدم لانه نور على نور وكذا ان نقص حجة الثلاث لا بأس
كذا في الحديث والشرع الهادي ولكن قد مر جواب بان تكرار الوضوء في مجلس واحد لا يوجب بل يكره لما فيه من الكراهة
في الماء اللهم الا ان يحمل على ما اذا اختلف المجلس وهو بعد كمالا حتى في قبة المصنف بالنسبة الى اربع المرات
فانه لا بأس بتكلمه واذا كان غير ممنون فهل يكره فالحق كونه في المجلس واليه ان يكره وفي الخلاصة انه بدعة
وقيل لا بأس وفرقا من قاضين لوم ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولا يكون سنة ولا اذبا كذا في البحر

كوت البحر وسفاد الجوارح مما غاثر كره من الدر الخمار منته مرجا وهذا وتكلمت الفصل المستوعب والاعرة للفرقات
ولو التزم مرة اذ اعتاده ثم والا لا دلالة لادخال لطمانينة القلب او قصد الوضوء على الوضوء لا بأس وحديث فقد تعدى محمول
على الاعتقاد ولعل كراهة تكرار في مجلس تنبيه بل في الغرض من الجوارح الاسراف في الماء الجار جائز لانه غير
مضيق فاقبل انهم من الذين منته يقولون العبد الاناني ان ما الجوارح كون الكراهة في الوضوء بل يكره تنبيهه اذ الكراهة انتم بهيمة
تجامع مع الجوارح الكراهة التحريمية كما مر جواب في كراهة الادخال في الماء لا بل انما اطلاقهم او المشهور اذا اطلقت
الكراهة في الجوارح التحريمية غالبا فلهذا صدر بطلان في وجه التامل فلفظ ما مر وايضا لا يلزم تعليل المسئلة بقولهم
لما فيه الاسراف في الماء لان الاسراف وان كثرت اصفافه مقبولة في الحرام فلهذا صدر بطلان في وجه تنبيهه ولما وجه
التامل طاعة ما ورد في الحديث المشهور في بيان من منع الاسراف في الماء في السمع ولو على شرط البحر قال الفاضل اخبرني الله تعالى
قيل الادخال في الماء والثلاث احوال السنة وقيل التكرار والثلاث سنة وقيل التكرار في السنة وقيل على الفلاس وقيل ان الثلاث
يقع وضوءا كاطالة الركوع والسراج كذا في الزيادة انتهى وقيد المصنف بالفصل اخر اذ لم يرد في المصحح فانه لا بأس
بتكلمه واذا كان غير ممنون فهل يكره فالحق كونه في المجلس واليه ان يكره وفي الخلاصة انه بدعة وقيل لا بأس
وفرقا من قاضين لوم ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولا يكون سنة ولا اذبا كذا في البحر
قال الامام محمد بن محمد الكوفي في الزيادة من يغتسل في الماء الجار لو مكث قد يابس فيه الوضوء والفصل
لا يكون تاكلا في السنة انتهى فاستفاد منه ان ادخال الاعضاء في الماء قد يابس التكلم
يقوم مقام التكلم وكما وجد نصيحة بعينه فليست في حال حميد الدين الضرر في تركه على الهدى
يعني اذا لم يركب الثلاث سنة وعبد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه اما اذا راي الثلاث سنة
وغسل اربع مرات عند بعض الفساح يكون الماء الرابع مستحسنا لانه اقام الغرة وعند البعض لا يكون
مستحسنا بركة ما لو صبب الماء بعد الوضوء انتهى قال في الخلاصة والفصل مرة فريضة عندنا
وان توضع مرة سابعة جاز وفيه السبع ان يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر من فطرته
واما اذا غاض الماء على بعض رأس العضو فقبل ان يصل الماء الى الرقبة او اللعيب يحس الماء وعبد
بكرة الآخر العضو لا يكون سهوا فاقول توضع مرة ان فصل لوعة الماء او لوعة الرداوي حرام الا بركه
وكذا ان قصد اجبا اما اذا اتخذ ذلك عادة يكره وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره وقال الفقيه
اربعة لكره الادخال في السنة فيها ورا التلخيص وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ من الوضوء ثم استأنف
الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى من الخلاصة قد تقدم الكلام على هذا المقام فتدبر بالاتفاق مما حفظ بعض الاعلام
وقد سمعت جوابا في الدرر ما يخفى على الفاضل للعبد الاناني صلى الله تعالى عليه وسلم في مجلس واحد لا يوجب بل يكره لما فيه من الكراهة

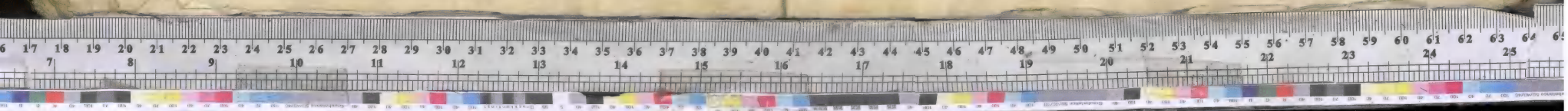
فانه لا بأس بتكلمه واذا كان غير ممنون فهل يكره فالحق كونه في المجلس واليه ان يكره وفي الخلاصة انه بدعة
وقيل لا بأس وفرقا من قاضين لوم ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولا يكون سنة ولا اذبا كذا في البحر



والنية فيمنور في الحدث او اقامة الصلوة وقال في رحمه الله تعالى فرض لان عبادة لا انما
فصل بوجه في تعظيم الله تعالى بامر وبتباعد عن غيره وهو موجود في الرضوخ قال صلى الله تعالى عليه وسلم
الوضوء على الرضوخ ونور على نور يوم القيمة والعبادة لا يكون الا بالاخلاص بالنفس فمالم يتوفا اخلاصه في الاعمال
للتقرب والتباعد او التعبد او العادة ولو لم يشترط النية في الرضوخ لما اشترط في غيره وهو التيمم لان البدل
لا يفارق الاصل ولا يفوقه والنية لتحصيل العبادة ومضى لم يشترط في الاصل لا يشترط في البدل كما يدل الغصوب
وعلى ابدال الكفارات ولان المأمور به الرضوخ للصلوة لقول صلى الله تعالى عليه وسلم لنعماء ونقص
اذا قمت الى الصلوة فاغسل وجهك الى الصلوة نحو اذا جاء الشا فغسل وجهك الى الصلوة فغسل وجهك
للتباعد لم يأت بالامر ولان النية شرط ليقع عبادة ويصير مؤتمرا بالامر الله تعالى ولكن لا كون عبادة
محصل طهارة هي شرط الصلوة لانه يشترط المحل المطهر في محل قابل للتطهير لان اعضاء الرضوخ محال
بالنجاسة اذ معناها المنع من اقامة الصلوة وهو ثابت وانما يزول بالماء ولا نزع التطهير وذا
لا يتحقق لا نجاسة وهذا لان الماء خلق مطهرا وهو ما يحصل الطهارة فاذا اصاب الاعضاء طهرها
وان لم يقصد كالماء والطعام في الاراء والاشباع وكما يطردهم النجاسة الحقيقية بقصد
و كما يحصل في الجامع اذا سمي الى قصد الا اذا حصل سقط الامر لانها عبادة غير مقصودة
حتى لا يصح الغفران بل المقصود منه التمكن من الصلوة بما سمي طهارة ففي طهرت الاعضاء باي سبب كان
سقط الامر كما سمي ما كان غير مقصود وانما المقصود تمكن الجهر فاذا تمكن منها لا سمي
لا لا يسقط الامر بخلاف التيمم فان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة واذا ارادها صار
طهورا فلا يحصل الطهارة باستعماله لانيه كالماء قالت في رحمه الله تعالى نظر الى المحل وقال ان النية
شرعت في الخلق لانه لم يعقل ان تصاف المحل بالنجاسة فشرط في الاصل ونظر الى الال وتبين ان شرط
ثم لان الال ما عادت للتطهير فلا يتعد الى الاصل لان الماء معه للتطهير ولان التيمم يبين عن القصد
قال الله تعالى ولا تتيمموا الجنب منه بالطيب تنفقون في لفظة ما يدل على ان شرط النية فيه
فشرطها ولا كذلك الرضوخ فانه غسل وشرطه وذا يتحقق لانيه فاشترط طهارة يكون زيادة على النص
من الكافي قال في السراج الوهاج والكلام في النية في اربعة مواضع في صحتها وكيفيتها وقتها وحملها
اما صحتها فذكر في الكتاب انها مستحبة والصحيح انها مستحبة وكذا وقال في رحمه الله تعالى فرضه فاقبل اذا افتر
الاناء للوضوء فقد نوى ورفع الخلاف فابن موضع الخلاف على ان موضعها اذ اجر المطهر على اعضاء الرضوخ او علم

النية

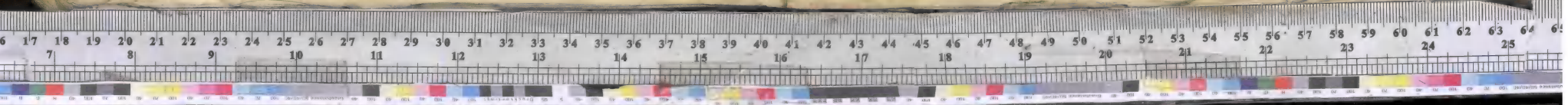
اشاء الرضوخ فهو ما يصح من متوفايا لانيه ويجوز به الصلوة وقال في رحمه الله تعالى فاما كيفيتها وهو ان يقول
نويت ان اوضأ للصلوة تقربا الى الله تعالى او نويت رفع الحرج عن نفسي الطهارة او نويت استباحة الصلوة
واما وقتها فعند غسل الوجه واتمامها فالتكليف بها مستحب ثم النية انما هي فرض للعبادات
لقوله تعالى وما امر الا بالعبادة والله مخلصني له الذين والاخلاص هو النية والوضوء نفسه ليس
بعبادة وانما هو شرط لعبادة فان قيل لم جعلوها فرضا في التيمم وهو فرض حكم الرضوخ قيل ان التراب
لم يعقل مطهرا فلا يكون من الاخر فلم يبق فيه الا معنى التعمد ومن شرط العبادة النية وانما المأمور به
مطهر بطبيعته فلا يحتاج الى النية الا لانه لا يقع فيه بدون النية لكنه يقع مقنا حلا للصلوة لوقوع طهارة
باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة حتى انه لو وقع التراب على اعضاء
من غير قصد او علم ان النية لم يكن مقنا حلا للصلوة انتهى في السراج اعلم ان النية في غير التيمم سبب للحج
ونية التمسك مؤكدة على الصحيح كونه شرط في كون الرضوخ مقنا حلا للصلوة اما النية في التيمم فالحج
او نية التمسك شرط كذا في التمسك لا في سبب الحج والتمسك بالوجه والتعبد بالوجه والكفاية فيه ما يقول في كونه
مقنا حلا لانه شرط في كونه سببا للتباعد عن الاصح وقيل يشاب بغير نية كذا في البحر والنية بالتمسك
وقد تحققت في التيمم وشرع القصد الى الفعل لشرطه وحده واربده هنا قصد جواز الصلوة لانه لا يشترط
كذا في التمسك قال في البحر اذا لم يتوقف هذا احطوا بالتمسك كذا في التمسك وقال في السراج النية ان يكون
عند غسل اليدين للتراب فينبال التراب السخنة وهو مخالف لما في السراج التمسك قال في حاشية البحر
قالا ليقول من قصد التمسك والتمسك ان يبدأ بالنية دعائه للتمسك بيمينه الوضوء الطيب انتهى فافعل في التمسك
قال في الوضوء في الخلاصة ويحجز الرضوخ والغسل بغير نية الا ان الكراهات في كتابه
الا ان الرضوخ بغير نية ليس الرضوخ الذي امر به الشرع فاذا لم يتوقفه سبب واخطا وحالف
التمسك وهكذا قال المحققون من الصحابة انما لا يشاب ولا يصير مقنا للوضوء المأمور به وقال بعض
المحققين يشاب ويصير مقنا وكيفية الرضوخ ان ينور راسه الى الحدث او اقامة الصلوة ولو انكر الرضوخ
هل يكفي في نظر ان انكر الرضوخ والصلوة يكفي وان انكر الرضوخ ولا يكفي في الصلوة لا يكفي عندنا بناء على ان الرضوخ
ليس بعبادة مقصودة عندنا انتهى في الخلاصة قال في اختلاف الائمة النية واجبة في
في الغسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء ولا يصح طهارة الا بنية وقال ابو حنيفة لا بد
من ذلك لانيه التيمم فانه لا بد فيه من النية انتهى وقد سمعت ما في معنى التيمم في البحر



على القول بغيره من الرضوى باليند وقال الشنبل قال الحال اختلاف في النية في الوضوء بسوء الحال والاحوط
 ان ينو ان يشترطه والترتيب المنصوص وقال في رحم الله تعالى فرض لان
 الغاء للوصل والتعقيب فيقتضي وصل غسل الوجه بالقيام الى الصلوة ويجمع حمل عضو آخر
 بينهما تحقيقا للاتصال لقوله الله ان دخلت الدار فاغتسل فغسلت وجهك ورجلك وما من احد من عباده
 هذه الاعضاء لانه عطف بعضها على بعض بالواو وهو ملحق بالجمع لا يفرق مقدار ترتيب
 والجمع بالجمع كالماء فيقضي تعقيب الجملة كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء وهذا لا يلزم
 الترتيب كذا هنا كنه الكافي الترتيب عندنا سنة مؤكدة على الصحيح وبسبب تركه كافي
 السراج الوهاج اعلم ان ~~الترتيب~~ بالسنه ودلالة الاجماع اما سنة فهو ما ذكر
 ابو داود في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل في الوضوء اجزاء واحدة قبل وجهه
 والخلاف فيهما واحد واما دلالة الاجماع فانه لو انفس في الماء بنية الوضوء اجزاء واحدة
 وان لم يوجد الترتيب كذا في السراج الوهاج فعلى وجه النهاية وايضا في السراج وسواء عندنا
 الوضوء والتميم في ان الترتيب ليس شرط فيهما انتهى ثم اعلم انه قد مر في البحر باطل بوجه
 دليل بالافتراس كقولنا اذ قل ما استدلال في الفعية فقد ضعفه ابي بنار رحمه الله تعالى
 فالحاصل انه لا حاجة الى اقامة الدليل على عدم الافتراض لانه الاصل ومدة غيبه مطالبة
 قال الامام القمي عند قول النقاية والترتيب في غسل كل من هذه الاعضاء في رتبة
 بليق به فينبغي بالبدء الى اليمين ثم باليسار ثم باليد الاخرى ثم بالرأس
 والاذن ثم بالرجل كما في المحيط انتهى واستيعاب الرأس بالمرحى وهو ان يضع
 يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤاده فيغسلها الى العظام فغسلها وقال في رحم الله تعالى
 السنة ان يغسل ثلثا باخذ كل مرة ماء جديدا وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنهما
 اعتبارا بالمفصول اذ الرأس احد اعضاء الوضوء فيستن ثلثه وكذا الاعضاء
 او المرحى احد قسمي الوضوء فيستن ثلثه كالفصل والارواية الحنفية رضي الله تعالى عنهما
 انه عليه الصلوة والسلام توصاه بمح برأسه مرة واحدة وصاروا في غسله على وجهه ثم يمسح برأسه
 بوسا راسه ثلثا يحمل على ما اذا بدأ بمقدم رأسه ثم جازا صابغ الى المؤخر راسه ثم ردها الى مقدم رأسه ثم
 جرها ثانيا تحقيقا للاستيعاب بما واحد وهو مشروع فقد روي عن ابي حنيفة ثلاث مرات بما واحد
 في المجرى ولانه مسح فلا يسن تحميمه فيه التثنية كالتميم ومسح الخف ولان التثنية يقر به الفصل

و

ولو لم يركه قلنا اذ اقر به من خلاف الفصل لان التكرار يحققه في الكافي فاستفيد منه ان الاستيعاب بيد واحدة مشروع
 فاذا اخذ القنوة بيده اليسرى وحصل الاستيعاب كما ذكره بيده اليمنى لا يضع القنوة على الارض كان اثباتا سنة الاستيعاب
 مع كيفية المشروع بايسر طرق عليه خذ هذا فاعلم قال في السراج الوهاج الاستيعاب هو الاستيعاب الاستيعاب
 يقال الاستيعاب كذا اذا لم يترك منه شيئا والاستيعاب سنة مؤكدة على الصحيح كما في السراج ايضا بيان كيفية
 الاستيعاب على ما هو المشهور وبطريق آخر ولما لا يسر ما لم يمسح به الاستيعاب ما استفيد منه الكافي وما نقل عن شيخنا
 وهو ان يسل يديه ويضع اصابعه على مقدم رأسه وكفيه على فؤاده فيغسلها الى العظام فغسلها على وجه
 يستوعب جميع الرأس ويخرج ظاهر الاذن من يباطن الاذن من يباطن الاذن من يباطن السبابية
 ثم يمسح برأسه فيخرج الراس بقوله وقال الزبلي نكحوا في كيفية المرحى ولا يظهر ان يضع كفيه
 واصابعه على مقدم رأسه ويدفعها الى العظام على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح برأسه ولا يكون
 الماء مستعمل لانه الاستيعاب بما واحد لا يكون الا بهذه الطريق انتهى ثم روي في شرح الفهري
 انه قال وذكر الامام الصفار انه يبدأ بمقدم الرأس ويخرجها الى المؤخر ثم يمسح برأسه فيخرج الراس
 ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ادم على العضو لا يصير الماء مستعمل كذا في المحيط انتهى
 وهو عيب ما استفيد منه الكافي لان ما في الفهري ذكره يضييقت لليد من فلا غرض من هذا التقاوت
 اذ المقصود استيعاب الرأس بما واحد غير مستعمل سواء كان بيده واحدة او بيده من لان اليد التي بها يحصل الاستيعاب
 ولا يبالى في الاستيعاب عند سلامة المرحى المقصود صفحا ما ظهر للعباد في هذا المقام والعلم
 عند الله الملك السلام والحمد لله على الهمة المحي والصلوات وعلى جمل مستفاد مطابقا لما نقل عن الفقهاء ائمة الالبياء
 وفي الدر المختار مع منتهى تنوير الابصار محمدا وجامعا مسح كل رأسه مرة مستوعبة فلو تركه وادوم عليه
 اتم واذا فيه معا ولو لم يركه لكان لو مسح عمامته فلا بد من ماء جديد امهر اعلم ان مسح جميع الرأس يجب
 عند الامام احمد في ظاهر الروايات عنه كذا في اختلاف الامة وفيها ايضا والمسح من الرأس عند احمد
 وما لك والحدس واحد وعندك في ثلاث مسحات امهر نقل عن اول طهارة القنية
 ترك الاستيعاب الرأس من المرحى في بارنا وادوم عليه في غير زمان البرد ياتم انتهى فاستفيد منه ان ادام
 على ترك الاستيعاب في زمان البرد لا ياتم لان مفهوم القيد معتبر في عبارات الفقهاء على ما مر في
 فليحفظ جاء في الخلاصة ولو لم يمسح رأسه في الوضوء فادخل رأسه في الماء بمحيطه يمسح برأسه او لم يمسح



تشرهنا والنقمة والاسراف ومنه الزيادة على الثلاث فيه تحريما لوجاء النهي والمعلول له وتبين المسح
بماء جديد اما بقاء واحد فندوب او مسنون ومنه هبة التوضي بفضل ما المرأة اذ موضع تحبس
لان الماء الوضوء حرمة او في المسح الا في الماء او موضع لذلك والقاء الغتاء والامتناع من الماء كذا
والدرو منه **المستحب** ما كان من وهو اللقمة التي في الحبوب حبة الكرو
وعند الفقهاء هو ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتركه افر والمندوب ما فعل مرة او مرة تعليم
للجوز كذا في فتح القفاير وغيره عليه ما رغب فيه ولم يفعل وما جعله توفيقا للمستحب جعله في المحيط
توفيقا للمندوب فالاول ما عليه الاموليتون من عدم الفرق بينه المستحب والمندوب وان ما اظهر
عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع تركه بالاعذار سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومحب
فقد خلت في المستحب ما لم يفعل بعد ما رغب فيه لان معزوم عدم المواظبة اعم من الفعل
احيانا والترك كذا في الفرسانية والاصحاب كالندب والتطوع والتقل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
مرة وتركه اخر فيكون دون سن الزوائد لاسطة المواظبة وانما هي بها الاختيار مع اياه على المباح
ودعائه اليه كونه غير واجب وزايد على غيره الفعل في مقدمة التوضي وقد تطلق على كون الفعل مطلوب
بالجزم او بغيره فيشتمل الغرض السنة والندوب وعلى كونه غير الجزم فيشتمل الاخر فيشتمل التوضي الغرض
المستحب ما شرع عليه فله والايام على تركه مما يحجج الا انه شرح الملتقى لعبد الرحمن بن صالح بن سبيح المدعو
وهذا تعريف بالحكم للمستحب يعني الاصطلاح غير الغرض السنة التيامن التيامن الشروع
في جانب الجبي كمن يحجج الا انه قال في الغرضية اخذ جانب الجبي كما قال المطر زمر والراد
هنا غسل اليد اليمنى اوله وكذا الرجل واما الخدان والاذنان فدفعتان واما خضص والاذن
لان عاك فليس الثوب والخف ودخول المسجد والسواك والاتحاح وتعليم الاطفال وقص
ومشط الشعر وتنفض الابط وصلو للراس والزوج من الحلا والاكل والشرب وغيرهما ذكر في
كتب اصحابنا متفرقا انتهى وقال في السراة ارجع الى التيامن وهو فضيلة على الصحيح
لان النبي صلى الله عليه وسلم استحى ان يبدى التيامن في كل شيء حتى في لبس تعليمه
ثم قوله وباليامين فيلانة الا انه ينبغي تقديم الاذن اليمنى على الايسر لكن نقول كحماهما
مع السهل والحق بعضهم الخفي بالاذنية في الحكم وليس في الغرض الطهارة عضوان
لا يحجب تقديم الايسر منهما الا في التيامن انتهى قال بعض في محجج الا انه لتعليم الجبار التيامن

لقله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنقل والرجل الرجل
مشط الشعر الرجل شعره فان ذلك قد اظهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على التيامن فكان حق
ان يكون في السنة قلنا لما اظهر عليه في سبيل العادة والمعية في السنة المواظبة على
سبيل العيادة انتهى نعم بعض الناس ان المراد من الرجل تنزع الخف وهو خطأ
اذ السنة في الشعر ان يبدى باليد كذا في معراج الدرر **ومسح الرقبة** لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
مسح عليها في الكاف في الرقبة العنق بظا هو كفي كما في النظم المفضل على جديد بالماء الحار
كما في المنية وليس في اصل رواية المتقدمين فقال بعض المشايخ ان ادب وهو الصحيح كما في الخلاصة
وعند الاكثر سنة كما في المحيط وليس سنة ولا ادب كما في قاضيان وفي الانتفاة في مشارح
بان مسح الحنك ليس ادب وفي النهاية انه بدعة في الغرضية وفي البحر الراني ومسح رقبته يعني
بظهر اليدين لعدم استعمال يدهما وقد اختلف فيه فقيل بدعة وقيل سنة وهو قول
الغلبة في ضعف واخذ به كثير من العلماء وفي الخلاصة الصحيح ان ادب وهو يعني المستحب
كما قدمناه واما مسح الحنك فبدعة واستدل في فتح القفاير على التيامن في الرقبة ان صلى الله تعالى
عليه وسلم مسح ظاهر رقبته مع مسح الراس فانه قد يبدى قول من قال انه بدعة وليس من ادب
صحة مستحبه فيما ذكره لان له مستحبات كثيرة وعبر بعضهم عنه بانه وقدمنا
عدم الفرق بينهما انتهى ويستحب له ترك الكلام ما لم يزل في سبيل الادعية التي فيه
ويستحب ان لا ينفض يديه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضأ فليأخذ بيمينه فلا تنفضوا
ايديكم فانها مراءع الشيطان ولا بأس ان يتوضأ الرجل والمرأة في الماء واحد وكذا اكل
واحد منهما بما فضل على الاخر وكذا الاعتسال في الجنابة وقال الامام احمد يجوز بفضلها
للمرأة ان يتوضأ وينفض بفضل الرجل والمرأة ولا يجوز للرجل ان يتوضأ وينفض بفضلها
ويستحب للتوضي ان يشرب فضل وضوءه قائما ولا يستحب الشرب قائما الا في موضعين
احدهما هذا والثاني عند زمر مسك اذا توضأ وبق في عضوه لمه قبلها ثم بلة عضوه
لا يجوز وان بلمه في بلة عضوها جاز واما لمه الجنابة فيجوز بلمه في العضو الثلث لان الجنابة
يجعل الاعضاء كلها عضوا واحدا وهذا اذا كانت البلة المأخوذة من العضو سبيل والا فلا يجوز
فلو حصن رجله ثم توضأ فامر الماء على رجليه ولم يصل الماء لمكان الدوسمة جاز الوضوء لانه قد فعل

كراهي السراج الوهاج ^{مطل} واوصل في الفتح آداب النيف وعشرين ^{وفرق} ^{النيف} ومنها
استقبال القبلة وذلك اعضاء في المرة الاولى واذا حال خضره المبلولة صحاح اذنية عند مسحها النفل
وتقدم على الوقت لعين المعذور وهذه احدى مسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من
لان الوقت مندور وبعده فرض الثانية ابراء المعسر منه وبافضل من انقطاعه انظاره
الثالثة لا يبداء بالسنة افضل من ردة وهو فرض ومنه الادب تحريك خاتمة الواسع ومثل القوط
وكذا الضيق ان علم وصول الماء والافرض وعدم الاستعانة بغيره الا بعد واما استعانة عليه الصلوة
والسلام بالمغيرة فليس الجواز وعدم التكليف لتمام الناس الا في قوة والحلوس في مكان مرتفع تحرياً
عن الماء المستعمل وحفظ ثيابه من التقاطه والجمع بينه وبين القلب فقل الناس والرجال بالوارد عند
كل عضو وقدره ابن حبان عنه صلى الله عليه وسلم في طرق قال محقق في فقه الرملة
فيحصل في فضائل الاعمال وان انكره النور فانه شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه
وان يدخل تحت اصل عام وشرط آخر لا يأتي في موضوعه واما الموضوع فلا يخرج العمل به بحال ولا رتبة الا
قررت ببيان ضعفه ومنه الادب الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء
لكن في الزيلعي بعد كل عضو وان يقول بعد الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
وان بشر به بعد من فضل وضوءه كما ان من مستقبل القبلة قائماً او قاعداً وفيما عداها يركع قائماً
تسبحةا وعين ابن عمر رضي الله عنهما كذا ناهل عليه عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحن غشي وشرب وحن قيام وحن للمس فرش به ما ينه ومنه الادب تعاهد مؤرق وكعبه
وعرقوبه واحصيه واطالة غرة وتجبيل وغسل رجله يساره وبطنها عند ابتداء الوضوء
والخمس بمذيل وصلوة ركنية في غير وقت كراهه كذا في الحديث ^{بلها} ^{فصل} في مزاج الدابة
ومن آداب الوضوء التشهد عند غسل كل عضو لما روي ابوامامة الباهلي رضي الله تعالى عنه انه
صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال عند غسل كل عضو اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمد عبده ورسوله ففتح له غايبه ابواب الجنة في رواية من قال ذلك بعد الغرض في الوضوء ففتح له
ابواب الجنة وهكذا روي عن علي رضي الله عنه الا انه زاد فقال ويقول في خلال الوضوء وبعد الغرض منه
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين انتهى المعراج وقال ايضا ولا يشرب فضل وضوءه فافتح
مستقبل القبلة قائماً والنهوض بآنية الذهب الخريف وعدم الاستعانة بالغير الا ظهر انما لا يكره لما روي

ادام

ان اسامه والربيع ثبت مسعود صب الما على يده صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم شغل الاعضاء على اظهر القول به
وبدأ غسل الوجه بماء بارد ومنه الراس مقدرة وفي اليد والرجل باطراف الاصابع وذلك اعضاءه خصوصاً في السرة
والاستقصاء والفصل والتحليل والذكر ونحو هذا الوجه واليد والرجل ليقتضيه غسل اليد ونحوه حاتم
او تركه عند كل مرة وينبغي حاله الاستنجاء ان كان فيه اسم الله تعالى او اسم نبيه عليه الصلوة والسلام
انتهى عن المعراج وقال عثمان بن علي الزبلي المعروف بفخر الدرس الزبلي فرشه عند خد آداب الوضوء وجعل
الامناء الصغرى عرسا له والذكر يفرق منه على عينه والجمع بينه وبين القلب فقل الناس والرجال بالوارد عند
عند غسل كل عضو وان يقول عند المضمضة اللهم اغني عني عن صلاة القرآن وذكره وذكره ومن عباده
وعند الاستنشاق اللهم اغني عني عن الجنة ولا ترضي رايه النار وعند غسل الوجه اللهم اغني عني عن
يوم يحضر وجوه وشهوة وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم اعطني كتابا يبينني وحاشي عاياً يسيراً
وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني كتاباً يشتمني ولا يظلمني وعند مسح راسه اللهم اخلني
تحت ظلال عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول
فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغني عني عن النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي
على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل يده اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعيي مشكوراً ونحوه
ويصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد غسل كل عضو ويقول بعد الغرض في الوضوء اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين ويشترط شيئا من فضل وضوءه انتهى وفي السراج الوهاج بعض زيادة
في روايات الادعية فليست قال محمد بن عبد الله الغزي الترمذي في صحيحه الغفار على مئنته تنوير الاجساد
بعد ذكر المأثورات كذا قاله ملا فخره وفيه كذا قال الامام النوراني الادعية المذكورة فكتب الفقهاء الاصل لها
والذي ثبت الشريعة بعد الغرض في الوضوء واقرة عليه السراج الهند في التوشيح كما اخبره مولانا صاحب البحر
استخرج الشيخ قال في البحر بعد غسل الادب في فتح القدر وهذا شبيهات الاول ان الاسراف هو الاستعمال
فوق الحاجة الشرعية وان كان على شرطه وقد ذكر قاضي ان تركه من السنن ولعل الادب فعله كونه مندوباً
لا يكون الاسراف مكرهاً وعلى كونه مكرهاً مكرهاً مكرهاً وقد صرح الزبلي بمكرهه وفي الحديث ان من المتهنئات
فيكون خرقه عليه وقد ذكر المحقق آخر ان الزيادة على الثلاث مكرهه وهي من الاسراف وهذا اذا كان ماء نهر
او ملحاً كان فان كان ماء موهوباً على من يتوضأ به من الزيادة والسرف بلا ضابط وماء المدارس
منه هذا القبيل لانه اذا توقف وبساق من يتوضأ الوضوء الشرع كذا في موضع المصل وقد عرفت فيما قدمناه

يكون مسلماً بولها ووطنها واحداً والى مسلماً للبل والعاقل منها واحد فيخرج منها ربح مكنة
 فانه يحسب لها الوضوء ولا يجب لاحتمال انها خرجت من الدبر فينقض الوضوء ويحكم انها
 خرجت من الفرج فلا ينقض الاصل بقيل الطهارة والناقص مشكوك فيه فلا ينقض وضوءها
 بالشك لكنه يحسب لها الوضوء لازالة الاحتمال واما الدود الخارج من الفرج والذكر فنافى بالاجماع
 ولوحت القطع في احليله او المراء في فرجها حتى غيبته ثم اخرجته قال بعضهم لا ينقض الوضوء
 وقال بعضهم ينقض وقال بعضهم ان خرج بميل لا نقض ولا فلا وعنه محمد بنعق وقال الصريح لا ينقض
 عند ان صيدته او ينقض عندها واصل الحديث ان رطوبة الفرج عنده طاهرة ك رطوبة
 البدن كالرئيس والعرق وعندها نجسة كالقيح لانها رطوبة متولدة في محل النجاسة ولو خرج
 القصبه الذكر او الدم القصبه الانثى لم ينقض الوضوء وان خرج البول والمغذي والنفث والدم الى ما لان
 من الانف نقض ولو بالخشني المشكل من فرجه جميعاً استنقض وضوءه في القاء اذا ابتدأ ان الخشني
 رجل فالفرج الآخر من غير ان يخرج لا ينقض الخارج منه حتى يسيل ولو نزل المغني الى قصبه الذكر ولم يظهر
 على راس الاحليل لا غسل عليه استنقض السراج قال في البحر نزل الى النية الجبر اذا خرج منه
 حبة ما يشبه البول ان كان قادراً على ما كان من اسك وان اسك فهو بول
 ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على ما لا ينقض ما لم يسيل وفي فتح القدير الخشني اذا ابتدأ ان
 امرأة فذكره كالرجل او رجل ففرجه كالرجل وينقض الاخر بالظاهر لكنه قال في التبيين والشرع على اجماع
 الوضوء عليه في ما صدر ان الخشني ينقض وضوءه بخروج البول من فرجه جميعاً سال اولاً وفي التوضيح
 بوحدة الخشني المشكل بالاحوط وهو النقض انهم من الحي وفيه ايضا وهو فسان خارج كمن يسيل
 وخارج من غيرهما فالاول ناقض مطلقاً فنقض الدودة الخارج من الدبر والذكر والنوع كذا في الخشني
 في السراج ان بالاجماع في التبيين من ان الدودة الخارج من فرجها على الحي وفيه نظر وعمل
 في البداهة يكون الدودة ناقضاً انها نجسة لتولد هامة الخارج وذكر الاستيعاب ان فيه طريقين
 احدهما ما ذكرناه والثانية ان الناقض ما عليها واختاره الرابلي وهو في الخصاصة مستقيم
 والابرار على المصنف الربح الخارج من الذكر وفي المراه فانه لا ينقض الوضوء على الصحيح لان الخارج

منها

منها اخراج وليس يربح خارج ولو لم يسيل فليس ينقض على محل النجاسة والربح لا ينقض
 الا كذا لان عينها نجسة لان الصحيح ان عينها طاهرة حتى لو لم يسيل او لم يسيل
 او ابتدل من النية الموضع الذي يخرج به الربح فيخرج الربح لا ينقض وهو قول العامة وناقض على الحد
 من ان كان لا يصل بسراويل فخرج منه كذا قالوا فانه في هذا ما ذكره مسكويه في شرحه
 من ان كلام المصنف ليس على عموم كالأجنبي ودخل ايضا ما لو دخل اصبعه في دبره ولم يعقبها
 فانه تعتبر فيه البلية والربح وهو الصحيح لانه ليس باصل من كل وجه كذا في شرح قاضيني لا واستفيدة
 ان اذا غيبته نقض مطلقاً وكذا الذباب اذا طارد ودخل في الدبر وخرج من غير بلية لا ينقض
 وكذا الحفنة اذا دخلها ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلية لا تنقض والا وهو ان يتوضأ كذا في مينة
 الطاهر وفي الخشني وان افطر في احليله هذا ثم عاد فلا وضوء عليه بخلاف ما اذا احتسب بدهن ثم عا
 استمر الفرج بينهما ان في الثاني اضطر الدرس بالنجاسة بخلاف الاحليل للحال عند استمر
 كذا في فتح القدير فمع هذا قدم المصنف قوله فقط وقد شرع به في المحيط فقال لا ينقض عند استمر
 خلافاً لا يردف والاحليل بكر الصبي مجرى البول في الذكر وفي الولو الجارية وكل شئ اذا غيبته
 ثم اخرج او اخرج عليه فعليه الوضوء وقضا الصوم لانه كان داخل مطلقاً فترتب عليه الخروج
 وكل شئ اذا دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لانه غير داخل
 مطلقاً فلا يترتب عليه الخروج استمر والحكمة الثانية مقتده بعدم البلية كذا في المحيط وفي البداهة
 لو احتسب في الفرج الداخل وقعدت البلية الى الجانب الآخر فان كانت القطنه عالية او محاذية
 لحرف الفرج كان حدنا لوجوده والخروج وان كانت القطنه مسندة عنه لا تنقض لعدم الخروج
 وفي مينة المصل وان كانت القطنه مسندة عنه لا تنقض لعدم الخروج وفي مينة المصل
 وان كانت احتسب في الفرج الخارج فابتدل داخل الحشو استنقض فعدوا لا لم ينقض في التبيين
 وان احسب احليله بقطنه فخرج بابتدل خارج استمر في البحر الرائق على كثر الدقائق

الخارج من غير السبيل لا ينقض الوضوء لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ولم يتوضأ ولا ن غسل غير موضع الاصابة امر تعبدى فيقتصر على مورد الشرع
وهو المخرج المعتاد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة
والسلام من قاء او رغو في صلاة فليتنصرف وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتكلم
ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول والاقتضا
على الاعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعذر ضروره فقد راد عن غير ان الخروج
بالسبلان الاموضع على حكم التطهير وبلاء الغم في القي لان زوال القشرة يظهر
النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجية بخلاف السبيل لان ذلك الموضع
ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج وملا ان يكون بحال
لا يملك ضبط الاكثف لانه يخرج ظاهرا فاعبره خارجا انتهى من الهداية واعلم انه
لا بد من زيادة الايضاح في تعديل المسئلة فتذكر من شرح الهداية المسمى بالكفاية
ما يكفيك في فهم التعليق قال في الكفاية قولنا ورع

وقال زفر رحمه الله تعالى قليل القي وكثيره سواء وكذا لا يشترط السبلان عنده
اعتبارا بالمخرج المعتاد ولا طلاق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الغسل حدث
ولنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في القطرة والعطري من الدم وضوء الا ان
يكون سائلا وقول علي رضي الله تعالى عنه حين عدا الاحداث جملة او دسعة
تلا الغم واذا تعارضت الاخبار تحمل ما رواه الت في تعديل وما رواه الزفر
على الكثير والغريق بين السبيل ما قدمناه انتهى من الهداية فتذكر من شرح
الكفاية مختصرا ما يكفيك في حل تعديل المسئلة وبيان المقام بعون الله الملك العلام
وصلى الله على سيدنا ونبينا وجميعنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين آمين

اعلم

اعلم ان بيان دليل الث في هو هذا قال في الكفاية قوله قاء فلم يتوضأ وكان من عادته صلى الله تعالى عليه وسلم
الوضوء عقيب كل حدث وروايت قاء فقل في تعديل الاتوضأ وضوء للصلوة
فقال هكذا الوضوء التي ذكره محلي بالالف واللام فيتنصرف الى الجنس ويشمل القليل والكثير
وانما يتصرف الى المعهود اذا كان متعينا اما لو كان محملا فلا والمعهود ههنا تدريس
ان يكون قليلا وكثيرا على انما لو حملناه على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة
انتم قوله امر تعبدى ار تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس
عند خروج الحدث من السبيل من غير ان يذكر العقول لان الاعضاء غير متصفة
بالنجاسة اذ غلة الاضاف فيم النجاسة في المحل ولم يوجد بل قامت بمحل آخر فلا يوجب
تنجس موضع آخر لان العلة معية محل بالمحل فيقتضي به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره
فتبقى طاهره كما كانت والامر بالتطهير وهي طاهره اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محال
فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل على وفق القياس
لانه لو كان بخلافه كيف يقتضي القياس ثبوت في محل آخر مع انه يتغير في الاصل انتهى من الكفاية
ما يتقن شرح تعديل الث في واما بيان دليل مذهبناه فهذا قال في الكفاية قوله ولنا قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء من كل دم سائل بحجب لا قضاء الجار والمجر والفعل
وتعني الوجوب لانه اخبار آكد من الامر المقضي لايجاب قوله او رغو قال العلامة
المطهر زعفران رعا عه وفقه العبي هو الفصيح الاستدلال بالحديث من وجوه
احدها انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بالانظر ولا يباح الانظر بعد الشروع
الا بعد الانقضاء والثاني انه امر بالوضوء وهو للوجوب لا تنقضاء الحجرة عن الامر
بالنص واستحقاق الوعيد لتأركه ولا يجب الوضوء بدون الانقضاء
والثالث انه امر بالنساء وادرجات الامر الاباح والجزاء ولا يجوز للنساء
الا بعد الانقضاء لا يقال جاز ان يكون الامر بالانظر نفس وقدره بالوضوء
غسل الغم في قوله صلى الله تعالى هكذا الوضوء التي لا نقول لا يجوز لوجهي

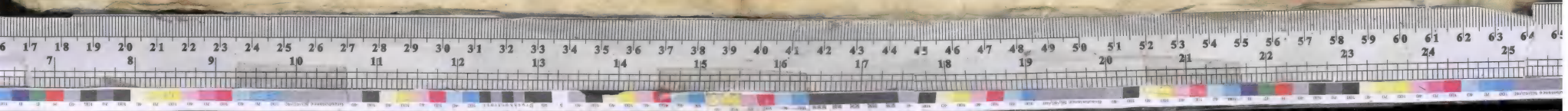
وهذا هو ظاهر الحديث الذي في جواز ان يتوضأ من غير السبلان
وأنما يتصرف الى المعهود اذا كان متعينا اما لو كان محملا فلا والمعهود ههنا تدريس
ان يكون قليلا وكثيرا على انما لو حملناه على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة
انتم قوله امر تعبدى ار تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس
عند خروج الحدث من السبيل من غير ان يذكر العقول لان الاعضاء غير متصفة
بالنجاسة اذ غلة الاضاف فيم النجاسة في المحل ولم يوجد بل قامت بمحل آخر فلا يوجب
تنجس موضع آخر لان العلة معية محل بالمحل فيقتضي به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره
فتبقى طاهره كما كانت والامر بالتطهير وهي طاهره اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محال
فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل على وفق القياس
لانه لو كان بخلافه كيف يقتضي القياس ثبوت في محل آخر مع انه يتغير في الاصل انتهى من الكفاية
ما يتقن شرح تعديل الث في واما بيان دليل مذهبناه فهذا قال في الكفاية قوله ولنا قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء من كل دم سائل بحجب لا قضاء الجار والمجر والفعل
وتعني الوجوب لانه اخبار آكد من الامر المقضي لايجاب قوله او رغو قال العلامة
المطهر زعفران رعا عه وفقه العبي هو الفصيح الاستدلال بالحديث من وجوه
احدها انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بالانظر ولا يباح الانظر بعد الشروع
الا بعد الانقضاء والثاني انه امر بالوضوء وهو للوجوب لا تنقضاء الحجرة عن الامر
بالنص واستحقاق الوعيد لتأركه ولا يجب الوضوء بدون الانقضاء
والثالث انه امر بالنساء وادرجات الامر الاباح والجزاء ولا يجوز للنساء
الا بعد الانقضاء لا يقال جاز ان يكون الامر بالانظر نفس وقدره بالوضوء
غسل الغم في قوله صلى الله تعالى هكذا الوضوء التي لا نقول لا يجوز لوجهي

احدهما جوار البناء بدليل قوله وليس فان الاضطرار لغسل الثوب والبدن عن القى والاعراف
 يفيد الاتفاق والشأن الاستدلال بالامر التوضي فان مطلق الوضوء ينصرف الى المهرود
 في الشرع اذ كل من حكم بطلان اصطلاح فدل الاطلاق بمنه منين الشرع انه اذا وضوء الشرع
 ويؤيده ما ذكره رواية اخرى او امذر وعنه المذخر الجيب الا الوضوء الشرع فكذا عن غيره لان الامر
 واحد والنبى صلى الله تعالى عليه وسلم افا عتبر عن غسل الغم بالوضوء على طريق المسح
 المتكلم لاجواب سائل قال له جيب فافى كف في الاستنوا وضوءك للصلاة فان قلت
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وليمن ليس للجوب فكذلك قوله فليغسل وليغسل
 لتكسبا حكم المعطوفات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم وترك
 الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخر والاجماع ثم فاعية بقوله
 تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده والشأن للجوب الاول للاب
 قوله ولان خروج البخارة مؤثر في زوال الطهارة هذا التعليل يتوقف على مقومات
 احدها بيان معلولية النص الوارد في الاصل السبيل فيقول هو معقول
 لانه تعدد التثنية التي تحت السرة فان الرواية منسوخة بان الاصل
 اذا طعن في السرة فيخرج البرل او القدره انتقضت الطهارة عند ذلك في
 رحمه الله تعالى فثبت انه معقول ولا تعدد بالتعليل والثانية بيان العلة
 في الاصل وهو الخارج الجبس لان الحكم اما يتعلق بالخروج او بالخارج او بالجبس
 او بواحد غير معين او بالجميع او بالخارج والمخرج او بالمخرج والجبس او بالخارج الجبس
 لا يجوز الاول لان الحال لا تدخل تحت التعليل لئلا ينسب بالتعليل وهو مضيق
 في اورد التمسك فهو مردود ولان المخرج لا يزيل فلو تعلل الانتقاض بالمكان
 متيقض الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فان البراق والمحي لا انتقض

٥٧٦

والاستغسل بالجبس الامر في المخرج ولم يصف الواحد لان كل معين لما لم يصلح للاضافة لا يصح احدها ضرورة
 وبما عرف بطلان باقي الوجوه هو الوجه الاخير فتعبد مراداً والثالثة بيان التأثير فيقول
 اذ ظهر اثره في موضع من المواضع لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال توضأ وصلّى فانها دم عرق
 انفجرت وجب الطهارة بمعنى البخارة وعلته بالانفجار فله اثر في المخرج والرابعة بيان ان العلة
 متجودة في الفرع فتقول هي موجودة فيه ولهذا استويا في نجس الثوب باصابتها فلم يبق من بعد
 الا التعدي من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قيل قلنا ان الخارج الجبس ^{الاصلي} انتقض الطهارة
 وهو معقول امدرك بعقولنا اذ الطهارة مع الجملة ضدان فلي انتقض بالخارج زالت الطهارة
 ولكم الاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقولة كان ينبغي ان يغسل محل البخارة او كل البدن
 كما في الجبس والنفاس والجمانية قلنا ما هو معقول يجب تعديته لانا قلنا بالاعتبار وتعديته
 وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لا يستلزم تعديته فمما وضرة
 وهذا لانه لا يجوز اما ان يتعدى وحده او مع لازمة لا يجوز الاول اذ لا وجود للشي بدون لازمة
 ولان من شرط صحة القياس ان يتعد الحكم الثابت في الاصل بالتقييد حتى اذا ثبت الحكم
 في الاصل بصحة ولازمة لا يجوز تعديتها تعديته بدونها فتعبد تعديته بصحة
 ولازمة وان كانت مخالفة للقياس في الاصل اغنى الخارج من السبيل الى مرتبة الحكم
 متمم على امر معقول اصالة وهو زوال الطهارة وغير معقول ثبنا وضما وهو الاقتصار
 على الاعضاء الاربعة لانه يثبت مرتبة عليه فكان متعاقبا ان يثبت الحكم في الفرع وكان
 ذلك متعاقبا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغيير حكم النص في الفرع على ان الاقتصار معقول
 لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء لان كل موصوف بالحدث لانه لا يتجزى من حق اداء الصلوة
 فاذا ثبت من البعض يتصف الكل بالعلم والارادة فانها قائمان بالعقد ويتصف الذات بهما
 ولان غسل المخرج لما وجب اذ الصيام يبيد بغير الرب تعالى مستحبا للقرابة في الاداء
 وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض محل بالزينة كفصل الثوب المخرج

فتأمل فاعية بقوله



والزمن هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقاً لمعنى التزيت الا انه اقتصر على هذه الاعضاء
دفعاً للحرج فيما لم يرد وقوله ويحذف تكراره واقر على القياس فيما لا يخرج فيه وهو الحوض والقباس
والجناية قوله عن ان الخروج جواب لسؤال مقدم وهو ان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير
حكم الاصل ولم يوجد في الاصل والفرع هو الحرج المستور القليل والكثير والفرع لا قلنا هو كتمان
غير ان الخروج انما يتحقق بالاتصال بموضع الجلاء وفي الاصل يحصل بمجرد الضرر لا ذلك
الموضع ليس موضع الجلاء فاذا ظهرت علم انها انتقلت الى موضع اخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج
الا بالسيلان لان تحت كل جلد رطوبة فاذا زالت كانت باقية لا خارجة كالبيت اذا انهدم
كان السكنى ظاهراً لا منتقلاً عن موضعه قوله وبجلاء الفم معطوف على قوله بالسيلان
وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلم لم يخرج وقيل ان يخرج من الكلام وقيل ان يخرج على نصف الفم كذا في النهاية
ليس في الفم والقطعة ياراد بالقل وسماه قطعه لانه على عرضة التقاط ويدل عليه
قوله الا ان يكون سائلاً او مسكناً غلا الفم المسكة الصلبة يقال دس اذا فاء
ملاء الفم واصل الدس الدفع ولو كان ماداً نهضاً عنه لم يحل له السكوت عند بيان الجمل
فثبت ان كان يراه حجة ثابته القيد قوله اذا تعارضت الاخبار يحل لان الاصل في الادلة
الاعمال وفي الحيل ذلك قوله ما رواه ابي قاضي في فقهنا على الفقيهين وهو الظاهر حال
صلى الله تعالى عليه وسلم لان الكثير يتبع كثرة الاطال وهو صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعمل
عنه ذلك لانه حكاية حال فلاحه لم والقليل مراد بالاجماع فلم يبق الكثير اذا اذنه صلى الله تعالى
لم يتوضأ في قوله ذلك وقوله هكذا الوضوء من الفم امر لاجل الفم فان الزيادة يجب
عند اعادة الصلوة ويدل عليه ما رواه في رواية اخرى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال فتوضأ
والغاء بوجوب التعليل به كقولك سقاء فاروا وما رواه زفر على الكنية لان القياس
مصدر قلبي اذا فاء ملاء الفم ذكره في المتن قوله والفرق بينه وبين المسكاة ان
السيلان من غيرهما هو قوله عن ان يخرج يتحقق بالسيلان الى اخره اسوة بالكتاب مختصراً

والحكم

والحكم الموجز في قياسنا هذا ما قاله في البحر وهو قوله واما القياس فبيانه ان خروج النجاسة مؤثر في
زوال الطهارة شرعاً وقد عطف في الاصل وهو الخارج من السيلان ان زوال الطهارة عنده وهو الحكم
انما هو سبباً بخس خارج من البدن اذ لم يطر لكونه من خصوص السيلان ^{باعتبار} فانه لا يخرج
من غيرهما فيقتضي الحكم اليه فالاصل الخارج من السيلان وحدها والى الطهارة وعلمته خروج النجاسة
من البدن وخصوصاً محل التعليل والفرع الخارج من غيرهما وفيه المنطوق فيقتضي زوال الطهارة
التي موجبها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس ثبوت زوال الطهارة طهارة الوضوء
واذا صار زوال الطهارة فعند اعادة الصلوة يتوجب عليه خطاب الوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربع
واذا صار خروج النجاسة من غير السيلان كخروجها من السيلان يرد ان يقال المستتر طهارة في الفرع السيلان
او ملاء الفم في الفم مع عدم شتر طهارة الاصل فاجيب بان القصد بالخروج وحقيقته الاستغفار بما لا يبال
الى الظاهر وذلك بالظهور في السيلان يحصى وفي غيرها بالسيلان الى موضع لم يحكم التطهير
لان بزوال الغشوة من ظهر النجاسة في محلها فيكون باقية لا خارجة والفرع ظاهر من وجوب باطن
فاعتبر ظاهره في ملاء الفم باطناً فيما دونه اسهر من البحر الرائق شرح كثر الدقائق لزمين بن نجيم رحمه الله تعالى
وهو في كون الفم الكثير ناقضاً وجهاً آخر وهو ان النجس حينئذ يخرج ظاهره لان في هذا الفم ليس
من قوا المعدة فالظاهر ان مستحب النجس بخلاف القليل فانه من اعلى المعدة فلا يستحب كذا في البحر
وقال ايضا في البحر واما الخارج من غير السيلان فناقض بشرط ان يصل الى موضع لم يحكم التطهير
كذا قالوا مرادهم ان يتجاوز الى موضع نجس طهارة او تنديب من يدين وثوب ومكان وانما فترنا
الحكم بالاخر من الواجب والمنسوب لان ما شئت من الانف لا نجس طهارة اصلاً بل تنديب لما ان الملبس
في الاستنشاق كونه غير الصائم مستنزه وان حدها ان ياخذ الماء بمخبر حتى يصعد الى ما شئت
وماء من الانف قد صرح في مواضعه في حديثه واما ما رواه في حديثه واما ما رواه في حديثه
اذا نزل الدم الى الصمغ الا ان يكون حديثاً في الصحيح صحاح الاذن من قوا ليس ذلك الا لكونه يندب
تطهيره في النفس ونحوه وكذا اذا قصد خروج دم كبر وسال بحيث لم يطلع راسه الى فانه ينقص الوضوء

لكونه وصل الى ثوب او مكان يحضرها حكم التطهر فتنبه لهذا فانه يدفع كلام كثير من الناس رحيب انتهم ما في العر
يقول العبد الا في ان ما ظهر في في هذا المقام بفح الملك العلام ان النافض هنا هو الانتقال من الباطن
الى ما اعتبر ظاهرا ثم عاوه معنى الخروج المعبر عنه قد علم تحقق الانتقال بنفس الظاهر وكذا السبيلين
وقوله ذلك وتارة بدلالة السبلان الحقيق او الحكم عليه كما في السبيلين ولهذا استظهرنا هذا السبيلين
في هذا النوع وذلك السبلان انما يكونان بالوصول الى ما يحكمه التطهر وجوبا او نذرا في الوفاة الفصل وهذا اغلب
احوال الناس وانما الوصول الى ثوب او مكان او جوف حيوان مثل علو او قرا او غير ذلك سواء كان في ذلك المقام
حكم التطهر او لا فلهذا هذا افرادهم من قولهم لا يابى حكم التطهر بيان اغلب الاحوال لثبوت الاحكام اليه
لا الحصر والاصطلاح منهم بذكر اغلب الاحوال على بيان استراطه لوليه الاستصحاب في الخروج
من غير السبيلين بدلالة احد السبلان على مطلقا سواء كان السبيلان بوصول الى الخارج الى ما يحكمه
التطهر في الجملة كاهل الاثر وقوعا او لا كما في صورة العبد مص الحيوان مثل علو او غيرهما
وكما اذا قصد واصاب السبيلان في حرقه مندرسة غير متوقفة ملقاة الى السبيلين وكما اذا
اذ اخذ من الجرح كذا خرف يسمى غير متقوم او التي التراب عليه كلما خرج ثم اخذ التراب الملتصق مرة بعد مرة
بحيث لو تركه لكان في صورة العبد والامانة الى مثل السبيلين مع ان تقضى الوضوء مع انه لم
يصب الى ما يحكمه حكم التطهر وفي صورة الاخذ بالخرقة او بالتراب القليل اتقضى الوضوء مع انه
لم يصب الى ما يطهر ولم يسل ايضا حقيقة فعل ما ذكرنا لا يبر والنقض مبني من تلك الصورة والاحتجاج
الى التاويلات والاجابة التي تكلفها الشرح العلم في هذا المقام وانظروا ان تأملنا اولى محاور الجرح
لا لا يسلم من الخفض بالمصاب الذي لا يقصد تطهره والجرح ثم عاوه لاعداء مثل الخرق التي خرجت من التوقم
وحدة الاستماع ومن التراب القليل المنكح الذي يؤخذ ويبلغ ولا يتصور تطهره فالحاصل ان مقصود الفقهاء
بيان استراطه كون الخارج من غير السبيلين متحقق الخروج بدلالة السبلان المعنى الى الحقيقى والحكم على تخفف
سواء اصاب الخارج الى ما يحكمه التطهر في الجملة او لا اخذ هذا من العبد الا في فاشتر على مواهب المولى الاعلى
انه على كل من قد نفع المولى ونعم النضير وصلى الله على سيدنا ورسولنا محمد وعلى جميع الانبياء والمسلمين

قال ملا

في سائر الوضوح

قال في البحر وقول الحداد اذا نزل الدم الى قصبة الانف لا ينقض محمول على انه لم يصل
الا ما يست اصيل الماء اليه من الاستنشاق فهو من حكم الباطن حينئذ توفيقا
بيد العبارات وقول من قال اذا نزل الدم الى مالا في الانف ينقض لا يقتضي
عدم النقض اذا وصل الى الامتد منه الا بالمفهوم والصرح بخلافه وقد اوضح
في غاية البيان والعناية استمر وفيه ايضا نقلا عن مسوط شيخ الاسلام نورم راس
الجرح فظهر به فبحر ونحوه لا ينقض الجرح والورم لانه لا يجب غسل موضع الورم بل الجرح
الموضع بل حكمه انتهم يقول الفقير الظاهر ان يقول في التعليل انه لم يجز جمع تحقق خروج بدلالة السبلان
من معناه حكما الى الظاهر الشرع او نقض الورم من حكم الباطن دفعا للخروج والله اعلم بالصواب
مع وايضا في العزم النقطه وما لا يشك في الاذن والعبد اذا كان لعله سواء على الوجه وغيره ان ماء النقطه
لا ينقض قال الحداد وفيه كونه لم يجز جرح او جرح كذا في المعنى وفي النيبان والفتيح الخارج من الاذن او الصمد
ان كان بدون الوجع لا ينقض ومع الوجع ينقض لانه دليل الجرح وهو ذلك في الجرح انتهم وفيه نظر
بل الظاهر اذا كان الخارج في جرح او صمد لا ينقض سواء كان مع وجع او بدون لانها
لا يخرجان الا على غير حكمه التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج ماء ليس غر وفيه ايضا ولو كان
في عينيه ردا وعش من سبل منها الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لافضل
ان يكون صديدا وفيه استمر وهذا التعليل يقتضي انه امر مستحار فان الشك والاحتمال
فيكونه فاقصا لا يوجب الحكم بالنقض او البقير لا يبرول بالشرع اذا علم طريقه عليه الظن
باجابة لا طلبا او بعلامات على طرق التعليل بحسب انتهم من البحر يقول الفقير ربيت
في شرح الحديث لابن ابراهيم الجلي في كتيبة الفاتح رحمه الله تعالى حكيه كنت في استقبال سنة فاني
وحا بعد الالف والمائتين انه قيد نافضه ما العبد الجرح بشرط كون رايحه منتنة وصمد
باعلم دية على غلبة الناس في هذا القيد كذا الفاضل ان ما في البحر تفصيل حسن احق بالقبول
من غير ما في البحر ولو كان الدم من الجرح فاضده بخرقه او اكله الذباب فارد وفر كان
فان كان بحيث يزيد وسيل ولم يأخذ بنفسه بطل وضوءه والا فلا فلهذا اذا التي عليه
تراه او راد ثم ظهر ثانيا وترب ثم دم فهو كذلك يجمع كل قال في الذخيرة قالوا انما يجمع

اذا كان في مجرى واحدة بعد اخر اما اذا كان في مجرى مختلفة لا يجب ولو ربط الجرح فقعدت البلية الى الطرف
 لا الى الخارج نقص قال في فتح القدر ويجب ان يكون مصناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسا
 وفي المحيط مص القدر فامتلا ان كان صغيرا لا ينقص كالموصل للذباب وان كان كبيرا انقص
 كقص العنود انقص وعملوا بان الدم في الكبير يكون سائلا قالوا ولا ينقص ما ظهر من موضع لم يترق
 كالنقط اذا فترت ولا ما ارتقى من موضع ولم يسال كالدّم المرق من مغزاة النقرة والى صفي الخلال
 من الانسان وفي الخبز من العض وفي الاصبع من ادخاله في الانف انتهى البحر قال في الفهرست ما كان في
 ويقول سأل عالم وعبارة الوقاية وناقضه ما خرج من احد الجسدي او من غيرهما ان كان بحيث
 سأل الا باطرن قال الفهرست واخر يقول نجس في نوال الدم واللبي والعرق ويستثنى منه عرق الخمار
 فانه نجس فيكون ناقضا ما يأتي ويقول سأل عالم يتجاوز عن موضع كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم شفى ثانيا
 ثم دُم وهو بحال لو تركه لا يسيل في غالب الظن او عصى شيئا او دخل اسناده او دخل اصبعه من انفه فتر
 از الدم على شيء منها او استغفر فخرج الدم على شيء من انفه او غرز شوكة او دابة فظهر الدم وصار الكبر في الدم
 بلا سيلان فان شئت منها غير ناقض وانما اذا تجاوز ولو بالافراج كان ناقضا كالحل في الحامى
 وهو الصحيح في الرواية واسمه بالصواب ظاهر البحر المحيط وما قيل في الكلام من ان لا يخرج لم ينقص
 فقلد لانه كذا من ان لا يخرج الروح او الفاظ او غيرهما من سبيلها لكان غير ناقض ويقول الا باطرن
 عما اذا غرز مشي في جانب العيكة فسال منه الى جانب اخر او نزل الدم الى الانف فتر ما لان منه حتى
 لا ينزل منه او تورم راس الجرح فظهر به فتح اوخوه ولم ينجي وزال الدم فانه لا ينقص انتهى الفهرست
 وقد عرفت مشكلة الكلام المتعلق بسئلة نزول الدم الى الانف نقلا عن البحر ودفن تاويل القول
 قول الحداد فلا تغفل **في اختلاف** في الاختلاف والتاويل وهو الفهرست في نقول بالرباط فاقبل
 فان نقذ السيل الى الخارج نقص كما في الشرايط وكذا اخرج من منابت الانسان دم رقيق او كافي المحيط
 انتهى ومفهوم ما نقل عن شرح الطحاوي في رتبة الرباط فاقبل فان لم ينقص الى الخارج لم ينقص لكنه
 يجب تعقيده بما اذا كان بحيث لو لا الرباط لم يسال استغفرت هذه التعقيد عما قد مضى في البحر وهو قوله
 ولو ربط الجرح فقعدت البلية الى الخارج نقص قال في فتح القدر ويجب ان يكون مصناه اذا كان بحيث
 لو لا الرباط لسا لانه في الخارج نقص قال في فتح القدر ويجب ان يكون مصناه اذا كان بحيث
 سئل ان ينقص ما قد مضى في البحر فقل ان في صورة عدم خروج الدم من الطرف الى رجا اذا كان السيل الى
 شرط النقص كان عدم سيلان شرط عدم النقص فيستغنى عن التعقيد في الجملة والتوفيق ولا يغفل

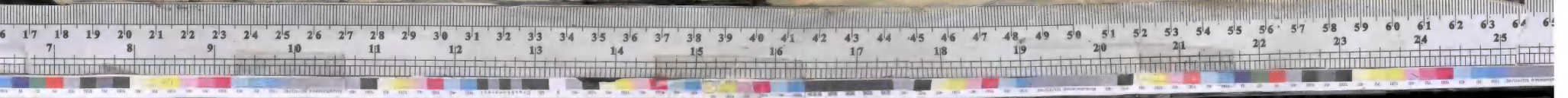
هذا هو
 ما نقل
 من البحر

الكافي مسئلة البره قيل ان عدم النقص قول الرباني رحمه الله تعالى نظرا الى ان السيلان هو
 ان يسيل ويخمد وهو معقود مصناه واختار الامام الثاني رحمه الله تعالى النقص وهو الاقبح
 لان الزوال عن مجرى سيلان عنده كذا في حاشية اخر رحمه الله تعالى ثم علم قال في المصالح اصلاح
 ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا فتر ان المقصود هو قوة السيلان ان يكون الخارج
 بحيث يتحقق فيه قوة السيلان ان يسيل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع مانع سواء وجد
 السيلان بالفعل او موضع يجب تظهيره او لم يوجد اسهل من ان يحال رحمه الله تعالى
 في هذا ان يرد تميم السيلان الى الظاهر والحكم وتعميم الوصول الى ما يظهر او الى غيرهما كما وقع في العبدان
 وحسن ان يقال ان مراد الفقهاء من السيلان الا باجبه تظهيره قوة السيلان الا باجبه تظهيره
 فتر صورة العصد قوة السيلان الا باجبه موجودة وان لم يوجد السيلان بالفعل الا باجبه تظهيره
 وفي الصور الاخر ايضا موجودة وان لم يوجد بالفعل مانع فقل اخذ السيلان بالخصوص الا باجبه تظهيره
 بالقوة فقد خلصنا عن تعميم الوصول الى ما يظهر والغيره وعن حمل البيان على الغلب او على الاصطلاح
 اذ في كل صورة النقص يوجد الا باجبه تظهيره ولو بالقوة فاحترها ما كانت
 والفرق بين اخذنا السيلان وهذا الاخذ مع ان السيلان معتر في الحل ان في الاول اخذ التعيم
 قيدا للسيلان المطلق وفي الثاني اخذ قيدا للسيلان المقيد بقيد كون الا باجبه تظهيره
 المقيد الى القيد فالسنتي عن التعيم للقيد فافهم فان المقام دقيق ومنه التبريم والتوفيق
 ومنع الغفار ولا فرق بين الخارج والمخرج على المختار كما في البراز قال في الامام
 خروجا وفي القنبه عصر الفرقة فالبعصه لا ينقص لانه يخرج وليس خارج ثم رقم في علم
 لمع علم وقال بنقص قال رحمه الله تعالى وهو الاشبه في مجموع النوازل الفرقة اذا عرفت
 خرج منها شيء كثير لم يحال لولم يعصر حاله يخرج ينقص كذا في قوله من يخرج من الشرايط
 ولو كان الدم سيلان من احد مخزئه فتوصل الى الدم سائل ثم اصبس الدم وسال به المخزلا
 انتقص الوضوء وان كان له دما ميل او جدر من منها ما هي سائل ومنها ما ليس سالة
 فتوصل ببعضها سائل ثم سالت التي لم تكن سالة انتقص وضوءه والجدر من قدوم وليس بقدر واحدة

وفى الجرح من الدم الذي قال ان الغاربية رسته لا ينقص الوضوء وكذا لو خرجت الدودة من الفم
او الاذن او الانف قال الامام الظاهر الدرس في فتاواه العروق المذرة في الغاربية رسته هو
بخر الدودة ان كان الماء سبيل منه ينقص والا فلا اما لو خرج الدودة من الاصل ينقص الوضوء
جرح ليس فيه من الدم او النقي دخل صاحب الجرح فدخل الماء الجرح فغص الجرح فخرج منه الماء لا ينقص
وعلى هذا لو انقضى في الماء او استقطا فدخل الماء ففقد وصل الى راسه ثم نزل ثم سال من ادله
الجرح او انقضى لا ينقص وضوءه ومن ادخل الصبر فزهره عند الاستنجاء لا ينقص وضوءه ويغسل يده
ولو ادخل الحصى ثم اخرجها عليه الوضوء وكذا كل شيء غلبه الجرح ثم اخرجها وخرج عليه الوضوء
وقضا والصوم وان كان طرفه خارجا لا ينقص الوضوء ولا يجب قضاء الصوم لو خرج ریح يعلم انه لم يركب
من الاعلى وهو الاختلاف لا وضوء عليه الكل من الخلق ومنه ولو اخرج على الجرح لا ينقص من مختارات النوازل
في التيمم فاء دو الكمية لا ينقص طم وكذا اذا فاء جنة ثلاث ماه سم خرج من ثمر الرجل ماء خالص لا ينقص
منه بقاءه فخرج منه ریح لا ينقص كالجرح المستنقع المنقح سم مع من يسلم البول لا ينقص
بالود في الوقت لانه من جنس البول لا ينقص لانه حدث آخر مصر مع امسح وفيه حرة
تغير القلب كافر ان كسر ينقص وضوءه وحده ولم يذكر تاخر الوضوء عنه بعيدا احتياطا
عك الصحيح ان اذا فاء الطعام من ساعة ينقص وعك الحسن عك الصحيح انه لا ينقص
ما لم يتغير قال قلت هذا اذا دخل المعدة وان كان بعد من الممر لا ينقص بالاتفاق قل ان لم يتغير
ان كان خارج الصورة يتوضأ والا فلا انتهى من القنية مختصر واما قوم الرموز سم يجمعون الحكم
وطول الظاهر الغيباني ويب بالمشاة التحتية ثم بالموصدة استه الا بوضو السلام
وان بالمشاة القوية بعد المشاة التحتية استه الا بوضو التيمم فح بالقاء والعلم بالمعتمد
الاقطار العبر والقاف الى القاف عبد الجبار وعك الى عيسى الائمة الكرام الكرام
قص بالصا والمهد ان كان بالقاء استه الا فاء وساعده وان بالقاء الى الفاضل
قال في سمرات الدراري وفجر الجنب عن الحسن شاو وطعنا او ماء فقام ساعة لا ينقص لانه طاهر
وكذا الصبي اذا قام من ساعة وعك الا فناء في النائم نزل من الرأس ويحكي في اللهاوت طاهر
وان صعد من الجوف بان كان اصفر او متعنا كالحالي وعك الى الكيت هو كالبول وغيره عن الكيت

الفرع

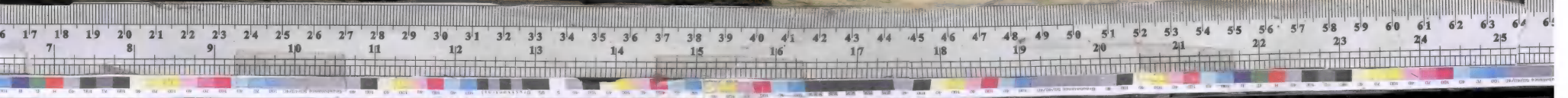
انتهى قال الذي في تبيين الحقائق شرح كثر الدائق ولا فرق بين الدم والصدية والقيح والماء خلافا للحسن
في غير الدم هو يجعل كالعرق واللبين والبصاق والمخاط ولنا انه دم ثم نفي
لان الدم ينضج فيصير صديدا ثم يزداد ينضج فيصير قيحا ثم يزداد ينضج فيصير ماء
فاذا تم بقي فلا يتغير فصارت كالمخاط انواعه كذا ذكره في الغاية وذكر قاضي
خلافا للحسن في الماء لا يغو انتهى انتهى في التبيين نقل عن سراج الطلام ولو خرج من اسنان
دم واخصلط بالريق ان كانت الغلبة للدم او كانا سواء نقص وضوءه وان الريق غالبا
لا ينقص وعلى هذا اذا تعلق الصائم الريق وفيه دم ان كان الدم غالبا او كانا سواء افطر والا فلا
انتهى في قال في القهستان فلو تعلق بالرباط فان نفذ البول الى الخارج نقص كما في شرح الطحطاوي
وكذا لو خرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كافر المحيط انتهى فعلم ان مراد القهستان من دم
رقيق احمر الذي لا يجنط بالريق او اخصلط غالبا على الريق فاذا تحقق السبيل بقوة نفث
نقل هذا يحمل ما في حاشيته اخر على صدر السبعة من اطلاق ناقضية الدم الخارج من اصول الاسنان
والله اعلم بحقيقة الحال قال في السراج الوهاج ولو ربط الجرح فاقبل الرباط ان نفذ البول
الخارج نقص والا فلا ولو كان الرباط اطاق في فنفذ الى البعض نقص والا فلا وفيه ايضا
وقد بقوله خرجا احراز اعم اذا خرجا بان عالم النقطه وغرها فخرج بمعالجته فانه لا ينقص
وهو احتيا صاحب الهداية واختار السبعة انه ينقص وهو حدث كالفصد والحجامة والتوقي
بي اختياره واحتيا صاحب الهداية انه ان سال ينقص بغير عصر القرع نقص وان سال
بالعصر لا غير لا ينقص فيحمل كلام صاحب الهداية على هذا وكلام السبعة على الاول وفيه ايضا
ولو ان المتوضي عص شيئا فوجد فيه ثلث الدم واستاك فوجد في السواك ثلث الدم لا ينقص ما لم يعرف
الاسنان ولو تحلل بعود فخرج الدم من بين اسنانه على عود لا ينقص الا ان جعل بعد ذلك
بحيث يندب الريق ولو استنشق ولو انشرف فطقت من انك كلمة دم لم ينقص الوضوء
وان قطرت قطرة دم استنقص وفيه ايضا حد التجاوز ان يبلو فيخرج عن راس الجرح واما اذا اعل
ولم ينحدر لا يكون سائلا فلا ينقص وعك محمد رحمه الله تعالى اذا استنشق من راس الجرح



نقص والصحيح الاول انتهت المذكورات من السراج الوهاج بيان الاعلال المستعملة بها بالترك
 القرح هي الفخ الجرح عض شيا اراخذه بالبنانة للاكل او غيره خلق اراد اكل العود الخذل
 وهو العود الذي يتخلل انتشاز شرا في انفسه بالنفس سواء كان نحاظا او دنا او غيرها العلق
 الدم الغليظ صريح الجوهر العذب حبه معروف بالترك ارجل الغوز يفتح الفكي والراء المعجب
 وينهما راها بالترك صاخر الدم المسفوف المصبوب قشر نقطة من قشر العود غيره
 اترت عنده قشره النقطة بفتح النون وكر القاف على وزن الكه الجدر والنقطة بكسر التمد
 وسكون الفاء هي العروة التي امتلأت وحان قشرها من قولهم انتفظ فلان الرافلا غضبا
 لم يتلطف الر لم يتلوث البصاق بانك صا ومحمد كتحفيفه نوكر بران كبعد وزنا ومعنى
 المتخاطم مكيك صميك كبرورين جوار اولور النضج يشوب واللق القمح قافك فخر وبانك كونيله
 ابيك كاكافان قشره من اوله الصديده وهو ماء الحنج المخلط بالدم اضلاج سكر كرك
 منق منق منق تانك كسر له بدر رايه اولن من بعض ميمك وتانك كسر له خلاف قاعه
 اولورق او قول له تايه ببعاميه كسر ورير قواد قافك صميد كنه ديد كدر كنه كدوه ده
 وسر طوارده اولور جذر جيمك والك فحيد وجمك فخر والك فحيد جيمك ديد كدر مرض
 دل والك فخر وميمك فخر وشديده جبان جود مايل طور وتحفيفه في الفقه
 منخر بالحاء للجم على وزن المجلس بوزن ذلك ثقب الانف معنائه ولاحر ييمك كسر يد فر
 او قول كسر خاير بفتح الخاء على خلاف القاعه منقنده اولد من كسبي والمر هو جري الطعام
 بالترك في قوصق كنه سمك من الطبيب المسلم الحاذق الحاج سليمان العروني المذرك ال
 في المكية اصل الله شانه في الدارس الكتله كافر قمر تانك سكونه صمعدن وغيره
 جمع اولن منق صمغ اغا جود صاقر مثاليه اكان منق بومقاعده كنه الدم در مراد
 دمن جمع اولور بطلون بفتح بار جدر كسر سبلان اوليه عرق المذرك فاريج رسته در ليد
 رسته براوندر كرا طبيا بفتح عرق مذر ديد رديو بيان اولم بومقاعده مراد غالبا جرح
 جمل اجمد جبر او اوون قونوب صكره جرحه در دوشقه فتق الهاء لانه هلكه فحيد كصعد
 كوكه ديل كنه قف قف هاشيه اولور جمى لقاوات ولهايات كوكه فحيد طبع جمل حايد وجم اجماع
 كوكه كنه قف قف هاشيه اولور جمى لقاوات ولهايات كوكه فحيد طبع جمل حايد وجم اجماع

هذا بيان لعدم الفرق بين انواع الفل لان الفل ملا الفم من انواع كان
 من هذه الانواع ليس الامه فقلعه فالظاهر انه مستحب للنفس بخلاف القليل فانه من اعلى المعدة فلا تنجب
 وقال الحسن اذا تناول طعاما او ماء ثم قاء منه ساعته لا ينقص لانه طاهر حيث لم يستحل وانما ينقص
 به قليل الفل فلا يكون حداثا فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا رضع ثوبا من ساعته وصح في المعراج وغيره
 ومحل الاختلاف ما اذا وصل للمعدة ولم يستقر انا لوقاه قبل الوصول اليها فانه لا ينقص اتفاقا كذا امر
 السراج الوهاج بقاء الاظهر فاستفيد منه ان الماء والطعام ان لوقاه الطعام او الماء ملا الفم فان كان
 قبل الوصول للمعدة فلا ينقص اتفاقا وان كان بعد الوصول والتغير ينقص اتفاقا وان كان بعد الوصول
 قبل التغير ينقص عندنا خلافا للحسن بخلاف الحسن من الماء والطعام اذا لم يتغير كذا المستحب فيهم من البحر الثاني
 وتبييض الحفاين شرخ الكنه المزة بالكر احد الطبابع الاربع ذكره الجوهر والنقعه سيريدون
 مايم الصفاء والسوداء والمراد من الصفاء نقط بمقابلته العلق لان المراد به صفا السواد ولنا
 اعتبر فيه ملا الفم في جميع الانهر لا بلقي مطلقا انرا لانه الدرس وصاعدا من الجوف ملا الفم ولا
 لانه يصقل يتعلق باطراف معدته وهو براق حقيقه والبراق طاهر لا الرطوبة في اعلا الحلق
 ترق قصبير براقا في اسفله يغلفه فيصير لمي وبه يتبين انه لم يخرج من المعدة بل من اسفل
 الحلق وهو ليس بموضع النجاسة خلافا لابي يوسف في الصاعدا من الجوف وقال ابو يوسف
 الله تعالى انقص ان ارتقى من جوف ملا الفم لانه نجس بمجاورة النجس فاشبهه طعاما يخرج كذا في الكافر
 قال في مجمع الانهر لا ينجس في المعدة بالمجاورة بخلاف النازل من الارض فانه ليس محل النجاسة
 وبه اظهر ضعف ما قيل ان البلغم نجس مطلقا عند ابو يوسف لانه احد الطبابع الاربع حتى من ضل
 ومعه خرقه المني حلا لا يجوز صلوة واختلف في كون النجاسة التي مخفوا او مطلقا او

بيان الاعلال المستعملة بها بالترك
 عض شيا اراخذه بالبنانة للاكل او غيره خلق اراد اكل العود الخذل
 انتشاز شرا في انفسه بالنفس سواء كان نحاظا او دنا او غيرها العلق
 حبه معروف بالترك ارجل الغوز يفتح الفكي والراء المعجب
 الدم المسفوف المصبوب قشر نقطة من قشر العود غيره
 بفتح النون وكر القاف على وزن الكه الجدر والنقطة بكسر التمد
 حان قشرها من قولهم انتفظ فلان الرافلا غضبا
 صا ومحمد كتحفيفه نوكر بران كبعد وزنا ومعنى
 جوار اولور النضج يشوب واللق القمح قافك فخر وبانك كونيله
 وهو ماء الحنج المخلط بالدم اضلاج سكر كرك
 منق منق منق تانك كسر له بدر رايه اولن من بعض ميمك وتانك كسر له خلاف قاعه
 كسر ورير قواد قافك صميد كنه ديد كدر كنه كدوه ده
 جيمك والك فحيد وجمك فخر والك فحيد جيمك ديد كدر مرض
 جود مايل طور وتحفيفه في الفقه
 على وزن المجلس بوزن ذلك ثقب الانف معنائه ولاحر ييمك كسر يد فر
 منقنده اولد من كسبي والمر هو جري الطعام
 كنه سمك من الطبيب المسلم الحاذق الحاج سليمان العروني المذرك ال
 في الدارس الكتله كافر قمر تانك سكونه صمعدن وغيره
 صاقر مثاليه اكان منق بومقاعده كنه الدم در مراد
 كسر سبلان اوليه عرق المذرك فاريج رسته در ليد
 مذر ديد رديو بيان اولم بومقاعده مراد غالبا جرح
 جرحه در دوشقه فتق الهاء لانه هلكه فحيد كصعد
 قونوب صكره جرحه در دوشقه فتق الهاء لانه هلكه فحيد كصعد
 قونوب صكره جرحه در دوشقه فتق الهاء لانه هلكه فحيد كصعد



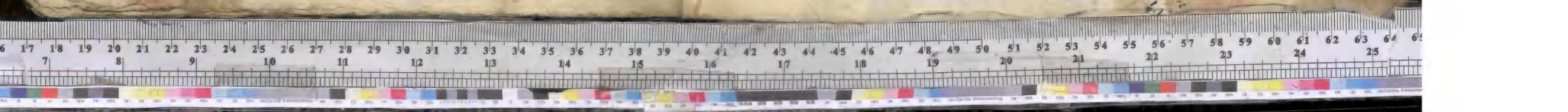
قال في الجوارث قول لا ينفق عطف ارا لا ينقص بلغم اطلقه فمثل ما اذا كان من الرأس ومن الجوف
 ملاء اللحم لا مخلوطا بطعام اولا الا اذا كان الطعام ملاء اللحم وعندنا في يوسف بن يقطين المرتقى
 من الجوف ان ملاء اللحم كسائر انواع اللحم لا يتجسس في المعدة بالمجاورة بخلاف النازل من الرأس
 فانهما ليست محل التجسس ولهما ان لا ينجس صقيلا لا يتداخل المخلوط اجزاء الجوف فصار كالزيت
 وما يتصل به من اللحم قليل ولا يرد ما اذا وقع البلغم في الجفنة فانه يحكم بجفنته لان كلاهما فيها اذا كان
 في الباطن واقا اذا انفصلت انفصل قلت لزاجته وازدادت رقة فقبلها هكذا فكثير من الكتب
 وهو ظاهر في ان البلغم ليس بجاف اتفاقا وانما تجب ايقونة وهما كما يصلها رنة
 وان الخلاف في الصاعد من المعدة فانه دفع به قول من قال ان البلغم نجس عند ايقونة للحمي وهو لانه
 احد الطبائع الاربع حتى قال في الخلاصة ان من صلي ومعه خرقة المني لا يحو صلوته عند ايقونة
 ان كان كثير فاحت اذ لو كان كذلك لاسرور النازل من الرأس والمرتقى من الجوف وقد قالوا
 لا خلاف في طهارة الاول وان دفع به ما في البداهة ان لا خلاف في المسئلة في الحقيقة لا جواب اليك
 في الصاعد من المعدة فانه حدث بالاجماع لانه نجس وجوابهما في الصاعد من حواشي المحن واطراف الرية
 فانه ليس بجاف اجماعا لانه طاهر فينظر ان كان صافيا غير مخلوط بالطعام تبيكه ان لم يصعد
 من المعدة فلا يكون حدثا وان كان مخلوطا بشئ من ذلك تبيكه ان صعد منها فيكون حدثا وهذا
 هو الراجح انتهى ويدل على ضعفه ان المنقول في الكتب العصرية المعتمدة ان البلغم اذا كان مخلوطا
 بالطعام لا ينقص الا اذا كان الطعام غالبا بحيث لو انفرد ملاء اللحم اما اذا كان مغلوبا
 مغلوبا فلا ينقص مع تحقق كونه من المعدة قال في الخلاصة فان السبوا لا ينقص وفي صفة المحن
 قال العبرة للغالب ولو السبوا يعتبر كل صفة قال في الفتح وعبر هذا اذ من غير ما في الخلاصة
 وفي شرح الجامع الصغير لقاضي ن في الخلاف في البلغم وهو ما كان منعقد بيننا اما البراق وهو
 ما لا يكون من غير فلا ينقص بالاجماع انتهى في الجوارث قوله لربنا بر نحيم على كثر الدقائق لعبد الله الشيخ

و
ال
و
ا
و
ل
الم
ا
و
و
و
او

لوحه

في الجوارث وهو صريح في ان الجفنة ان جفنته التي مفتقة وفي صريح الدرية وعنه في حنفية
 فاعطى ما دام فاصاب اس ثابثا في سبب لا يمنع وفي المحن الاصح ان لا يمنع ما لم يفسد
 انتهى وهو صريح في ان جفنته مخففة وحمله في فتح القدر على ما اذا قام من ساعته وهو غير صحيح
 لانه حينئذ طاهر طاهر فانه غير ناقص والمخفوف بالقي ما في النائم اذا صعد
 من الجوف اصفر او متنا وهو مختار في الضرر وصح في الخلاصة طهارته وعندنا في يوسف
 بن يقطين نزل من الرأس فطهرتها وفي النجس ان طهر كيف كان وعليه القول
 اسهر في البحر وبشرط في الدم المانع والفتح مساوات البراق خلافا لمحمد بن قيس
 لان العلوق لا ينقص الوضوء ما لم يلامس اللحم اعلم ان الدم الواقع في اللحم لا يخلو اما ان يحصل في اللحم
 او ينزل من الرأس او يصعد من الجوف والاول ناقص عند الغلبة وعند المسألة اجنبيا
 وان كان اقل لا ينقص والثاني ناقص اتفاقا وان قل لوجود السيلان من الجرح الذي وقع
 في الرأس بقوة نفث الا موضع تلحم حكم التطهير في الجرح والثالث ناقص عندنا ان السيلان
 بقوة نفث لا بقوة البراق وعند الغلبة يتحقق السيلان بقوة نفث وعند محمد لا ينقص
 حتى يعلو اللحم اعتبارا بآثار انواع اللحم والمراد هنا هو الصاعد من الجوف بدلالة تعليق صاحب السهلاية
 هذه المسئلة قوله لان المعدة ليست موضع الدم وبهذا ظهر في ما قيل من ان كلام المصنف
 لا يظهر حمل على واحد من الاقرب مجتمعا لانهم فان يفرق فخرج فخرج فربما قد دم فان غلب البراق
 لا ينقص لخرجه من الدم بقوة البراق وان غلبت الدم نقص وان لم يعلو اللحم خرج بقوة نفث
 وان السبوا ينقص احتياطاً من الكافر وقال محمد رحمه الله تعالى ملاء اللحم طاهر لانه احد انواع
 اللحم فاعتبر بسائر انواعه من الخارص فالحاصل ان النازل من الرأس ناقص مطلقا
 والخارج من اللحم المختلط ناقص عند الغلبة وكذا عند الاستواء احتياطاً والصاعد من الجوف
 ان كان غير مخلوطا بشئ فنعنه محمد بن يقطين ان ملاء اللحم وعنه ان السيلان بقوة نفث ناقص وان كان قليل
 لانه المعدة ليست محل الدم فيكون من قرحه من الجوف وان كان مخلوطا بالبراق فناقص عند الغلبة وكذا عند الاستواء
 كما في الخارص اللحم غير الصاعد من الجوف فاذا افرق في المخلوط بالبراق يبيد كونه من اللحم او الجوف

باب في الجوارث



والجنون هو سلب العقل وانما كان ناقصا لعدم تميزه الحدث عن غيره والسكر والاعماء
والسكر ليس باخل في صد الاعماء لانه ليس بمرض وحدة المعبر ان لا يعرف الرجل بملازمة والاعماء
ذهاب الحكم والحس بطلان الافعال

والجنون بالرفع عطف على قوله والقي ملاء الفم ان عطف على الغريب او على قول خروج كذا
من احد السبل ان على البعيد لما فرغ من النواقض المحكية شرع الحقيقة شرع في الحكمة
يعني ان من النواقض المحكية الجنون قال الشيخ ابو العباس لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد الوقوف
على حقيقة العقل ومحل وافعاله فالعقل معنى يمكن بالاستدلال به ان هذا هو الغائب
والاطلاع على عواقب الامور والتمييز بين الخير والشر ومحل البدن كله وقيل الدماغ والمعنى الموجب
انعدام اناره ونفطل افعاله الباعث للانسان على افعال مضادة لتلك الافعال من غير ضعف
في عاقبة اطرافه وقوى في سائر اعضائه يسمى جنونا والاسباب الفعالة انما نقصان طبعه عليه دابة
وانما معنى عارض الله من رطوبة مفرطة او يبوله منها به بوجوب زوال الاعتدال الى حال الدماغ
وهذا النوع يعالج بالادوية واما استيلاء الشيطان عليه فيجعل له الخيالات الفاسدة ويفرضه
في جميع اوقاته فيطير قلبه ولا يجتمع ذهنه مع سلامة فمحل العقل خلقة ويسمى هذا الجنون
مسموما ويعالج هذا بالرقا ووجوب التفتيش النقص فيه ظاهرا باعتبار سبب الالته وعظم
وغيره الحدث من غيره وعنده بعض المشايخ بقلبة لاسر خا وروبان المحبوس قد يكون
من الصحيح فالاولى ما قلنا كذا في البحر الدقائق نقلا عن الغاية او السكر يعني ان من النواقض
الحكمة السكر وهو سلب العقل مباشرة بعض الاسباب فيجتمع الانسان
عن العقل بموجب عقله من غير ان يزيله ولهذا بقي اهل الخطاب وقيل هو معنى يزل العقل
عنه مباشرة بعض اسباب المزيلة وتخليقه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه قال الحكماء

في الزيادة

هذا هو الجنون
الذي هو سلب العقل
والاعماء والسكر
ليس باخل في صد الاعماء
لانه ليس بمرض وحدة
المعبر ان لا يعرف الرجل
بملازمة والاعماء
ذهاب الحكم والحس
بطلان الافعال

كوا

في زواله العقل والاس وشماعة الصدر والقلب فالعقل استند بنوره لتدبير الامور وتعيين الحس من الصنيع
فاذا شرب الخ حصل في الصدر ما حال بينه وبين تدبير العقل فيسمى في الصدر مطلقا فلم ينفع القلب من العقل
مس ذلك السكر لانه سكر جازي بينه وبين العقل وقد اختلف في صد السكر هذا فالذي في الكلام
وغيره من السكر المعبران ان صد هو صد في وجوب الحد وهو ان لا يعرف الرجل من المرأة وقال كثر
الائمة الحدواني السكر من حصل في منية اضلال كذا في البحر الدقائق ووجه النقض انه ليس بمرض
النجاسة بواسطة الغفلة وزوال المسكة في مقام الخروج والاعماء وهو ضرب من المرض يعني ان من النواقض
يضعف القوي ولا يزيل العقل بخلاف الجنون فانه يزيله ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
غير معصوم من الاعماء كالم معصوم عن الامراض وهو معصوم عن الجنون وهو كالنوم في قوت الاضمار
وفوت استعمال القدرة حتى بطلت عباراته بل استمد منه لان النوم فترة اصلية لا يجوز الالباس عنه
والاعماء عارض فقد برضنا نادون ان كان الاعماء اقوى من النوم واستد لئلا النائم اذا استيقظ
يتمتع والاكذلك المعنى عليه فكان حدنا بكل حال بخلاف النوم فانه لا يكون حدنا الا اذا استيقظ
مفاسد غايبة الالته خالنا حينئذ تزول عنه القوي المدركة والمسكر بسبب ترقى النجاسة الى الدماغ
فكان الغالب الخروج فاقبل السبب مقام المسبب كذا في البحر الدقائق بخلافه
غير هذه الحالة فانه الغالب فيها ليس بالخروج فلا يقيم السبب مقام المسبب فكان عدم النقض على اصل
القياس الذي يقتضي ان غير الخارج لا ينقص وبهذا اندفع ما وقع من كثير من الكتب ان القياس ان يكون
النوم حدنا في الاحوال كلها من البحر الدقائق قال في السراج الوهاج وقيل الاعماء في ضعف القوي
ولا تترك المحي وهو العقل والجنون آفة يزيل المحي ولا يصف القوي وهي حدتان في الاحوال
كلهما في الصورة وغيرها قل ذلك او كثر لان هذا وان قل فهو كثر من النوم مضطجعا وانما لم يجعل
الاعماء كالنوم لان الاعماء وقوفه والاسر خا بدل من ان اذ انبه لم ينبيه وفي النوم ينبيه فكان الاعماء
اقوى فكان حدنا في جميع الاحوال من القيام والركوع والسجود وكان القياس من النوم منذ الان اعرفناه
في النوم بالنقص وهو قول صلى الله عليه وسلم لا وضوء على من قام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا

والجنون هو سلب العقل
والاعماء والسكر ليس
باخل في صد الاعماء
لانه ليس بمرض وحدة
المعبر ان لا يعرف الرجل
بملازمة والاعماء
ذهاب الحكم والحس
بطلان الافعال

يعني ان من النواقض
الحكمة الاعماء

واذا كان شرا في صلوته فبطل الوضوء ثم قهقهة لا تقضى وضوءه من قال بطلان الاصل لا تقضى
 طهارة بالقهقهة ومن قال بعدمه انتقضت كما اذا ذكر فائتة والتمس ثيب فرض او دخل وقت العصر
 في الجوهر او طلع الشمس في الجوهر ومن افتداه بجمعة لا يصح اقتداؤه به ثم قهقهة لا تقضى وضوءه انما قفا
 وكذا في قهقهة بعد طهارة وضوءه وكذا القهقهة بعد فريضة كما اذا سلم قبل الايام بعد الفجر ثم قهقهة كذا
 في فتاوى قاضيان وقد يقولون بالغ لان قهقهة الصبي لا تقضى وضوءه لكن يبطل صلوته كذا في فتاوى
 من الكتب ونقل في السراج الوجاه الاجماع على عدم تقضى وضوءه وفيه نظر فقد ذكر في معراج الدرر
 ان في المسئلة ثلاثة اقوال الاول ما ذكرنا الثاني من جملة الائمة الخارج عن سلم من شدا انهما يبطل الوضوء
 دون الصلوة الثالث عن ابي القاسم انهما يبطلها الا ان يقال لما كان القولان الاخيران في غاية
 الضعف لم يعتبر خلافيهما وجعل الاول انما اوجب اعادة الوضوء عقوبة وزجر والصبي ليس باصلها
 والاثر وفي صلوته فاعلم فيقتصر عليها فلا يسهل الصلوة الجائزة وكجدة التلاوة وصلوة الصبي
 وصلوة الباني بعد الوضوء اصدار الروايات وصلوة التمام على احد القولين وهذا من ذهبنا
 وقال مالك والثوري والحمد لله محمد بن عبد الله لا تقضى القهقهة وضوءه لانه لا يقضى في
 الصلوة لتقصه خارجها وقهقهة استهزأ البحر الداني بقول العبد الا ان عبارة معراج الدرر
 وقهقهة الصبي في الصلوة لا بعد وقبل انتهاء بطل الوضوء دون الصلوة وعن ابي القاسم انه يبطلها
 وفي قهقهة البازية الطريق بعد الوضوء روايتان استهزأ من اللام صل فعلم ان ما في البحر الداني نقل المعنى
 وبيان الاحمال لا نقل العبارة ثم اعلم ان فائدة القول بانها يبطل الوضوء دون الصلوة تظهر
 في صحة البناء هذا ما نصح للعباد الا ان صلى الله عليه سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين
 وعلى آلهم اجمعين والحمد لله رب العالمين ثم اعلم ان ما ذكرنا لانه هو القياس لانه كذا في القياس
 بما ثبت في الخبر ان الله كان يصلي ففضل المسجد اعمره في حرفة فتجلى بعض من خلفه
 فقال لا في ضحك منكم قهقهة فلهذا الوضوء والصلوة وفي رواية ضحك فرفرة ووافر فخل
 كركرة وفي رواية فرفرة في بيته وبمثل هذه الحديث عمل الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم اجمعين
 وقد قيل اصد عشر حديثا في الباب بسبعة مسندة واربع مرسلة كذا في معراج الدرر

هذا ما نصح للعباد
 من خلفه فتجلى بعض من
 خلفه فتجلى بعض من
 خلفه فتجلى بعض من

عاد

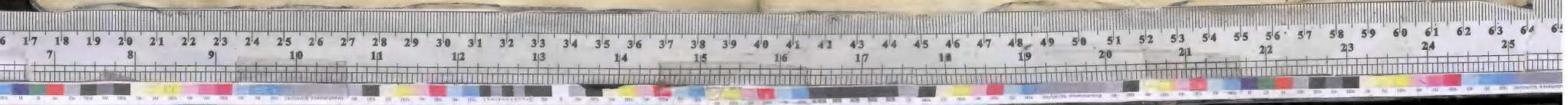
فان قيل كيف بطلن الصلوة قهقهة خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم بحجاب بانه كان يصلي
 خلفه الصحابة والمناقبون والاعراب الجاهل فالصالح لم يحد كان بعض الاحداث
 او المناقب او بعض الاعراب فبطلن الصلوة عليهم كما قال ابي القاسم وهو
 نظير قوله تعالى وتزكوا قائما فانه لم يتركه كبار الصحابة بالله قال في العناية وهذا باب
 حسن الظن بهم رضي الله تعالى عنهم والا فليس الصلوة كبيرة وهو ليسوا من الصفات لمعصية
 ولا في الكبار على تقدير كونه كبيرة استهزأ كذا في البحر الداني وفيه ايضا الضحك وهو فتح الصاد
 وكذا في هذا الاصل ويجوز اسكان الحاء مع فتح الصاد وكذا في مجوز كرها وهي اربعة
 كذا في شرح المهذب وهو في اللغة اعم من القهقهة وهي من افراة وفي الاصطلاح هو ما كان
 مسموحا فقط لا يقضى الوضوء بل يبطل الصلوة والتبسم وهو ما كان مسموحا فقط
 ما لا صوت فيه اصلا بان تبدوا سنانة فقط لا يبطلها لان صلى الله تعالى وسلم
 تبسم في الصلوة حين اناه جبريل واخبره ان من صلى عشرين مرة صلى الله تعالى عليه عشرين
 كما في البدائع وقال جابر بن عبد الله ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تبسم
 ولو في الصلوة كذا في النهاية والعناية وظاهر كلامهم ان التبسم في الصلوة غير مكروه
 ويبدل عليه قول صاحب الاختيار ولا حكم للتبسم والله اعلم وقد رايت في كلام
 بعض المتأخرين انه لو اخرج بحر فقيه من القهقهة انتقض وضوءه عملا بعدم تبسم في الحديث
 لانه اذا وقع بعضه وقع كله قياسا لوقوعه على ارتفاعه بجامع ان كلامها لا يتحقق
 استهزأ ولم يعرفه لاحد وقد يقال ان الحكم وهو النقص معلق بالقهقهة فاذا وجد بعضها
 لا يوجد الحكم ولا بعضه لما عرف في الاصول ان المشروط لا يتوزع على اجزائه الا بشرط
 فقله لانه اذا وقع بعضه مشوع كما لا يخفى استهزأ في البحر الداني يقول العبد الا ان يؤيد كلام
 بعض المتأخرين ما في العتبات من قوله وقال بعضهم ان الصوت المسموح ناقص وان قل كذا في المحط
 استهزأ وهذا التأييد على تقدير كون ذلك البعض المذكور في البحر غير البعض الواقع في العتبات نقله المحط
 نعم وادبر البحر عليه وان كان مؤيدا وهو في الاجماع وهو الظاهر في الحديث الله اعلم بما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو صلى الفريضة بالا يا بغير رخصة فيها انتقص وضوءه لانها اذان ركوع وسجود وقام الامام الركوع والسجود
 ولو صلى المكتوبة او التطوع ركبا خارج المصرا والقربة وفرضه فيها انتقص وضوءه وان كان في مصرا فقرة
 لا ينتقص لا في سجدة في قول لا في سجدة لا في ركعة في صلاة وكذا الواقعة التطوع ركبا خارج المصرا
 ثم دخل الفريضة ففرضه لا وضوءه عليه في قول لا في سجدة في صلاة وكذا الواقعة التطوع ركبا خارج المصرا
 والركبان خارج المصرا في سجدة لا وضوءه عليه في قول لا في سجدة في صلاة وكذا الواقعة التطوع ركبا خارج المصرا
 وهو منصرف في العدة والركبان واقعة او سائرة او بعد ربا وهو يوم من ايام العترة او غيرها
 ثم قرأه كان عليه وضوءه كذا في قاضيهان ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس او عند غروبها سور
 عصر يوم لم يكن داخل في الصلوة فلا ينتقص طهراته بالقرحة ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس
 او عند غروبها ثم قرأه كان عليه وضوءه ما فرض ركعة من الظهر بغير قراءة او صلاة او فقه
 قدر تشهد ثم صلى فريضة كان عليه وضوءه في قول لا في سجدة في صلاة وكذا الواقعة التطوع ركبا خارج المصرا
 باقية وكذا المفيد اذا صلى ركعة من الفريضة فقرأه ثم قرأه وكذا الرجل اذا صلى في ركعة
 ثم ظهر طلعت الشمس ثم قرأه في قول لا في سجدة في صلاة وكذا الواقعة التطوع ركبا خارج المصرا
 اذا تذكر فائتة ثم صلى فريضة وكذا الرجل اذا نور امامة النساء فحجرات المرأة فقامت بحجبه
 واقترنت ثم قرأه الرجل كان عليه وضوءه قال سمس الائمة الجواني هذا اذا وقعت بحجب الامام وكبرت
 بعد تكبيرة فاما اذا كبرت مع الامام لا ينتقص طهراته فلا ينتقص طهراته الامام ولو وقعت المرأة
 بحجب الامام انا يومها ثم طهرت ففريضة فيه روايتان في رواية لا وضوءه عليها لانها
 ليست في صلاة وفي رواية عليها وضوءه اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة
 ثم صلى فريضة كان عليه وضوءه كذا في قاضيهان ثم اعلم قد بين انه هل ينتقص وضوءه اذا
 قرأه بين ذكر اسم الجلال

اعلم اذا قال الله فقبل ان يقول الكبر وقعت

١٣

منه الفريضة هل ينتقص وضوءه ام لا فينبغي ان لا ينتقص على مقتضى
 حاله الرواية وينتقص على مقتضى رواية الحسن لانه قال في البحر الرائق
 وان يذكر التسبيح والنهليل الا لا يبصر شراعا الاحكام تامة فلا يصح شراعا
 بالمسند وحده كالله او الكبر وهو ظاهر الرواية كما قلنا في التجريد وعلى له بطلان
 بان التقطع الذي هو معنى التكبير حكم على المعظم فلا بد منه في التجريد ومنهم من قال يصير
 شراعا لكل اركب مفردا والفرق بين الجلال وغيرها وهو رواية الحسن
 وقرن قاضيهان في فتاواه بين الالفاظ فقال لو قال الله او الرب ولم يذكر
 يصير شراعا ولو قال الكبير او الاكبر او قال الكبر لا يصير شراعا قال في فتح القدير
 كان الفرق الاختصاص في الاطلاق وعدمه وقاعدة الخلاف نظر في مسائل
 (ال) انتهى في البحر ثم قال وقاعدة الخلاف نظر في مسائل وعدة فروع
 ولم يذكر مسائل الفريضة مع امكان تفرعها عليه ومثل هذا ليس من مقتضى السلف
 بل هو ابتداء بعض الخلف اذ بيان الاحكام اليوم القيم من خواص علمي والشيعة المحمدية
 اللهم اجعلنا واخواننا واولادنا من خدامك شريفة والحقنا الى علمي بامنة
 وبيتنا افضل شفاعته الله على كل شيء قدير وافعل بنا ما انت له اهل ولا تفعل
 بنا ما نحن له اهل انتك سمع بصيرة ولا تهتك عنا سر يا ربنا ولا يسعدنا العقور
 يا مولانا استجب لطفك دعواتنا واستجب قبايح سيئاتنا ولا تطردنا سوء افعالنا
 واقوالنا بباب حبيبك محمد المصطفى فقبل تضرعنا الصالح اعمالنا بحرمته صلى الله تعالى عليه وسلم
 آمين استغفر الله الا ان عدم الانتقاض على مقتضى ظاهر الرواية لعدم وقوع القرحة في حصة الصلوة
 لعدم صحة الشروع واما رواية الحسن وهو ظاهر ما في الزيلعي ففقط الانتقاض لصحة شروعه
 والزيلعي ذكر رواية الحسن في صورة ظاهر الرواية وعرضاها هو ظاهر الرواية الحمد رحمه الله تعالى
 لك الطاهر ما في البحر الداعي ويؤيده ما في القسطنطينية فليدفع صلى الله عليه وآله وسلم والحمد لله



في صلاة ذات ركوع وسجود لور في الحديث فيها وصلاة المومر بعد في حكمها كالمسجد
 ومباشرة فاشتهر خلافا لمحمد يعني ان من التواضع للحبر المباشرة العارضة وهي
 ان يباشر امراته متجربين ولا في فرجه فوجها مع انقضاء الآلة ولم يربطها ولم يشترط
 بعضهم ملاقات الفرج والظاهر الاول كذا ذكره الزيلعي لكن المنقول في البداه ان في ظاهر الرواية
 عن ابن حنيفة والشافعية لم يشترط طماعتها وشروط ذلك في النوازل وذكره الكرخ ايضا
 فعلم ان ظاهر الرواية عدم الاشتراط وكذا ذكر في النماذج وقال ودور الحرس ان يشترط طماعتها
 اظهر انتهى فقول من قال الظاهر الاشتراط ارا دمجها في الرواية لا الرواية هي الاكبر في
 الاشتراط بعد ان ذكر ان ظاهر الرواية عدمه والقياس لا يكون حذوا وهو قول محمد
 لان السبب انما يقع مقام السبب في موضع لا يمكن الوقوف على المستب مع جرح
 والوقوف على السبب هنا يمكن للاحرج لان المال حال بقط فلا حاجة الى الاقامة ولا الاحتياط
 وهو قولها ما روي ان ابا اليسر بايع الفضل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال اني اصليت تحت امراتي كل سني الا الحج فقل صلى الله عليه وسلم توصيا
 وحصل ركعتين كذا في البداهة من البحر الرائق وقال الكاظم والمباشرة العارضة بان يباشرها
 متجربين وانتشرت الية ولا في فرجه فوجها وعند محمد لا ينقص لتيقنه بعدم الخروج فصار كالتفصيل
 لئلا ان المباشرة مع الاستنساخ سبب للذوق غالبا مقام مقامه احصيا طامسهم وفي البحر الرائق
 وفي الحقايق شرح المنظومة معزيا الى الفتاوى والفتاوى روي عن النجاشية ان لا ينقص ما لم يطرئ شئ
 هو الصحيح ولا بعد على هذا التصحيح قد صرح في التحفة كان قد شاع المنية ان الصحيح قولها وهو
 المذكور في المتن وفي فتح القدير معزيا الى القنية وكذا المباشرة بين الرجل والفتاة وكذا بين
 الرجلين لوجب الوضوء عليهما وشرح منية المصلي معزيا اليها ايضا ان الوضوء يجب
 على المرأة من المباشرة ايضا قال ولم يقف عليه الا في القنية وفيه تأمل فانه لم يذكر وفي

مباشرة الرجل للمرأة على قولها الا على الرجل انتهى وقد يقال لاحاجة الى التفصيل
 على ان في المرأة فان من المعلوم ان كل حكم ثبت للرجال ثبت للنساء لانهم شقائبي الرجال
 الا ما نص عليه قال في المنصف الاصل في النكاح ان لا يذكرن لان مبنى حالهن على السر
 ولهذا لم يذكرن في القرآن حتى تكون فزل قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات اذا احلوا
 الحكم مخصوصا بالنساء كسائر الصفات الا في الفل انشهر ولانه قد وقع في كثير من عبارات
 علماءنا ان المباشرة العارضة تنقض الوضوء ولم يقيدوا بوضوء الرجل فكان وضوءها داخلا
 فيه كما لا يخفى انتهى في البحر الرائق لا يبرح صاحب الانباء على انه قد فني محض الرواية فيهم
 منتهى الحاقها لعبه الله الشفي صاحب المنار فاحفظ اذ نحن في زمان قل من
 يعرف اسمي الكتب المعتمدة في المذهب وصاحبها فافضل ان يعرف ما فيها
 حسبنا الله لا حول ولا قوة الا بالله والعباد بالله من قس الزمان وعليه التكاليف
 وفرق المختار ومباشرة فاشتهر مع فاسس الفرجين ولو بين المراتب والرجلين
 مع الاستنساخ انتهى وفي القريستان والمباشرة العارضة في الشبهة فاسس حال الفرجين
 منها الاخر متجربين مع الاستنساخ بل الشك والحياتية من المبسوط والمصنف
 ومنهم من لم يشترط طماعت الفرجين بل التجربة والاستنساخ كذا في الحقايق قال حسن بن عمار
 محمد بن علي الملقب بابي الاغصان الوفا في الشبهة في حكاية على الدرر والمباشرة العارضة
 وهي ان يباشر امراته متجربين وانتشر الية واصحاب فرجها قول كذا في ظاهر الرواية
 وزاد الحال في تقريب المعاني وتبع صاحب البرهان فقال وهي ان يتجربا معا متفانين
 متماسين الفرجين انتهى من الشبهة فاعلم محاسب طماعت التفصيل ان قول ابن خال في الاصلاح والاصحاح
 والمباشرة العارضة حذوا ان يتماس الفرجان والآلة منتشرة ومن زاد على هذا قيد متماس البدينين
 متجربين فقد جاوز الحد السمر ليس على ما ينبغي بل الحد ما بينه صدر الشريعة بقوله وهي ان متماس بينه
 بين المرأة متجربين وانتشر الية وتماس الفرجان وعليه عاقبة الكتب بل الذي اعتبره ابن خال
 حذوا خالف في كونه قيد اذ قد سمعت انما اختلفوا في الجوان ظاهر الرواية عدم اشتراط

فكيف يحمل صدق ما في كونه قديما اختلاف فعليك الانصاف واحذر من الدخول والتعرض بالاسلاف
الا ان يقال مراد ابن كمال ان الناس الفرجي يكتفي في الانقضاء بالتوقف على امر آخر لا يجعل
تأمل لكنه ابعد نصري بقوله صدقها الاخره عفا الله تعالى عنا وعنه وعبرنا الا
قال في القريش وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهية والمينة غير ناقض للوضوء بلا انزال
فان لم يلزم الا غل الذكر كما في صوم النظم انتهى وذكره ايضا والدراخمة عند مجتنب الفصل
وايضاً في القريش والمباشرة في اللقمة باشر الرجل المرأة اذا قضى بفسخه الرشدتها
فهى بمعنى الملازمة وكذا قال شرف الائمة الملكى الملازمة الفاشية وهى باق مع الاقوال
والافعال انتهى ما في القريش بقول العبد الا ان فسخ هذه المباشرة مجازي في الجوارح
ينافي للوضوء وشراً او ان المباشرة الفاشية اصطلاح في فسخ المباشرة الشديدة فلا يجب دعاة
المطعم الاصلى الذكر الملازمة القبيحة فلا بد والسؤل بان هذه المباشرة لا يكون قبيحة شرعاً في المعلوم
او الملوكة فكيف يصح توصيفها بالباطل بالفاشية التى مضاهى القبيحة هذا ما ظهر للفقهاء فلم يجد
في الكتب الموجهة عند ما يتعلق بهذا الكلام والعلم عند الله الملك العلام والصلوة والسلام على خير الانام
وعلى جميع الرسل العظام ومن تبع الشريعة يوم القيمة والقبلة لا بعض الوضوء سواء كانت مشروطة
اولا اذ لم يخرج من شئ وكذا المعانقة كذا في السراج الوهاج ونوم مضطجع وجه قال
في السراج الوهاج وهذا النقص الحكي وهى النوم حد ذاته لا الصبي ان يلبس محدث لانه لو كان
حدنا استمر وجوده في الصلوة وغيرها وكان اذا نام قاعاً بطل وضوءه ولكن نقول الحد
مالا يخرج عنه التام وانما قيد النوم احترازاً عن الفسك فانه غير ناقض والعون بينه وبين النوم
انه مادام سميع ما يقال عنده او الكثرة فهو ناعس والا فهو نائم وقول مضطجع هذا اذا كان
خارج الصلوة اما اذا كان فيها كالمريض اذا صلى مضطجاً ونام فيها فذلك لا ينقض الوضوء وعلى
الصحيح وبناخذ وقبل لا ينقض السراج الوهاج والاضطجاع ان يضع احد جنبه على الارض

او غلها

او متكئ ارجل احد وركبته فان اذ نام متوركا تنقض وضوءه وان وضع يديه على الارض ونام
ان كان مجامعاً مقعداً عن الارض فانه ينقض وضوءه وان كانت البنية مستوفقة من الارض
لا ينقض قال في الفتاوى المتورك كالمضطجع ولو نام قاعاً فسقط كل ضلعين او
عن اليربوع رحمه الله تعالى لا ينقض وضوءه حتى يستقر تماماً وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى
ان السيقط حال ما سقط فلا وضوء عليه وروى الحسن بن حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا سقط
حتى وقع جنبه على الارض وهو نائم بطل وضوءه ولذا اذا سقط على قفاه ثم اقبل لا اذا
اسقط حال ما وقع على الارض لم يوجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فلا يجب عليه الوضوء وان
حصل ثانياً على الارض ثم السيقط فقد وجد جزء من النوم في حال الاضطجاع فينقض الوضوء وان
كان سراج الوهاج كذا في السراج الوهاج او مستند الى الازيل سقط هذا اذا لم يكن البنية
مستوفقة من الارض اجماعاً اما اذا كانت مستوفقة فالغرض من كلام الشيخ النقض وهو اختياره
وفي ظاهر المذهب لا ينقض وهو اختيار الحلواني والصدور الشهيد وقال الطحاوي اذا نام مستنداً
الى شئ انتقض وضوءه عند اصابها جميعاً ولو وضع رأسه على يديه او على ركبته ونام لم ينقض
وضوءه اذا كان مثبتاً مقعداً على الارض وان نام محتجاً ورأسه على ركبته لا ينقض
ولو كان مترجماً ورأسه على فخذه نقض وان غلبه النوم فسقط ان السيقط حال ما سقط لا ينقض
كذا في السراج الوهاج لان النوم قائم او قاعاً او راساً جسد قال في السراج الوهاج ولو نام
في الصلوة قائماً او راساً او ساجداً لا ينقض سواء نعمة النوم او لا وعن ابن يوسف رحمه الله تعالى
ان نعمة في السجدة تنقض وان غلبه لم ينقض قال في الوجيز اذا كبر وهو نائم فعليه إعادة التوبة
وان نام في ركوعه او سجوده لا يبيعه لان الوضع والرفع حصل باختياره وفي الاول لا ولو قرأ الدائم
في صلوة فلا صحته لا يجزى القراءة لان الاختيار شرط في الاداء ولم يوجد ولو قرأ وركع وكبر
وهو نائم فقد صلوة لانه زاد ركعة كاملة لا يعتمد بها كذا في الوجيز لا ينقض وضوءه
انتهى ما في السراج الوهاج اعلم قال في النهاية قال علماؤنا رحمه الله النعم لا يكون حدثاً في حال
منه احوال الصلوة وكذلك قاعاً خارج الصلوة الا ان يكون متوركا انتهى من النهاية

وقال لا في رحم الله تعالى اذ انما قاعدة او راكعا او سجدا ينتقض الوضوء قولنا واحد او اذ انما قاعدة
مستويا واليتناه على الارض فله ثبته قولان فاذا على احد قولنا ان في نفس النوم حدث على ارض
نام وفي قول نفس النوم لا يكون حدثا الا ان يكون مسكته زائلا عن مستور جوده كذا في مبسوط الشيخ الاسلام
رحم الله تعالى كذا في النهاية وتيسر الحقائق للراي قال ونوم مضطجع ومتورك لقوله صلى الله
تعالى عليه وسلم انما الوضوء على من نام مضطجعا فان من اضطجع استرخى تحت مفاصله راسه تحت
غاية الاسترخاء والا فاصل الاسترخاء موجود حال القيام ونحوه فلا يفيد التخصيص حاله
الاضطجاع ثم التنازع لا يخلو اما ان يكون مضطجعا وقد تقدم ذكره او متوركا وهو ملحق به
لزوال المقعدة عن الارض او مستندا الى شيء لو ازل عنه لسقط فهذا لا يخفى اما ان يكون
مقعده زائلا عن الارض او لا فان كانت زائلا فنقض بالاجماع وان كانت غير زائلا فقد ذكر
القدوري انه ينتقض وهو روي عن الطحاوي والصحيح انه لا ينتقض رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة
او يكون قائما او راكعا او سجدا فانه ان كان في الصلوة لا ينتقض وضوءه لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم لا وضوء على من نام قائما او راكعا او سجدا وان كان خارج الصلوة فلهذا في الصحيح
ان كان على هيئة السجود بان كان رافعا بطنه عن فخذه مجا فاعضوده عن جنبه والابنتقص
وضوءه واختلفوا في الرض اذا كان يصلي مضطجعا فنام فالصحيح انه وضوءه ينتقض لما روينا
والنكاس نوعان نقيل وهو حدث في حال الاضطجاع وضعيف وهو ليس بحدث فيها
والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما قبل عنده فهو ضعيف والا فهو نقيل ولو نام قاعدة او قائما
فقط على وجهه وجنبه ان انتبه قبل سقوط او حال سقوط او سقط قائما وانتبه
من ساعته لا ينتقض وان استقر قائما انتبه ينتقض لوجود النوم ظهر مضطجعا وعن
ابو يوسف ينتقض بالسقوط لزوال الاستحالة حيث سقط وعن محمد ان انتبه قبل ان يزل
مقعده الارض لم ينتقض وان زال بها وهو نام انتقض وهو روي عن ابي حنيفة رحم الله تعالى
والظاهر الاول ثم النوم نفسه ليس بحدث وانما الحدث بالاجتماع التام عند فاقب البنية الظاهر
مقامه كما في السفر ونحوه انتهى ما في شرح الراملي على كثر الدقائي قال في حاشية اقر الاضطجاع

والا في السجود والركوع والاربعاء في هذه النوازل
ان يصح

ان يضع النائم جنبه على الارض والاتكاء ان يضع رأسه على ركبة او على يديه كذا في الاقضية
في غايته وقدره الكفار بالمتورك على احد ركبة والاول اقرب لفظا ومعنى ويؤيده
عطف المتورك على المتكى ولزاد بالاستناد الى الجدار والاسطوانة ونحوها بدون ان
يكون عضو من اعضاء انتبه يقول العبد لادخل المنزل مراد الا اخر رحم الله تعالى عطف بعضهم
عطف ابن قاضي سائده صاحب جامع الفصول في لطائف الاثر ان متى شرع التسهيل فتذكر عبارته
متنا وشراحي قوله ونوم بلغ به الاسترخاء غايته كنوم مضطجع ومتكى هذا مائة فتر الاتكاء في شرع التسهيل بقوله
وهو وضع رأسه على ركبة ثم قال في المتن ومتورك على احد ركبة ثم قال في الشرح لا يغير ما ذكر في النوم
ولو نام مستندا لا يبطل في ظاهر الرواية وفي الطحاوي وان يبطل لزوال المسك ولو نام قائما او راكعا او قاعدة
او سجدا في الصلوة وغيره فلا يبطل في ظاهر الرواية وقيل يبطل في غير الصلوة
ولو نام متوركا على ركبة بان يخرج قدميه من جانبيه ويلصق اليه بالارض
فلا يبطل وقال في النوم ينتقض الا النوم قاعدة علمنا مقعده من الارض
وقال بالكر رحم الله تعالى ان طال النوم قاعدة او قال ابو موسى الاشعر لا ينتقض
بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه وكان اذا نام اجلس عنده من يحفظ
فاذا انتبه سال فان اخبره بظهور شيء منه فضا ولنا قول صلى الله تعالى عليه وسلم
لا وضوء على من نام قائما او قاعدة او راكعا او سجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا
فانه اذا نام مضطجعا استرخى مفاصل فدل على ان المدا في النوم هو استرخاء
المفاصل كما لا اقول على هذا ينبغي ان لا ينتقض بالتورك على احد ركبة ونحوه
فانه ليس ببلغ من السجود في الاسترخاء انتهى كلام ابن قاضي كما روي التسهيل
وتعقبه بعضهم بقوله اقول مقتضى كون المدا في النوم على استرخاء المفاصل فلهذا
الانتقاض في كل ما وجد فيه الاسترخاء كما لا شك ثبت عدم الانتقاض فيما نام
قائما او راكعا او سجدا بالحديث المروى وبقي الحكم فيما عدا المنصوص على مقتضى
القياس انتهى جواب البعض لكنه ليس بدافع اذ كمال الاسترخاء ممنوع في القيام
والركوع والسجود والاربعاء والاكل انما هو في الاضطجاع كما هو المراد من الحديث الشريف

في هذه النوازل
ان يصح

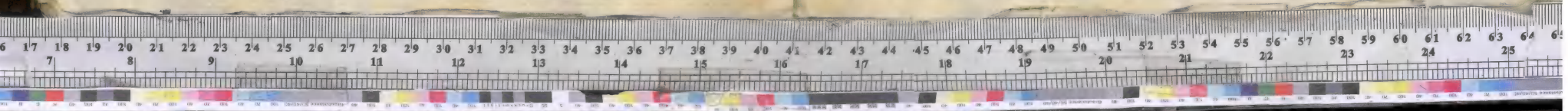
اذ قال في الثاني وغيره ولما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على من نام قاعا او قاعا او العاوب جده الوضوء
 انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع ركبته مفصلة فيجني بالنعيم وبانها لا يثبت المذكور
 ونقي ما عاده والتعليل وهو ان مضطجعا هو السجدة والمفصل فاحضر صلى الله تعالى عليه وسلم بالتعليل ان عينه لم يفتح ولم يرد
 به اصل الاسترخاء بل غايته اذ اصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجدة لانه يتبع النوم والنوم موجود في كل الاوضاع
 فلو حمل آخر الخبر على اصل الاسترخاء لمتناقض الاول لاخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخى مفصلة
 انما الوضوء على من استرخى مفصلة ومتى حملنا على غايته كانه قال اذا وجد استرخاء المفصل على النهار
 بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجدة لان بعض التماسك
 بان والاضطجعة انتهى في الثاني فعمل ان مدار الانقراض هو الاسترخاء في الركوع والسجدة لان بعض التماسك
 والاسترخاء الحامل انما هو في الاضطجعة واما في حكمه من الاتكاء والتورك والاستناد والاستلقاء على القفا
 والالتكباب على الوجه واما ما وجد في القيام والركوع والسجدة فهو اصل الاسترخاء لا كماله فالجواب الرابع
 منع عدم بلغة التورك على احد ركبتيه من الاسترخاء اذ قالوا ان التورك جلدته يكتف عن مخرج
 الحث غير ان البقضاء ينقض فقام وزال قوة منو المسك كانت زائلة بالجدة بتحقيق الاستيطان
 وايضا قالوا ان النوم متكئا ومستند في معنى النوم مضطجعا فقد خل حكم المضطجعة بدلالة النص
 وقد فاسد من تتبع تعليلهم ان عدم سقوط من القيام والركوع وهبته السجدة يدل
 على نقصان الاسترخاء واما عدم سقوط المتورك المتكئ والمستند لا يدل على نقصان الاسترخاء
 لظهور ان عدم سقوطهم انما هو بسبب التورك والاستناد لا بسبب نقصان الاسترخاء
 وفي النوم دليل كمال الاسترخاء ما لم يبق دليل على نقصانه ودليل النقصان انما قام في الركوع
 والقيام والقعود والسجود وما عداها فالتحريم في حكم الاضطجعة لظهور كمال الاسترخاء في كل
 بدالة النوم هذا ما ظهر للعبد الا ان الله اعلم بحقيقة الحال وصلى الله تعالى على رسوله محمد في كل
 نعم قد يقال ان عدم الاسترخاء الكمال في السجدة اذا كان على الهيئة المستندة فاذا نام في سجدة الصلوة
 على غير الهيئة المستندة فعدم انتقاضه انما هو بناء على النص لا على عدم كمال الاسترخاء لانهم قالوا
 اذا نام خارج الصلوة على هيئة السجدة اذا كان الهيئة المستندة بان يكون رافعا بطنه عن فحمة
 مجافيا عنده يعم جميعه لا ينقص وان سجد لا على وجه السنة انتقض وضوءه

لان

لان في الوجه الاول الاستسكان بان والاستيطان منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا
 هو القياس في الصلوة الا ان اتركناه فيها بالنقص كذا في الخبر الرابع نقلنا عن البدائع
 والزيلعي فعمل ينجي لك هذا ينبغي لابن قاضي سجاوذا ان يقرر الرسول بان يقول رخصا
 ينبغي ان لا ينتقض بالتورك على احد ركبتيه ونحوه فانه ليس بابلغ من السجدة في الاسترخاء
 اذا كان على غير الهيئة المستندة وايضا ينبغي للبعض المجيب ان يقول في الجواب
 مقتضى كون المدار في النوم على كمال الاسترخاء والمفصل لا انتقاض في كل ما جده الاسترخاء
 كاملا لكن ثبت عدم الانتقاض فيما نام سجدا على غير الهيئة المستندة
 بالحديث المروي وبقي الجواب فيما عدا المنصوص على مقتضى القياس هذا هو التحرير
 في الرسول والجواب والله اعلمهم الحق والصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين
 اعلم ان الفاضل من الهداية والكافي ان كمال الاسترخاء لا يوجد في السجدة على ان هيئة كان
 كمالا يوجد في القيام والركوع والسجدة والقعود فعمل هذا لا ينتقض بالنوم في السجدة
 على ان هيئة كان وسواء كان في الصلوة او خارجها لكنه خلاف الاصح اذ قال في النهاية
 البعض لم يعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن صاحبنا المتقدمين ولا على قياس
 هذا جهل ينبغي ان يقال اذا نام سجدا على الصفة التي هي كمال السجدة لا يكون حدنا
 كذا في الكفا وعليه كثر الكتب اذ صرحوا بان في سجدة الصلوة ولو عدا او لا تقيد على قول
 على ان هيئة لا ينتقض عملا بالحديث ولو نام خارج الصلوة على هيئة السجدة ان على الهيئة
 المستندة من تجافي البطن عن الوجه وعدم افتراش الزاوية لا ينتقض لعدم كمال الاسترخاء
 وان على خلافها ينتقض لكامل الاسترخاء بخلاف ما في الصلوة اذ هو مخصوص باطلاق الخبر
 هذا هو المعروف من كثر الكتب لكن صرح في الغاية بتخصيص عدم ناقضية النوم في سجدة الصلوة
 على كونه على الهيئة المخصوصة ومشي عليه زين الدين عيسى بن اسحق الاصفهاني
 في الكف الحقايق على كثر الرقاب اذ قال واما ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

اذا عم الله تعالى يقول اذا نام العبد في صلاته لملائكة انظر الى عبد روجه عند
 وجهه في طاعة او في عبادتي محمول على ان لم ساجدا على الوجه المسنون رافعا بطنه عن فحشة
 باديا ضبعيه مجافيا المنية عن عقبيه ثم نال النوم ولم يتغير حاله فاذا كان النوم
 على هذه الصفة لم يكن غالبا ويكون الحس باقيا وانما يكون ذلك لفعل وهو اول
 النوم واما اذا سقط بطنه الى الفخذين وتغير حاله عن السجود المسنون فقد عمل
 النوم على إزالة عمل العقل وقوة واذهب الروح الحساسة وارتفع المفاصل
 فيجب إعادة الوضوء ولا فرق بين الصلوة وغيرها وفرض بعض اصحابنا انه لا ينقص
 في الصلوة استدلالا بما روينا قلنا انما يصح الاحتجاج به على بقائه في العبادات وفي الصلوة
 لا على ان إعادة الوضوء والصلوة لا يجب لان حدثه في نومه بحر بحر سبقت الحدث
 في الصلوة الا ان البناء لا يجوز بعد الانتباه لعدم مساس الحاجة لقله وقوة
 فصار كالسيف المضمي المنحني لتغير في الصلوة اشهر في الكشف فلا يحق
 مخالفة لعامة الكتب اذ صرح في البحر واما نوم القائم والقاعد والراكع والاسجد
 غير مستند الى شيء فان كان في الصلوة لا ينقص وضوءه سواء كان في الركعة على الهيئة
 المسنونة او لا واما خارجها فلا ينقص ايضا الا انه اذا نام ساجدا يشترط في عدم
 النقص ان يكون سجوده على الهيئة المسنونة في الصلوة لان في الوجه الاول التماس
 باق والاستسلام متعمد بخلاف في الوجه الثاني وهذا هو القياس في الصلوة الا
 انما تركناه فيها بالنقص كذا في البوامع وصرح الزيلعي بانه اذا نام في البحر فسلم للصلاة
 ان صاحب الكشف لم ينقص بغير وكيفية القياس في السجدة الصلاة على غير الهيئة
 ثم على كل حال في الكشف على التعمد فقد النوم في سجود الصلوة على غير الهيئة المسنونة
 على ما في فتح القدير لو لم يقل وانما يكون ذلك قياسا لان الناس لا ينقص عمدا
 ولو غير عمد في الصلوة او خارجها كما سبأ في المحاضرات واما قوله على ما في فتح القدير
 فهو

فهو ما قال في البحر الرائق واطلق في الهداية الصلوة فمثل ما كان عمدا وعمدا عليه
 وعنه في يوسف اذا نكح النوم في الصلوة نقص والمختار الاول وفي فصل ما ينقص الصلوة
 من فساد قاصحان لو نام في ركوعه او سجوده ان لم يتعمد لا يفيد وان نكح في
 في السجود دون الركوع انتهى كانه مبني على قيام المسك حينئذ في الركوع دون السجود
 وينقص النظر ان يفصل في ذلك السجود ان كان متجاويا لا تفيد للمسك ولا تفيد
 كذا في فتح القدير انتهى من البحر فسلم ان ارسلت الهيئة المسنونة للمسجدة للصلوة
 في السجدة الصلوية لعدم انتفاء الوضوء وعدم فساد الصلوة انما هو في صورة التعمد
 لا صورة الغلبة مع انه قال ايضا في البحر وقد يقال مقتضى ما تقدم من البداهة وعنده
 ان لا يفيد الصلوة بالنوم في السجود مطلقا سواء كان على الهيئة المسنونة او لا
 وسواء نكح او لا وينبغي ان يحمل ما في الفتاوى على ما روي عنه الى يوسف وفي شرح
 المنظومة بدليل ما نقل عن جوامع الفقه ان النوم في الركوع والسجود لا ينقص
 الوضوء ولو نكح ذلك فقد صلا على ما لا يخفى انتهى من البحر واما الناس فعلى ما في
 ثقبيل وهو حدث في حالة الاضطجاع وضعيف وهو ليس بحدث فيها والفصل
 بينهما ان كان بحيث يسمع ما قيل عنده فهو ضعيف ولا فنيقيل كذا في النسيان
 ونقل من سئل اليه ان ينادي عليه كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم
 ينتظرون الصلوة فيضعون جنوبهم فنهض من نيام ثم يقوم الى الصلوة على الناس الغير الناض
 كذا في البحر الرائق قال في فتح القدير وقد قال الحداد في لا ذكر للناس مضطجعا
 والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حوله كان
 كان حدثا وان كان يسهر حرقا وحرقا فلا اشهر منه فتح القدير ثم ان قول صاحب
 الكشف الا ان البناء لا يجوز بعد الانتباه لعدم مساس الحاجة لقله وقوة فصار
 كالسيف المنحني لفكره في الصلوة منظور فيه اذ قال في منقح الفتاوى عند بيان مواضع البناء



الا اذا كان الحذر والمكث في حالة نوم المحدث فان ذلك لا يمنع البناء انتهى ثم ان قوله
 قصار كالمسكة التي في الصلوة هـ قياس مع الفارق اذ موجب الفصل
 وهو مانع للبناء مع البناء كما قال في الدر المختار في باب الاستحاضة اعلان الجواز
 البناء ثلثة عشر شرطاً لو كان الحديث سملوياً به بدنه غير موجب لفعل ولا تاد وجود
 الا آخره بان ثمة ان ثمة الله تعالى في باب نعمة الوجود في موانع البناء لكنهم لم يعدوا
 النوم من النوادر بل صرحوا بخلافه كما سمع في المخرج ومثله ايضا في الدر المختار بل مثله للمعاد
 بالاغناء والفرقة وكيف بعد النوم من النوادر سيما في زماننا اذ ربما يغلب في العتاء
 طافح بسبب كثرة الاكل والشبع فخذ هذا والاضطجاع وضع الحنك على الارض يقال
 ضحك الرجل اذا وضع جنبه على الارض واضطجع مثله كذا في الصحاح ويلحق به المستلقي
 على قفاه والنائم المستلقي على وجهه واما من نام واضمأ البنية على عقيبته وصار شبه
 المكث على وجهه واضمأ بطنه على فخذيه لا ينقض وضوءه كذا في النهاية واقره عليه
 صاحب المعجم ونقل في فتح القدير عن الذخيرة وقال في غيرها لو نام من بيا ورأسه على فخذيه
 نقض وهذا يخالف ما في الذخيرة انتهى وفي المحيط لو نام قاعدة واضمأ البنية على عقيبته
 شبه المكث قال محمد عليه الوضوء وقال ابو يوسف لا وضوء عليه وهو الاصح انتهى فالسعيد
 ان في المسئلة اختلافاً وانما في النهاية وغيرها هو الاصح ولو لم يكن الموضع مصطحفاً فقام بالصحيح
 انه ينقض وضوءه وقيل لا ينقض لان نوم المريض قاعدة للصحيح فاما كذا في كثير من الكتب
 وان نام والباقي الصحيح او المحل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجع كذا في المختار واما التورق فلفظ
 مشرر فان كان بمعنى انه جلست فكيف في المخرج كما اذا نام على احد وركبه او معتمداً على احد
 مرفقيه فهذا ناقض للوضوء وهو مراد المصنف رحمه الله عليه بدليل ما عرفت في الكافي
 وان كان بمعنى انه جلست ان يسط قدميه من جانب ويلصق البنية بالارض فهذا
 غير ناقض كما صرح به صاحب الخلاصة واما الاستسقاء بالظفر الرشي لوازله عنه سقط
 فان كانت مقعدة نازل على الارض نقض نومه اتفاقاً وان كانت غير نائلة فقد ذكره القدر

انه

انه ينقض وظاهر المذهب عن ابي حنيفة عدم النقض كذا في الخلاصة وبما اخذ عامة المتأخرين
 وهو الاصح كذا في البدائع وفي الخلاصة ولو نام على رأس التنور وهو جالس قد ادلى
 رجله كان حدثاً وفي المبني ولو نام محبباً ورأسه على ركبته لا ينقض وفي المحيط
 لو نام على دابة وهي عربية قالوا ان كان في حال الصعود والانسواء لا يكون حدثاً
 وان كان في حالة الهبوط يكون حدثاً لان مقعدة بمعنى فيه عن ظهر الدابة انتهى كلها
 من خذ هذا الى ههنا في البحر الرئي قال في الدر المختار والعنة لا ينقض كنوم الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام وهل ينقض اغماؤهم وعشيهم ظاهر كلام المبسوط نعم
 انتهى اعلم والى اصل ان النوم في الصلوة او خارجها وعن عمد او غلبة على المختار
 ينقض الوضوء في حالة الاضطجاع ولو مرضاً على الصحيح وفي كل حالة هي في حكم الاضطجاع
 مثل الاستسقاء على شيء والتورق على احد وركبه والاحتكاك على المرفق بشرط جاني مقعدة
 عن الارض في الكل على الظاهر ومثل الاستسقاء على القفا والاضطجاع على الوجه لا يشترك
 الكل في زوال المسكة بل الاسترخاء ولا ينقض في حال القيام والركوع والسجود والوجود
 والقعود ولو شبه المكث على الاصح كذا في بيوت الهيئة المستنونة في السجود خارج الصلوة لا يشترك
 الكل في نقصان الاسترخاء وعدم زوال المسكة ولا استثناء البعض بالنقص هذا هو الاصح
 ما تيسر من الاجمال فلا تغفل عن اختلاف الروايات من الفرق بين الصلوة وخارجها
 وبينه العمد والغلبة كما نقل عن ابي يوسف وبيانه العمدة في الركوع وبينه في السجود
 كما عليه فتورقاً صحيحاً ومنه الاضطجاع بينه الاصل من النقض وعدم النقض في القعود
 على عقيبته شبه المكث على ما استفاده صاحب البحر فلهذا الاختلافات في المقام
 وقوله المختار في بيانه فتاوى الاعلام فلهذا اشبهت الكلام وارتكبت التكرار وخففت الكلام
 اذ المقام بحر من كلام الامواج الا ان تغفروا في ساحة فالحق بحقيقة الحال عند الله الملك العليم
 وصلى الله على سيدنا وشفيقنا محمد وعلى جميع الانبياء والعظام ومن تبع الشريعة اليوم والقبام

التوبة المعلقة بالانفاذ المستعجل في هذا المقام الالهي عز وجل كسر وسيلتك كقولك
 قوتني ع. معناه واست خلتك دبره دعي ديرك وبونك اصيل سنة در فحيتك
 دليلي جمعي استاه لك بدي در كامي مفردك وسطك اولان تاي حذف ايد وب سنة ديرك
 السنة سنك فحيتك السن معناه در وفي الحديث العبي وكاء السنة
 عبي الفعل حذف في ايد ويرور وكاء السن مجذف لام الفعل ووكاء واول كسر
 قر به اغترس بقله طر سنة ديرك وفي كتاب المجرد العين وكاء السنة
 هو ضبط يشد به رأس القرية وفيه ايضا السنة خلقه المير الاتكاء كرسيد
 وتامك يشد بديله طابق يقال اتكاء على الشيء فهو متكئ وفي الصنابة شرح الهذلية
 والاتكاء افعال منه وكاء معقل الغاء مسموز اللام مقدر لا مستعمل فابدل التائي في اتكاء
 من الواو لان الاصل اوتكاء فان التاء تبدل من الواو في افعال وغيره استهت في النهاية
 الاستناد طابق الاضطجاع ياتي اوزره ياتق طانادن قلب اولك اصيل
 الضمعي باب افعالن ثلاثي ماضي صيغ در مشكته قوة ماسك معناه
 عماك يومقاده خلاص اسر خادر الرخو رانك كسر وخاء مجر نكر سكونك كوشك
 وصالح اولان سنة والرخو فتح الداء مثله الرخاء واولك فتح والشك مدله بخرن كوشك
 اولك ومقام آخره واسم اولك معناه ده طور الرخاء رانك فحيتك كد كد كد اولك
 الاسر خاء عز وجل وتامك كسر بديله سالو بوسر لمسي يقال اسر في الشيء يومقاده
 نوم سبيك اعضانك كوشك بوسر سالو بوسر لمسي در كه قوة عماك زانك اولك بوسر سالو
 يعني اعضاده بلك بوسر بوسر طو شقي قالمبوب كوشكك صالحين حاصل اولك
 الاحتيال هو نكر وتامك كسر بديله بركنه دينن ديكوب اوتوركي دوليند بديله ايتلدي
 وارقه سني جمع انك دوليند بديله كاه اولور احتياالي اليك وفي ايلد الاستلقاء
 باب استفعالن اولر في الو آرقه اوزره ياتق استلق على قاه ديرك بعضي يوز اوزره
 ياتقنه وفي استلق على وجهه ديرك نه كم يومقاده مستلدر الانكبار يوز اوزره

الورك واولك فتح ورائك كسر بديله اوبلو نكر اوستي ما فوق الفخذ معناه
 وورك لفظ مؤنث در وكاه اولور تخفيف اولنوب وورك ديرك رانك كقولك
 فخذك فخذك التوركي فحيتك ورائك صعيد وشديديك وورك اوزره اوتوركي
 كذا في ترجم الصحاح للوازم الله تعالى العقب عينا فخر وقامك كسر بديله اباك
 مؤخر كرك او كرك ديك اولور ولا خروجه دودة مخرج اولك قطامنه لان عيا
 الباقط طاهرة وما عليها البلة قليل وهو حدث في السيلك في غير
 وما ذكر في الهداية لان النجس ما عليها وذلك قليل لا يصح الاعلار واية الحمد لله تعالى
 كما ذكرنا في قبل فان قيل التبدل في غيرها انما لم يكن حدثا لعدم الخروج وهذا قد خرج
 فكان كالسيلك قلنا الخروج فيه مقدر بالسيلان فدار الحكم عليه فلم يجعل حدثا
 وان وجدت حقيقة الخروج تيسر وهو كالجث فانه ليس بحدث وان خرج مع
 ربح منتهى والفاء حدث لانه خارج عن السيلك وان كان قليلا من الكافي
 فاجاب في الكافية شرح الهداية عن اعراض صاحب الكافي على الهداية بقوله لا يقال
 هذا تناقض لانه قد سبق ان لا يكون حدثا لا يكون نجسا لاننا نقول لعله ذكره بناء
 على قول محمد والاول قول ابو يوسف لو خاض ولو كان الاول قول الكل ثاني الجامع الصغير
 مروى ذلك عن ابن عمر محكي عن النبي يوسف ولم يرو عن غيرها خلاف ذلك في محل الجمع
 نقول نقدر قوله النجس لو كان كان ما عليها وبهذا يندفع التناقض استلزام الكافية
 قال في البحر الدائق ان لا ينقض الوضوء خروج دودة من جرح قديم لان الدودة الخارج
 من احد السيلك تنقض الوضوء والفرق بينهما من ثلاثة اوجه الاول ان الدودة
 لا تخلو عن قليل بلة يكون معها وتصح بها وتلك البلة قليل نجاسة

لان ما كان
 من النجس

او على ما في الهداية
 من النجس



۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لواحد من الثلاثة ناقض للوضوء عنده اذا كان يباظر الاصاب واستدل النووي في شرح
المهذب بما روى بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا تمسك
احدكم ذكره فليتوضأ وهو حديث حسن رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذي
وابن ماجه باسناد صحيح ولما رواه الجماعة اصحاب السنن الا ابن ماجه عن
ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلحة بن علي عن ابيه عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه سئل عن الرجل يحس ذكره في الصلوة فقال هل هو
الا بوضوء منك وقد رواه ابن جبان في صحيحه قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء
يروى في هذا الباب واهم ورواه الطحاوي ايضا وقال هذا حديث مستقيم الاسناد
غير مضطرب في اسناده ومثله فهذا حديث صحيح معارض لحديث بسرة
بنت صفوان ويرجح حديث طلحة على حديث بسرة بان حديث الرجال أقوى
لأنهم حفظوا للعلم واضبطوا ولهذا جعلت شهادته امرأته بشهادته رجل
ولان حديث طلحة غير قابل للنسخ لانه صدر على سبيل التعليل فانه صلى الله تعالى
عليه وسلم ذكر ان الذكر قطعة من فلان تأشير لم يمتد في الانتفاء وهذا المعنى
لا يقبل النسخ كذا في البحر الرائق مع كسب الطوق والنقصيل فان قلت فليجمع
وفي البحر ايضا ويستحب لمن مر ذكره ان يفصل يده فترجى به صاحب المبسوط
وهو احد ما حمل به حديث البسرة فقال والمراد بالوضوء غسل اليدين استحبابا
كما في قوله الوضوء قبل الطعام ينبغي الفقه وبعده ينبغي العلم كما في البدائع ما يفيد
تقييد الاستحباب بما اذا كان الاستنجاء بالاجرة والاداء وهو حسن لا لا يخفى
استدراك البحر الرائق ولو لم يمتد ذكره قال في القسطنطيني لافس الرجل ذكره

فيمنع من طهره
فيمنع من طهره
فيمنع من طهره
فيمنع من طهره

او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حتى او ميتا انتهى وفي السراج الوهاج ومن الذكر
لا ينقض الوضوء عندنا كيف ما كان وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان ميتا يبطل كف
من غير حال نقض وان مت بظاهرة كف لا ينقض وكذا اذا مس المرأة فرجها يبطل
كفها نقض وضوءها عنده وبظاهرة لا ينقض وعندنا لا ينقض وقال مالك ينقض
وضوء الرجل دون المرأة وقال الامام احمد اذا مس الذكر والفرج بظاهرة وبباطنه وبذراع
نقض وضوءه انتهى السراج قال في النيب اعترض الكثر للشافعي وعلى هذا الخلاف من
فرج البهيمه اسهر وطاحنة وامرأة المرأة لا ينقض الوضوء من امرأة قال في معراج الدرر
ومن المرأة والفرج يبطل الكف لا ينقض عندنا وعند الشافعي ينقض وعند مالك واحمد
ان كانا بشهوة ينقض والا لا لان الشبهة مظنة بفرج ناقض وبما يخفى قلنا فادبر
الحكم عليه الى احتياط ولان في رحمه الله تعالى او لمستم النساء فانه معطوف
على الرحم من الغائط وهو حقه في المس باليد وقراءة لامس محمولة على المفاعلة تأتي في جانب
واحد كما ثبت في اللص وقوله قول ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم وفي المبسوط وهو اختلاف
معتبر في الصد لا اقل حتى قيل ينبغي لمن يؤمن ان يحتاط فيقول صلى الله تعالى عليه وسلم
من مس ذكره فليتوضأ ولان المس بسبب الخروج للذي في مقام مقامه كالتقاء الختانين ثم على قوله
يسر طمس شرتها حتى لو مس شعرها او ظفرها لم يكن حدثا وفي مس ذوات الحرام
والصفرة الاجنبية له قولان اظهرهما انه لا ينقض وفي حق الممسوس له قولان اظهرهما
انه في حكم اللامس ولنا قوله تعالى ولا تمسوا ارجعكم لانه هو المتعارف بين اهل اللغة
وقراءة لمس محمولة عليه فانه حينئذ يبيح حكم الطهارة الصغير والكبير حال عدم
كبابه حالهما في صد الاية عند وجود الماء والعباد حاجة الى معرفة هذا الحكم في الحالين

والذي

والحمل على ما هو اشرف بيان واعرف فاعاد بخلاف المولم محل لانه يكون بيانا للطهارة
الصفر مرتبة واهل البيان الكبير حال عدم الماء ومع عدم هذه العقل الى قياس
الكبير مع ما روي عن عايشة رضي الله تعالى عنها وعن ابيها انه عليه الصلوة والسلام
كان يقبل بعض سائر ويخرج الى الصلوة انتهى المعراج قال في الكافي لما ان اقامه السبب
مقام السبب انما يكون اذا كان غالبا اذ في الوقوف على العلة الحقيقية صريح وقد قدما
المباشرة الفاضلة فبما خرج غالبا انتهى اعلم قال في الخفايا عند شرح قول الخلافة
ومس الفرجين بالكف حدث وهكذا مس النساء للعبث في مس الفرج لا يوجب نقض الطهارة
عندنا سواء مس بباطن كف او بظاهرة كف وسواء مس في الصلوة او خارج الصلوة ذكر ان كان او نسي
وعنده مس الفرج يبطل الكف من غير حال من نفسه وغيره من الادميين من صغير او كبير في او ميت
ذكر او نسي ينقض الطهارة كطهارة اللباس لا غير والمراد بالفرج القبل والبرقان مس
خلقه البر ينقض في اصح قوليه وهو المشهور ومس فرج البهيمه لا ينقض ومس الذكر
المقطوع فيه وجهان والخلاف في المس بباطن الكف اذ بظاهرة لا ينقض اجماعا
وانما وضع في الكف اذ المس بما بين الاصابع لا ينقض اجماعا من المبسوط والكفاية والمهذب
لا صح بات في محرم الله تعالى المس الثانية مس امرأة ولم تنزل لا ينقض الطهارة
عندنا بشهوة او بغير شهوة وقال مالك ان مس شهوة ينقض والا فلا وهو احد قول
الشافعي رحمه الله تعالى وفي للعبث اربعة اشارة البه وقال في القول الثاني ينقض في الوجهين
وان مس صفرة لا تنه او عجزه لا تنه اذ ان مس محرم فبغيره قولان وفي الشعر والظفر والعقد
المبان لا ينقض عنده هو الصحيح ثم في التماس وضوء الممسوس قولان ومحل الخلاف ان لمس الرجل
بشرة المرأة او المرأة بشرة الرجل ولا حائل بينهما وهو المراد بقوله مس النساء يعني مس الرجل النساء
ويكون اضافة المصدر الى المفعول او مس النساء الرجال ويكون اضافة المصدر الى المفعول
اما مس الرجل الرجل والمرأة المرأة لا ينقض اجماعا من المبسوط والكفاية والمهذب والوسط انتهى الخفايا في شرح الخلافة

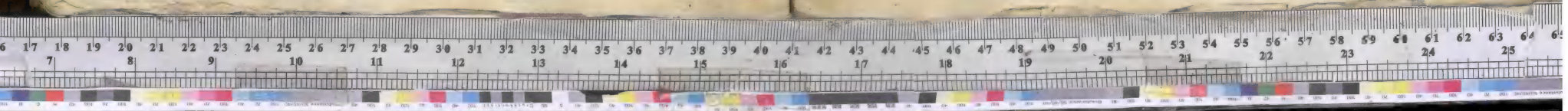
هذا ما وجدته

والواو في قوله وفرض اما الاستيناف او للعطف على فرض الوضوء والغرض مصدر بمعنى
 المعروض لان المصدر يذكر ويراد به الزمان والمكان والفاعل والمفعول كذا في الكافي
 وقوله الغسل يعني غسل الجنابة والجيش والنفاذ كذا في السراج الوهاج وظاهره
 ان المضمضة والاستنشاق ليسا شرطيه في الغسل المبني حتى يصح
 بدونهما ثم اعلم ان الكلام في الغسل في مواضع في تفسيره لغة وشراعية وسنية وركنية
 وشروطية وسنية واداية وصفية وحكمية اما تفسيره لغة فهو بالضم اسم الغسل
 وهو غام غسل الجسد واسم الماء الذي يغسل به ايضا ومنه في حديث مجاهد
 فوضعت له غسلا كذا في المغرب وقال النووي ان يفتح الغبير وضمتا الغتان

صلى الله تعالى عليه وسلم الطهارة بنفي الفحشاء وبعده بنفي الآثم ههنا الجنون وكذا في الوضوء على الخوض
 وقشر الجلد وقص الشعر والظفر لا ينقض الوضوء واذا نيقض الطهارة وشكر في الحدث فهو
 على الطهارة ولو نيقض الحدث وشكر في الطهارة فهو على الحدث لان الشكر لا يبطل اليقين وانما
 يبطل اليقين ببعضه مثل وان شكر في ترك بعض الوضوء وهو اول ما شكر غسل ذلك للوضوء
 الذي شكر فيه وان كان الشكر يرضى له كغيره لم ينفذ الا ذلك وان شكر في نجاسة الماء او التراب
 لا بأس باستعماله لانه ييقض الطهارة وان شكر هل انه صلى لم لان كان في الوقت سنة
 فالظاهر انه لم يصل وان شكر بعد خروج الوقت فالظاهر انه قد صلى ومن شكر في طلاق امره زوجته
 او عتق عبده او اصابته لم يبطل امره ولا يعتق عبده ولا امره ويكره ان يسرق في الماء
 في الوضوء والاغتسال وان يغسل كل عضو اكثر من ثلاث غسلات لان النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم كان يغسل بالصاع ويتوضأ بالماء وهو طلاق فان توضأ باقل منه جاز والمقصود
 في هذا ايصال الماء الى الاعضاء الطهارة فاذا التفت باقل منه جاز وان توضأ ببرطلين
 او اغتسل بصاع ولم يصب لم يجز فعله ان التقدير بذلك ليس بشرط لازم وانما الكراهية في التاكيد
 وكيفية الاغتسال بالصاع ان يستنجي برطل ويغسل وجهه وذراعيه برطل ويصت على راسه
 وسائر جسده خمسة ارطال ويغسل قدميه برطل فذلك كل ثمانية ارطال وهو صاع واذا اراد
 ان يستنجي ويتوضأ التعل ثلثة ارطال رطل الاستنجاء ورطل غسل الوجه والذراعين ومرة الرأس
 ورطل غسل القدمين وان كان ما كان على الحنفية ولم يستنج كفاه رطل واحد والمعتبر في ذلك الكفاية
 ويستحب ان لا ينفذ في الوضوء باحد فان استعان بغيره يصيبه السلام عليه جاز لما روي ان اب
 والمغيرة والربيع بنت معوذ صبرا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الماء وتوضأ فان
 وضأه غيره من غير عذر جهل بجزئه وقال داود الظاهر لا يجزئ انهما في السراج الوهاج
 وفرض الغسل غسل الفم والانف خلافا لك في رحمه الله تعالى لقوله صلى الله تعالى عليه

وسلم عشر من العطرة اير السنة وذكر المضمضة والاستنشاق وقص الشارب وفوق الرأس
 والواو في قوله وفرض اما الاستيناف او للعطف على فرض الوضوء والغرض مصدر بمعنى
 المعروض لان المصدر يذكر ويراد به الزمان والمكان والفاعل والمفعول كذا في الكافي
 وقوله الغسل يعني غسل الجنابة والجيش والنفاذ كذا في السراج الوهاج وظاهره
 ان المضمضة والاستنشاق ليسا شرطيه في الغسل المبني حتى يصح
 بدونهما ثم اعلم ان الكلام في الغسل في مواضع في تفسيره لغة وشراعية وسنية وركنية
 وشروطية وسنية واداية وصفية وحكمية اما تفسيره لغة فهو بالضم اسم الغسل
 وهو غام غسل الجسد واسم الماء الذي يغسل به ايضا ومنه في حديث مجاهد
 فوضعت له غسلا كذا في المغرب وقال النووي ان يفتح الغبير وضمتا الغتان

كذا في السراج الوهاج
 يعني عند تقصير
 فيه والا فمما شرط
 في تحصيل السنة
 في فحالة الاحتياط



وبأكل ويشرب اذا تمضمض هكذا قيد في فتح القدير وظاهره انه لا يجوز له قبل التمضمض
لا ذكر في الزاوية ما يفيد ان هذا على رواية بخلافه الماء المستعمل ونقطةها وجعل للجنب
شرب الماء قبل التمضمض على وجه السنة وان لا على وجهها لانه لا يشرب الماء المستعمل
وانه نجس انتهى فينبغي على الرواية المتقدمة المصحح المفتي به انه طهارة الماء
المستعمل ان يباح الشرب مطلقا وبسبب ان انفصال الماء عن العضو اعم من ان يكون
الى الباطن او الظاهر من البحر الرائق يقول العبد الان لا يستفاد كون الحج اعم من ان
يكون الى الباطن او الظاهر لا ياتي بالزوايد وغيرها من المعبرات اذا اطلق الظاهر
انه معني على الرواية الصحيحة المختارة فكون الماء المشروب مستوعلا يقتضي تعميم الانفصال
الى الظاهر او الباطن حتى ياخذ حكم الاستعمال ولا يلزم لا يقتضي تعميم الحج الى الصبب او الظاهر
او الباطن لياخذ حكم الاستعمال لان الماء ياخذ حكم الاستعمال بمجرد الانفصال
بلا اشتراط الحج على الصحيح كما سبق مع ان الظاهر في لفظ الحج او الصبب كونه الخارج
فقط كما يشهد القوي السليم فليحذر هنا كون رواية شرط الحج وان كان الصحيح
وجهها آخر لحمل الشرب مطلقا على وجه السنة او لا لكن الرواية المفتي بها هي طهارة
الماء المستعمل هي الوجه الوجيه وصلى الله على رسوله محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين
والمستعمل في فتاوى قاضيان الجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب فالمسحبة ان يغسل
يديه وفاه وان ترك لا بأس واختلفوا في الحائض فابعضهم هي والجنب سواء وقال
بعضهم لا يجب مسحها لان الفصل لا يترد بخلافه الجنب بخلاف الحائض
انتهى فاحفظ من البحر الرائق يقول العبد الان لا يغسل الغسل في الحيض وايضا لا يلزم
كون الماء مستوعلا لعدم ازالة الحدث حال الحيض لفقده شرط الصحة كما مر فتدقق في
على رسول رب العالمين اللهم اجعلنا من علي وشريعة العالمين واحسننا في رتبهم آمين

ويحتمل ان يعادوا هذا قبل ان يغسل الا اذا احتل فانه لا ياتي اهل ما لم يغسل كذا في المبني
واقره عليه في فتح القدير ونعقبه في شرح منية المصل بان ظاهر الاحاديث فيه
تقيد الاحتجاب لان في الجواز المفاد منه ظاهر كلامه ويجوز نقل البلية في الغسل
من عضو الى عضو اذا كان مستوعلا تنقاطر بخلاف الوضوء ولا يضرب ما انتفع
من غسل في اناء بخلاف ما لو قطر في الاناء وسباني غاص في تحت الماء المستعمل
ان الله تعالى من البحر الرائق قال في محل ذلك البحث وفي الخلاصة جند اغسل
فاتمض من غسل سبي في اناء لم يعد الماء اما اذا كان يسيل فيه سيلانا فده وكذا
حوض الحمام على هذا وعلى قول محمد لا يفده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهورة
انتهى لفظه فاذا عرفت هذا لم يتأخر عن الحكم بصحة الوضوء من السقاية الموضوعة
في المدارس لعدم غلبة الطين بقلية الماء المستعمل او وقوع نجاسة في الصناديق
منها من البحر الرائق ثم كلام الحرثي وقال الفاضل المحقق الشهير باخر في حاشيته
صدر الشريعة واعلم ان بين الناس من يدعي كثرة الوقوع بحيث يجتاح بها
كل مفصل من المفصل وهي ان الجنب اذا اغتسل فافقعه من غائلته
شي في اناء غسل يغسل الماء عليه لم لا يفد ذكره في الخلاصة ان مجرد الانتضاح
لم يفد الماء عليه اما اذا كان يسيل فيه سيلانا فده وكذا حوض الحمام
وعلى قول محمد لا يفده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهورة
وفي الجامع الصغير لقاضيان انتضاح الف في الاناء ان كان قليلا
لا يفده وحده ان لا يستبين موضع القطرة في الماء كالطل وان التبان
ذلك فهو كثير وعمر محمد ان كان مثل رؤس الابره فهو قليل كذا في شرح الوقاية
انتهى حاشيته اخر رحمه الله تعالى بلفظه وفرها من تلك الحاشية الشريفة
المبالغة في التمضمض والاستنشاق سنة في الطهارة كما في شرح البيهقي وقادري على السفر
وفي صلاة البقاة سنة في الوضوء واجبة في الغسل عن الجنابة اذا لم يكن صائما جنب لم يتمضمض
فاكل الثلج ان ابتل فاجازة لانه قطرات جنب غرض ولم يجز اذا اصاب جميعه قطراته انتهى

لا ذلك اذ لا يفرض ذلك بدنه وان رواه ابو داود والترمذي كما ذكره الهندي
 وهو امر الابد على الاعضاء المنسوبة فلما فاض الماء فوصل الى جميع بدنه ولم يتسبب
 يد به اجزاء غسلة وكذا وضوءه قال النور وبه قال العلماء كافة الا ما كان في ما منها
 شرطه في صحة الغسل والوضوء واصحى بان الغسل هو امر الابد ولا يقال لو اوقف في المطر
 اغتسل ونقل في فتح القدير انه رواية عن ابي يوسف ايضا ولنا ان المأمور به في النص
 هو التطهير فلا يتوقف ذلك على ذلك فمن شرط فقد زاد في النص وهو نسخ وذكر
 النور انه يجزئ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يلى ذر رضى الله عنه فاذا وجدت
 الماء لامه جلدك ولم يامره بزيادة وهو حديث صحيح وقوله لا تسمى الا فاض
 غسلا ممنوع انتهى كذا في البحر الرائق وقيل ولا ادخال الماء جلدة الاكف
 والقائل للرد بقيل صاحب الكفر اذ قال في الكافي شرح الوافر اصل الكثرة اقل من الغسل
 ولم يدخل الماء داخل الجلدة جاز لانه خلقه الله وانما تصير يقبل شعر الا ضعفه
 فاما ما نصحه خلافة من البداهة ومختار النوازل واما ترك التفصيل الواقع في المسحور
 على ما نقله من الدر المختار قال في البحر الرائق ان لا يجب على الذكر لم يجزئ
 ان يدخل الماء داخل الجلدة في غسلة من الجنابة وغيره الا بالخرج الى اصل لو قلنا
 بالوجوب لا لكونه خلقه كقصبة الذكر وهذا هو الصحيح المعتمد وبه يندفع
 ما ذكره الزيلعي من انه مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انقص وضوءه
 محله فعمله كالخارج في هذه الحكم وفي حق الفسل كالدخول حتى لا يجب اصال
 الماء اليه وقال الكرد في وجوب اصال الماء اليه عند بعض المتأخرين وهو الصحيح
 فعمل هذا الاشكال فيه اسهل من هذا الاشكال انما مش من تعبد لعدم اصال
 الوجوب بان خلقه كقصبة الذكر واما على ما علمنا به بتقاضي القدير فلا اشكال
 له

٩٤
 ٩٥
 لكن في البداهة ان الخارج في اصال الماء الى داخل القلفة وصحانه لا بد من الادخال واختاره صاحب الهداية
 في مختارات النوازل وقد تقدم ان ادخال الماء الى داخلها مستحب كان ذلك مستحب
 انتهى البحر الرائق لكن قيده في فتح القدير منية المصلي بكونه في المرة الاولى وبعده
 كونه سائعا

اسهر من البحر الرائق وعبارة مختارات النوازل هو والاقله اذا اغتسل ولم يصل
 الماء تحت الجلدة والاصح انه لا يجوز وقيل تجزئه لان ذلك خلقه والرواية فيه مضطربة
 اعلم كما ورد كلام البداهة على التعليل بالمرور كلام ابن قاضي سماونه في التسهيل على ذلك التعليل
 اذ قال ويجب على الاكف ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نقص
 الوضوء وهذا عند بعض المتأخرين فنداهم الظاهر والمبطل من كل وجه وعند بعض المتأخرين
 اصال الماء اليها في الفسل سائر ينقص الوضوء اذا نزل البول اليها البول فلها حكم الباطن
 في الفسل وكلم الظاهر ينقص الوضوء اقول مشكل هذه الرواية بما استدلل على فرضية للنقص
 والاستصحاب من مبالغة التطهير في النص فانه يقتضي ان يجب اصال الماء اليها اذ لا
 فيه بخلاف العيين انتهى كلام التسهيل وقال بعض المتأخرين معترض على قوله ان البول الذي
 هو علامة مختارة في التسهيل على ما مر في الدبابة اقول قد سبق الامام الزيلعي في هذه الاشكال
 فيقول العبد الا ان يلبس في هذا الاشكال لان الاشكال الزيلعي انما هو على التعليل بكونه خلقه
 كما سمعته من البحر الرائق بتقاضي القدير بل سبقه صاحب البداهة اذا اشكالها
 على التعليل بالخرج فتمت وفي كشف الحقائق كلام يصلح ان يكون جوابا آخر ليلزم من ذلك خلاصة العمل بالسجدة
 فليطالع ثم قال في الكشف وذكر في شرح الخوارزمي ويدخل الصبي في ستره والماء في قلفته
 وان ترك جاز وفي النوازل لا يجزئه ويجب غسل الفرج الخارج كالقلفة عند الخوف وفي
 اصدر الروايات في محمد انه لا يجب كقصبة فدل على ان في المسئلة روايتين والله اعلم
 انتهى في كشف الحقائق ثم ذكر الدقائق فالمراد من المسئلة مشقة غسل الفرج الخارج
 وغسل داخل القلفة قال في الدر المختار وفي المسحور ان امكن فتح القلفة لا مشقة ويجب والا اسهر في الدر المختار

في معراج الدرر صرح في النوازل لا يجزيه وحده عن الدم الخارج الى اخر مقام وفي النوازل فعله صدر العباد

محرقة ولعل وعسى ما نقل صاحب الكشف من الاطلاق في فضل الفرج الخارج مذکور في معراج الدرر

وقال في الدر المختار والمسعودي ان امكن فتح القلفة لا مسنة بحجب والا لا اسهله الدر المختار قال صل في المسئلة روايتان على ما هو الظاهر من كلامهم صراحة واحدة وجوب غسل داخل القلفة وعدم وجوبه والاول هو الصحيح عند صاحب البدائع وصاحب التمهيد والامام الكدرور ورضي به الزيلعي وسعهم صاحب المعراج ويؤيده اسلوب كلام صدر الشريعة وافره ابن كمال بل صرح بعدم صحة خلافه فقال في البدائع اذ قال في اصلاحه ويحب ابدال الماء الى داخل السرة وثقب الفرج وطول المرأة غسل الفرج الخارج لعدم الخرج وكذا الاقنعة يجب عليه ابدال الماء الى القلفة وقال بعضهم لا يجب وليس يصح اذ لا يخرج فيه صرح به في هذه الاقنعة والبدائع اسهله كلام ابن كمال في هذا وهو الاصح عند صاحب الهداية كما سمعت من مختاراته فلهذه النتيجة من هذه الاعلام سيما صاحب الهداية والبدائع والكدرور والزيلعي وغيرهم صدر خلافه بلفظ قيل استرة لا صنعت كما هو عادة المصنف والقول الثاني هو ما اعتمد عليه صاحب الكفاية في هذا الوجه والظاهر والظاهر والظاهر عبد الله النسفي وصاحب البحر الرائق وفتح القدر والدر المختار ومنع الفعلة وصاحب البحر الرائق

زين ابن نجيم وصاحب فتح القدر قال ابن نجيم وصاحب التنوير ومنع الفغار وصاحب الدر المختار وغيرهم من المسائل وهذا القول هو ارفق بالناس لكن الاول ابلغ في الاحتياط في باب العمادات سلامته عن الخلاف وما روي من التفصيل عن المسعودي تفصيل حسن وجميع بياني الروايات عليه والله اعلم وصلى الله على الرسول الاعظم والحبيب الاكرم والمحمد على الهداية والتوفيق اعلم ان العبدان الموجزة اليهم في مقام ما افاده صاحب الدر المختار فتذكر من جامع متنه مع نوع تغيير فلهذه وفرض الغسل في كل المفروض غسل كل فمه وبلغ الشرب عتلا ان الخ ليس شرط في الاصح وانتهى تحت الدرر وباقي بدنه كغيره من المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وح قال الرازي والعيني والبيد والرحل خارجة لفه داخل شرعا وليس فرضية فاذا كرسفة المبالغة اعني الامر بالاظهر مع عدم الخرج لا ولهذا يفرق في فرض غسل كل ما يلبس في البدن بلا حرج مرة كاذن وشارب وحاصبه

وتم

واثناء اللحمة وشعر الرأس ولو تلبس حتى ينقص صغيره وجوبا ولو علوا او تركيا لعدم الخرج بائنا صفة بخلاف صغيرتها اذ يلبس كل اصلها الخرج لو مقصودا يفرض غسل كل اتقا لعدم وجوب نزح الختم والشرط للصبي او غيره يلحقه الضيق او غيره يتركه لقرط لودخل الماء في ثقب اذ يسهل في الاذن وثقبه والسرة اجزاء والا داخل او فرج خارج لا داخل لا داخل الصبي في قبلها نفس الداخل لانه باطن ولا يجب غسل ما فيه حرج كصبي وان التحل بجل خسر داخل خلفة وثقب انفسه داخل خلفة بل على رواية بل يندب للرجل او لكونه خلفه كما في الفدر طبعه وفي رواية يجب لعدم الخرج وقيل يجب ان يمس فتح القلفة لا حرج والا لا وهو عند العبد الا ان حسن لجمع الروايتين ولا يمنع الطهارة من ذباب وغيره لم يصل الماء وحده وصنا ولو جبه ودرن ودرج وكذا ادهن ودرج وطيب ولو فرط فرقا او مدني يتاخر الا حرج بخلاف عجيبي ولا يمنع ما على ظفر صباغ ولا طعام بركة اسنانه ولا في كسنة

المحرف وقيل ان صلبا منع فروغ نسى المفضضة او حرجا لم بدنه فصلى ثم تذكر ولو نقل لم يعد لعدم تحته ثم وجبه عليه غسل وثمة رجال لا يدعيه وان رواه والمراد بيه رجال او رجالا وسأؤخره لا بياضا فقط واختلف في الرجل بيه رجال وسأؤبر فقط وينبغي لها ان تيمم وتصلي لعجزها شرعا عن الماء والاما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخرجه لو وضرها غسل

راسها قال في ارباب التيمم من التنوير والدر من به وجع رأس لا يستطيع معه شح محذورا لا غدر حبسا في القبض عن غريب الرواية يقيم وافتي فارس الهداية سقط عنه فرض مسح ولو عليه جسيمة مسحها قولان وكذا سقط غسل فيمسه ولو عليه جسيمة لم يضره ولا سقط اصلا وجعل عاد ما لذكر العضو حكما في المعلوم حقيقة انتهى اشهر ما في باب التيمم من الدر المختار

ولا يلحقه بغيره في قوله والمسلم عليه

ووجه آخر فرجه بان يفيض الماء بيد اليمنى عليه فيسكب باليسرى حتى ينقى والفرج قبل الرجل والمرأه
 وقد يطلق على الدر ايضا كما قال المطرزي وينزل على كل موضع من بدن النجاسة ارجاء حقيقة
 ان كانت والجلد انما يطوفه على الفل فيستن الا بالبعد الفرج كما هو ظاهر الهداية والخاص
 او معترضة فلا يستل يفيض والبيان القاضى في شرح الجامع حيث قال يستن فيه تقدم
 الوضوء فيفضل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجلال ان ازالة النجاسة
 فرض ثم ان يتوضأ ان يستمسك بأعمال الوضوء من المسحبات والسنن والفرغ من كل ما ذكر
 فينبور الفل ويستمسك على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعندنا لم يمسح كافي المحيط وفيه من
 الى ان نية الفل سنة كافي الجلال الا عليه الواقعي المستنقح لما سبنا وفيه اشارات بان
 لم يكن في المستنقح كذا اذا كان على لونه او في تقدم الفل وقيل بتقديم مطلق والاول اصح
 كافي الزاهد ولعل وجه الاحتراز في الخلاف في الماء المستنقح ثم يفيض ارضيب الماء من الماء
 المعبر وفي الشرح للوضوء والفل وهو ثمانية ارطال وقيل عشرة طلال للوضوء الاول مح
 والتقدير ليس الا انما حتى جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما المحضان وذكر في الجواهر
 ان الاسراف جاز في الماء الجار لا غير مضيق عليه بدنه ثلثا فينبداً وعلمه الايسر ثلثا في الاسير
 ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايسر ثم الرأس ثم الاسير وقيل الرأس والاول اصح كافي الزاهد
 وعن ابي حنيفة انه يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد
 ارطال كافي شرح الطحاوي واعلم ان نقل البخل من عضو عند اسال الماء يجوز في الفل
 لانه الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه في طلبها كافي في طهارة ثم يغسل رجله في مكان آخر ظاهر
 لافي المكان المستنقح بالفتح ارضيب الماء المستنقح في ما ذكرنا اشارات بان لو انفس في الماء الجار
 جازع الفل لكنه ترك السنة فلم يكت فيه ساعة فاسع الوضوء والفل لا لكل سنة
 كان الزاهد انهم في القسما بلفظ متنا وشرحا محتجاً وقال في البحر الدائن

عندنا

عند شوقه الكثر وسنة ان يغسل يديه وفرجه ونجاسته لو كانت عليه ثم يتوضأ ثم يفيض الماء عليه بدنه
 ثلاثاً لما روى الجماعة في ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ما يغسل به فافزع عليه يديه
 فغسلها من يمينه ثم افرغ يمينه على شماله فغسل بذلك ثم افرغ يده بالارض ثم لمضض واستنشق ثم غسل
 وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً ثم افرغ على جسده ثم تنحى على مقامه فغسل قدميه وهذا الحديث
 مشتمل على بيان السنة والفرضة فاستنبداً استحباب تقدم اليدين وعلو الماء بهما الى الظاهر
 فينبداً بتنظيفهما واستحباب تقدم غسل الفرج قبل او دبراً سواء عليه نجاسة او لا تقدم الوضوء
 على غسل الباقي سواء كان محدثاً او لا وفيه يندفع ما ذكره الزيلعي بان كان يغتسل ان يقول ونجاسته من قوله
 وفرجلان الفرج انما يغسل لاصل النجاسة انفس لان غسل الفرج لا ينقص نجاسة النجاسة بل لها ولان
 لو غسل في اثنا عشر مرة فما استنقض طهرانه كذا في القاضى عياض عند من يرد ذلك والخروج
 من اللبس مستحب عندنا لا واجب والتقوى العلم على عدم وجوب الوضوء في غسل الاداء الظاهر فقال في الجواهر
 في غسل النجاسة واذا توضأ او لا الا ان يزيله ثانياً بعد الفل فقد اتفق العلماء على انه لا بأس به وضوءه ان
 ذكره النووي في شرح مسلم معنى لا بأس به وضوءه انما اذا توضأ بعد الفل واختلف المحققون هل يغسل
 او يغسل بينهما بصلوة كما هو مذاهب في الصحيح وفي الحديث ايضا استحباب ان يبدل الستة بالاربع بالاربع
 او بالي نظرية على الاستعداد منها وفيه استحباب تقدم غسل الرأس في الصلوة وقد اختلف فيه فقيل
 الجمل يفيض الماء على منكبيه الايسر ثلثا ثم الاسير ثلثا ثم على جسده وفيه يبدأ بالاربع ثم بالايسر ثم بالاربع وقيل
 يبدأ بالرأس وهو ظاهر لفظ الجواهر وظاهر حديث ميمونة المتقدم ويضعف ما حكي صاحب الفروع والدرر
 من انه يوترئ الرأس كذا وفي قوله يتوضأ ان ارأت لخب الاداء ان يمسح رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح
 لانه يوترئ الرأس وان اراد غسل الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلوة وهو الغسل والمسح في البدن
 انه ظاهر الرواية الثانية لان الوضوء غسل قدميه وفيه خلاف في البسوط والهداية ان الوضوء قد مر
 اذا كان في مستنقح الماء المبرحمة والايضمة وعند بعض من يحتجنا وهذا اصح من ذهبنا في
 انه لا يوترئ مطلقاً وكثير ما يحتجنا على ان يوترئ مطلقاً واصل الاضطراف ما وقع من روايت عابرة وميمونة
 ففي رواية عابرة ان توضأ وضوءه للصلوة ولم يذكر فيها تأخير القدمين فالظاهر تقدم غسلها
 فائدة هذه الرواية في بعض من يحتجنا بطول الصحيح والضبط في الحديث وفي رواية ميمونة صريحاً في
 علمنا فاختاره اكثر من يحتجنا لشرعها والمجتهب الامم الغفيل وهو المذكور في الهداية ووجه

مستند
 في التعميم
 المذكور منه

ولهذا قد تمحيز في ظاهر الرواية الصاع للفصل والدة للوضوء والافصح ان السبع بدون ذلك اجزاء
وان لم يكن ظاهرا

اتهم من البحر والله در صاحب الدر المختار عليه رحمته الملك الغفار نعم اجمل واجاد واخصر وافق
حيث قل وسنة كسنة الوضوء سوار الزئبب وآداب كادار سوار استقبال القبلة لا يكون غالبا
مع كشف عورة وقالوا لو كثر في ما وجار او حوض كبير او مطر قدرا الوضوء والفصل فقد اطل السنته
البداة بسبب يديه وفجره وان لم يكن بحيث ابتاعا للحدوث وحيث بدنه ان كان عليه حيث
لما لا يشبه يتوضأ اطلقه فانصرف الى الكامل فلا يفرق قديم ولو فرج جمع الماء لان المعتمد طهارة
الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انقضائه عن كل البدن لانه في الفصل لبعض واحد
في الحاجة الى غسلها ثانيا الا اذا كان بيده حيث ولعل القائلين يتأخرون غسلها
انما تتوجه ليكون البداء والحيث باعضا للوضوء وقالوا الوضوء اول الايات ثانيا لانه لا يستحب
وضوء للفصل اتفاقا اما لو توضأ بعد الفصل واختلف المجلس على انه هبنا او فصل بينهما
بصلة كقول الشافعية فيستحب ثم يفيض الماء على كل بدنه ثلاثا متوعدا الماء
المعهود شرا للوضوء والفصل وهو ثمانية ارجل وقيل المقصود عدم الاسراف وهو الوجه
لا اسراف في الماء الجار لانه غير مضيع وقد قد مناه من الغرسة باو ثانيا عنكبة الاني
ثم لا يستر براسه ثم على بقبته بدنه مع ذلك وقيل يثنى بالراس وقيل يبدأ بالراس
وهو الاصح وظاهر الرواية والا حاديت قال في البحر وبه يصفى صحيح الدرر وصح نقل
بلكه عضو الا عضو آخر فيه بشرط السطاط لا في الوضوء بل امر ان البدن كله عضو واحد
استعمل بالدرع مرة واحدة التتويج به اعلم ان تقييد الفصل بالمستوعبة شارة
ان المقابلة تتلث الاستيعاب لا تتلث الصب كالسبق في تتلث الوضوء
ان الاعتبار الى الاستيعاب والاسباع لا الى عدد الغزوات فتبه فاحفظ لاذ الت
اناس غافلون عنه في الوضوء والفصل يتابعون في التتليث على عدد الغزوات
والصحيح في الوضوء والفصل من غير اسباع واستيعاب في كل مرة فاذا الايات
سنة التتليث مع ضمهم بالاثنيان ومنه التوفيق والهداية وعليه التكلان

ذكر

وليس المرأة نقض ضفرتها ولا لبها ان بل اصلها قال في الكافي ولا ينقض المرأة ضفرتها
اذا ابتل اصلها بل يغسل الماء اصول شعرها لقوله صلى الله عليه وسلم يغسل من الماء المثل ستر
ولا يجب بل وايتها وعن ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه انها تبتل ذواتها ثلثا مع كل بكة عصرها
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغسل الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى النقض والصفو ثانيا
وفيه حرج بخلاف ذلك لانه لا يخرج في اصال الماء الا اثنا عشر فيجب اصال الماء حتى ان المرأة ان لم يخرج
في اصال الماء الا اثنا عشر بان كانت منقوضة الشعر يفرض عليها اصال الماء الا اثنا عشر لان شعرها
من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى راسها فيجب فعل بالشعر في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه الحرج
ولا يحتاج الى النقص لانه تناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان صفه كالعمود والذرة
يجب اصال الماء اليه اصحابا اشهر والصفوة بالضا والمحيمة الذوات من الصفو وهو
فصل الشعر وادخل بعضه في بعض كذا في البحر الرائق وفيه ايضا وفي القعدة وليس عليها
بل وايتها هو الصحيح وقال بعضهم يجب بلها ثلثا مع كل بكة عصره وفي صلوة البطل
الصحيح انه يجب غسل الذوات وان جاوزت القدمين والختا وعدم الوجوب كما صرح به
في الجامع الى سب كافتل عنه في المضمر المحصر المذكور في الحديث والى صلته في المسئلة ثلثة
اقوال الاول الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان او معقوصا وهو ظاهر المذهب ظاهر
ظاهر الذخيرة والا حاديت الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان
منقوضا ووجوب الاتصال الاثنا عشر اذا كان منقوضا ومثني عليه جماعة منهم صاحب المحقق
والبدائع والكافي الثالث وجوب بل الذوات مع العصر وحج كاقدمناه ولو لوقت المرأة
راسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى الاصول الشعر وجب عليها الزالة وغسل المرأة
ووضوءها على الزوج وان كانت غنية كذا في فتح القدير وصار لها الشرب لان هذا محال لا يوجد
وظاهره انه لا فرق بينه غسل الجنابة وغيره من الواجب وذكر في السراج الوهاج تفصيل في غسل
الحيض فقال اذا انقطع لعشره فغسلها لانها هي المحتاجة اليه للصلاة وقد يقال ان ما يحتاج
اليه المرأة مما لا بد منه لها منه واجب عليه وان هو محتاجا اليه اولا فلا بد من طهارة ما قد منه اسهر ما وجب

ولا بد من طهارة ما قد منه اسهر ما وجب

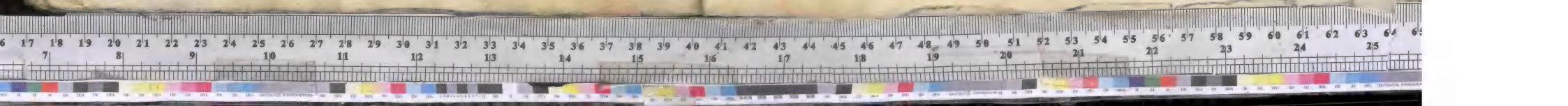
وقال صاحب التسهيل والابيض المرة ذواتها لا ينزل اصلها لا بل يعلو اذا بلغ الماء الصالح لم ينجس
بل ذواتها وعنه ان حنفية انما ينزل ذواتها ثلثا وبعضها في كل مرة والصحيح هو الاول لانها تحتاج الى النقص
والضعف ثانيا لا احتياجها الى النقص والضعف احتياجها الى شمسها بالبل والعصر فاعلم ان مراد الكافي في قوله لانها تحتاج الى النقص
والضعف ثانيا احتياجها الى النقص والضعف احتياجها الى شمسها بالبل والعصر فاعلم ان مراد الكافي في قوله لانها تحتاج الى النقص
عنه ثلثا وعصرها في كل مرة من غير نقص يخرجها عن هذه الرواية وهو المراد من القول الثالث
سواء القول الثاني المذكور في البحر الرائق كان تقدم انما في قوله بل يعلو قال في قول المعتمد وقوله ان بل اصلها
يعني وجوب بل ذواتها وانما شمسها وهو قول بعضهم انتهى وهو بعنوان احتياجها الى النقص
يكون شمسها بل ذواتها وهذا الظاهر من الكافي والبحر ومع الفكار وغيره ولكن يؤيد ما في التسهيل
قول القمستان وعنه انه لا يكتفي كافي المحيط في فصل ظاهر المسئلة وهو الصحيح كان الزاهد
لان ظاهره بعنوان الاحتياج الى النقص على هذه الرواية بسنن عن الكافي غسل الظاهر انما كان
في اختلاف العبارات يستشعر اختلاف الروايات فيكون قول رابع كما هو المختار في تفسير الزيلعي
بقوله وهو قول بعضهم والاصل الثالث بل ذواتها وانما شمسها وهذا يقتضي النقص شرعا فحققت
غسل الاثناء والاربع غسل ظاهر المسئلة وهذا لا يقتضي شرعا بل يقتضي نقضها لاحتياجها
في شمسها فليطلب من المفسر ان لم يجد حجة صريحة او الله اعلم بحقيقة الحال وفي الثامن راضية

لكن في الاتصال الاثناء فلا يحتاج شرعا الى النقص فتأكد ما افاده صاحب التسهيل فيحمل عليه
ما في الكافي وغيره لان ظاهرهم يوم لزوم النقص عليها شرعا على تلك الرواية فليحفظ مع ان
اشراط العصر في كل مرة ليكون مقتضاها من النقص شرعا لا يصلح الماء الى الاثناء فيسبغ عليها
على تلك الرواية حتى لو كان منقوصا لكن بقي انما اذا كان منقوصا منقوصا كما يجب
الفعل والاتصال الى الاثناء غسل على الصحيح بل يجب بل ثلثا مع العصر كافي الضعيف على رواية
قطر من النقص ما في البحر الرائق معناه لانه قال انما الثالث وجوب بل الذوات الاتصال
كما قد مر ولم يفرق بين الضعيف والمنقوض بل ساء الاقوال الثلاثة بين المنقوض والمنقوض
فاطلا في الثالث يضيء النقص في كل الظاهر من الكتب غسل المنقوض واصل الماء الى ادخلها
وانما مطلقا لا تقيد من التثنية والعصر والله اعلم قال في صدر الشريعة قال بعض
المستخرجين بل ذواتها وقصرها كذا لا يعدم وجوبه وهذه اذا كانت مفقولة اما اذا كانت
منقوضة يجب اتصال الماء الى الاثناء شمسها في الاحتياج لعدم المخرج ففعل بتوفيق الله تعالى
ان المراد من الروايات في عبارة المستخرج هذا في كلام البحر في القول الثالث الضعيف لا غير
وان كان مغروم الذواتية اعلم كالمجيء في حاشية اخر فتبين ان احصاء اشراط العصر في الضعيف فقط
ثم اعلم ان الاثناء وبوصل الماء الى اصول الشمس منقوضا كان او منقوضا هو ظاهر المذهب كالمقتضى
من البحر حتى قال في حاشية اخر وقيل ليس عليها بل ضعفها واصل الماء الى الاثناء
اذا ابتل اصلها سواء كانت منقوضة الذواتية او لا هو الصحيح لان الامر بالطهارة
يتناول البدن والشعر ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل بنظر الى اصوله ومفصل
عنه نظرا الى اذنه فعمله باصوله من من لا يلحق بالرجل كالرجل وبه في حق النساء
للحرج فقول يجب اتصال الماء مخالف لهذه الرواية الصحيحة فليتناقش الامر في كل مكان
نعمل وجالتا ان اختيار صدر الشريعة وجوب غسل المنقوض والثالث لا اختياره مثل صاحب
وغيره من المستخرج مع ان فيه احتياطا وظروفا في الخلاف اذ الحرج من الذي يسامى بالبيان مستحب
والله اعلم بحقيقة الحال وصلى الله على رسوله محمد صاحب الحسن والحسين

الان يقال ان المراد من قوله في الاصل الثالث

الان يقال ان المراد من قوله في الاصل الثالث

الان يقال ان المراد من قوله في الاصل الثالث



وحاصل ما في طائفة اخر الضيف ونفع الصاد المبرور وسكون البيا، المشاة القمائية مثل القصة
ورأى معنى وضع الشعر في الشعر والضمير في بعضه في بعض والعصا العصف جمع على اللسان
وقيل لينة وقد مر صاحب الغاية الضيف بالوالب كما يشترط في هذه الاصل قول المصنف لا يلبثها
فيكون الثلثة مشتركة في كونها في الشعر وان فهم بيده الاول عموم من وجه لان بعض الشعر مقتول
ومجموع على الرأس وبعض مقتول وليس مجموع عليه وبعضه على الفم والبعض بينهما وبين الثالث
مطلق لا يصدق كل ضيف وعقائص فوائب ولا يصدق العكس ويظهر من مجموع عموم الذوات
صريحاً في قول الباع هذا اذا كانت مقتولة الخ لان اسم كان هو الذوات انتم في قوله
ما في حاشية من جازم اعلم قد خرج في الدر المختار وغيره لولم يثبت اصلها بحسب نقضها مطلقاً
هو الصحيح على حفظ وفرض لا تزال متى ذى ذوق وشهوة ولو في يوم عند انفصاله لا عند حرج
خلافاً لا يوسف رحمه الله تعالى قال في الوافي وجوب عند ذوقه متى ذوقه ولو عند انفصال
ولو في يوم وفرضه الثاني ولم يقل بغيره لان سبب وجوب الفسل الصلوة او ارادة لا يجعل مع الجنابة
والانزال والانفعال شرط والشهوة ليست بشرط عند ذلك في رحمه الله تعالى حتى لو حمل شيئاً
فسبقه متى بحسب عنده لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الماد من الماء الفسل من المني
واجب اذ هو اجبار مجرى الامر ولان الفسل وجب على الجنبة بالنقض وهو في اللغة
من قام به جنابة وهي حالة يحصل عند خروج المني على وجه الشهوة وما ذكر في الهداية ما هو هذا
والا لا يستقيم وهو المراد بالحدث اذ هو تناول البول والودى والمذي والمني على الشهوة وعنه
غير شهوة والكل غير مراد بالاجماع فهو عام لم يكن اجراءه على العموم في اريد اخض الفحص لما عرفت
والمني في شهوة مراد بالاجماع فقط غير ثم العبر عندها الانفصال الذي عن مكان على الشهوة
لا الظهيرة على وجه الشهوة وعنده يوسف رحمه الله تعالى الظهيرة ايضاً لان الفسل يفتق
بالخروج والرائحة فيشرط الشهوة وعنده الظهيرة كما شرط عند الانفصال اذ الشهوة شرط
في شرطها اذا اصر في كل ثابت كماله اذا باعتبارها في الحال التي لا الواحدة في حدتها
دون الاخر لا يجب الفسل بالشك ولها ان من وجب نظر الى الشهوة عند الانفصال
فالا احتياط في الاجاب اذ المعتبر وجود اصل الشهوة لانها بينهما قيد وفائدة تظهر
فيمسك باللفظ فلي انفصل المني عن مكانه في شهوة امسك ذكره حتى كانت شهوة فصال منبني

هذا هو الضيف المني
كل ما يخرج من
الرجل من غير
الشرط

هذا هو الضيف المني
كل ما يخرج من
الرجل من غير
الشرط

ادام

او اغتسل قبل ان يبول ثم قال منه بقية المني بحسب الفسل عنده خلافاً له ولو بال فاقبل
اذا ما خرج مني لا يجب اجماعاً اسهر في الخاف اعلم ان تحقق الحجاب المذهب لا يجب الفسل او انفصل
عن مقرة من الصلب شهوة الا اذا خرج على رأس الذكر وانما الخلاف في انه يصل بشرط مقارنة الشهوة
الخروج فعدا يوسف نعم وعنده لا ثم ان ثمة الاختلاف وتظهر في ثلاثة فصول احدها ان
احتمل فامسك ذكره حتى كانت شهوة ثم خرج المني بحسب الفسل عنده خلافاً له والثاني
اذا نظر المرأة شهوة فزال المني عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى انكرت شهوة ثم قال بعد ذلك
لا يخرج فقل هذا الخلاف والثالث ان المني اذ اغتسل قبل ان يبول او ينائم ثم قال منه بقية
المني في غير شهوة بعينه الفصل الاغتسل عند خلافاً له فلو خرج بقية المني بعد البول والنوم او المشي
لا يجب الفسل اجماعاً لانه مذي وليس على البول والنوم والمشي قطع مائة الشهوة وكذا
لا بعد الصلوة التي صلاها بعد الفسل الاول قبل خروج ما تفرغ المني انفق وقيد المني بالكثير
في المجلس لاخراج الخطوة والخطبة وفي المني بخلاف المرأة يعني تعبد تلك الصلوة اذا كانت
مكتوبة اذا اغتسلت ثانياً بخروج بقية ميتها وفيه نظر وهو الذي نظر لانها كالجمل كذا في الخبر
وتعبد الاعادة في المني بتقدير كون الصلوة مكتوبة لعدم وجوب قضاء الفسل هذا لعدم صحة شرطها
وقال في البحر في المستصحب يعقل بقول يوسف اذا كان في بيت ان واصل مثلاً ويستحب من اهل
البيت او خاف ان يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول اهل بيتهم اسهر والسراج الوهاج
والقصر على قول يوسف في الضيف على قولها في غير انتم ولو خرج مني بعد البول وذكره
منتشر وجب الفسل وان لم يكن ذكره منتشر لا يجب الفسل كذا في فتاوى قاضي خان وغيره
ونحوه على انه وجد الشهوة يدل عليه ما علل في التحنيس بان في حالة الانتشار وجد المني
والانفصال على وجه الفرق والشهوة وهذا الصحيح بقية ما قد من ان المني اخرج بعد البول
لا وجب الفسل اجماعاً على ما قيل على الخلاف المتقدم مسقط وجد بثوب او في بلاء
ولم يتذكر احداً وشك انه مذي او مني بحسب عندها لا احتمال انفصاله عن شهوة ثم نسي ورق

واما متعة الصورة بتغير المعنى والى صورة الشك الذي لم يكن صورته كالمزج في الزهر فالحسنة الاولى
 اما اتفاقية على ما في البحر واما اتفاقية على ما في الهندية نقلت في الجمع والحسنة الثانية اما اتفاقية على
 ما عند علي صاحب المجلد واما اتفاقية اتفاقية على ما نقل في العيون وغيرها وهو وعلية رواية اخرى
 كما نقل في القاموس في الحقايق وكله هذا على تقدير عدم تذكر الاصطلاح كما هو وضع المسند هذا اما لا للمعنى الاول
 بهداية الموجب والصلوة على صبيته محمد المصطفى وعلى من تبعه من اهل النبي والخير لله في الآخرة والاول
 ثم الاختلاف في صورة الشك مقيد بوضع عدم تذكر الاصطلاح والافتراف اتفاقية حيث قال الزيلعي وفي الزهري
 اذا استيقظ في النوم فوجد على فخذه او فرائشه بللا ان تذكر اصطلاحا وتيقن انه منى او شك انه منى او
 ورفعية الفصل وان يتيقن انه منى فلا غسل عليه انتهى فاستفيد من قوله او منى ان تذكر الاصطلاح
 اذا اوجب الفصل عند يتيقن انه منى فلا ان يوجب عند الشك انه منى او منى او لا اتفاقية هذه الصورة
 مصرحة في تفسير صاحب البحر كما ينبغي ومعه من الزيلعي من سرده على سبيل الاتفاق مع قرينة الاختلاف
 في السابق او قال بعده وان لم يتذكر اصطلاحا فان يتيقن انه منى ودر فلا غسل عليه وان يتيقن انه
 منى فعليه الفصل وان شك انه منى او ودر فذلك عند صاحب المجلد وقال ابو يوسف لا يجب عليه حتى
 يتذكر الاصطلاح لان الاصل برأه الزمة فلا يجب الا بيقين وهو القياس وهو اخذ بالا حنبلا
 لان النائم غافل والمثني قد يرق بالهوى فيصير مثل الذي فيجب عليه احتياطاً انتهى من الزيلعي
 هكذا في نسخة المجلد عندنا فلا بد من تأويل الدعوى لتقريب الدليل الى الدعوى لان الدعوى قوله
 وان شك انه منى او ودر فذلك عند صاحب المجلد والدليل لا النائم غافل والمثني قد يرق بالهوى فيصير مثل
 المذكر في الدعوى الورد وفي الدليل المذكر فعل تقدير صحة النسبة كان لم يعرف بين الورد والمذكر
 في هذه الصورة الشكبة للاتحاد والحكم فاشراك الورد في الدعوى فكأنه ادعى ان شك انه منى او ودر
 او شك انه منى او منى فيجب الفصل عندها ثم اقام الدليل على السبق الثابت في الدعوى ليكون الشك
 الاول مفهوماً بطريق الاول فكانه قال ان ما يشك في صحة النسبة المذكر اذا اوجب الفصل عندها
 عندهم تذكر الاصطلاح كما يشك في صحة الدليل فما اشبه الورد في لان يوجب عندها لان الورد
 اشبه لا المعنى وانسب اليه من الدلائل في صحة العلة وبهذا الخبر علم وجه الوصلية

على

هذه المائتين الخبر فغنى المثل على تقدير حصره في الصور الشكبة مع قيد عدم تذكر الاصطلاح انما اذا استيقظ
 ولم يتذكر الاصطلاح وراى بللا شك انه منى او ودر فيجب الفصل عندها عللاً بالا حنبلا مع ظهور
 معانها التي هو المعنى لصحة العلة واجبا يجب الفصل عندها ولو كان الشك في كونه منى او منى
 ولو لم وان لم توجد صفة العلة لان المعنى قد يرق بالهوى فيصير مثل المذكر وعدم تذكر الاصطلاح
 لا يكون عذراً للمكان علة النوم فيجب عللاً بالا حنبلا وخالفه ابو يوسف في هذه الصورة فيكون
 بدليل ان الاصل برأه الزمة فلا يجب الا بيقين فغنى في الصور الشكبة مع عدم تذكر الاصطلاح ان
 اذا شك انه منى او ودر فيصير صاحب البحر فلا يجب الفصل اتفاقا على ما سبق في تفسير صاحب البحر
 اتفاقا وتبعه صاحب الدر المختار في طلب فهم الفرق لهما بين هذه الصورة وبين الصورة في الزيلعي
 وبما حنبله في كلام الزيلعي استفيد وجه احتياط بعض اقسام التيقن المستند للايمان بين البحر في البحر الزيلعي
 فاحمد الله تعالى على ذلك حل هذا الامر مواهب العلية والصلوة على رسولنا محمد صاحب المكارم الهيبة
 والخصائل السنية واما معنى المثل على تقدير حصره في الصور الريقية مع انها لا اتحادا بوجه عدم التذكر
 لتغير التيقن مع النوم كما قاله ابن الهيثم فانه اذا استيقظ ولم يتذكر الاصطلاح وراى بللا
 ويتيقن انه منى فيجب الفصل بالاتفاق كما في البحر خلافاً لابي يوسف كما في الزيلعي في تفسيره ارجع على
 ما في البحر يسر وقوله ولو لم يتيقن منى لم يمتنع عليه احتياطاً انتهى من الزيلعي
 بللا على سبيل الاتفاق كما هو الدأب ويقطع الكلام ثم يعطف عليه بطول المسند الخلافية على ما كان
 من السراج بل هو الوصلية اعني لو يذبحا فيصرف اليه قوله خلافاً للزاد المصنف في عطف الحلية
 على الاتفاقية ان يفصل بينهما واما على ما في العصبية نقلت في العقب فيصرف قوله خلافاً
 الى المعطوف عليه والمعطوف جميعاً بالا حنبلا في المعطوف عليه دون المعطوف اذ في حرف المعطوف
 اشكال لا يصرح بان لو يتيقن بالمذكر لم يجب عليه احتياطاً قال وهذا عندهم فاذا اريد ان يعدل في المعطوف
 عن صورة يتيقن كونه مذنباً الى كون صورته مذنباً واما يؤخذ ما في السراج الوهاج من بيان الاختلاف
 في صورة يتيقن المذكر ايضا حيث قال في الحجة ان كان منياً وجب الفصل بالاتفاق وان كان
 ودياً لا يجب بالاتفاق وان كان مذنباً وجب عندها وقال ابو يوسف لا يجب الا بيقين

موجودة على الحال في الابل في الدبر لانه ليس له خروج للمني غالب الا بالام في القبل لانه لا يشترط لها لينا وحرارة فلو كان في الدبر لكانت حارة فلو كان في القبل لكانت باردة فلو كان في القبل لكانت باردة فلو كان في القبل لكانت باردة

موجودة على الحال في الابل في الدبر لانه ليس له خروج للمني غالب الا بالام في القبل لانه لا يشترط لها لينا وحرارة فلو كان في الدبر لكانت حارة فلو كان في القبل لكانت باردة فلو كان في القبل لكانت باردة فلو كان في القبل لكانت باردة
ويجب على المفقول به وان لم يكن سببا لزوال ما احتياط به الكافي وقوله في ادراج الابل في القبل
والهيئة لانه لا يجب ان ينزل كما سبنا في متنا قال المصنف في شرح الهيئة ان غابت الهيئة ان الكثرة او مقدارها
ان كانت مقطوعة انفسه والتقاء الحنايين عبارة عن الابل الحنفة فلها لان نفس الالتقاء في غير قرار الحنفة
لا يجب الفصل الا اذا انزل كذا في السراج الوهاج قال في الغرر في لسانه ولعل المراد مقدار الحنفة حتى لو قطعت
فما قبل من مقدارها لم يجب الفصل والكلام من الابل لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في النجس
لكي في الخزانة ان نفس الابل في الدبر موجب انفسه على الغرر في لسانه قال في الدر المختار ولو لم يبق منه قدرها
قال في الاشياء لم يتعلق به حكم لم اره انتهى الدر المختار قال في السراج ولو كان مقطوع الحنفة يجب الفصل
بالابل انفسه فلهذا ما نقله الغرر في لسانه ان الابل في الدبر ولو دون الحنفة بوجوب الفصل ولو كانت الحنفة
مقطوعة او لا وايضا ظاهر السراج الوهاج على تقدير صحة السراج في شران نفس الابل ولو دون الحنفة مقدار الحنفة
بوجوب اذا كانت مقطوعة سواء كان الابل في الفرج او الدبر كذا في السراج في عبارة السراج سقط منها المضاف اليه
من قبل النكاح فلهذا ما نقله فلو كان مقطوع الحنفة يجب الفصل بالابل مقدارها فسط لفظ مقدارها
فاذا انطبق عامة الكتب واما ما في الغرر في لسانه فيخالف اطلاق الكتب لان ما في الكتب ان الابل في الحنفة
او الابل مقدارها بوجوب الفصل واما غيبة اقل من الحنفة لو كانت صحيحة او اقل من مقدارها لو مقطوعة
بلا تنجس لا بوجوب ولم يفرقوا بين الفرج والدبر وعليه الاحتياط كما فيهم من الغرر في لسانه والسراج والدر المختار
والحنيفة وغيرها لان الاقل من الحنفة قريب من الملاقات بل في حكمه ونفس ملاقات الفرج لا بوجوب الفصل بل الوضوء
وكون دخول ما دون الحنفة في حكم الملاقات مستفاد من كلام السيد الشريف في شرح الكفر حيث قال في الصحيح الحنفة
ما فوق الحنطان والحنان موضع القطع من الذكر فان نفس ملاقات الفرج لا بوجوب الفصل بل الوضوء كما مر عندنا في
يجب الفصل اذا تحاذر الفرجان وذهب جماعة الى ان الاكتفاء لا بوجوب الفصل انتهى كلام السيد الشريف فانتهى
ايضا ان موضع القطع غير داخل في الحنفة وصرح في الغرر في لسانه اذ قال حنيفة في بيان الحنفة من رأس الذكر
الى موضع القطع وهو غير داخل في مفرها منها انتهى والدبر اعلم من دبر الرجل والمرأة حيث قال في مختار النوازل
وكذا التقاء الحنايين من غير انزال بوجوب الفصل ويحمل للزوج الاول لانه سبب الانزال فاقم السيد مقام السبب
ويجب الفصل على الفاعل والمفعول به الحال السبب وكذا الابل في الدبر والفتاوى على المفعول به احتياطاً ذكره الكافي او في
ولا يشترط حرمة المصاهرة انتهى اعلم ان وجه الاحتياط ان المفعول به في الدبر والفتاوى قد يتبدل الحنفة فيمن تزول
منية من جانب قبله سبب لئلا يزداد وقد يحس لغيره الذي يجب بهذا الاحتياط كذا فيهم من فتح القدير والجر الراس في هذا
اعلم في

سبب الاحتياط

اعلم ان قولهم التقاء الحنايين عبارة عن غيبة الحنفة في القبل او الدبر بطريق التعليب لان اسم
ما وقع في المرأة خفاض لا حنان والدبر ليس فيه حنانا صو هذا المجاز في جانب المضاف اليه
واما جانب المضاف اخر الالتقاء فهو مجاز ايضا في المجازة لان موضعان الرجل اخر موضع القطع
لا يلاقي حناتا المرأة اخر موضع قطعه بل تحاذره اذا دخل الحنفة لان موضع قطع القطع منها
فوق مدخل الذكر تحت مخرج البول كما يفهم من الجرائد او فوق مخرج البول كما في السراج الوهاج والفتاوى
فما كل يكون فوق مدخل الذكر اما قريباً منه على تقدير كونه من المفضي به واما بعيداً على تقدير كونه
فوق مخرج البول فيكون فلا بد من اقامة الذكر عند الدخول بل يحاذره عند دخول الحنفة فيكون الالتقاء
مجازاً عن مجازة الالتقاء المجازة عند الدخول فالحق ان التقاء الحنايين اصطلاح عند
في دخول الحنفة او مقدارها اذا كانت مقطوعة في احد السبيلين فاحفظ هذا السبيلين فانفسه في
قال في السراج الوهاج وحنان المرأة موضع قطع جلد منها كلف الديك فوق الفرج وذلك لان مدخل الذكر
في الحنطة والحنان هو مخرج البول كما قيل الرجل وبسبب جلد رقيقة يقطع
هو مخرج المني والوليد والحنان وفوق مخرج الذكر مخرج البول كما قيل الرجل وبسبب جلد رقيقة يقطع
منها في الحنطان انتهى كذا في نسخة يراعى في موضعها في هذا المقام فليصح لكنه يحذف
ما في السراج اذ صرح فيه ان موضع القطع منها فوق مخرج البول كما سبنا في حال في سراج الدراية وذكر الحنطة في بناء
على عادة العرب فانهم يحنطون النساء قال صلى الله عليه وسلم الحنطان للرجل سنة وللنساء كونه
اربع حق الزرع اذ جماع الحنطة والحنان على التعليب كالحنطة وفي نظر الفتا الحنطان سنة فيهما غير ان
لو تركه يجزى وعلى النجس السراج قال في السراج الوهاج واعلم ان الحنطان عندنا سنة
في حق الرجال والنساء وقال الشيخ رحمه الله تعالى واجب في حقها جميعاً وقال بعض العلماء
سنة في الرجال مستحب في النساء لقوله صلى الله عليه وسلم الحنطان للرجال سنة
وحنان النساء وكذا مر في حق الزوج لان جماع الحنطة والحنان في الذكر ان يقطع الحنطة
وهي الجلبة التي تقطع الحنفة حتى ينكشف الحنطة وتلك الجلبة تسمى الفرجة وحنان المرأة
ان يقطع الحنطة التي في اعلى الفرج فوق مخرج البول وهي شبه عرق الديك فاذا قطعت
بقي اصلها كالنواة ولو كان لقصبي ذكر ان كانا عاملي حناتا



وان كان احدهما غيبا على خاتمة العالم خاصة وبصرف العالم بالبول والانتشار واما الخنثى المشكل
 فيختص منه الفرعان ليقع على البقيس ووقت الختان من المسائل التي توقفت فيها اوجيف رحمه الله تعالى
 وهي ثمان مسائل احدها هذه والثانية لدهر الخطي منكرا والثالثة من افضل الملائكة ام الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام والرابعة اطفال المشركين هل يدخلون النار والى امر الكلب متى يصير معاقا
 والسادسة الجلالة متى يطيب الحنثي الحنثي والبسبب الخنثى المشكل والثامنة سؤر الحمار توقفت
 في هذه المسائل لغاية ورعة في الدرس وقوة معرفة بالاحكام المستحقة في وقت الختان من يوم السبت
 من ولادة العشرة سنة ويكره التزني في وقت البلوغ ويجوز اجرة ختان الصغير على ابيه ان لم يكن
 للصغير مال فان كان له مال فمن ماله واجرة ختان العبد على سيده فان بلغ الصبي
 غير مختون اجبره الحاكم عليه فان ختمه المصنع فان فهو حرة لانه مات من فعل
 ما ذون فيه شرعا وانما يجب الفصل بالايلاج من غير انزال اذا كان في صبيته شتم او بالفا
 حية اما اذا كان في مينة او صغيرة لا يشتمه فيها اصلوا منهم من قال يجب ومنهم من قال
 لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع في الصغيرة ولم يفضها فهي
 ممنوعة بجماع فوجب الفصل كما ذكره الصربي في الايضاح وهذا التفصيل في حق الصغيرة اما
 البالغة الميعة فلا يجب الفصل بوطئها الا بالانزال والبهيبة كالمينة ولا يتعمل بوطئ المينة
 حرمة المصاهرة ولو لم يولد له فرفقة فاو لم ينزل قال بعضهم يجب الفصل لانه يربو بها
 وقال بعضهم وهو الاصح ان كانت الحرة التي رفيقة بحيث يجد حرارة الفرج والذرة وجب الفصل
 والا فلا والاحوط وجوب الفصل في الوجهية والوطئ في الدبر كالوطئ في الفرج في حق النفس على الفاعل
 والمفعول احتياطاً انزل ولم ينزل ولو ادخل صبي في فرج امرأة لم يجب عليه الفصل
 ويجب عليها وان ادخل الخنثى المشكل في فرج امرأة او دبرها فلا غسل عليها لحوار ان يكون
 امرأة وهذا الذي ذكرته زائد فيصير على ارجح اصبوح وكذا في خنثى مثل لحوار ان يكون الخنثى
 المولود فيه رجلا والفرج زائدا عنه وان ادخل رجل في فرج خنثى مشكل لم يجب عليه الفصل لحوار
 ان يكون الخنثى رجلا والفرج من غير ذاك الحرج وهذا اذا كان من غير انزال اما اذا انزل وجب
 الفصل بالانزال انتم السراج الوهاج رحمه الله تعالى وابانا بحمته الاذان المحمدي آمين

اعلم

اعلم ان المحققين على ان الانبياء عليهم الصلوة والسلام افضل من جميع الملائكة مطلقا
 ورسل الملائكة كجبرائيل وغيره عليهم الصلوة والسلام افضل مما عدا رسل البشر عليهم الصلوة والسلام
 واولياء الامة مثل ابي بكر وعمر وغيرهما رضي الله تعالى عنهم افضل مما عدا رسل الملائكة عليهم الصلوة والسلام
 وما عدا رسل الملائكة ورسلهم بطريق الاولي افضل من سائر المؤمنين ذكره في مخرج جوهرة التوحيد
 ثم الاصح ان الانبياء عليهم الصلوة والسلام ما عدا ابراهيم صلوة الله على نبينا وعليه
 ذلله واخوتنا به وسيرورس واما سيدنا ابراهيم صلوة الله على نبينا وعليه ختم
 نفسه بامر الله تعالى ليقع سنة للمسلمين ذكره في شرح الشريعة ثم علم ان المراد من الصبي
 في قول السراج الوهاج ولو ادخل صبي في فرج امرأة لم يجب عليه الفصل ويجب عليها صبي اهل حق
 او مشرك الجماع ويترك ذكره واما الصبي الذي لا يشتمه فقد قال المصنف في شرح المينة
 وذكر صبي لا يشتمه غيره الا اصبع وفي وجوب الفصل باذخ الا اصابع في القبل والذرة خلاف
 وكذا ذكر غير الآمر وذكر الميعة وما يصنع من الخشب وغيره انتم صرح في الدر المختار والبحر الرائق
 ان المختار عدم الوجوب قال في القفول ان الخنثى لو غابت في السرة مثلا
 لم يجب الا تمر انهما لا يصيبان نفسا بخروج الولد منها صرح به في الخلاصة ولو غابت
 الخنثى في جوفه من الخنثى في احد السبلين وجب ذكره في المختار قال الشيخ المحقق
 الشهير ابو جعفر ابو محمد محمد بن محمد الاسكوني الادرنوي رحمه الله تعالى وابانا
 والاغلف بقاف قال المسكية هو الاغلف الذي لم يحنث به انتهنه على ان الاغلف
 بقاف والاغلف يعني معي بمعنى وهي صفتان كاحمر وتلك الجملدة هي القرلة
 وتسمى قلفة وغلف ثم قال ذلك لانه العلامة والقرلة مثل القلفة وزنا ومعنى
 ومنه ما في الحديث ان اصل الخنثى غير الا يعني تعاد غير لانهم يتعدون قلفة لانهم
 في الجماع الزائغ في الذبابة والها فالقلف والاغلف والاعرل كنت اولد في
 جمعي قلف وغلف وغرل طرد والقلفة والقلفة والقلفة بغيره مع وراي كنت اولد



انظر كلام الوجد مخفرا ثم اعلم ان المراد بالفاعل والمفعول به المكلفان كما في شرح المصنف
 ولا حاجة الى التصريح بهما التفرقة شرط التكليف في احكام الشريعة في اصوله وفروعه فلو كانا واحدا
 غير مكلف كصغير وبجبن لم يجب الفسل وكذا المراهق والمراهقة في الدر المختار ولو احدثها
 مكلفا فعليه فقط دون المراهق الذي يمنع من الصلوة حتى يفتل ويؤمر به ابن عشرين تاديبا
 وفي القنية قال محمد وطى صبيته حجام مثلهما نسخا لهما ان تغسل قال بعضهم
 كان لم يبر محمد جرحا تاديبها على ذلك وقال ابو علي الرازي تغرب على الغسل ولا يقول
 وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلوة والطهارة انتهى قال الشيخ الوحيد ادخل اثره
 في دبر نفسه فلم ينزل فعليه الفسل ومع بعضهم لا غسل طال بهيمة كما في القنية ورجح النهج
 عدم الوجوب الا بانزال انتهى كلام الشيخ الفاضل ولا انقطاع حيض ونفاس
ايفرض الفسل عليها بعد انقطاع دم رحمها المعتاد سبلان في كل شهر غالبا وبعد انقطاع

ولا انقطاع حيض ايفرض الفسل عليها بعد انقطاع دم رحمها المعتاد سبلان
 في كل شهر غالبا قال في المحققين تسكوا بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطرهن في وجوب غسل
 بالحيض ووجهه ان حتى الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع عن التقرب فملكه للاغتسال
 فلو لم يجب لما منع لان بالمباحات والتطوعات لا يمنع الا بامر الله ان لا حتى نقص الصوم
 التطوع لا الفرض ولا يمنع عن قربان العناية فيجوز عليها التكميل ضرورة ويجب عليها التكميل
 اذا اطلب منها وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون الشدة ثبت فيها
 ضرورة اذ وجوب الاغتسال هنا باعتبار الدم المخصوص وقد وجدته وما اصبحت الا اغتسل
 للمقربان فلان يحتاج للصلوة او لشدة احتياجها الى الطهارة الا بامر الله يحمل وطى
 الجنب والمحدث ولا يحمل صدورها انتهى قال في الكفاية قوله والحيض اربعة الدم وخروج
 الدم لان الدم اذا حصل بعض الطهارة الكبرى ولم يجب الفسل مع سبلان الدم لانه ينافيه
 فاذا انقطع الدم امكن الفسل فوجب لاجل الحدث السابق فاما الانقطاع فمرو طهارة فلا يجوز
 الطهارة كذا في شرح مختصر الدرر انتهى من الكفاية فهو خلاف ما عليه الكافي اذ قال في الكافي

وحيض انقطاعه لانه لا يراه ولا يصح ان يجلس ليد بأول بخروج دم الحيض لان عنده
 لا يجب الفسل وانما يجب غسله عند الانقطاع وكذا النفس على هذا انتهى
 من الكافي لانه صاحب البحر الرائق نقل موافقة الكافي لما عليه الكافي ومنه لفظة ايضا
 اذ قال في البحر الرائق على كثر الدقائق لصاحب الكافي وقد اختلف في المصنف في كونه
 هل الموجب الحيض او انقطاعه فاختار في المصنف ان الموجب رؤية الدم او خروجه
 وعمل بان الدم اذا حصل نقص الطهارة الكبرى ولم يجب الفسل مع سبلان الدم
 لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الفسل فوجب لاجل ذلك الحدث السابق فاما الانقطاع
 فهو طهارة فلا توجب الطهارة واختار في الكافي ان الموجب انقطاع الدم لا خروجه
 لان عنده لا يجب وانما يجب عند الانقطاع ثم قال في البحر بعد اسطر والتمتع الزبلي
 كون الانقطاع سببا لان ليس فيه الا الطهارة ومنه المحال ان توجب الطهارة
 الطهارة وانما توجبها النجاسة ويدفع هذا الاستبعاد بان الانقطاع نفسه
 ليس بطهر انما الطهر الحالة المستمرة عقيبته ولو سلم فلي كان الانقطاع
 لا بد منه في وجوب الفسل اذ لا فائدة في الفسل بدونه نسبت السببية اليه
 وان كان السبب في الحقيقة خروج الدم انتهى من البحر يقول العبد الادري
 فعل التاديل الاخر يرتفع التسليم الخلاف بين الفريقين في الحقيقة
 فيكون المراد واحدا ثم اذا كان مرادهم من اضافة الوجوب الى خروج الدم
 مجازا على طريق اضافة الشيء الى شرطه لا الى سببه اذ السبب ارادة مالا محل الاية
 كما سبق بحسنه فلا يرد الاعتراض من صاحب البحر الرائق بقوله فالحاصل
 انه لم يختلفوا هل يجب بخروج الدم بشرط الانقطاع او بوجوب نفس الانقطاع
 والحق غير القول بل انما يجب بوجوب الصلوة كما قد متنا في الرضوخ والفسل
 انتهى قوله معترضا عليهم واتا وجه عدم ورود الاعتراض لرجوع قولهم الى ما اضافه صاحب البحر
 وانما اسند الوجوب الى الشرط لتعلق الوجود اليه كما قال صاحب البحر في محبت النفس

صاحب البحر
 النفس

ان هذه المعاني شروط في الوجوب لا السبب فاضيف الوجوب الى الشرط ليجاز اقول لهم
صدقة القطر لان السبب يتعلق به الوجوب والوجود والشرط يضاف
اليه الوجود فتارة الشرط السببي في الوجود انتهى فاعمل عن المستصفي ويؤيد ما قلنا
من تاول كلامهم هنا تصريح الكافي في اول كتاب الطهارة يكون السبب ارادة الصلوة
ويكون الحدث شرط لا سببا فاذا يجب حمل كلامه في الكافي والمستصفي في هذه البحوث
على مراده وتصريحه في اول الكتاب لتلايع التناقض في مثل كلامه في هذا العلم الكامل بالبحر فان كان
مراد الكافي كقولنا فلا يبعد ان يكون مرادهم كذا في هذه المسائل مع ان صاحب الخبر نقل عن غيره
قول الخارج يكون الحدث شرط لا سببا فكان ينبغي له حمل كلامه على الآخر فكله فقلنا في ما قال لان الاشياء
قلما تخلو من السبب فلهذا ينبغي ايضا ان يقع حقيقة التردد في هذا المقام مع ذلك ان العلامة
فكانت في سناد الوجوب الى الحدث لكونه مجازا فارة اسند الى خروج الحدث من السناد
الحيض لكونه شرطاً للوجوب وتارة اسند الى الانقطاع لكونه شرطاً للحدث حتى استدل في الكافي هنا
الانه لو اسند الى الانقطاع لاجب التكلف بالتاويل بخروج الحيض بل يقع على ظاهره لجواز ذلك
الاسناد كما يجوز الاسناد الى الخروج ولم يصح في جواز الاسناد الى الخروج بل استدل بالبقاء
كل من الاسناد سيما الاسناد الى الانقطاع لتوقف على شرط عليه فليس التردد والاضطرار
هل هذا الامر مواهب الملك الوهاب لهذا العبد الادنى من التراب والصلوة والسلام على
شفيع الكل يوم الحساب فان قلنا ان قول الكافي ولا يصح ان يؤتى بأول يخرج دم الحيض
حرج في توجيز اسناد الوجوب الى الخروج قلنا لعل مراده لا يصح مجاز ان ياول يخرج دم
دم الحيض بل يقع الاسناد الى الانقطاع على حال لان التاويل يوجب الاعراض عن اعتبار الانقطاع
مع ان الانقطاع لم يصحبه هذا ما امكن للعبه الاخر في توفيق كلامي في ذلك العلاقة غير معنى
والعلم عند الله الملك العلوي والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى جميع الانبياء والعظام
والاولياء الكرام والعلماء الاعلام ومن تبعهم باحسان الى يوم القيام آمين يا رب العالمين

و

قال شارح كثر الدقائق فخر الدين عثمان بن علي الزبلي في شرح المسمى بتبيين الحقائق رحمه الله تعالى
وخرج بوجوبها بوصول الى فرجها الخارج والافليس بخارج فلا يكون حيضا اما الحيض فقلوه
تعال ولا تقربوهن حتى يطهرن بشدة الطاء والهائا اربطت فلولان الفصل واجب
لما منع من حقه الواجب وهو القربان ثم قال بعد اسطر واما النقاس فلما جاء الكلام فيه كالكلام
في الحيض انتهى بتبيينه قال في حاشيته اخر رحمه الله تعالى قوله حتى يطهرن على قراءة الترتيب
ارشد الطاء والهائا في قراءة حمزة والساكن في رواية الى بكاء حمزة الله تعالى وانما قيد به
لان الدلالة على وجوب الغسل مختصة بهذه الرواية لقراءة لان يطهرن بمعنى
يتطهرن فادخ كل منزل والمدثر بمعنى المندمل والمندثر اربطت به واما الخفيف
الذرقه ابن كثير ونافع وغيرهما فهو بمعنى حتى يزل عهن الدم لانه من طهرت المرأة
من حيضها فيحمل القراءة الاولى على ما دون العشر والثانية عليها صريح في التفاسير لا سيما
في التفسير الكبير فان قيل لما علق حل الوطئ بالاغتسال ينبغي ان لا يحمل بمعنى وقت الصلوة
او بالتيتم بلا غسل مع انه يحل بكل منهما عندنا وان انقطع فيما دون العشر قلنا
علقه بالطهارة وهو اعم من الاغتسال وما يقوم مقامه وهو المصتي والتيمم
المذكوران كذا في المراجعة انتهى كلام اخي في حاشيته صدر الشريعة فلا تغفل عما سبق مما سئل
ببحث الباب هل من تحطته من قال اطهروا ولم يقبل اطهره وفرض الوضوء وفرض النفس
عليها لا انقطاع حيض اربطه انقطع دم رحمها المعنى سيلانه في كل شهر غالبا قال القسستاني
على العادة او الثلثة الى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار الثلث من الاغتسال والخروج لان بدون ذلك
لم يعتبر الانقطاع وهذه في حق المسلم واما الكنائسية فالمعتبر نفس الانقطاع كما على العشرة
في حق الكل كافي بسو شيخ الاسلام ولو انقطع دم المعبدة دون العشرة فوق الثلثة
وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض المتأخرين وادعية بعضهم وتوقف
بعض آخر دون كافي المنية انتهى ثم كلام الوحداني ونقاس اولا انقطاع نفس

مسئلة الكافي في
الزهد واذا اجبت المرأة
ان تتركها الحيض فان شئت
اغسلت وان شئت لم تغسل
في طهره وعند ما كان عليها
ان تغسل ساء على ان لا يغسل
لها ان تتركها وان شئت
في حاشيته هذه العادة

يعني بعد انقطاع دمها المعتاد سبيلاً عقب الولادة غالباً ولا ينضج في الخافض وانما عرف
بالاجماع كافي البحر ثم اجماعهم يجوز ان يكون على ضربين الباب لكنهم تركوا نقل التقاء بالاجماع
وجوز ان يكون بالقياس على دم الحيض لكون كل منهما دماً خارجاً عن الرحم كذا في البحر الرائق
والمدكور في الاصول ان الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نقل على الاصح نقله صاحب البحر
ولو ولدت ولم تر دماً لم يحجب الفصل كما قال ابو يوسف وباحذ بعض المتأخرين لعم وجب عند الحيض
وباحذ المتأخرين وجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط كذا في القميص ثم اعلم ان البحث في الحيض
في اختلافهم في الموجب جاز في النفس فلا تغفل مسئلة في الكافي للحاكم الشهيد واذا اجنبت
المرأة ثم ادر كذا الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تطهر وعندنا كذا
عليها ان تغتسل بناء على اصله ان الحاصل لها ان تقرأ القرآن في اغتسل لها من الحيض
هذه الفائدة

لا تلذذ وودي الحديث على رضي الله تعالى عنه قال كنت رجلاً مذماً فاحترت المقداد
حتى سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال كل محل ملذذ وفيه الوضوء والودر بول غليظ
فيصير رقيقاً والمثني ما وافق حاشا ابيض ينكس منه الذكر والذكر رقيق يضرب الى البياض
يخرج عند لا عند الرجل اهل وذكر في المحض بعد من الغتسل وفيه الوضوء وهو تأكيد
لانه استفيد ما خرج من السبل كقوله تعالى فيؤس قنوطاً فان قلت ما فائدة اجماع
الوضوء بالودي وقد وجب بالبول قلت فائدة فيمسك بسلس البول وخرج الودي في الوقت
او يحمل على ان بال قنوطاً ثم خرج الودر ونظام النقر لا مثاله مذكور في شرح التام من الكافي
اعلم ان لا عاطفة على الاثر ان لم يفرغ الفصل لذرار بعد خروجه من ذكر ووضوح
ولا يلزم والودي يعني بعد خروجه من ذكر واما المذي فهو ما رقيق يخرج عند الملاعبة
ويضرب الى البياض وفيه ثلاث لغات الاول سكون الذال والثانية كسرهما مع ثقيل
الباء والثالثة الكسر مع التخفيف ويعرب في الثالثة اعراب المنقوص ومذي الرجل
من باب ضرب فهو مذاء وامذي بالفتح ومذي بتشديد الذال ويقال الرجل ملذذ
والمرأة تقدر وفي الملحق المذي يميم وذا لم يحجر بوزن الرمي ما يخرج عند الملاعبة والتفصيل

في

وفي منع الغفار المذي ما رقيق ابيض يخرج على وجهه عند شهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور
وربما لا يعين بخروجه وهو اغلب في النساء من الرجال ويسمي ما يخرج من النساء عند الشهوة
القذي بفتوح حاشا انفسهم واما الودر فذكر في المصباح الودي نفع واد وكذا قال
مسألة في الأشهر وعلا اعدانه مشد كمن وهو ما ابيض يخرج بعد البول
يقال ودر الرجل يدي كرمي يرمي وادوي بالالف لغة قليلة اذا خرج وديه ومنع
ابن قتيبة الرباعي وفي الجوهر انه اصغر غليظ يخرج بعد البول وفي الملح انه كدر
خبيث يشبه المني في الفحولة ويحذف في الكدرة ولا راجح له يخرج عقب البول وعند
حمل شيء ثقيل انفسهم وكذا يخرج عند الاغتسال من الجنابة كما في الريلعي وفي خزائن الفقه
انه سمي لزج يخرج من ذكر من جامع ثم بال فاعتسل وفيه الوضوء في البحر اجمع العلماء على انه
لا يجنب الفصل يخرج مذي وودي وفي حاشية نوع اخذ من اخرج عبد الرزاق عن قتادة
وعنه عكرمة قال لا هي ثلاثة المني وولده والمذر والودر اما المني فهو الماء الذي في الذكر
يكون فيه شهوة ومعه يكون الولد فقبضه الفصل واما المذر فهو الذي يخرج اذا لعب
الرجل امراته فقبضه غسل الفرج والوضوء واما الودر فهو الذي يخرج مع البول وبعده
وفيه غسل الفرج والوضوء انفسهم والكل فائدة التام الفاصل محمد الوحد
يقول العبد الا لا يعمل للاختلاف في لون الودر بينه البياض والكدره لتحقيق كل منهما
بحسب المزج وبسبب الصحة والمرض وعلم من حصر المياه الخارجة من العرج في الثلاثة
ان المني الذي يخرج بلا شهوة اما من الودر كما يشعرو قول المنح انما انه يخرج عقب
البول وعند حمل شيء ثقيل واما في حكم الودر اعلم ان هنا بحث غريب ذكره مرة اخرى في كلام الحكمي
تفصيلاً الفوائد وهو انه اورد لا يتصور الوضوء من الودر لانه يتعقب البول فيكون الوضوء
جائزاً لقضائهم من البول السابق عليه فاجيب عن ذلك باجوبة اربعة
فائدة فحين يمسك البول فان الودر يتقضم وضوءه دون البول ثانيها
في من توضأ عقب البول قبل خروجه الودر ثم خرج الودر فيجب الوضوء

ثالثا يجب الوضوء لانتقاض به يعني لو فرض يدي البول والود من الوقت
ما يسهل فيه التطهر وهذا كما فرغ ابو حنيفة من المزارع لو كان يقول بحجازها
قال في العناية وفيه ضعف وابعها قيل الود ما يخرج بعد الاغتسال في الجراح
وبعد البول وهو شئ لزوج كذا في نسخة في الحزانة والبيبي يقول العبد العبد لا في
بل يخرج بعد غسل شئ على ما سبق من المخرج نقله فلا شك انما يدعيه في اقتصره تفسيره
على ما يخرج بعد البول خاصا وان وجوب الوضوء بالبول لا ينافي الوجوب بالود
بعده ويقع الوضوء منهما حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا في عرف ثم بال او عكس فتوضأ
فالوضوء منهما فحلت وكذا لو حلف لا تغسل من جنبه او حلف في جميعها وجرها وحلت
فاغتسل من رعاها ونحوه وهذا ظاهر الرواية وقال الجرجاني الطهارة في الاول دون الثاني
مطلقا وقال الهندواني ان اتحاد الجنس كان بال ثم بال فالوضوء من الاول وان اختلف كان بال
ثم رجع فالوضوء منهما ذكره في الذخيرة وقد رجع المحقق في فتح القدير بتعاقبهما لا بال
قول الجرجاني لان الناقض يثبت الحدث ثم يجزأ اليه عند وجوب مشروط وهو امر واحد لا تعدد
في عمل اسبابه اذ الحدث مانعة اعتبر قائمة بالاعضاء شريطة غاية التمثال للزمن او وصف
اعتباري شرعا يمنع الا غاية للذخيرة وكل منهما امر واحد فالثابت بكل سبب هو الثابت
بالآخر اذ لا دليل بوجوب خلاف ذلك فالناقض الاول لما ثبت الحدث لم يعمل الثاني
لاستحالة تحصيل الحال يقول العبد الفقير الذي لعل قول الجرجاني مبني على قول ابو يوسف
اذ قال في السراج الوهاج لو اجبت المرأة ثم حاضت فاغتسلت فعند ابو يوسف الغسل
من الاول اسهر واقا ظاهر الرواية اعني كون الطهارة من الحديثي فقول محمد وعنه حنيفة
نحوه على ما فهم من فتح القدير وايضا قال في فتح القدير في تحصيل قول الجرجاني
نعم لو وقعت الاسباب وضوء معا كان رجع وبال وفيه معا اضعف بثبوتها في الطهارة
فلا ينبغي ذلك كون كل على مستقلة لان معنى الاستقلال كون الوضوء بحيث لو انفرد
اثر وهذه الحجة ثابتة لكل في حال الاجتماع كذا في اصول الآدم وهو معقول

بطر

يجب قبوله ثم البحث الشريف على ما افاده صاحب البحر الرائق والفتح القدير فذكرناه بنوعه
بيد كلاميهما مع تصرف محرفا لكن نقض الود في حق من يسهل البول ليس
اتفاقا اذ قال في سراج الدراية قيل فائدة تطهر في حق من يسهل البول فانه اذا توضأ
للبول ثم اودر في الوقت وفي القنية لا ينقض وقال شهاب الامامي ينقض لانه حدث آخر
انتهى في المراجعة وايضا قال في المراجعة قال فيهما الوضوء فانه قيل استفيد وجوب الوضوء
بقوله كل ما خرج من السبيل فافادة اعادته قلنا هذه الالفاظ بعد النفي لتأكيد النفي الاول
كقول تعالى ما هذا بشرا الا ان هذا الاصل كبر واحتراس عن قول ما ذكره رحمه الله تعالى
حيث لا يوجب الوضوء فيهما وفي الكافي انما قاله اتباعا لا اثر فانه قال فيه هكذا وقيل
ليبي ان وجوب الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالود بل يجب ايضا حتى لو حلف
لا يتوضأ من رعاها فقال ثم رجع فتوضأ ويحتمل فرعية وكذا لو حلف لا يغسل
منه فلانه في امره غير هائم جامعها ثم اغتسل بحدث وعنه حنيفة رحمه الله تعالى
هكذا وقال الجرجاني الاغتسال من الاول دون الثاني مطلقا والهندواني
ان اتحاد الجنس بان ثم بال فالوضوء من الاول وان اختلف الجنس بان ثم رجع
فالوضوء منهما انتهى في المراجعة فالحاصل في جنس هذه المسئلة كون الطهارة
من الحديثي ظاهر الرواية لانه رواية عن حنيفة مع قول محمد وكونها من الاول
قول ابو يوسف على ما فهم من السراج وفتح القدير واعتمد عليه الجرجاني واختاره المتأخرون
مثل صاحب فتح القدير كمال الدين ابن همام السيوطي وصاحب البحر الرائق زين بن نجيم
وكونها من الاول عند اتحاد الجنس وكونها منهما عند اختلاف الجنس قول الهندواني
فكانت الاقوال ثلاثة وفائدة الكل تطهر في مثل البيبي وانما هو بالاتفاق لهم
على الاتفاق بطهارة واحدة فلهذا فصل وسلم على حاجب السعادة والسيادة
سيدنا وشفيقنا محمد المصطفى فاشكر الله تعالى على ما هدانا اليه من مواهب العلية

عن النظر وفيه ان طوية الفرج طاهرة انتهى فقلت يعني فينبغي ان لا يلزم الغسل المذكور
ايضا ولعل ذلك من مظنة خروج المذي وهو نجس والله اعلم اعلم ان الصغيرة المستهية
التي يجمع مثلها هي بنت تسع في الصغر في ابلحها الغسل وان لم ينزل وانما بنت ثمان
او سبع هي بنت ثمان في غير مستهية فلا يغسل في ابلحها ما لم ينزل وان كانت
عبدية هي بنت ثمان في غير مستهية فلا احتياط في وجوب الغسل بابلحها
وان لم ينزل وهو الاحم وهو لا يترك غير مستهية مطلقا فالاصح عدم الوجوب
وجوب الغسل بابلحها ما لم ينزل لانه بمنزلة التبتيط والتفخيز ومغلي البد
هذا اخبرني في شرح المنية للمصنف وفي التبتيط وما بعده لا تجزئ الغسل الا
بالا انزل كما في غايه البيان ولما فرغ من ذكر الاغتسل ذكر المفروضة المتعلقة
بذات المكلف شرعا في ذكر الاغتسل لان المنية المتعلقة بذات المكلف ايضا قال
ثم كلام الشرح الفاصل بتمامه افاض الله على سجال انار رحمته على من مضى ومقامه
يقول العبد الان في قول المصنف في شرح المنية والاول ان يجب في الغسل عند
قصد الاستحسان ينبغي ان يعتمد عليه وان مشى على خلافه في الدار المختار والبحر وقد قال نوع
افقد رقيته بالبر لان المختار وجوب الغسل في الغسل اذا قصدت الاستحسان انتهى وذكر الشرح
الوجوه في الصالح سيما اذا كان ما يتخذ من الخشب على هيئة الذكر فيكون عند فوات الشئ
بمنزلة الجماع والاستحسان فيغرب من ان يكون سببا كما في الانزال فيمكن اقامته مقام
المستحب سيما في هذا الزمان الذي ذكرته فيه اكل الاطعمة النفيسة المهيبة للذكر للشهوة
والشهوة وانزل المني وقيل الحيا والادب بل انعدم كلامه في الفرج على ما سمع
عن صفوة بنت الحسين اللهم لا تجعلنا بذنوبنا ولا تغفلنا بعبودنا
وادفع عنا الزلازل الارضية بحرمة حبیبنا ورسولنا ونبينا محمد صلى الله
تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

وسن للجموع والعبيد وعرفه الاحرام وعرفه سنة رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وقال مالك رحمه الله يجب غسل الجمعة لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من اتي الجمعة فليغتسل امره وهو للوجوب ولنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل بالغسل افضل الباء متعلقة
بفعل مضارع فبهذه الخصلة يعني بالوضوء ينال الفضل ونعمت ان نعمت الخصلة هي
فخرف المخصوص بالمدح ذكره في الفائق وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب لان الار
بحي للندب ايضا لقوله تعالى وافعلوا الخ فحمل عليه لئلا يكون زياده على النص
اذ هي من اولي عمل بالحيثان فان قلت كيف يحمل على الندب وقد جاء في رواية اخر
غسل يوم الجمعة فربطه على كل من احتم قلنا هذا الحديث لم يكن ثابتا حمل ذلك على الندب
وان كان ثابتا حمل هذا على الانتصاف ولهذا قالت عائشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهما
كان الناس على انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويغفون فيه والمسح قريب السمك
فكان يتأذى بعضهم بربطه للبعض فامروا بالاغتسل لهذا ثم نسخ حين بسوا غير الصوف
وتركوا العمل بالربط ثم هذا الغسل لليوم عند الحسن رحمه الله تعالى اظهاها لفصيلته
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة وعند ابو سفيان رحمه الله تعالى
للصوفة وهو الصحيح لانها مؤداة يجمع عظيم فلهذا من الفضيلة ما ليس لغيرها حتى
ان من اغتسل يوم الجمعة وصلى الى بوضوء عند الحسن رحمه الله يكون مقبلا
للسنة وعند ابو ثور رحمه الله تعالى لا ولو اغتسل قبل الصبح وصلى الجمعة قال
فضل الغسل عند ابو ثور رحمه الله تعالى وعند الحسن رحمه الله تعالى لا اشهر من الايام
قال الشرح الفاصل وسن ماض مجرول بالمعنى المشهور للسنة وان رجع المصنف
في شرح المنية ان هذه الاعتقالات الاربع مستحبة لانه وقال صاحب الهداية وغيره
ان هذه الاربع مستحبة لانه انتهى فقلت وبعبارة الهداية هذا وسن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم الغسل للجموع والعبيد وعرفه الاحرام نص على السنة وقيل هذه الاربع مستحبة
الاربع

انتهى كلامه في هذا الكلام الرابع الحاشية من المصنف قوله وحال
 صاحب الهداية وغيره من قوله من فعل عبارة الهداية
 في قوله المصنف في نقل الصحيح الهداية يقول المصنف في نقل الصحيح
 يمكن الجواب بان المصنف باحتمال وجود النصيحة المذكورة في تاليفه الآخر غير الهداية
 مع انه اشتمل الاستحباب في سياق هذه العبارة مرتين فلا يبعد من الاشياء التي تصحح
 الله اعلم بحقيقة الحال ثم قال الرابع في حاشيته نوع انه قال ان هذه الاعتبارات
 مستحبة اخذها من قوله في الاصل ان غسل الممسوح في فم القدير وهو النظر لعدم الملاحظة
 والاشارة بدونها وقال عليه ابن امير حاج والذين يطهرون الاستنسان ان اول هذا هو المذكور في المتن كما قد ورد
 والمجمل والكثرة والوقاية والتفاد واستحبابه صاحب الخلاصة والاهلية اشهر على هذا من غيره في التوراة والنبوة والملتقى
 والمزاج ثم قال الرابع في فطره في نقل من حاشيته نوع انه قد انحصر الهداية في الاستنسان ففعل الرابع
 لاجل هذا نقل عبارة الهداية فيملي سبق في مقام الدخول وهذا انما يتم اذا حصل الاستحباب المذكور
 في تعليق الهداية على المعنى الا ان الاستنسان لم يقابلته مما يجب فالحاصل اختلف
 في صحة الهداية هل الصحيح الاستحباب كما نقله المصنف ام المختار الاستنسان عنده كما قد نوع ان قد
 نال في نظر من مختار النوازل واول كلامه في الهداية المختار هو الاستنسان واما صاحب
 استعمل الاستحباب في سياق كلام الهداية فيمكن التنازل بحمله على معنى الاستنسان بقرينة المقابلة
 كما سبق والله اعلم بحقائق الامور ودقائق الاسرار والصلوة والسلام على سيد الارباب وسند الاجار
 قال في معراج الدار ان لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة بالسنن لم يحصل المقصود وهو قطع الزكاة
 انتهى ولم يقل خلافا وقال صاحب البحر فيمنع ان لا يحصل بذلك السنن ولو على قول المصنف
 قال الرابع في قوله وهذا كما لا يمتنع في قاضيه ان عم الحاشية قال ان اغتسل قبل طلوع الفجر
 وصلى بذكر الفل كانت صلوة يغسل انتهى يقول العبد الا ان قد بينا في الرابع ان كلامه
 هنا غير محرر لمخافة عامة الكتب

اعلم ان المصنف

اعلم ان الغسل للصلوة عند يوسف طافي عامة الكتب بخلاف ما نقل في شرح الوحي
 عن قاضيه ان ولليوم عند الحسنة الله تعالى والحسنة الله تعالى وان كان يقول لليوم
 لا للصلوة لكن بشرط ان يتقدم على الصلوة اذ في قاضيه ان في باب صلوة الجمعة انه لو اغتسل
 بعد الصلوة لا يعتبر باجماع وهو لا بد ان يظن ان في سبب شرعية هذا الغسل في
 الاخير لاجل ازالة النجاسة في بدن الانسان لا لاجل حصولها الا في غير الاجتماع وهذا لا بد
 يحصل بالغسل بعد الصلوة انتهى لا بد من الاحتياط في باب النسي والصلوة عنده وعند
 ابي يوسف يضره ثم المراد من كونه لليوم عند الحسنة كونه من طهارة الغسل في سبب من اليوم
 لان نيت الغسل في سبب من كونه لليوم عند الحسنة لا بد من وجود الاعتدال فيما بين الاعتدال لاجل الاثر
 ان ابا يوسف لا يشترط الاعتدال في الصلوة واما سطران اصلها بطهارة الاعتدال
 هذا ما ذكره في الزيلعي واهله عنده في مع القدير لكن ما ذهب اليه صاحب الكاف في مع
 ان المراد من كونه لليوم عند الحسنة ان ينشئ الغسل فيه كما اشير اليه في الكاف وقد يقال في
 جانب الكاف ان ما شهد بقوله الاثر الى لا يصح للاشهر كشيها لان ما من
 الاعتدال لاجل عند الحسنة وهو اليوم يمكن ان الغسل فيه فلو قيل باشرط لا يمكن
 بخلاف ما من الاعتدال لاجل عند يوسف وهو الصلوة لا يمكن ان الغسل فيها
 فافترقا واما في العراج ما اذا لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة بالسنن لم يحصل المقصود
 وهو قطع الزكاة فيمنع ان لا يحصل السنن عند يوسف لانه لا بد ان لا يتخلل بينه
 الغسل والصلوة حدث والغالب في مثل هذا القدر من الزمان حصول حدث بينهما
 ولا تحصل السنن ايضا عند الحسنة على ما في الكاف وغيره اما على ما في الكافي فظاهر لعدم نية الغسل في اليوم
 واما على ما في غيره فلا بد من شرط ان يكون من طهارة الغسل في اليوم للغسل
 في اليوم بطهارة الاعتدال لا قبله يعني لا يصح كونه من طهارة الغسل في اليوم فاحذر قبله
 فلا غالب حصول الحدث قبل اليوم في مثل هذا القدر هذا انما يظن ان اذا اراد من ليلة
 اولها لا قبل الصبح كما هو المبدأ من ليلة الى واما ما في قاضي في باب صلاة الجمعة
 ان اذا اغتسل قبل الصبح وصلى بذكر الفل كانت صلاة بغسل عند الحسنة فيمنع على ما سبق من الزكاة وفيه القدر

في قوله المصنف في نقل الصحيح الهداية يقول المصنف في نقل الصحيح
 يمكن الجواب بان المصنف باحتمال وجود النصيحة المذكورة في تاليفه الآخر غير الهداية
 مع انه اشتمل الاستحباب في سياق هذه العبارة مرتين فلا يبعد من الاشياء التي تصحح
 الله اعلم بحقيقة الحال ثم قال الرابع في حاشيته نوع انه قال ان هذه الاعتبارات
 مستحبة اخذها من قوله في الاصل ان غسل الممسوح في فم القدير وهو النظر لعدم الملاحظة
 والاشارة بدونها وقال عليه ابن امير حاج والذين يطهرون الاستنسان ان اول هذا هو المذكور في المتن كما قد ورد
 والمجمل والكثرة والوقاية والتفاد واستحبابه صاحب الخلاصة والاهلية اشهر على هذا من غيره في التوراة والنبوة والملتقى
 والمزاج ثم قال الرابع في فطره في نقل من حاشيته نوع انه قد انحصر الهداية في الاستنسان ففعل الرابع
 لاجل هذا نقل عبارة الهداية فيملي سبق في مقام الدخول وهذا انما يتم اذا حصل الاستحباب المذكور
 في تعليق الهداية على المعنى الا ان الاستنسان لم يقابلته مما يجب فالحاصل اختلف
 في صحة الهداية هل الصحيح الاستحباب كما نقله المصنف ام المختار الاستنسان عنده كما قد نوع ان قد
 نال في نظر من مختار النوازل واول كلامه في الهداية المختار هو الاستنسان واما صاحب
 استعمل الاستحباب في سياق كلام الهداية فيمكن التنازل بحمله على معنى الاستنسان بقرينة المقابلة
 كما سبق والله اعلم بحقائق الامور ودقائق الاسرار والصلوة والسلام على سيد الارباب وسند الاجار
 قال في معراج الدار ان لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة بالسنن لم يحصل المقصود وهو قطع الزكاة
 انتهى ولم يقل خلافا وقال صاحب البحر فيمنع ان لا يحصل بذلك السنن ولو على قول المصنف
 قال الرابع في قوله وهذا كما لا يمتنع في قاضيه ان عم الحاشية قال ان اغتسل قبل طلوع الفجر
 وصلى بذكر الفل كانت صلوة يغسل انتهى يقول العبد الا ان قد بينا في الرابع ان كلامه
 هنا غير محرر لمخافة عامة الكتب

لنحقق الله طهره الفل في ساعة من اليوم وان لم ينشأ فيه او مبني على كون الفل
للمصلاة عند الحس واليوم عند يوسف كما بسط في ذكر الباب لكنه مخالف لعامة الكتب
فهذه التحريرات تكشف كلامه الى وان دفع اعتراضه على صاحب البحر حيث قال ان بعد غسل
كلام المومنان وقال صاحب البحر ينبغي ان لا يحصل له ذلك ولو على قول الحس انه هذا المخالف
لما مر عن قاضي خي ان عن الحسن انه قال ان اغتسل قبل طلوع الفجر صلى بذلك الفل كانت صلاة بغير
اشهر كلامه الى وجه الاندفاع كون المراد من ليلة الجمعة اولها بحيث يكون الغالب بسبب الحدث
على اليوم في ذلك المقدار كما يكون الغالب بسبب على الصلاة فاذا لا يحصل السنة لا على قول الحس
ولا على قول الحس فلا مخالفة بين كلام البحر وبين ما مر عن قاضي خي ومنه اعتراضه ان
على صاحب البحر هو العطف على قوله والغالب في مثل هذه القدر في الزمان حصول حدث بينهما لكنه
ان معذور الاول لان صاحب البحر قال في قول يوسف فمضيهما راجع الى وقت الاغتسال
والصلاة صريحا فيقول نعم قطن ان هذا الفعل مقصور على قول يوسف مع
وصاحب البحر اراد ان ما بين الاغتسال والصلاة في هذه الصورة لا يخلو عن حدث الاول او الثاني
فلا يستقيم يحصل السنة على قول يوسف كذلك لا يستقيم على قول الحس لان ما بين الاغتسال
والاول اليوم لا يخلو عن حدث غالبا ايضا والمراد المتبادر ان الليل هذا هو ما لا يخفى في حائط العيد
في هذا المقام عن الله عز وجل والاسلاف الكرام والصلاة والسلام على سيد الانام وجميع الانبياء العظام
واقع في الهداية ابنه واجبه عند مالك وعليه الكافرة ابنه واجبه عند مالك فمضى مشهور عنه نعم حكاية
ابن المنذر والخطا عنه وقال ابن دقيق العيد قد نص مالك على وجوبه في محله من لم يبارس مذهبه
مذهب على ظاهره وايضا ذلك اصحابه ونقل الخطا وغيره الاجماع على ان صلاة الجمعة هي يوم الفل
محرمة وحكي الطريق في قوم انهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا انه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة
بدون وقول من قال لم يغسل احد بوجوبه احد الاهل الظاهر مردود بل قد استدلل بعض العلماء
بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم على فرضية غسل الجمعة على كل محتلم

قالوا ليس المراد بالاحتياط بالوجوب من ذهب مالك رحمه الله تعالى ما يعاقب تاركه بل المراد بالواجب
الان ثبت على وجه تأكيد السنة ومنه هو كتب الصحاح مالك ناطقة بالسنة والافضل به
كذا نقل عن شرح المجمع ومنه الاحاديث الواردة في غسل الجمعة صلى الله تعالى عليه وسلم
من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنه قرب بدنة قوله الحديث من اغتسل
غسل الجنابة معناه غسل الجنابة وقيل المراد به غسل الجنابة حقيقة وفيه ثمة
الا استحباب موافقة وجه ليلة الجمعة ليكون اغتسل على بصره والوجه الاول ان من غسلك
حتى ان من اغتسل يوم الجمعة عن جنابته ينبغي ان يغتسل الماء على جسده مرة اخرى على نية غسل الجمعة
من كثر العباد وشرح الشرح ولكن فشرح المنية ابن ابراهيم حاج والفصل الواحد يتوب
عن الفرض السنة اذا اغتسل يوم الجمعة عن جنابته وشرح المنية للمصنف ويمكن غسل
واحد للعيد والجمعة اذا اجتمع كما يليق لفرضي جماع وحض وشرحها لابن ابراهيم حاج اتفق
يوم الجمعة يوم العيد في يومه ثم اغتسل فيه وصلى العيد والجمعة فعدا في الغسل المفروض
والمنون لكل منهما انه كلام ابراهيم حاج زاده جزاه الله تعالى المحنة والزيادة افاد الكل
الشرح الفاضل الوجه الاول ان قال قلت وظاهر هذا انه يناب على غسل ثوب فرض
ومستحب فلهذا على ما مر من الاحاديث وفرض يوم الجمعة صلى الله تعالى
عليه وسلم يستلزم الايام عند الله يوم الجمعة وهو عظم من يوم النحر والفطر فخطا ما
والبحار في التاريخ ثم علم انهم اختلفوا في اغتسل العبد والارحام والعرف فقال بعضهم
بالقياس على غسل الجمعة لا لاشترائهم الا لاجتماع وقيل بعضهم بالانوار الواردة وان كان
استدل كلهم بضعيف لكن يتفقون بكثرة الطرق في الحديث بها الى درجة الحسن والجمعة
وبه يدفع ما ذكره المنية للمصنف عند جميع الاحتجاب على السنة وما رواه صلى الله تعالى عليه وسلم
كان يغسل يوم العيد وان كان يغسل يوم الجمعة فضعيف قال النووي اسهر كذا افاد الوجه

قال الزيلعي وأما غسل العيدين وعرفة فليبتدئ عبد الرحمن بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يغسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وأما الإحرام فليبتدئ زيد بن ثابت أنه عليه السلام
اغسل لاهلأله أسنمه والعيدين وقع مثني في القذور والهدايا والكثرة والوقاء والمخاض ضلًا
للحج وعليه الغرض والنسوة أما الأزارد فلا اختصار مع وضوح المراد وأما التنية فلم تنصيص على المراد
فإن المراد بيان نسبة الفعل لكل العيدية عيد الفطر وهو العيد الكبير وعيد النحر وهو العيد الأكل
والاختلاف الواقع في غسل الجموع هل للصلاة أم لليوم جاز في العيدين قال في البدائع يجوز
أن يكون غسل عرفة على الاختلاف في الجموع غسل الجموع أن يكون للوقوف أو لليوم

فقال ابن ابراهيم والظاهر للوقوف وما اطلق ان احدا ذهب الاستئانة ليوم عرفة
من غير حضور يعرفه وقال نوح افندروا لاله في تحصيل السنة من كون الفيل اخل عرفة
وفي الدار المحترمة بعد الزوال وفي الضياء المعنوي قبل صلاة الظهر وفي الملاقى يفعل
الحج فعرفة لا تحارجهما ويكون فعل بعد الزوال بفضل زمان الوقوف وقال نوح
افندروا كابن ابراهيم واستدلوا على كون الفيل سنة للوقوف بعرفة بما ذكره العبد
من حديث ابن ابراهيم وهو

افاده الوحي يقول العبد الان لعل ما ساع بكم من المسامحة من الاعمال
في اليوم يوم العزة والغير به وقولهم بالتركي عرفه صوبي مبني على ما في البدائع
من تجويز الاختلاف اذ اكثر فاقول بيده المدي مستند الى قول علي ما قال
معرفة ما هذا الا انه الرحمة الواسعة لهذه الامة المرحومة فارحمنا يا ربنا بحر رحمتك
الذرية بعنة رحمة للعالمين فاعف عن سيئات جوارحنا الظاهرة والباطنة
انك علام الغيوب وسائر العيوب فلا تحرمنا من فضل رحمتك ونب علينا يا الله
بحاجه رسولك محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الاصفياء آمين

مال و ذمہ

قال في البحر بعد نقل كلام البهاري وابن ابراهيم وفي المسح شرع البحر هل يتيان
هذا الاختلاف في غسل العبد ايضا قلنت يحتمل ذلك ولكني تأمل ما ظفرت به
اسهر قلنت والظاهر انه للصلوة ايضا وشهد له ما صح في منوط ابن مالك عن نافع
ان عبد الله بن عمر كان يغسل يوم الفطر قبل ان يغدو السحر وعبد الله بن عمر
اول في عبارة المصنف حيث قال وفي عرفة ليبتين انه لا ينال السنة الا اذا
اغسل في نفس الجبل بخلاف عبارة المصنف فانها صادقة بما اذا اغسل
خارج الاجرة ثم دخل شهر طام صاحب البحر قال في السراج وكذا يوم عرفة للوقوف
بها السهر فواضح ان البحر يضم اليه حجازية اسم اليوم كما سمي بذلك لاجتماع
الناس فيه تا الى مجموع الميم فاسم الايام الاسبوع فاولها السبت واولها السبت
فمن اين الاعراب اول المجموع يوم السبت واول الايام يوم الاحد هكذا عند العرب
كذا في المصباح ويوم الجمعة يضم اليه ويوم السبت ويوم الاحد فاسم يوم الجمعة
في اللغة القديمة العودية فهذه يجوز الضم والكون والله اعلم والعبد اصله
عوده عاد يعود عودا قلبه واداه ياء لكسرة وكون ويجمع على اعياد
بالياء والقياس الواو لان جمع التاكسير والاكلام الاصله المعزوم الياء الواو
وفي المصباح وقابضه وبني اعداء الخشب وقيل للتروم الياء في الواو

والاحرام بلبس الهن ومصدر احرم افعل من الحرمة ضد الحل وهنزة للدخول
في المصباح نور الدخول فخرج او عمرة ومعناه ادخل نفسه في شيء حرم عليه
ما كان حلالا له اسهوا ووضح منه ما في الملتقط احرم ادخل في حرمة لا تملك
واحرم مح وعمره لانه يحرم عليه ما كان حلالا له قبل كالصيد والنساء والتمتع وسائر الخ
ان احرام احد النكحي هو التمسك مع النية فان تحريم الصلوة التكبير مع النية
فمغنى المتى لاجل الدخول في الحج او عمرة وايلا وعظما قاصر طلبه الارواح حيث يحبون ان لا
هو اثوب المعهود الذي يلبس الى في احد المواقيت ويقعدون في نفسه لاجل الدخول في الاحرام

قال الشريفي في فرائض الصلاة ويسن للارحام الحج والعمرة لفعل صلى الله تعالى عليه وسلم وهو المنتظم
لا للتطهر به فقتل المرأة ولو بها حيض او نفاس ولهذا لا يبيح مكاء عند عدم القدرة على الاستنجاء
انتهى كذا في شرح الوضوء في المصباح ويوم عرفه ناس من الحجة علم لا به ضلها الا بعد الامام وهي
محمودة من الصفات الثمانية والعلماء وبعضهم يقول عرفه هي الجبل لانه يقال وقفت بعد
كما يقال بعرفات وفي المصباح عرفات علم للموقف وهي منونة لا غير ويقال له عرفه ايضا وفي المصباح
يقال هذا يوم عرفه غير منونة ولا تدخلها الالف واللام وهو الثاني من فرائض الحج
وقد راد بها الموقف والمراد بها هذا هو الثاني وهو بفتح التاء في غير تنوين لكونها غير منونة
فالمعنى ومن غسل الفجل الوقوف عرفه لانه قد كفت انه في البدان يجوز ان يكون غسل
عرفه على الاختلاف في غسل الحجة يعني ان يكون الوقوف اول اليوم وقد كفت كلام ابراهيم حجاج
مع من موه من عامة الفقهاء وهذا الظاهر الصحيح وان كان هذا الظاهر الصحيح
على لا يبعد ان يراد منه الوقوف اليوم ليستحل ما جوزه البدان فيكون المعنى ومن غسل
ليوم عرفه ار لاجل الوقوف في ذلك اليوم على الصحيح او لنفس ذلك اليوم على ما يجوز جريان
خلاف الحسن فلهذا فلا تقصر على الثاني وصلى الله على محمد وآله وسلم عليه السبع المثاني
ووجب للميت كفاية لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم للمسلم على المسلم سنة حقوق
منها ان يغسل بعد موته الكافر قال الشيخ الوضوء اخره مع ان الواجب فوق السنة
للمنايعة بانه غسل المغرور والمنون فانها يتلفان بنفس المكلف مع انها لا حيا
وهذا الموت وفي المنية ورثها المصنف وادخلها من الاحكام واجب
على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره كلهم وهو كالا جنس من المصنوع لانه
غسل خارج عن ذات كلفه فكان غسل الثوب ونحوه بخلاف عرفه في الاعمال
فان احكامها بالنظر الى نفس المكلف وليس وجوبه الاجماع وقوله صلى الله تعالى
عليه

لأن الإحصاء

المراد بها

عليه وسلم للذئب سق طع بغيره اغسلوا بالما والسدر وادياه من الصحيح
من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والامر للوجوب ثم المقوم من التقسيم
ان المراد بالواجب الاصطلاح الذي هو دون الفرض عندنا وهو والظاهر من الادلة
انه فرض وقد صرح به ابن عباس والسدر وغيرهما انتهى قلت لا بد ان يكون المراد بالواجب
هذا الواجب الاصطلاح الذي هو دون الفرض وفوق السنة لا المراد
لانه ذكر مقابلة والمقابلة تقتضي المتغايرة والا يلزم ان يكون قسمي قسمي له وهو بط
ولا يجوز حمل الواجب هذا على ما يفوت الجواز يفوت لانه هذه المعنى قسمي الفرض فلا يكون
قسمي له وقد سبق ان الفرض فرض اعم من القطعي والظني ولا يفتي في التوفيق
بالمراد بالواجب ومن المقرر جميع الحقوق على الشرع والعتاد بل فيه رواية السنة
فقالوا غسل الميت فرض وغسل الميت سنة انتهى في ذلك مع انه لم يوجب مكاء وجوب
الفصل على المسلم للميت لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم للمسلم على المسلم سنة حقوق
منها ان يغسل بعد موته وقيل سنة مؤكدة وفي الروايات الفصل بعد الموت فرض انتهى
قلت فقد ابقى الوجوب على ظاهره ثم نقل السنة والا فراض قطعه وان كلامها
رواية وبالوجوب جزم في الفرض والتنوير والله اعلم قال نوع اقتدر القول بالسنة بخلاف
نقل الاجماع الا ان يكون قولنا غير مقتبه فلا يصدق وانعقاد الاجماع اسهل فالمعنى وجوب
الفصل بغير مراد الفصل بفتح على الاستحسان للميت لاجل المعنى ان يغسل يقال
ما لم يموت ويمات فهو ميت وميت مشدود ومخفف كما في المصباح وقال بعضهم
يقال فرج الميت بالتفصيل لا غير وعليه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون
استحسنوا ويسمونه كما في المصباح فيجوز فيما نحن فيه التشديد والتخفيف
كفاية بذكر الكاف مصدر بمعنى الفاعل يقال كفى الشيء كفاية فهو كاف
اذا حصل الاستغناء عنه كفاية كما في المصباح مفعول مطلق لوجوب تقدير وجوب
كفاية وعبارة المختار في الجائز ويجب غسل وجوب كفاية وهو اضرار ع وجوب عليه

ثم قال قوله ولكن اسم جنباً والاندباء فرض النفس عليه اسم حالي كونه جنباً ^{الاسم بمعنى على}
ثم قال وقد اختلف المشايخ في الكافرا اذا اسم وهو جنب فعيل لا يجب لانهم غير مخاطبين
بالفروع ولم يوصد بعد الاسلام جنبا جنابة وهو رواية وفي رواية يجب وهذا الصحيح لبقا صفة
الجنابة السابقة بعد الاسلام فلا يكتفى بالاداء للمشرط والها الا بغير فرض التيمم
ثم قال وكثير من المشايخ قسموا انواع الفرض واجب وسنة ومندوب وجعلوا الواجب
فصل الميت وغسل الكافر اذا اسم جنباً ولا يخفى ما فيه فان هذا الذي سميته واجباً
يفوت الجواز بقوته والمنقول في باب الجنائز ان غسل الميت فرض فالاداء عدم إطلاق الواجب
عليه لانه ربما يتوهم انه غير الفرض بناء على اصطلاحنا المشهور ثم كلام الجراح الرائي
فتبين ان قول الشيخ الوصل في المفهوم من التقسيم ان المراد بالواجب الاصطلاح الذي هو
دون الفرض فوق السنة لا هو الا الفرض لانه ذكره مقابلته الى اخره الى اخره وقوله
قلت لا بد ان المراد بالواجب هنا الواجب الاصطلاح الذي هو دون الفرض
وفوق السنة الى اخره يخالف مراد المحققين مثل ابن الهيثم والسيوطي وصاحب البحر والكنز
وصاحب المنهاج وصاحب الدر المختار وغيرهم وهو المرفوض عند المصنف على ما هو الظاهر
من شرحه على المتن اذ ظاهراً صرحوا بالاقتراض وابقى البعض الوجوب على ما هو ظاهره
كما ذهب اليه الشيخ الوصل في شرحه ظاهر الزيلعي والقهستاني وهو المفهوم من ظاهر التفسير
في اكثر المتن ولا يصير الجرح في التوفيق بالحمل على الروايات كما ان الرواية ان
والله اعلم وصلى الله على الرسول الاعظم والحبيب الاكرم وسيد الامم وسلم وثقوا وكرم
قاعده اعلم انه يقال غسل الميت وغسل الجنابة بضم الفاء وغسل الميت بفتحها
وضابطه انك اذا اصبغت الى المني ففتح واذا اصبغت الى غير المني فصحفت
كذا في السراج الوهاج قال الشيخ الوصل في فروع الفلاح بنسب الاغتسال الى اسم طاهر
عن جنابة وحيض ونفاس ولم يبلغ بالنسب وهو مضمون خمسة عشر من علم الفقهاء في الفقه والحج
ولم يوافق من جنون وسكر وانما وعند الفراع من حجامه وغسل ميت خروجه عن الخراف في
لزوم الغسل بهما وفي ليلة باده وهو ليلة النصف من شعبان لا حيائها ونحوها
اذ

الاسم

اذ فيها تقسم الارزاق والاحبال وفي ليلة القدر اذ اراها بضيئنا اراعتقدها في ليلة معينة
او على بابنا ما ورد في وقتها لا حيائها ولا دخول مدينة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم ترنا
تقطيعاً لمرتها وحصة المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم والوقوف بمنزلة لانه
محل اجابة دعائه الكوني صلى الله تعالى عليه وسلم بغفران الدماء والمظالم لانه
ويقتل عدة لوم البحر بعد طلبة فجرة ومحمد بن سنان ان يعذب المسنونات وعند دخول
ملك لطوافه ما وطواف الزياره واصله كسوف الشمس واصله خوف القمر واصله
التسبيح واصله من فزع من خوف ومن ظله حصلت ثمارا ومن ربح كسبه في ليلة القدر
ولما تب من ذنب ولقادم من سفر والمستحاضة اذا انقطع دمها ولم يزد قتل
ولرمي الجراح ولم يصابته نجاسة وخطى مكانه فيغسل كل بدنه وكذا جميع ثوبه اجبت
انتهى ويندب في ليلة عرفة كافي الجواهر والغفر نور والد الخمر وعنه دخول من يوم النحر
كافي التنوير وتحضر مع الناس ولم يلبس ثوباً جديداً كافي الدر المختار ولم يارتد العبد بالله تعالى
قدم كافي حكمة من الراس فبلغ الاعتلال المندوب ثلاثة وثلاثين والله اعلم بتوفيقه
ثم كلام الشيخ الوصل يقول العبد الان ولا يبعد ان يندب الغسل لدخول كل ارض مقدسة
مثل القدس والبركة والريفة ولكن ما رايته الا ان فليطلب لكن سمعت ان بعض علماء الحنابلة
قد اعتل لدخول ارض تعظي له فلهذا قد ظفر بالنقل او شطوع من عند نفسه فحمد الله تعالى عليه
تتم اعلم ان لا يصير الجنب عينية نجسة ولا يكون مخالطة غير جائز وهذا الحكم
غير محقق بالمؤنس بل الكافر كذلك واما قوله انما المشركون نجس فقد قال في الكافر ونجاسة
الكافر في اعتقاده فلا تؤثر في نجاسة الاعضاء لانه عليه الصلوة والسلام انزل وقد تقيف
في المسجد فلو كان النض محرم على طاهر لما انزلهم في المسجد فان قيل ينبغي ان يكونوا في الجنب
نجس لاسقاط الوضو عنه فيقول بجائز الماء المستعمل قلنا لا يكمل نجاسة الا بالنض المحرم
اذ لا حكم بنجاسته لا احتاج كل جنب وحائض الا على حدة وفيه الجراح لا يحصى انتهى قول الامام

الاسم

وما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان اعيان الكوفة بحجة كالحجر بوع الحسن ^{صلى الله عليه وسلم}
صاحبهما فليكنوا في كل ليلة ثم اذا كان بدن المحدث والجنب طاهرا فاذا لم يكن على اعضبهما
بخارجة صغيفة ما توجب الصلوة وصلح حالهما جازت صلوة كما فرض النبي لابن ابي حجاج
نقل عن الرجل الوحد وعرفهما طاهرا فقل ان راح ايضا عن شر الوقاية لمصنعه وسؤرها طاهر
كافرا له المختار واما الميت فينجس بالموت كالحية انما ولد استجس البؤس في فيها ولو وقع
فيها قبل غسل ولا تنضم صلاة من صلى حلالا لميت قبل غسله لكنه يطهر بالنقل لكرامة تختلف
سائر الحيوان فلو وقع في البر لا تنجس ولو صلى حلالا لميت بعده صلاته كذا نقل عن رجل الوحد
ولكن تنجس الميت بالموت ليس على عموم اذ يجب اخراج الابدان المطهرة والاجسام المطيبة صلوات
الله تعالى على اجسادهم الطاهرة وارواحهم العالية وبسنة ناسفاعةهم العلية كما هي مع
انهم احياء عند ربهم على اتفاق المحققين على انهم احياء يصلون في رايهم في يومهم الطاهر
وهذا لا ينافي ذوق الموت صلى الله تعالى عليهم اجمعين اعلم ان المصنف رحمه الله تعالى
لما ذكر الحرة والجنابة والحيض والنفاس ولو اجمالا اردفها بذلك ما يتعلق بها من متابعات
للمختار والمحي فان هذه الاحكام مذكورة فيهما فلهذا المقام وفي غيرهما من الحيض كذا في الوحد

فقال ولا يجوز لمحدث متس مصحف الا بغلاف المنفصل لا المتصل في الصحيح
قال في الكافي ولا يمس هؤلاء ومحدث مصحفا ودرهما في سورة الا بغلاف لقوله تعالى
لا يمسه الا المطهرون ووزن في الحديث بين القراءة والمس لان المحدث حل اليد دون الغم
حتى يجز غسل اليد من الغم لا الف واستويا في الجنب والحيض لان الجنابة والحيض
صلاة الفم واليد حتى يجز غسلهما فبهما ولا يرد العيب لان الجنب حل نظره الى المصحف
بالقراءة والغلاف الجمل الذي عليه في الامم وفيه هو المنفصل كالحيض ونحوها والمنفصل
بالمصحف منه حتى يدخل في يمينه لا ذكر انهم اعلم ان ما صدره الكافي قبل هذا هو
هو الصحيح عند صاحب الهداية والمفتي كما في السمع وعليه متى الملتزم قال في البحر

الرازي

المؤلف عن حكيم بن حزام لما بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن قال لا تمس
القرآن الا وابت طاهر واستند لوله ايضا بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
وظاهر في الكتاب صحة الاستدلال به هنا ان جعلت الجمل صفة للقرآن ولقظه
في كتاب مكنون مصون من غير المقرئين من الملائكة لا يطعم عليهم من سواهم
وهو المطهرون من جميع الابدان واسأل الذنوب وما سواها اذ جعلت الجمل
صفة للكتاب مكنون وهو اللوح وان جعلته صفة للقرآن فالمعنى لا يمسني
ان يمس الا به هو على الطهارة من الناس يعني من المكتوب منه انتهى كذا في الامم
الطبيعية حاشية ذكر صحة الاستدلال به على الوجه الاول ايضا فقال فالمعنى على الاول
ان هذا الكتاب كرم على الله تعالى ومن كرمه ان اثبتته عنده في اليوم المحفوظ وعظم شأنه
بان حكم ان لا يمسه الا الملائكة المقرئين وصانه عن غير المقرئين فيجب ان يكون حكمه
ان لا يمسه عند الناس كذا البناء على ان ترتب الحكم على الوصف المناسب
منه بالعلمية لان سياق الكلام لتفطيم من القرآن وعلم الدار من عبد الله عز وجل
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال القرآن احب الى الله تعالى من السماء والارض
ومن فيه من انتهى وذكر انه على الله الوجه الثاني اجبارا فمعنى الامر بقوله الثاني لا يمس
الا زانية انتهى وتعبير المصنف بعبس القرآن اولى بتعبير غيره بتمس المصحف بشمول
كل ما اذا مس لوصفا مكنونا عليه آية وكذا الدرر والحيط وتعبيره بالسورة
في الهداية اتقوا بل المراد الآية كما لا يجوز من المصحف كله المكتوب وغيره بخلاف غيره فان لا يمس
الامر المكتوب كذا ذكره في السمع الوصاح مع ان الاول اختلافا فقال في غاية البيان
وقال بعض من تحب المعبرة حقيقة المكتوب حتى ان من الجمل ومن وضع اليه
لا يكره لان لم يمس القرآن وهذا اقرب الى القياس والمنع اقرب الى التفطيم انتهى وتفسيره
اختلاف فقيل الجمل المستند في غاية البيان مصحف مشرعا جزاءه مشدود بعضها

البعض من الشبهة ليست بعربية وفوق الكافر والغلط الجدل عليه فالاصح وقيل هو المنفصل
 كالحديث ونحو المنفصل بالمصحف منه حتى فيهم الا ذلك المهر وهو هذا القول في الجهاد وكثير من الكتب
 وزاد في السماع الوضوح ان عليه القصور وقد تقدم انه اقرب الى التقطيم والحق في الغلاف المشرر
 ان يخرج البحر الذي في الخلاف في المنفصل فقط واما المنفصل فيجوز من اتفاقا خلافا لما يوهى الدرر
 فالمنفصل لا يجوز منه الحديث ولا الجنب وهو الصحيح عند صاحب الهداية وقاضيان وعليه الفتور
 كحاشية السراج اذ هو اقرب للفتور والتقطيم ويجوز عند البعض صحة صاحب الحديث والكافر والمولى مسكويه
 واختاره صاحب الدرر حتى ضعف قول الاول كالحاشية في الاول هو الاصح وان كان الثاني اقرب
 الى القياس لان تقطيم ثلث القرآن واجب كذا في الوضوح والافضل تصحيح صاحب الهداية اولي
 وكذا يرجح تصحيح قاضيان على تصحيح غيره واما من نفوذ الحروف وانما في الكلام فلا يجوز اتفاقا
 لمحدث ولا الجنب لكن المصنف ترك ذكر الجنب احتصارا للاستفادة حكمه من حكم الحديث لان
 الحديث اخف خلافا للجزء فقام بجزء الحديث لم يخرج الجنب بطريق الاداء كما لا يجوز الحديث
 من المصحف فكذا لا يجوز اذ وضع احابوه على الورق المكتوب عند التقليب لانه ينبغي له كافر
 في الجوهرة وقيل لا يكون من حواشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه والصحيح منه لانه
 تبع للمصحف ولا المنع اقرب الى التقطيم وتقرّب به الى الله الكريم كما ذكر الوضوح
 في الهمش عن كنه العباد عن صلوة المسعود لموقع المصحف في الماء او النار للجنب
 وكذا اطل باقية خطر هذا كما حفظه فيقول العبد الادب فيستفاد منه جوار المس لمحدث
 في هذه المواضع بطريق الاول ثم المراد من الحديث بالحق كائن على الوضوح فتدبر في الورق
 اذ لا يبره من صبي لمصحف بل هو فيه القرآن ولا دفعه ولا طلبة منه الضرورة اذ الحفظ
 في الصغر كالنقش في الحجر ففي المنع تصحيح حفظ القرآن وقوله لا يبره بالظهور
 صحيح لهم مع انهم غير مخطا لا يخاطبون بالطهارة وان اردوا تخلف واعتبدا
 ومنه من يخاف من كره ذلك لانه نص في قاضيان على انه الاول الاصح فلا يباقي

البالغ

البالغ يخاطب بان لا يتفاد المصحف مع العلم بحاله كما يخاطب بان لا يسقيه الخمر
 وان لا يلبس الذكور من الصبيان الحرر لانا نقول حكم من المصحف مع الحديث
 ليس حكم شرع بل هو ليس الحرر مع التعلق بالامر الذي هو حفظ القرآن كذا في الاصول
 قال ابو يوسف لا يترك الكافر ان يمس المصحف لان الكافر نجس فيجب تنظيفه تنظيره
 المصحف عن ممره قال في الايضاح وان اغتسل وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس به
 اذا اغتسل لان الماء هو الحديث وقد زال بالنس وانما بقي نجاسة اعتقاده
 وذلك في قلبه لا يبره كذا في شرح الوضوح ثم المراد بالغلاف المنفصل الذي يجوز
 المس به اتفاقا لمحدث وجنب وحائض ونفس كافر الوضوح فتدبر في الورق
 عليه على المنية شئ ثالث في الماس والمسكس بجله غير مشرر وجار وخرط
 فهو الذي يجعل فيه المصحف من جلد او حاد ثوب بشره ان لا

حائل به يد الحديث الماس والمحل المسكس منفصل عن الماس والمسكس
 غير تابع لواحد منهما ان لا يكون تابعا للماس كالكلم ولا للمسكس كالحل المشرر
 هو الغلاف المنفصل بخياطه او غير
 كالغلاف المنفصل بخياطه او غيرها كالحل المشرر بل يكون منفصلا لجله غير
 مشرر وجار وخرطه فهو الذي يجعل فيه المصحف من جلد او ثوب كذا في فهم من الوضوح
 حتى قال على الصحيح عند غير واحد من ساجد المذهب منهم صاحب الهداية وصاحب العدة
 وصاحب البدائع ثم قال وعلى هذا من صاحب الملتقى فقال وكذا في الاخر انتهى
 لكن في البحر فتدبر في القدير وقال لبعض الاخوان هل يجوز من المصحف بمسكس
 هو لا بأس به على عنقه قلت لا اعلم فيه منقول ولا الذي يظهر انه ان كان بطرقة وهو
 يتحرك بحركته ينبغي ان لا يجوز وان كان يتحرك بحركته يجوز ينبغي ان يجوز لا اعتبارهم
 اياه في الاول تابعا له كبدنه دون الثاني قالوا في من صلى عليه عليه وسلم ثم نقل مسئلة العوام
 فيجعل العبد الادب فاستفيد من تفصيل فتح القدير ان اتصال الغلاف عن الماس

ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يحرم على الجنب والحنث من بالاجماع وهو الصحيح
ان صنفه فظاهر وكذلك عندنا لان القرآن عندهم حتى يمتنع به جواز الصلوة في حوزة الجنب
العربية أشهر ذكره في كتاب الصلوة وفي القنية للغة والنحو وواحد في موضع بعضها فوق
بعض **التفسير** في تفسيرها والتعبير فوقها والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاجاز
والمواعظ والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير الذي في ايات
مكتوبة فوق كتب القرايب ط او غيره كتب عليه الملك لله بكرة بسطة واستعمال الا اذا
علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل بكرة حتى
الحروف المفردة وراى بعض الائمة شيئا يرمون الى هدف كتب فيه ابو جبريل لعنة الله
فنهاهم عنه ثم مرهم وقد قطعوا الحروف فيها هم ايضا وقال انما هي كتبكم في الابتداء
لاجل الحروف فاذا يكره بحرف الحروف لكن الاول احسن واسع يجوز للمحدث الذي يقرأ
القرآن من المصحف تقليد الا وان يقيم او سكتة ويجوز ان يقول للصبي اعمل الى
هذا المصحف ولا يجوز لف شيء في كاعده مكتوب من الفقه وفي الكلام الا ان لا يفعل
وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم يجوز محوه ليلف فيه شيء ومحو بعض الكساية بالرس يجوز وقد ورد النهي
في محو اسم الله تعالى بالبراق محو لوصف كتب فيه القرآن واستعمل في امر الدنيا يجوز
حانوت او تابوت فيه كتب فالادب ان لا يوضع الثياب فوقه يجوز فبان للمرة في بيت
فيه مصحف مستور يجوز رمي القلم براه القلم الجديد ولا بد من براه القلم المستعمل
لا حرمة كحسين المسجد وكنايسة لا تلي في موضع تحل بالنسبة انتهى ذكره في الكراهية
ولو كانت رقية في غلاف من غير علم بكرة دخول الخلل والاضرار غير مثله افضل
لو كان على خاتمة اسم الله تعالى يجعل النص لا باطل الكف وتلك المسفرة بالقرآن الا ان الحرف
صونا عن وقوعه فريد في التمسك الكفرة واستحفاة الدرهم المكتوب عليه انه بكرة اذ ابته

هذا هو الصحيح في كتب القرايب ط او غيره كتب عليه الملك لله بكرة بسطة واستعمال الا اذا علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل بكرة حتى الحروف المفردة وراى بعض الائمة شيئا يرمون الى هدف كتب فيه ابو جبريل لعنة الله

الا

الا اذا كسره فلا بأس به حينئذ فمن لو غسل الجنب او المحدث يده ليمس لم يطلق
المس لان الجنابة والحديث لا يتجزيان وجودا ولا لازولا ثم ما في الجواز في بحث الجنب
مختصرا اعلم ان الى اصل في مسئلة من كتب الكتب الشرعية ان بعضهم خص المس باليد
في الكتب الشرعية لا التفسير قيل ان هذا قول الامام وعليه قولهم لا يرخص له بكرة
وبعضهم جوز له المحقق من كتب التفسير ايضا وبعضهم رخص لا اهلها
في مسها بل كتب من كتب التفسير على كافر الهداية وهو يقتضي انه لا يرخص له ان يكتب في فتح القدير
يقول العبد الاذن بل يقتضي ان لا يرخص لغير اهلها ولو بالكم وبعضهم قالوا بكرة من
كتب التفسير والفقه والسنة لانها لا تخلو عن ايات القرآن وهذا التعليل يمنع من وقوع النسخ
قيل هذا قولهم **واصلها** واطلاق هذا القول يشوعدم الفرق بينه الاهل وغيره
وبعضهم قال النسخ ان لا ياذن الكتب الشرعية بالكم ايضا بل يجده الوضوء كمال احده
لكم الاصح والاوضح ان رخص في الكتب الشرعية في المس بالكم نحوه لا اهلها يقول العبد
الاذن لا سيما في ضيق الوقت عند اقتراب وقت التدرس مع كثرة الاحتياج
الى حل الشبهة الواقعة فيما يدرس في اليوم اذ لا يستغل بالمر الوضوء بما ينفوته
تتبع الشبهة لتضييق الوقت فيبر العفو عن الله الكريم شفاعة من خلقه على خلق عظيم
صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين
ولامس درهم فيه سورة الابصرة لما فيه من كتابة القرآن الكريم الذي تنقرب
بتعظيمه الى المولى العظيم واما المس بصرته فلكونها حائلة كالتلف المنفصل اعلم
ان الواو عاطفة علم من مصحف ولا تأكيد ولا يجوز لمحدث من درهم امر آياه
ووزنه فيعمل بمر الفاء وفتح اللام في اللغة المشهورة وقد تكرر هذا فيقال درهم
هو وهو مقرب درهم اسم المصروف من الغضة وربما قالوا درهمهم والمشهد ان تدور في خلافة عمر الفارق

مقدور

رضي الله تعالى عنهم وكان قبل على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير رضي الله
تعالى عنها على طرف بكلمة من الله وعلى آخر بالبركة ثم غيره بالحج ففقد سورة الاخلاص
وقيل باسمه اذ مر حوا ان ذكر السورة اتفاني والمراد الآية وانما قال سورة بناء على عادتهم لانهم
كانوا يكتبون على الدرام سورة الاخلاص فسموها الاخلاص ففقدوها الفقهاء المتأمنون بها
من ليس باهل الذكركم ولا يتكلمون في تكثير فتنة في العلم والدين والايامهم حتى ترك فالمعنى درهم
منقوش فيه آية نامة قال القسستاني وفيه اسماء ربانية لو كتب ما دون الآية لم يكن مرة انتهى وكذا
الحكم في غير الدرهم كاللوم والدينار فذكر درهم غشيل كما في شرح الوحيد والقرعة بضم الصاد والهمزة
وتشديد الراء وعاء الدرهم كالكبس والجمل لا يجوز للحرث ونحوه من المصحف بلا اصل منفصل عنه
على الاصح ولا من شيء مكتوب فيه آية ولو جدارا كذا في الوحيدية في النوحية قال القسستاني وفيه آية
لانه لا يكره النظر في القرآن من الحائض او الجنب والانه لا يكره من يكتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن
كما قال عامة المتأمنين قوله سورة فاعل للظرف المجازر لا عني ده على موصوفه او مبتدأ
والجمل على الوجهين صفة درهم ولا الجنب دخول المسجد قال صلى الله تعالى عليه وسلم
لا اصل المسجد لي نص ولا جنب وهو حي على التضييق في ابا حنيفة الدخول للجنب على وجه العبور
لقول القائل ولا جنب الا عابري السبيل سبيل لا لا تقربوا المسجد جنبا الا بمجازين فيه
وقلنا اريد بالجنب الذين لم يغتسلوا كانه قال لا تقربوا الصلوة غير مغتسلين الا
ان تكونوا من اهل البيت الكافي فايضا ح ان اطلاق الحديث حجة على التضييق في
ابا حنيفة الدخول على وجه العبور وعلى ابن البسر من الصحابة كما في ابا حنيفة الدخول لغير الصلوة
كما نقله عنه فرضاته الفتاوى واستدل التضييق بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل
حتى تغتسلوا بناء على ارادة مكان الصلوة بلفظ الصلوة مجازا فيكون المنهي عنه
قربان مكان الصلوة للجنب الاحال العبور او بناء منه على استعمال لفظ الصلوة
في حقيقته ومجازه فيكون المنهي قربان الصلوة وموضعها ولا شك ان هذا
منه

منه عدول عن الظاهر ولا سبب لعدوله الا ظن لزوم جواز الصلوة جنبا
حال كونه عابرا بحسب سبيل لانه مستثنى من المنع المطلق بالاغتسال وهذا الظن
ليس بلازم لوجوب الحكم بان المراد جوازها حال كونه عابرا بسبيل ارسا وبالنسبة
لانه مؤدرك التكبيل لا تقربوها جنبا حتى تغتسلوا الاحال عبور السبيل
فلما ان تقربوها بغيا غتسل وبالنسبة يصدق انه بغيا غتسل نعم يقتضي ظاهر
الاستثنا اطلاق قربان حال العبور كذا ثبتت اشتراط التيمم فيه بدليل آخر
وليس هذا بيبعد فظهر من هذا ان المراد بعابري السبيل المسافرون كما هو منقول
عن اهل التفسير فلا يقال ان في الآية دليلا على ان التيمم لا يرفع الحدث لانا نقول
قد ذكرنا ان محصلها لا تقربوها جنبا حتى تغتسلوا الا عابري سبيل فاقربوها
بلا اغتسال بالنسبة لان المعنى فاقربوها جنبا بلا اغتسال بالنسبة فالرفع وعدمه
لم يذكر في هذه الآية كميل استفيد كونه رافعا من دليل آخر كذا في المرحوم الرافعة مختصرا
مع نوع تغيير ثم قال في البحر واعلم ان في تيمم الفناء والصغر ويستور في المنع ملكث
او عبور آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره خلاف ما قاله اهل الشيعة انه رخص
لال محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الدخول في المسجد ملكث او عبور وان كانوا جنبا
لما روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لعل واهل بيته ان يركبوا في المسجد
وان كانوا جنبا وكذا رخص لهم لبس الحرير الا ان هذا حديث لا يثبتنا خذ
انتهى قال ابن ابي حجاج والظاهر ان ما ذكره الشيعة لاهل علي في دخول المسجد ليس بالبر
اختلاق منهم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واما الحكم بالشد في الرخص
لعلي في دخول المسجد جنبا فغيره نظر نعم قضى ابن الجوزي في موضوعه على حديث
مسند والابواب التي في المسجد الابواب على بانه باطل لا يصح وهو من وضع الرافعة وقد دفع
ذلك شيخنا الى افظ ابن حجر في القول المسند في الذي عن مسند احمد واما ادان جازي طري

ان يبنى فوقه عرفة وقد كان صلاح بينه وبين الناس فلهذا لم يرفعوه من ذلك وان كان
فعل ذلك قبل ان يتحلل بهم وبينه تركوه مسلمة تحية المسجد عنه وقال الشافعي
واجبة ويسمى تحية المسجد لكل يوم ركعتان كذا في الفتاوى وقال بعضهم يصليها كل دخل
المسجد اعتبارا بتحية الانسان فانه تحية كل بقية قالوا وهذا اذا كان نائلا عن المسجد
اما اذا كان جاره فان الشافعي يجزى عنها ثم كلام السلام الوهاب بنما ثم ان قول الجمهور
بل مقيد في الظلة بانها حكم في حق جواز الاقتداء لافي حرمة الدخول للجنب والحائض منقض
لتصريح القسطنطين اذ حرم جرمه الدخول للحائض ولم يقيد عبارة الناصب حيث قال
في بحث الحيز وهو دخول المسجد موضع العبادة المعهودة فيشمل القبلة دون مسجد
البيت فلا يرد ان لا يمنع مجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاوية
ولا يجوز التحلي والتغوط عليه كما في ايمان النصارى واليه السلام ان لا يدخل من عليه من خارج
والان الجنابة لا تمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مائة والى ان المحدث
يدخله كما في التيمم والصلوة وغيرها لكن في النصاب لا يقضي به وفي التهذيب بكه وفي الخزانة
اذ ادى في المسجد لم يرد بعضهم باسا وقال بعضهم اذا احتجج اليه بخرج منه وهو الاصح
انتبه كلام القسطنطين فاعلم ان تقبيد البحر لا يقتضي منقضاء الاطلاق للقسطنطين في الظاهر
هو التفصيل الذي نقله الشيخ الوحداني عن العلامة محمد بن ابراهيم الحلبي حيث قال واما سطح
المسجد وظلة بابه ففي حكم المسجد كما في شرح الزاوية وافترض عليه القسطنطين وقال العلامة
محمد بن ابراهيم الحلبي كون سطح المسجد في حكم المسجد فيما نحن فيه وغيره ظاهر واما كون ظلة
بابه في حكمه فيما نحن فيه فاما يتم اذا جعلت جزءا من المسجد او الحقت به كذا اما اذا لم يكن
شي من هذا من الامرين كما هو المعروف العملي المستقر في انشاء المسجد فلا يكون لهذه الظلة
هذا الحكم الذي للمسجد وان كانت في حكمه في حق جواز الاقتداء بمن في المسجد علان بقوله الخارج

عمره

عمره ان المسجد ليس منه ليكون لما في هذا حكم المسجد انتبه قلت وهذا انظر صحيح
وتفصيل حسن والله اعلم ثم كلام الشيخ الوحداني حذ هذا وقال ذلك الشيخ العلامة الوحداني
في هامش قوله كون سطح المسجد في حكم المسجد فيما نحن فيه وغيره ظاهر قلت ظاهره
جواز الاعتكاف في سطح المسجد انتبه يقول العبد الان قد سمعت انما السلام الوهاب
ان لا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه وهذا التصريح من السلام بشواصاته طين الشيخ الوحداني
الا ان يفرق بين جواز الاعتكاف ابتداء وبني عم البطالان بقاء اذ قد يفتقر في الواو
ما لا يقتضيه الاول فليطلب الفعل الصريح حتى يجزى اعلم ان هو الواو في قوله ولا جنب
عاطفة على لمحدث ولا تأكيد ايضا ولا يجوز بل يحرم كما في الفرر والتنوير للجنب
مسلم ويجوز لمحدث كما في التيمم وغيرها فلا يمنع الذم للكنائي عن دخول المسجد جنبا
كما في الاستبراء وحاشية للسيد المحمدي دخول المسجد وكذا الطواف ثم اعلم ان المسجد الكبير
بيت العبادة مسجد فيه ادم مسجد واذا اردت موضع السجود فتحت الجيب كما في شرح البيان
عن سيبويه وما هنا هو الاول فيشمل القبلة لا مسجد البيت فله ان يدخله كما في القسطنطين
مسافة مسجد وفيه عيب ما وهو جنب ولا يجد غيره فانه يتم لدخول المسجد
لان الجنابة تمنع من دخول المسجد على كل حال عندنا سواء قصد للكنة فيه او الاجتناب
كما في شرح الوحداني عن الشهادة عن الميسر والواصية جنابة في المسجد قبل اليباح الخروج
من غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح بخلاف الدخول والفرق ان في الخروج تنعزير المسجد
وفي الدخول تلويثه كذا في ذلك الشرح عن المحيط لرضي الدين الا لزورة اولا جدها
او عندها وهذا الاستثناء المذكور في المحذور وعليه كلام الدرر والتنوير والضرورة
الاحتياج يقال رجل ذو ضرورة وضرورة ارض وحاجة واضطره الى كذا الرجاء اليه
والضرورة ارضه الاضطرار ولهذا اطلقت على المشقة ومعناه هنا الاعتداح الى الدخول
بحيث لا يمكنه غير الدخول كان يكون باب بيتة الى المسجد ولا يمكنه تحويل بابه الى غير المسجد

والا يكون قاض على السني في غيره والالم يتحقق الضرورة مما تقدم من الجواز الاول قال الشيخ الوصل
قلت ومن الضرورة الخوف على نفسه او ماله كما يؤخذ مما تقدم عن ابن ابي حنيفة انهم رحمهم الله ساءوا بان
ومن الجنب ومن بعثه من دخول المسجد ورد على خلاف القياس ومصلح العبد والمجازة ليس في معنى
كل وجه والا لكانت صلاة الجنائز فيه دالما جاز ادخل الميت فيه وليس كذلك اتفاقا وحاجة
الناس اليه الى ان لا يكون سجدة تسعة لله عز وجل فيهم فيقتصر على مورد النص كذا في شرح
الوحيد فيقول عن شرح المنيه ابن ابي حنيفة ولا قراءة القرآن ولو دون آية قال في الكافي
ولا يقرأ القرآن جنب وحائض ونفساء لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحائض
والجنب شيئا من القرآن وهو حجة على مالك رحمه الله تعالى في الحائض وعلى الطحاوي
في ابادة ما دون الآية فان قيل المتعلق به حكان جواز الصلوة ومنع الحائض والجنب عن قراءة
وقد فصل في جواز الصلوة بين الآية وما ذكرنا قلنا في الحكم لا يقرأ قلنا هذا تعديل في مقامه
النص فير لان شيئا في موضع النفي وما دون الآية قرآن فيمنع كالأية انتهى
قال في الدرر الرائي قوله وقراءة القرآن اربعين الجنب قراءة القرآن وكذا الجنائز لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن رواه الترمذي وابن ماجه وحسن المنذر وصححه النور وقال انه
يقرب الى رفعه على النفي وهو محمول على النفي كقوله لا يقرأ في الوعد وبكسر الهمزة لا التثنية واليد على النفي
وهو المحكيان ومع على رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن
على كل حال ما لم يكن جنباً رواه ابو داود والترمذي وقال انه حسن صحيح ثم قل في الحد يفسر بصلح
لحديث من سمع عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيائه بعد القول بنبأ ذلك
قراءة القرآن ويقولون قال اكثر الصلوات اهل العلم من الصحابة والتابعين كالحاكم الترمذي في جامعهم وشمل العلامة
الآية وما ذكرناه هو قول الكوفي وصححه صاحب الكفاية في التخصيص وقاض حان في شرح الجامع الصغير
والرولي في فتاواه ومنه عليه المصنف في المستصحب وفيه اني الكافي وسببه صاحب البدائع العلامة المشايخ
وصححه معلا بان الاحاديث لم ينقص بها التعديل والمثني لذكر ان القراءة كونه وفي كثير من الكتب انها حرام وفروا في الطحاوي
لها ما دون الآية ومنه صاحب الخلاصة من الفصل في عشرين في القراءة ومنه في الاسلام في شرح الجامع الصغير وسببه الزاهد
الى الاثر ثم قال صاحب البحر الرائق وهذا كله اذا قرأ على نفسه قرآن اما اذا قرأ على نفسه القرآن او انتهى اقتضاه امر لا يمنع
في طحاوي

هذا هو الوجه في قوله لا يقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن

في احوال الروايات انتهى قال في البحر ايضا ولا ينبغي للحائض والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل كذا في شرح الطحاوي
لا بد من هذه الرواية فان في الله تعالى عنه وبقي السهو في النهاية وغيرها اذا حاضت المعتد
فينبغي لها ان تعلم الصبيان كل طاعة وتقطع بين الكليتين على قول الكوفي وعلى قول الطحاوي
تعليم نهيته انتهى والترفع نظر على قول الكوفي فانه قائل باستواء الآية وما ذكرناه في المنع
اذا كان ذلك بقراءة القرآن وما دون الآية صادق على الكليتين وان حمل على التعليم دون قراءة القرآن
فلا يتقيد بالحكمة ثم في كثير من الكتب التعقيب بالحائض التعليمية معللا بالضرورة مع امتداد الجنب
عدم الجواز للجنب لكن في الخلاف واختلف المتأخرون في تعليم الحائض والجنب والراجح ان لا بأس به
ان كان لمقتضى كل طاعة ولم يكن من قصده ان يقرأ آية تامة انتهى والاولى ولم يكن من قصده قراءة القرآن
فلا يخفى ثم كلام البحر الرائي قال في القرستان عند شرح قول النجاشي في الجنب لا يقرأ الصلوة والصلوة
ولا يقرأ الجنب فانه لا يقرأ وفروا في يجوز ان يقرأ كافي الخزانة ومع الزينة انه لو خضع
فلا بأس به وبما في شرح الآلة النجاشي في التاخر كما لان الجنائز تعيد النجاشي ما رواه الصلوة
وفي اختلاف المتأخرين وفيه اشتراط ان يقرأ في الصلاة والكتب السماوية لانهم حرروها كافي
المحيط لكنه مكره كافي المصنف انتهى كلام العبدان لكن في المنية مع شرح المصنف اما الجنب او غسل
يده وفيه فروق عن الزينة ان لا بأس ان يمس القرآن او يقرأه **هذا الصحيح** والصحيح انه
لا يجوز للمس والفراة لبها والجنائز لانها لا تجزئ ثبوتها ولا الا كالحديث اجماعا وبه
قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة لان الكل كلام الله وما بدل منه بعض غير معصية
وغير الملبس غالب قال احتياط في التجزئة من المس انتهى فقول المصنف لانها لا تجزئ
ثبوتها ولا الا كالحديث اجماعا ليس على ما ينبغي اذ قد سمعنا اختلاف المتأخرين في قبول التجزئة
عن القرستان فكيف يصح دعوى الاجماع وايضا في المنية مع شرح المصنف ولا بد من التجزئة للجنب
والحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يبعد به قاريا وكذا لا يبعد له تعليم الصبيان وغيرهم
حرفا قاريا كل طاعة مع القطع بين كل كليتين وعلى قول الطحاوي اذا علم ضعف آية وقطع
ثم نصفان نصف هكذا يجوز انتهى **هذا** فلا يبعد تعليم مسئلة تعليم الصبيان كل طاعة
بتعليم مسئلة عدم كراهة التوراة لانه لا يبعد به قاريا فاعلم هذا على جوارح ما في البحر من قوله وفي التوراة نظر على قول الكوفي
فان قائل باستواء الآية وما ذكرناه في الكليتين لا ينافي قول ان المصنف للصبيان كل طاعة لا يبعد قاريا فاعلم هذا بصدق قراءة
ما دون الآية على التعليم كل طاعة في المصنف نظر الى عدم الوقوف على هذا التعديل جواز القراءة طاعة في غير التعليم ايضا

هذا هو الوجه في قوله لا يقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن



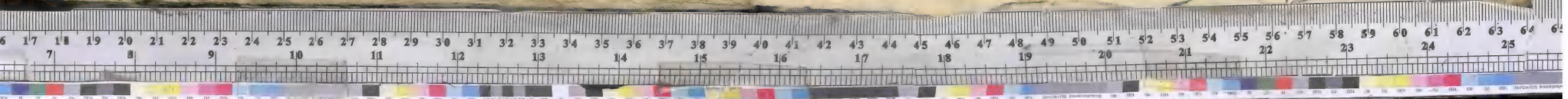
على ان لا يفسد

كأن يجوز التهجئة مطلقا مع انهم لم يجوزوا القراءة على هذه الالة التعليم ومع ان اللفظ انما يفسد في ما وراء
 كذا يجوز التهجئة مطلقا مع انهم لم يجوزوا القراءة على هذه الالة التعليم ومع ان اللفظ انما يفسد في ما وراء
 مورد النص والنص يقتضي حمل اللفظ على كل ما يكون له في اللفظ نداء فاما الاصلان يكون
 لغويا الا ضرورة التعليم فيقتضي عدم تقديره بالكلام كما اورد صاحب البحر فلعقل ليراده واد لا يقتضي منه
 الا ان يقال ان الضرورة تنفذ بالتعليم كانه لا يستلزم الا فلا يتصور حمل الضرورة الى ما عدا هذه المقفول
 لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلعقل هذا دليل الكفر في تجزئه كلمة كلمة فقط فاذا انزعج بالكلية
 ما اورد صاحب البحر عني على الامام الكرخ واما كون التعليم محججا عن قصد القراءة فلا شبهة ولا كلام في البحر
 محمل نظر محققين ولو لم يستفاد من الالة الطولية مثل آية الكرسي غير كونه قرآن بقصد التعليم وغير مستعمل في الالة
 كما سئل في قريب ما يدل من اختلاف المتأخرين ومنعهم عن الاجماع ومنع الهندوان وظهوره في مثل النسخ
 فعلى هذا التحقيق **فان التفرع** ارتفع النظر في التفرع على قول الكرخ بلا اشكال خلا بد الملك المتعال العباد
 فبما ان من هذا الى اصل الاشكال وتحقيق المقال والصلوة والسلام على من في مصطفينا محمد المصطفى
 ومكانه الحاصل وصل وسلم على جميع انبيائه واصفيائه واوليائه يا ذا الجلال والجلال وبالجملة واعف عن عبد الضيف
 بحولهم واعتق بجاهلهم عندك رقبته وراقب آباءه واسماه وفروعه من السلاسل والاعمال
 واجزنا من تحتنا وتلامذتنا ومن احسن الدنيا جزاء نبجي عن النار والعتاب والانتكال في خير ما نزل
 والكرم منسوبا بآية العالين تقبل دعائنا بكونك ولطف آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 قال في السراج الوهاج لا يجوز له القراءة حال الوضوء لانه يؤثر في الجنباته انتهى وهذا لا يمنع اتيان السجد
 في هذه الحالة اذ قال في البحر الدائق وفي التسمية اتفاق انه لا يمنع اذا كان على قصد التعمد او افتتاح امر
 امر انتهى قال في الوضوء واعلم انهم خصوا ما دون الالة بالمركبات فلا يصدق على الكلمة قال صاحب الوضوء
 ولا تقراء الحائض القرآن كجنب وفوقه فقال صد الشريعة في شرحه سواء كان آية او ماد ونهاية الملة
 لا المفردات لانه يجوز للحائض تعليمه كلمة كلمة وقال لا ما افراما الايات المفردة فينبغي ان يجوز
 قرأتها للحائض ومن بعضنا اتفاقا مع كونها آية فان الاخر يجوز تعليمها كلمة كلمة ولا يتصور كلمة
 اقل من حرف واحد كص وق وغيرها انتهى ثم كلا الوضوء كذا تخصيصه **فان التفرع** ارتفع النظر في التفرع على قول الكرخ
 ما دون الالة بالمركبات لم يحكم على الاطلاق بناء على ظاهره قول صدر الشريعة عليه السلام ما ينبغي

اذ يمكن ان يكون تخصيص صدر الشريعة انما هو بالنظر الى اللفظ الى النص المذكور في المتن مطلقا
 وانما بالنظر الى الحائض المفيدة يكونها غير مقلية فلا استرة في كلامه الى التخصيص بالمركبات بالنظر اليها
 بل يستفاد من قوله لانه يجوز للحائض تعليمه كلمة كلمة ان التجزئة انما هو لتعليم الغيرها
 لان مقهورم القيد معتبر في عبارات الفقهاء فيقع ما دون الالة للمركبات والمفردات
 بالنظر الى غير المعلم اذ لا ضرورة التعليم في غير المعلم فلعقل الجنب غير المعلم يكون كذلك
 كيف وقد فرق بعضهم بين الحائض والجنب بان الحائض مضطرة لا تقدر على رفع
 حدثها والجنب ليس بمضطر فانه يقدر على رفع حدثه وان كان المختار انه لا فرق
 بينهما لانهما في ضرورة التعليم وقيل لا فرق فاذا فرق بعضهم بين الحائض والمعلم
 والحائض المعلم ولم يرض بتخصيص ما دون الالة بالمركبات **فان التفرع** ارتفع النظر في التفرع على قول الكرخ
 فكل على فلان لا يرضى بالتخصيص بالنظر الى الجنب غير المعلم اول لعدم الضرورة بالكلية
 فاذا سمعت هذا التحقيق فابن الدلالة على التخصيص مطلقا في قول صدر الشريعة
 ثم ما نقله عن اخيه الله تعالى من تجوز قراءة الايات المفردة للحائض ومن بعضنا
 فينبغي ان يقتضيه ايضا يكونها للحائض المعلمة والجنب المعلمة فانه لا يفرق بين تعليم غير هو
 فكلهم مجمعا نقل في نسخة الصد الشريعة الموجودة عندنا نعم يؤيد ما في هذا من حاشية اخرى من تجوز قراءة
 الايات المفردة ما في المصنف من حاشية قراءة الاية ان كانت طويلة وان كانت قصيرة تجزئ
 متديا في اللسان من غير قصد لقوله ثم نظر وقوله لم يلزم لم يجرم كانه قد علم عدمه مقبدا
 يكون الجربان من غير قصد فالحاصل ان امر الالة طويلة كانت او قصيرة وان مادونها
 ايضا ولو كانت يجرم **فان التفرع** ارتفع النظر في التفرع على قول الكرخ
 على قول الكرخ قد سمعتان صاحب البحر صرح به في بيان النظر في التفرع على قول الكرخ
 حيث قال وفي التفرع نظر على قول الكرخ فانه قابل باستواء الالة وما دونها في المنع اذا كان ذلك
 بقصد قراءة القرآن وما دون الالة صادق على الكلمة وان حمل على التعليم دون قصد القرآن فلا يتقيد
 بالكلام انتهى وسمعت انا اجنباه ما يندفع الضرورة بالقراءة كلمة كلمة وبعد تسليم اخراج التعليم عن قصد القرآن
 وعلمك التجزئة بالضرورة المندفعه بالتعليم كلمة كلمة لا باخراج التعليم عن قصد القرآن فلا يفعل عما سبق

بقرينة

او يكونها غير مقصود



على ما ينبغي فعله في هذه المستنبات حمل الشارع الوحد على الله تعالى عناد عنه على ما يخص
مادون الآية بالركبات مطلقا ولو عن غير الضرورة وهو خلاف مذهب الكفر على ما حكته التحقير
وحمل أيضا لا فرغ عن الله تعالى عناد عنه على ما يحتمل اطلاق تجويز الالاء المفردة في غير تعيينه بالضرورة
او بغير الله او بقصد غير قصد القرآن هذا ما ظهر للبعد الاذ في هذا المقام يتبع الكلام في كتب الاغلام
واما حقيقة العلم فعند الله الملك العليم والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى جميع الانبياء والعظام والاولياء
قال في حاشيته في هذا عندنا واما عندنا ما ذكر فيجوز له السها القراءة لا للحنف لانه قادم على تحصيل صفه الطهارة
بالاعتقال والتيم قليله من تقديم عليها والخاص عاجز عن ذلك فكان لها ان يقرأ وصرح
في الكفاية اقول هذا من الخلف صرحا لما في التحفة حيث قال واما الجنب فلا يباح له قراءة القرآن عند عاقبة
العلم خلافا لما ذكره ولا مجال عنه لرفع هذا الا بالحمل على الروايات اذ حمل التجويز على وقت الضرورة والنفي
على وقت السعة انتهى مع ما في حاشية اخر ويؤيد ما في الحاشية ما في نسخة السراج الرصاع عندنا في قول
قال ولا تجوز الحائض ولا جنب قراءة القرآن خلافا لما ذكره والحج عليه قولنا صلى الله تعالى عليه وسلم
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن انتهى انتهى فلم يقل خلافا لما ذكره في الحائض فشمس كلامه
للحنف ايضا على هذا التاويل على تقدير عدم سقوط لفظ في الحائض من قلم ناسخ نسختنا فاذا كانت
خلافا لما ذكره وايضا رواية عن ابن حنيفة في تجويز القراءة على ما سبق في القرائن فقد ايضا ان القرية
فلا يفرق مستحبها فارجع الى بحثنا عنها فيما تقدم فليكن على ذكر منك فاذا ذكر في بخير وعائلك

فان هذا القدر يخرج في كلام الناس وقال بعضهم ان كان في محل القراءة لا يصح فكلون قصدها
وان لم يكن في محلها يتغير ويكون قصده معتبر ويتفرق على هذا حاله وقراء الفاتحة مثل الصلوة
على قصد التلاوة والتسبيح واقصده عليه بقوله من قال لا يتصور بالقصد الاصح صلوة
لحموهام في القراءة نقله صاحب الفقيه عن شمس الائمة الحسيني وعلى قول يقال
اذا كان في محل القراءة لا يتغير تحت صلاته قال في التجنيس
فاتحة الكتاب على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها
بالقصد انتهى كلام نوح اقدس نقله الشيخ الوحيد بقوله العبد الان اتماما جواز الصلوة
على قول من يقول انه لا يتغير بالقصد مطلقا فمعلوم بطريق الاول فلهذا لم يذكره في النونية
لكن بقي انه اذا قراء الفاتحة في الركعتين الاخرتين اعني في غير محلها الواجب
حل كحوز صلاته ام لا على قول من قال اذا كان في محل القراءة لا يتغير فليذكره صريحا
ايضا في النونية فيما نقله روح المرحوم لكن قال في البحر الدلائل ثم اعلم انهم
قالوا هذا وضحا في باب ما يفيد الصلوة ان القرآن يتغير بغيره فانه
الامام الخايمي كان نقله عنه السراج الهند في التوضيح بان الغزيرة لو كانت
مفيدة للقرآن لكان ينبغي ان اذا قراء الفاتحة في الاوليين بنيت الدعاء لا تكون
مخرجة وقد نص على انها مخرجة واجاب بانها اذا كانت في محلها
لا يتغير بالغزيرة حتى لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخيريين بنيت الدعاء
لا يخرج به اسهر والمنقول في التجنيس انه اذا قراء في الصلوة فاتحة الكتاب
على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها بالقصد
انتهى ولم يقيد بالاوليين ولا بشرك الاخرين محل القراءة المفروضة
فان القراءة فرض في الركعتين ركعتي غيبه وان كان تعيينها في الاوليين واجبا انتهى

فان هذا القدر يخرج في كلام الناس وقال بعضهم ان كان في محل القراءة لا يصح فكلون قصدها
وان لم يكن في محلها يتغير ويكون قصده معتبر ويتفرق على هذا حاله وقراء الفاتحة مثل الصلوة
على قصد التلاوة والتسبيح واقصده عليه بقوله من قال لا يتصور بالقصد الاصح صلوة
لحموهام في القراءة نقله صاحب الفقيه عن شمس الائمة الحسيني وعلى قول يقال
اذا كان في محل القراءة لا يتغير تحت صلاته قال في التجنيس
فاتحة الكتاب على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها
بالقصد انتهى كلام نوح اقدس نقله الشيخ الوحيد بقوله العبد الان اتماما جواز الصلوة
على قول من يقول انه لا يتغير بالقصد مطلقا فمعلوم بطريق الاول فلهذا لم يذكره في النونية
لكن بقي انه اذا قراء الفاتحة في الركعتين الاخرتين اعني في غير محلها الواجب
حل كحوز صلاته ام لا على قول من قال اذا كان في محل القراءة لا يتغير فليذكره صريحا
ايضا في النونية فيما نقله روح المرحوم لكن قال في البحر الدلائل ثم اعلم انهم
قالوا هذا وضحا في باب ما يفيد الصلوة ان القرآن يتغير بغيره فانه
الامام الخايمي كان نقله عنه السراج الهند في التوضيح بان الغزيرة لو كانت
مفيدة للقرآن لكان ينبغي ان اذا قراء الفاتحة في الاوليين بنيت الدعاء لا تكون
مخرجة وقد نص على انها مخرجة واجاب بانها اذا كانت في محلها
لا يتغير بالغزيرة حتى لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخيريين بنيت الدعاء
لا يخرج به اسهر والمنقول في التجنيس انه اذا قراء في الصلوة فاتحة الكتاب
على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها بالقصد
انتهى ولم يقيد بالاوليين ولا بشرك الاخرين محل القراءة المفروضة
فان القراءة فرض في الركعتين ركعتي غيبه وان كان تعيينها في الاوليين واجبا انتهى

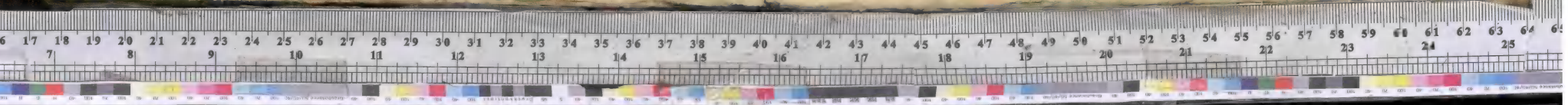
وجمع الآية آي دأبها وآيات كمال كسبويه العبي داود واللام ياء منه ياء شوى ولو في كمال لانه
معانته ولا ياء وان مثل حبيته ثم ان آية القرآن طائفة حروف من القرآن على ما يحسن السكت
عليها علم بالتوقيف انقطاعها عن الكلام الذي بعده في اول القرآن وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن
وعما قبلها وعما بعدها في غيرهما **الاعلم** وجه الدعاء او التنازل مرتبط بمطلق القراءة
ولم يوفق آية على قصد الدعاء فيما اشتمل عليه او على قصد التنازل فيما اشتمل عليه ومن الاول
او اخر الفاتحة ومن التنازل او اتمها قال في طاق الفلاح ويحرم قراءة قران الا بقصد الذكر ان اشتمل عليه لا على
حكم او خبر انتهى والذكر يشمل الدعاء والتنازل والوجه يكون بمعنى القصد والنية كما في قوله تعالى
ان وجهت وجهك في الدين والوجه بضم ومد مصدر دعوت الله ارسلت اليه بالرسول
ورغبت فيما عنده من الخير وفي الملكة الدعاء واحلا اعدا ايضا صرحا ببعض ان الدعاء كما يكون
مصدرا يكون اسما للحرام يستعمل به الله تعالى مثل رب اغفر لي والتنازل بالفتح والمد تارة والنون
اسم من اشتمل الله تعالى بالالف واستعماله في الله الذكر الجليل اكثر منه في الصبيح قبل استعمال فيها
على سبيل الحقيقة وعند الجمهور حقيقة في الخير مجاز في الشر على ضرب من التبادل والتمسك وغيرها
وهو ما خرد في التثنية مصدر ثبتت الشي جعلته اثبتني فاطلق اسم التنازل على تكرار الذكر شي فان
المتنبي يذكر لمحاسن بني علي عليه مرة مرة بعدا فمر ثم علم ان صاحب الفرق قد حرم قراءة القرآن
على الجنب بقوله بقصد ثم قال في الدرر واما قراء بقصد الذكر والتنازل نحو رسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
فلا بأس به قال نوح اقدس ربه ان القرآن يخرج القرآنية بالقصد وهذا امر اختلف العلماء فيه قال
بعضهم انه يتغير بقصد القارئ مطلقا حتى يجوز للجنب ومن لمعناه قراءه على قصد الذكر والتنازل لا يخرج
بقصد غيره قراءا ولذا القراء في الصلوة بنية الدعاء والتنازل لا تصح بصلوة واجتاراة على الائمة
الكرواني وصح صاحب الهداية وذكره غايه البيان انه المختار وقال بعضهم لا يتغير بقصد مطلق حتى يجوز
للجنب ومن لمعناه قراءه على قصد الذكر والدعاء واجتاراه الهنداز وقال لا افي بالتغير وان روى
عن ابي حنيفة وصوبه بعض الفضلاء وقال بعضهم وهذا الظاهر في مثل الفاتحة فانه معجز قطا بخلاف الحمد لله

فان هذا القدر يخرج في كلام الناس وقال بعضهم ان كان في محل القراءة لا يصح فكلون قصدها
وان لم يكن في محلها يتغير ويكون قصده معتبر ويتفرق على هذا حاله وقراء الفاتحة مثل الصلوة
على قصد التلاوة والتسبيح واقصده عليه بقوله من قال لا يتصور بالقصد الاصح صلوة
لحموهام في القراءة نقله صاحب الفقيه عن شمس الائمة الحسيني وعلى قول يقال
اذا كان في محل القراءة لا يتغير تحت صلاته قال في التجنيس
فاتحة الكتاب على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها
بالقصد انتهى كلام نوح اقدس نقله الشيخ الوحيد بقوله العبد الان اتماما جواز الصلوة
على قول من يقول انه لا يتغير بالقصد مطلقا فمعلوم بطريق الاول فلهذا لم يذكره في النونية
لكن بقي انه اذا قراء الفاتحة في الركعتين الاخرتين اعني في غير محلها الواجب
حل كحوز صلاته ام لا على قول من قال اذا كان في محل القراءة لا يتغير فليذكره صريحا
ايضا في النونية فيما نقله روح المرحوم لكن قال في البحر الدلائل ثم اعلم انهم
قالوا هذا وضحا في باب ما يفيد الصلوة ان القرآن يتغير بغيره فانه
الامام الخايمي كان نقله عنه السراج الهند في التوضيح بان الغزيرة لو كانت
مفيدة للقرآن لكان ينبغي ان اذا قراء الفاتحة في الاوليين بنيت الدعاء لا تكون
مخرجة وقد نص على انها مخرجة واجاب بانها اذا كانت في محلها
لا يتغير بالغزيرة حتى لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخيريين بنيت الدعاء
لا يخرج به اسهر والمنقول في التجنيس انه اذا قراء في الصلوة فاتحة الكتاب
على قصد التلاوة جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها بالقصد
انتهى ولم يقيد بالاوليين ولا بشرك الاخرين محل القراءة المفروضة
فان القراءة فرض في الركعتين ركعتي غيبه وان كان تعيينها في الاوليين واجبا انتهى

نعم ان الاجزاء في هذه المسئلة اعني قراءة الفاتحة بقصد التثناء في الاخرى عليه ظاهر عند صاحب البحر
فلعله اقواه بقوله ولا شك الى آخره وهذا لان المراد من قول النوحية وقال بعضهم وهو
الظاهر في مثل الفاتحة الى آخره فلعنه صاحب البحر لانه قال بعد ذكر قول الهندوان وهو ان
في مثل الفاتحة ثم وجهه بقوله وكيف لا وهو مع يقع به التحد عند المعاضد والوجه عن الايمان
بغير مقطوع به وتغيير الشروع في مثله بالقصد المجرد ود على فاعله بخلاف نحو الحمد لله
بنية التثناء لان خصوصية القرآنية غير لازمة والا لا تنفي جواز التلفظ بشيء من الكلمات
العربية لا شتمالها على الحروف الواقعة في القرآن وليس الامر كذلك اجماعا بخلاف نحو الفاتحة
فان الخصوصية القرآنية فيه لازمة قطعاً وليس في حدة المتكلم الساطعها عنه وهو
عليه في النظم الخاص انتهى قوله فاذا كان عدم خروج الفاتحة من القرآنية بقصد التثناء
ظاهراً **هـ** عند صاحب البحر سواء في الصلوة او خارجها فيكون ظروبه
في الصلوة او في غيره لا ولو كان في الاخرى لانها في محلها الشروع في الحمد
كما سبق بجته وجه الاولوية تقوية حينئذ بقوله قال انها لا تتغير بقصد التثناء
اذا وقعت في محل لا يبقى فيه انه اذا قرأ في الاخرى فقط بقصد التثناء فكيف يؤدى
فرض القراءة بقراءة وقعت فيها الشبهة لانه قد سمع ان الاخرى في محل القراءة حتى
لا يخرج عن القرآنية بقصد التثناء ام لا حتى يخرج ولو كان الخروج في مثل الفاتحة على خلاف الظاهر
مطلقا اذا اختلف لا يخلو عن ابرار الشبهة فيكون في تادية القراءة المفروضة بما فيه
شبهة عدم القراءة نظر حتى عند البصائر مع ان الاحتياط في ذلك في الخروج عن الخلاف
في باب العبادات سيما اذا اقر مثل هذه الشبهة فاذا اخذ بعدم الاجزاء في مسئلة القراءة
في الاخرى فقط بقصد التثناء اشبه واوثر للاحتياط هذه البحار ما رايته من سلف
بل وقع لتراجم الفصل هذا الامم مواهب المولى الى عبده الادب وصل الله تعالى وسلم على رسولنا محمد المصطفى

هذا هو الوجه في صحة التثناء في الاخرى عليه ظاهر عند صاحب البحر

صلى الله تعالى عليه وعلى اصحابه ائمة الهدى ومصابيح الدنيا قال في الاستبانه واما قراءة القرآن
فقال ان القرآن يخرج عن كونها قرآناً بقصد مجوز واللجب والى اخذ قراءة ما فيه من الاكابر بقصد التذكير
والادعية بقصد التذكير والدعاء قال السيد محمد في خواشيه المراد من القرآن في كلامه
ما يشتمل على دعاء وذكر دليل آخر كلامه وهو ما فيه من الادكار والادعية أشهر ذكره الشيخ
الوحيد ثم قال ان التغيير بقصد الدعاء او التثناء انما يكون فيما اشتمل على دعاء وتثناء
وان كان من غيرهما فظاهر هو ان لا يتغير قول الله تعالى وانما في كلامه
فهو قوله وهذا اذا قرأ القرآن على قصد قراءة القرآن اما لو قرأ على قصد التثناء او
افتتاح امر لا يقع في اصح الروايات وفي التسمية اتفاقه لا يقع اذا كان على قصد التثناء
او افتتاح امر لا يقع في اصح الروايات وفي التسمية اتفاقه لا يقع اذا كان على قصد التثناء
اذا التثناء يكون فيما اشتمل على التثناء وكذا القراءة عند افتتاح امر يكون بما فيه ذكر الله تعالى
وجه فيتميم ويستعمل بذكره تعالى عند الافتتاح فلهذه الالفة تعتبر قوله
لفظه الخلاصة ولم يقل للخلصة ثم اعلم انه اذا حلف لا يقرأ القرآن فقرأ بقصد التثناء
او لم يحلف او الدعا لا يثبت على القول بالخروج عن القرآنية بقصد التثناء وكذلك لو قرأ الفاتحة
في صلوة الجنازة بقصد التثناء لا يكره نقله صاحب الوحيد ثم اعلم ان المراد بحرمه قراءة القرآن
للجنب وفي معناه حرمة قراءة مسجوعة ولو لنفسه اما اذا صحح الحود ولم يسمع
فلعل اختلف في المشايخ يحر فيه كالمعتد على باستفادته الخلاصة عدم الحرمة بالمسموع
وهذه المسئلة اراها حرجية لكنني استفتيتها في الخلاصة بتوفيق الله تعالى وتقدس
لان صاحب الخلاصة قال في الفصل الحاد عشر في القراءة ولم يذكر حدة القراءة ولا شك
انه ان سمع نفسه يحزبه اما اذا صحح الحروف ولم يسمع نفسه اختلف المشايخ في عدم الامام الى غير محمد
بن الفضل والامام ابي جعفر لا يجوز وعنه الكوفي انه يجوز وهو رواية عن محمد ولو كانت بحيث



بجاء وشغيبه حتى لو قرب ان يصاحبه فيه دخل موه في صوته اذنه وضمهم باقراء فهذا
 مجزى فالى صل ان اذني الجران يسبح غيره واذني الخافته ان يسبح نفسه وعلى هذا يعتمد وما دون
 ذلك مجزى وعلى هذا التفسير الذي لا يستثنى والاستثناء في البراء والطلاق
 والنكاح والعتاق والبيع والخلع والشراء الكل في الجامع الصغير ثم كلام الخلاصة بعبارة النسخ البوجه
 عند العبد الا ان فاستغفرت منه بتوفيق المولى الاعلى ان الجنب ومن بعينه لو قراء بحيث لا يسبح
 نفسه بل يصح الحروف فقط ينبغي ان لا يحرم على مقتضى ما روي في الامام ابن عمر محمد بن الفضل
 والامام ابي جعفر لان عندهما لا يجوز هذه القراءة في حق الصلوة فلا يكون عندهما قراءة حتى
 تحرم للجنب ومن بعينه واما على مقتضى ما روي في الكفر فينبغي ان يحرم لان عنده يجوز
 في حق الصلوة فتكون قراءة معتبرة فتحرم للجنب ومن بعينه ثم الاول يكون مقتضى بناء على ما
 اعتمد عليه صاحب كتابي في حق الصلوة والثاني يكون مطابقا لما روي عن محمد رحمه الله تعالى اللهم ان كان
 هذا الاستنباط موافقا لما عندك فلا تترك علي ذلك اذ هو من مواهبك للعبد المحقر وان كان
 مخالفا لما هو الحق فاعف عني وانا معترف بالعمى والتقصير ما قلت من عند الظلال والحرام
 بل حررت ما فهمت بطريق الاستنباط من كلام ائمتنا الكرام فلا توافدوا بجملة حبيبكم سيد الامم
 صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والعظم والمرسلين كما كنتم تتعلمون باحسان الاليوم الصيام
 ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء لان المنع ورد في القرآن خاصة كذا في شرح الاختيار
 شرح المختار قال ان مع الوحد ان الجنب واليكونه حراما والا فالطهارة لمطلق الذكر مندوب وتركه
 خلاف الادلة وهو مرجع كطاعة التبرع كذا في الدر المختار فليست في المقام الذكر بالكلية
 ذكر الله بآيات الغاظ ورد والترغيب فيها قال في الكلمات الذكر هو الايتان بالفاظ ورد والترغيب
 فيها انتهى وهذا كما تر كبر يتناول سبحان الله ومع هذا ردف بقوله والتسبيح
 سبحانه لكونه تنزيها لما قدم في قوله نحو سبحان الله وبكبره واعلم ان لا اله الا الله
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم

هذا هو الوجه في قوله لا اله الا الله
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم

لان ذكر
 الذكر
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم

لكنه اثباتا افضل من سبحان الله لكونه نفيًا كذا نقله الوجداني عن شرح جوهرة التوحيد ثم قال قلت
 على هذا الحمد افضل من سبحان الله وايده بالتقليل في الامام الرازي كذا تفسير الذكر
 بالفاظ ورد والترغيب فيها لمقتضى تفسير طبعناه المتبادر عند اطلاق ذكر الله تعالى
 كذا هذا التفسير يوجب تخصيص مع ان الحكم عام اذ المراد من الذكر هنا ذكر الله تعالى وتقدس
 سواء بالفاظ ورد فيها الترغيب او لا بل لا ينافي ان كانت اللهم الا ان يقال اذا
 علم جواز الذكر بالفاظ ورد فيها الترغيب فيعلم جوازه في غيره بطريق الاطلاق
 لكنه تخصيص الادعاء بل سوادا ب فليست بل عفا الله تعالى عنا وعنهم بكبره آمين
 ثم التسبيح مصدر تسبح في الموضع تسبح قال سبحان الله والدعاء هو مصدر ايضا
 الا يتصل الى الله تعالى بالسؤال ولودعاء القنوت في المنية واما قراءة دعاء القنوت
 فلا يكره في ظاهره من جهة ما ذهب اصحابنا وعن محمد بن كبره قال ابن ابي حجاج عن محمد بن
 لانه شبهة القرآن للاختلاف الصحابة في قوله اللهم انما تسبعتك انه من القرآن ام لا
 فاورث شبهة يعني الجنب لا يقرأ حقيقة القرآن فكذلك شبهة القرآن احتياطا وفي الطهارة
 ويكره له ما يعني الجنب والحائض قراءة دعاء القنوت لان ايتا جعل دعاء القنوت
 سورتي من اول اللهم اياك نعبد سورة ومنه هذا الاخر انتهى كذا في الفتاوى
 على ظاهر المذهب كما في الفتاوى الكبرى والفتاوى الظهريّة وان اللهم هذا
 فيمن هديت الى فلم يحك في باحة الجنب ومن بعينه خلاف في المذهب
 فيما علم فلا يكره كغيره من الاذكار التي ليست بقرآن انتهى كلام ابن ابي حجاج في قوله
 الشارح الوحد فالى صل لا بأس للجنب بجميع الاذكار والتسبيح والتكبير والادعية
 ومنها وحملها وكذا بسند صحيح له اذ الم يرد قراءة القرآن ويكره له قراءة التوراة
 والذبور والاحكام لان الكلام كلام الله تعالى وما يبدل منه غير مطهر معبودة كذا في الدر المختار
 وجرم الصبي في شغل الجرحه وخصه في التهليل لم يتبدل كذا في الفتاوى

هذا هو الوجه في قوله لا اله الا الله
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم
 لا ينافي مع قوله لا اله الا الله بل هو منزه عن كل ما يشبهه من جهة الوجود والعدم



ثم قال قلته ومنه ذلك الجحد الحق فقد ذكر السيوطي انه اول كتاب انزل الله تعالى وفيه تفدية
المقدمة انه علم الله الاول والله اعلم مرتبة ولا ينبغي للدخل ان يسلم اليهود والنصارى
عن التوراة والانجيل والذبيح ولا يتبعه ولا يتعلم لانهم حرقوه ولا يستعمل لاثبات ^{مطلوب}
المصالح بما ذكر في الكتب لانه يحتمل ان يكون من المحرقين واما السندال العلم في اثبات
رسالة سيدنا صلى الله تعالى عليه وسلم بالمذكور في سفر التوراة وصحف الانجيل فذلك
للا التزام عليهم بما عندهم من البراهين انتهى قول الشيخ الوصلي ويخرج من هذا ان الاعتراف
التي لم يعرف معانيها مثل آتيتها ونزولها وغيرها لا ينبغي سريان تذكروها بل الاسم لانها لا يتجبر
ايضا على الادعية الماثورة التي يحتاج الى التحويل مثل الميت بهيات وذلك كافي في الالزام
من قوله كنت من حيث كنت وكما ^{في قوله} في الحرب الا عظم حتى لا يبقى صدرك وكذا حتى
لا يبقى رحمتك وغير ذلك مثل فان لك علي عيبك حقا واما لك اثمك في الادعية
والصلوة وسائر الاداء نعم وان كانت مؤنة وان كانت لها اسباب لئلا يكون ذلك
خبر احاد لا يفيد القطع بثبوت هذه التغيرات ووقع اختلاف ائمتنا في جواز اتباع
امثال هذه الامار في التكرار والدعاء وعدم جوازها والاحتياط في الخروج عن الاختلاف
لا سيما فيما يخص كالميت بهيات حذرا في الوقوع في الجحيم في اطلاق ما لا يجوز اطلاقه
على الله تعالى كما يشير اليه دع ما يريبك الى ما لا يريبك فاذا الطريق الاسم والنوع الاقوم
الدوام على تلاوة كتاب الله تعالى مع الترتيل والتفكير ثم المداومة على افضل الذكر وهو
كله لا اله الا الله في كل يوم اوليلة حسب ما يقدر مع تقديم مائة استغفار ومائة صلوة
على النبي المختار ثم الاشتغال على هذه الحكمة الطبية الجليدة مع مطابقة الله الى في الجنان
مسترة في الخلوة مستقبلا القبل قائما وقاعا اوسا جدا وبالك مع ^{في قوله} خالصه وطريقه
متوكلا على الله عز وجل لا ادب مع الله غير شرب الاطعمة والشراب والشراب والشراب
حافظا لسان عن التكلم عاود في المراقبة والنوم واليقظة عارضا كل ما وقع على الكتاب والسنة
ومجتنبا عن تتبع كتب الكفر التي وقعت فيها العبدات الخ لانه لا يشرع الله لهم ان يعمل ما فعلوا ولا يعمل
منه الذين امر الناس ولم ياتوا اوجدها اول منعظ بهذا الرضا بحجة سيدنا صلى الله تعالى عليه وسلم

والخائض والنفس كالجند ^{فشرح} الوصل في قال في الاضمار في جميع ذلك انتهى والكاف تحتمل
الاسمية والحرية اذ لا تنطبق الحرفية في غير موضعين ذكرهما في المعنى وعلى تقدير الحرية لا
تتعلق في عدم دلالتها على الاستقرار كما قال الاخفش والحق ان جميع الحروف الجارية الواقعة في
موضع الخوف تدل على الاستقرار كما قال صاحب المعنى وعليه يجوز ان تتعلق باستقر فالغنى
والخائض والنفس مثل الجند واستقر كالجند والله اعلم وفي المصباح والمادة حائض
لانه وصف خاص وجاء حائضا ايضا ساله على حاضته وجمع الخائض حبيص مثل راع
ورثه وجمع الخائض حاضرات مثل قائم وقائمات وفيه امرأة نفاء كعلماء والجمع
نفاس بالكر مثل عشرة وعش انتهى وفي الملحق حاضته المرأة خرج الدم من رحمها
فهي حائض وحائضا ايضا وعم الغراء وبه حبيص بوزن سكر وحائض وفيه نفست المرأة
غلايا بالكر اي ولدت فهي نفاء بضم النون وفتح الطيم الغاء وهدود والولد منفوس
انتهى في الخائض التي رحمته فان كل من عورت وفي الاضمار النفس بالضم وفتح الغاء
ولكنه مشعور جمعي نفاس فكلور يتم كلام الشيخ الوصلي **فصل**
اعلم ان الفصل عند الفقهاء طائفة من المسائل الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة
الى ما قبلها غير متغيرة بالكتاب والابواب وهم يذكرون الكتاب في مقام الجنس والباب
في موضع النوع والفصل في رتبة الصنف فقيرت مسائل الباب عما قبلها لتغير النوع
بالنسبة الى نوع آخر والفصل مسائل الفصل عما قبلها كالفصل الصنف عن الصنف
الآخر وقد يستعمل كل من الباب والفصل مكان الآخر وبديل عليه ووقع الفصل في هذا المقام
في المختار والمجموع ووقع الباب موقعا في الهداية كفي القدر والذكر والوقاية لم يقع فصل
لاي باب ولا بفصل ومنه يظهر ان المؤلفين مختارون في الذكر والذكر والرجوع فتنبه

الى صلواتها في طاهرة اذا لمعنى لعدم طهارتها الا **المافية** القائمة بها فهي
 موجودة نظراً الى صلواتها ثم لعل المراد من كون وظيفة هذا الاعضاء ثقبته
 كون الانقصار على الاعضاء الاربع غير معقول وهذا يخرج في الوضوء لا في الغسل **الحج**
 لانه ذهب الى ثقبته غير المعقول في ضمن المعقول بل ذهب فيما سبق الى معقولية
 هذه الوظيفة حيث قال وان غسل المخرج لما وجب اذا القيام بيدي اليه غسل كل عضو
 مستقيماً للقياس في الادب فوجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض
 يخل بالثبوت كغسل بعض الثوب الوسخ والثرتين مطلوب فيجب غسل كل البدن
 تحقيقاً لمعنى الترتين الا انه اقتصر على هذه الاربعة الاعضاء الاربع دفعاً للحرج مما يكثر
 وقوعه ويعتاد تكراره وافر على القياس فيما لا مرج فيه وهو الحصى والنفاس والجنابة
 انتهى هذا الاقول بمعقولية الطهارة والله اعلم بحقيقة الحال كما في السماء
 قد اجتمعوا على جواز الطهارة بماء السماء واستدلوا بقوله تعالى وينزل من السماء ماء
 يطهركم به وقد استدلوا بجماعه بقوله تعالى وان من النافس السماء ماء طهوراً قال القدر
 في التبريد الطهور عندنا الطاهر على طريق المبالغة وعندنا في المطر والليل
 على ما قلنا وصف الله تعالى شراب اهل الجنة بأنه طهور كما قال وسقاهم بهنم زباً
 طهوراً فاعلم **ما هو من صفة** من صفة ان في فلا استدلال طاهر وعليه ما هو من صفة
 قلنا انما تضيد هذه الصيغة التطهير من طريق المعنى وهو ان هذه الصيغة للمبالغة
 فلا بد ان يكون للطهور معنى زائد ليس في الطاهر ولا يكون تلك المبالغة في طهارة الماء
 الا باعتبار التطهير لان في نفس الطهارة طهارة طهارة **الصيغة** كذا نقلت في
 صفة التطهير بهذا الطريق لان الطهور بمعنى المطر **الصيغة** كذا نقلت في

ما لم يغسله فيكون نجسًا كذا في الفتاوى ولان الميت يغسل بالماء المطلق بالدرج
 المباح في التطهير وطعم الماء المقيد ان طاهر غير طهور يجوز به ازالة النجاس
 من الثياب والابواب دون الاحداث وقال محمد وزفر وال في رحمهم الله تعالى يجوز
 به ازالة النجاس ايضا انهر في في الغضبية في شرح الوصية نقلاً عن العناية وتحقيق ذلك
 ان الوضوء في بيت انسان ماء به مثلاً وما ورد مثلاً فقال الخادمه هات ماء لا يبق
 الا هذه الا الاول انهر فان قلت فلم لم ينكره الطاهر في الملتصق قلت لانه اراد المعهود
 وهو الطاهر المطهر على ان المطلق ينصرف الى الجائل وهو الطاهر المطهر ايضا بل هو مذكور
 استلزماً للطهارة المذكورة اذ المتنجس لا يطهر كذا حقه ان روح الوضوء دليل
 جواز الطهارة بالماء المطلق ^{الطاهر} الذي هو ماء السماء والعي والبر وامثالها على ما يقي
 قوله تعالى ^{الطاهر} واتر السجدة واتر لنا من السماء ماء طهوراً وقوله عليه الصلوة والسلام
 في البر هو الطهور ماؤه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم خلق الماء طهوراً كما في الزيلعي
 والحكم عند فقهاء المطلق منقول الى التيمم قال الله تعالى فلم تجدوا ماءً فتيمموا ^{المطلق}
 والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية اى يثبت بخلاف القياس فلا يتعدى الى غير
 وهذا لان اعضاء المحدث طاهرة حقيقة لعدم اصابة النجاسة الحقيقية ^{صحاً}
 لانه لو صلى حامل محدث او جنب مع صلوة ولو كان نجس لما صححت كما لو كان معه
 دم وتطهر الطاهر محال لانه اثبات الطهارة اوارالة النجاسة والطهارة ثابتة
 فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة دائمة فلا يمكن ازالته لان الازال لا يزال
 وليس في معناه من كل وجه حتى يلحق بدلالة لان الماء المطلق لا يزال نجساً ويوجد
 مجتازاً والمقيد ^{الطاهر} بالنجس وبغير وجوده كذا ذكره الكافي فلعلم مراده من كون
 اعضاء المحدث طاهرة حكماً كون اعضائها طاهرة نظراً الى صلاته غيرها واقام بالنظر

ويرد عليه ما سبق من نقله من البحر من ان كراهة التزنية انما هي في ترك السنة لا في ترك
المتدرب الا ان يقال ان بعض التدب في قوة السنة حتى يلزم من تركه كراهة التزنية كما ان
بعض السنة في قوة الواجب حتى لا يجزى تركه ولعلك استر الى هذه السكون والجواب بقوله
وسبأني في الاذان تمامه اذ قال في مجمل الاذان ان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب
السنة والواجب والفرع نقلاً عن شرح المنية للمصنف ثم قال في شرح الوصية
والماء المستحق بالنار غير مكروه بالاختلاف باتفاق الامة وكراهة مجاهد من غير ان
الشراعي وكراهة محمد المستحق بالبخاخة من الدر المختار ويجوز ان يعمد به الملح
كذا في عيون المذهب لا يعمد بالملح كما في الحاضر يعني الى اصل بدو بان الملح لعل الفرق
بينهما ان الاول باق على طيبته الاصلية والثاني انقلب الى طيبته اخر من الفر
والدرر والنور والدرق في نوع فندر الصواب عند ان الطهارة بقاء الملح لا تجوز مطلقا
ا قبل الانقضاء وبعده قال في البازر ما الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء
لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط في ذلك شرح العلامة ما يؤيد قول البراز
في النقول ثم قال انتهى وقال العلامة الزملي في النيبين ولا يجوز بقاء الملح وهو كبرية الصنف
ويذوب في الشتاء عكس الماء انتهى واقره عليه الشيخ علي المقدسي في شرح نظم الله وقال
المولى اني بعد نقل كلام الزملي كانه استدلل على عدم الجواز بكون حقيقة مخالفة لحقيقة
الماء لا اختلاف خواصها اسه ومقتضى هذا الكلام ان الطهارة لا تجوز بقاء الملح مطلقا
ا رسوا وانقضاء ملحي ثم ذاب وصار ماء ولم ينفق اصالا لان حقيقة مخالفة حقيقة
ولا تجوز ان يعمد الذهب والفضة لانه ليس ماء حقيقة وان اطلق عليه اسم الماء
مضافا انتهى معنى كلام نوع افندر ثم كلام الشارح الوحد في الله تعالى واثبات امية
يقول

يقول الفقير وكذا صاحب البحر انتهى اقر على عدم الجواز والله تعالى اعلم بحقيقة الحال
اعلم ان الخلاف تحصيله في محل رفع على ضربيه تحذوف والسما المظلة للارض وكانه
جمع سماه مثل كجار وسكابة من سماه سماء اذا عللته ذكر وتؤنث وكل عال مظل
سما حتى يقال لفظ الغرس سماء ومنه ينزل من السماء قالوا من السقف والنسبة الى السماء
سمائي بالهمزة على لفظها وسمائي بالواو على اصلها كذا نقله الوحد عن المصباح
والعبيد والبر واللاوية والبحار لان جميع المياه من السماء لقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فله ينابيع في الارض وانما قسمها الفقهاء
على ما يشاء من عادة قيل ليس في الآية ان جميع الماء من السماء لان ماء نكدة في الاثبات
ومعلوم انها لا تعم اجيب بانها تعم بقريته الامتنان به فان الله تعالى ذكره في معرض
الامتنان به حكيم فلو لم يدل على العموم المطلوب منه لما اهل الامتنان والنكدة في الاثبات
قديم بقريته تدل عليه كما في قوله تعالى علمت نفس ما احضرت ارجل نفسي كذا في النوحية
فاذا ثبت كون جميع المياه من السماء فيجوز التطهير بقوله تعالى وينزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به وقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا كما سبق بحسن قوله والعبيد
ومااء العبيد ارايتم في المصنف للمنية وفي المصباح ينبع الماء من باب قد خرج من العبيد
ويقول العبيد ينبوع جمع ينابيع في الاخر اشارة بالفتح وفيه صوحه وعني به عيني ويدر
انتهى كذا نقل الشارح الوحد عن المصباح قال بالركي ديار من قبيل قيناق ديد طريد انتهى يقول
العبد الاذ في ديارنا يقال لفظها باله كى اشتم فلعل هذا الاصطلاح
بناء على ظهور ماؤها ينبوع صغير ويحتمل ان يكون اصلها جسم ثم عرفت بقلب الجيم الالف
وقوله والبر ارا ماء البر هي اثني ويجوز تخفيف هزتها وجمع فلتها اباا سكن الباء
على اصله على الاصل وعلى القلب المكاز اذ بار وتخفيف فيقال اباا وله فقط اذ وهو انوار

ثم اتفقد من تغير الاسباب للامتزاج ان الطبخ يحصل منه حال الامتزاج واما نفس الامتزاج
 فيحصل من غير طبخ والحاصل ان حال الامتزاج يمنع من الطهارة بذلك الماء عالم يمكن مقصود
 للفرض المطلوب من الطهارة واما نفس الامتزاج فلا يمنع مطلقا عالم يغلب المحتج واذا كان
حالة الامتزاج غير مقصود للفرض المطلوب وحال الامتزاج الذي يمنع لكونه غير مقصود
 للفرض المطلوب هو كما حصل بطبخ الزغفران اذ قال الاسباب ايضا في شرح الفقه النافع
 ويجوز بما الزغفران يعني اذ لم يطبخ بالزغفران لعدم حال الامتزاج فلو غلب الزغفران
 على الماء بان كان اجزاء ما كثر لا يجوز لفعله الامتزاج انتهر فافاد ان بطلان صفة اطلاق
 الماء ايا حال الامتزاج اذ لم يكن مقصودا للفرض المطلوب ايا لفعله الامتزاج واما تشر النبا
 فعلم ان امتزاج الطاهر من غير غلبة لا يمنع وان غلبة الامتزاج يمنع وهي تكون بازالة رقة
 وان حال الامتزاج الذي هو الطبخ ان كان مقصودا للفرض لا يمنع وان كان غير مقصود
 يمنع فافهم واعتنم ولا تغفل من كون حال الامتزاج غير غلبة الامتزاج ومنه الطهارة والتوفيق
 مرات وقصة الناقير الكبار وقصاصهم وعدة رمت به قد كتبت عنقه الطبخ بضم اللام
 ونفخها مع تخفيف شئ اخر لنرج بجلي الماء ويعلوه من المصباح قيل هو جفراوه
 بجيم مفتوح فغلبت معجزة ثم رأت مضمومة بعدها واو فالف واخرها راء مفتوحة والهاء
 التي تكتب بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها خرو الضفدع كذا في شرح المنية
 والاشنان بضم الهزلة وكسرهما وسكون الين شئ يغسل به غزال الصوف والجم
 ونحوها كذا في حكمة افر التفسير حاله دن وندر مكر التغير حاله دن وندر
 كذا في الاخر قوله وان الواو للعطف والمضوء مخذوق فقه النظر المذكور وجار ان مخذوق
 في الشرطين وهما في موضع الحال من الماء المطلق او تجوز الطهارة بالماء المطلق ان لم يمتزج
 طاهر بعض اوصافه وان الرجحان الطهارة به يعني حال كونه على حال مفروض ثم ان
 الوضوء موجهها ثبوت الحكم بالطريق الادلة عند نقص شرطها كذا في شرح الوضوء عليه وعليها الرقة
 او انتهي

نقل عن الكليات التفسير عبارة عن تحصيل او انتفى بالملك او عاطفة
 على عوار ويجوز الطهارة بالماء المطلق وان انتفى على وزن الكرم من التفتيح بفتح النون
 وسكون الناء الفوقية وهو الرجحان الكرم كافي للمقط وان انتفى كسب بالضم
 ومنه كسب على وزن قريب كافي المصباح ارا انتى الماء المطلق يعني
 حصل فيه راحة كسب الملك هو مثله الميم قاله يوم اقدر والشهر
 انه بالفتح كاللبيث وزنا معنى قاله الملقط الملك اللبيث وبالياء وكسب
 ايضا بالضم مثله بفتح الميم واللام الملك بفتح الميم وضحا انتهر اسبب ملك
 الماء المطلق في مكانه وليته واقامة فيه فان تفتى لا يخرج لا يخرج عن الطهارة
 وفي شرح ملاسكي وقيل ليس بطاهر وفي ايضاح ابن كمال لم يقل بطل الملك
 لان المياه متقاوت بعضها يتغير في اذمة مدة وقيد الطول بوزن بتغير الحكم
 عند تغيره بسرعة واعلم انه اذا انتى الماء فان علم ان تفتى للنجاسة
 لا يجوز الوضوء ولا يجوز رجلا على ان سبب الملك انتهر وفي الدار المختار
 فلو علم ان تفتى للنجاسة لم يخرج ولو شك فالاصل الطهارة انتهر ولو شك
 الماء بطول الزمان او بالطحيد كان حكم حكم الماء المطلق في الجواهر يقول
 العبد الا انه ان التقييد بطول الزمان اخراجا على منجز العادة لا الاخرار
 فلا محذور فيه وفي البحر الرائق قيد بقوله بالملك لا نعلم انه انتى للنجاسة لا يجوز
 به الوضوء اما لو شك فيه فانه يجوز ولا يلزم منه السؤل عنه انتهر في البحر الرائق
 لا بما خرج عن طبعه بكثره الاوراق لانه زال عنه حكم الماء كذا في الزيلعي وفي البحر الرائق
 يعني لا يمتنع وهذا محمول على ما اذا زال عنه الحكم الماء بان صار تخيلا انتهر لا عاطفة
 على الماء المطلق لا يجوز الطهارة بما الى آخر المضبوط هذا المدح هو الظاهر نقل عن في البحر الرائق
 انه قال في شرح النقاير ويجوز قصر الف ماء ومدها انتهر وعلى الاول يجوز ان يكون كلمة مده مرفوعة

وهو موصولة اعلم ان طبع الماء خلقه في الاختيار وطبع الماء كونه سميلا لم يطرأ مستكن للعطش
وقال في الجوهره وطبع الرقة والرياح وسكن العطش وقال في الدر وهو سيلان والارواء
والانبات فالجميع خمسة الرقة والسيلان والارواء والانبات واقام عدم نبات ماء الجوار وانما بالفعل
فلما راض فهو كالماء الحار كالماء الطاهر ان المراد هنا بالطبع سرعة السيلان وهو الرقة فالله في فريخ
عن رقة وسيلان بان كان شحيشا ولو كان ماء سما او عينا او بيا او نورا او حرا سبب كثرة الاوراق
الواقوه فيه فلا تجوز الطهارة بماء حرم عن رقة وسيلان بوقوع الاوراق في الخريف
فيه وان جازت قبل فروع عن ذلك مع تغير كل اوصافه كما ذكرنا في الاوراق الصادرة
رحم الله تعالى وايانا هذا في اوراق الاشجار وعلى هذا اوراق الكتاب والله تعالى اعلم

او بقلية غيره اراد خرج عن طبعه سبب غلبته غير الماء الذي يحجز الطهارة به
عليه ومفهوم غير الماء الذي يحجز الطهارة به اعلم من الجامد والمائع والسميل
فلا تقتصر على الجامد كما وقع عن البعض فان كان جامدا فما دام يجز على الاعضاء فالما
هو الغالب وان كان مائعا فلا يخلو اما ان يكون مخالفا للماء في الاوصاف كلها
من اللون والطعم والرائحة او في بعضها او لا يكون فان لم يكن مخالفا

عليه والمراد ما يفارقه في طبعه وهو الجامد الطاهر فلو خالط الماء جامدا طاهر
فخرج به عن طبعه بان ذهب عنه رقة وسيلان لا تجوز الطهارة به كذا في الاوصاف
واما المائع فبما الملتقى سلكه عند سبب قويا وانما حصصنا الغير في كلام الملتقى بالجامد
لان المصنف رحمه الله تعالى جعل غلبته الغير من اسباب خروج الماء المطلق عن طبعه الذي هو الرقة
والسيلان ومن المثل هذا ان غلبته المائع وصفا لا يخرج عن طبعه فبقية الله الهادي كذا في الاوصاف

واما احكام الخالطة المائع فقد قال الزبيدي رحمه الله تعالى بعد ذكره للافلاخ الروايات وهكذا جاء
الاختلاف في هذا الباب كما ترى فلا بد من ضابط وتوفيق بين الروايات فنقول ان الماء
اذا بقي على اصل خلقه ولم يزل عن كرم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار مقبلا لم يجز
والقبيل واحد امين اما كمال الامتزاج او بقلية المنزج وكما لا امتزاج باحد الامرين امين
اما بالطبع بعد خلط بشئ طاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف او بتشتت النباتات
الماء بحيث لا يخرج منه الامتزاج وان كان يخرج منه بغير علاج لم يخل امتزاجه في الاوصاف
كالماء الذي يخرج من بطن الكرم وغلبة المنزج تكون بالاضطرار من غير طبع ولا بتشتت نبات
ثم هذا الخالطة لا يخلو اما ان يكون جامدا او مائعا فان كان جامدا فما دام يجز على
الاعضاء فالما هو الغالب وان كان مائعا فلا يخلو اما ان يكون مخالفا للماء في الاوصاف
كلها من اللون والطعم والرائحة او في بعضها او لا يكون فان لم يكن مخالفا له في سبب منها
كالماء المستعمل على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح وغيره من المايعار التي لا يخلف
الماء في الوصف فغلبه بالاجزاء وان كان مخالفا له فيها فان غير الثلاث او اكثرها لا تجوز
الوضوء به والاجاز وان خالفه في وصف واحد او وصفين فغلبه الغلبة من ذلك الوجه
كاللبن مثلا يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن او طعمه هو الغالب فيه لم يجز
الوضوء به والاجاز وكذا ما لا يطبخ يخالفه في الطعم فغلبه الغلبة فيه بالطعم فغلبه هذا
بمنه ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به فيحمل قول من قال ان كان رقيقا كجوز الوضوء
به والا فلا على ما اذا كان الخالطة جامدا ويحمل قول من قال ان غير احد اوصافه
جاز الوضوء به على ما اذا كان الخالط يخالفه في الاوصاف الثلاثة ويحمل قول من قال
اذا غير احد اوصافه لا تجوز على ما اذا كان الخالط يخالفه في وصف واحد او وصفين
ويحمل قول من قال من اعتبر بالاجزاء على ما اذا كان الخالط لا يخالفه في شئ من الصفات

والا يخلو
على ما مضى
الزبيدي رحمه الله
في هذا الباب

فاذ طرقت وتاملت وجدت ما قاله الاصحاب لا يخرج في هذا وجوه بعضها مفرحاً وبعضها رآه
 أشهر كلام الزيلعي رحمه الله تعالى وشرح الوصل قال نوع افند هذه الصاطة ذكرها صاحب البداع ومن بعد
 الشرح الكثر اعني الزيلعي استمر من الوصل ثم فقول نوع افند على ما نقله الوصل صريح في ان هذه القاعدة ليست
 من مستطيلات الزيلعي بل بعضها مفرحاً وبعضها رآه الا ان يقال انه افاد حكمه عن صاحب البداع وغيره
 آياه لانه قال ووجدت بعضها مفرحاً وبعضها رآه الا ان يقال انه افاد حكمه عن صاحب البداع وغيره
 وان لم يصرح بالغزو او يحمل على التوارد اذ مثله غير بعيد عن مثل الزيلعي الخبير عليه رحمة الملك القدير وبسمه الله تعالى
 وانا شاعره حبيب البشير النخبر وصل الله تعالى على رسولنا محمد وآله وصحبه اجمعين والي الله راجع الباري
 قال المصنف في شرح المنية فالحاصل ان المعبر في صيرورة الماء مقيدة بمخالفة الجماد زوال رقة
 واما في مخالطة الماء فان كان مخالطاً للماء وصف واحد كما بالبطيخ الذي يخالف في الطعم وماء الورد
 الذي يخالف في الرائحة فالمعبر عليه ذلك الوصف وان كان يخالف في وصفين كاللبن والخل
 يخالف في اللون والطعم فالمعبر ظهوره عليه احد الوصفين وان كان يخالف في الاوصاف كلها كالخل
 فالمعبر عليه اكثر وان كان لا يخالف في شيء من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه الفتوى ظاهر
 غير مطهر وكما الورد الذي المنقطع الرائحة فالمعبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت
 مساوية احتياطاً حتى يفهم اليه التيمم عند المساواة اذ لم يجد عليه استمر ذلك طالت روح الوصل رحمه الله تعالى

في الجملة

في الجمع الصغير لقاضي بيان ولو طبخ الخمر او الباقلا وان كان الماء بحال لو برد
 لا يخن ولا يزال عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا وكذا في المنية ومثله
 في السراج الوهاج اذ قال قوله وما الباقلا المراد المطبوخ بحيث اذا ابرد تخن
 والا فهو من قبيل ويجوز الطهارة بماء خالص شئ طاهر والباقي هو الفول
 اذا شددت قسرت واذا خففت مدوت انتهى وايضاً مثله في النهاية وخرج بان ذلك لا طهر
 وعليه انه الكذب بخلاف ما في البحر الرائق لانه قد خلاف ما ذكره الناطقي اخذت فاصحان
 اذ قال قول او بالبطيخ الا يتوضأ بماء تغير سبب الطبخ محال يقصد به المبالغة في التطييف
 كما المذكور والباقي لانه حينئذ ليس بماء مطلق لعدم تبادره عند اطلاق كرم الماء ولا يعني
 بالمطلق الا ما يتبادر عند اطلاقه اما لو كانت النظافة يقصد به كالسند والصابون والاشنان
 يطبخ بالماء فانه يتوضأ به الا اذا خرج الماء عن طبعه من الرقة والسيلان وبما تقرر علم
 ان ما ذكره صاحب الهداية من التجنيس وصاحب الينابيع ان الباقلا او الخمر اذا طبخ
 ان كان اذا برد تخن لا يجوز الوضوء به وان كان لا يخن ورقة الماء باقية جاز ليس
 هو المتعارف هو قول الناطقي رحمه الله تعالى حيث يخاف يد عليه ما ذكره فاصحان في فناءه
 بما أفقظه ولو طبخ الخمر والباقي في الماء ورجح الباقلا بوجده في لا يجوز التوضي به وذكر
 الناطقي اذ لم تذهب عنه رقة الماء ولم يسد عنه الماء جاز الوضوء به انتهى وبما قرأه
 ايضاً علم ان الماء المطبوخ شئ لا يقصد به المبالغة في التطييف بغير مقيدة استواء تغير
 شئ لم يوصاف اوله بغير محيطة لا ينبغي عطفه من المحصر على ما تغير بكرة الاوراق الا ان
 قال انه لما مر مقيدة افند تغير البطيخ ثم كلام صاحب البحر يقول العبد الان نعم سقاه هذه عدم اعتبار الشئ
 من تقديم قاضي بيان هذا على قول الناطقي لكونه لا يخن الا وهو جازية على قول الناطقي على ما تقدم
 في عطف معنى الكلام وقد مر ان ما في المتن مقدم على الروايات في مقدم على ما في الفتاوى وان صرحوا ايضاً بتقديم صحيح فاصحان
 على سائر النصائح على مع ان قاضي بيان لم يصرح بتصحيح خلاص ما ذكره الناطقي بل استنبطه صاحب البحر في التقديم الا ان كان قد وقف على

الزهر الزهر الزهر

والسراج ايضا قوله ماء الزردج ذكره من قسّم المرق والصحيح انه من قسّم ويجوز الطهارة بما خالط
 شئ طاهر ماء الزردج هو ما يخرج من العصفور المنقوع فيطرح ولا يصنع به قال في الفوائد
 اذا توضأ به وهو رطب جاز وان غلبت عليه الحمرة لم يجز وفي الهداية اجزاء ماء الزردج محرم المرق
 والمردج عنه يوسف انه بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح هذا اختاره الناطق والامام الرضا
 اسهر من السراج مراده من ماء الزعفران الذي وقع فيه الزعفران من غير خلط فيه ولا باعتصار منه
 ولا من غير غلبة كما سبق فان قيل فيرد على المصنف انه ترك مسئلة الزردج التي هي مما سئل عن خبر
 القدور الذي هو من المتون التي التزم المصنف جمعها قلنا لا يلزم منه ترك بعض الامثلة ترك المسئلة
 بل التمسك بالاحكام **بذكر غيره** المتناول ولم يفرق في الديباجة وذكر جميع المسائل مع جميع امثلتها
 حتى رد ما قلنا بل التزم جميع المسائل فقط حيث قلنا ان اجمع له كما يأتى من عمل على مسئلة القدور لا اخرى
 ولم يقبل وامثلتها فاذا التزم كل امثلة فكل المتون لا يلزم السؤل فضلا عن بعض الامثلة
 والاعاء قليل وقع فيه نجس او لا بما قليل دائم فيه نجس وقال مالك رحمه الله تعالى
 يتوضأ به ما لم يتغير احد اوصافه لصلى الله تعالى عليه وسلم الماء طهور
 لا يتنجس شئ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز ان كان قلتي
 ارضى من اطل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتي لا يحمل خبثا الا لا يقبل
 نجاسة ولنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا استيقظ احدكم الحديث فليشبهه اذ خال به
 في الاناء لتوقم الحاجة مع انه محتاج اليه لانه مأمور بالطهارة فثبت ان الحاجة القلبية
 من الماء الدائم والالم يكن لهذا الاحتياط معنى وادخل مثل هذا اليدى الاناء لا يغير الطعم
 واللون والريح ولم يفصل بين القلبين ومادونهما فيكون حجة عليها وقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم لا يبطل احدهم في الماء الدائم ولا يفسد من الجنابة والفصل عن الجنابة
 لا يغير طعمه ولونه وريحه فلو لم يتنجس ولو وقع الجنابة بكل حال لم يكن للنهي فائدة ولا فضل
 في الحديث بين دائم وايم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجار كالخوض الكبير ولان الماء الذي
 يغسل فيه يكون اكثر من قلتي ظاهرا فان قيل النهي يحمل التنزيه قلنا مطلقا لا يتجزأ

ولعله من قبيل ما اعتصر من غير ينزل الورق مغزلة الثمة غاية ما في الباب ان يحمل الثمر بمعنى يعلم الورق
 كان يقال ما اعتصر ثمر او مما يخرج منه او يجعل قوله ما اعتصر مع من باب الالف واللام والمراد
 من الثمر شئ او ثمر او ورق والله اعلم في شرح الوحد **وما بالافلا** كذا هو مضبوط
 بالمد مع التخفيف قال في الجوهر الباطل هو الفضل اذا شدت اللام فصرت واذا حفتها مدت
 الواحدة بافلا وبافلاة بالتخفيف والتشديد وقيل المراد الطبع بحيث اذا اردت ان تنه وكذا
 افاده ابن ابراهيم فهو المثال لما خرج عن طبعه بالطبع كما افاده المسكي والمرق
 بفتحين بالثاني شهور بخافي الاختصار وهو ما يطبخ فيه اللحم كما في الشرح المشافى للهور
 وهو ايضا مثال لما خرج عن طبعه بالطبع كما افاده المسكي من شرح الوحد قال المحمدر
 في السراج الوهاج الذي هو اصل الجوهر وطلاعي شرح لذلك العلامة على مختصر القدور مفصلا مختصرا
 وقوله كالحل ان كان المخلوط بالماء فهو مما غلب عليه غيره وان كان خالصا فهو مما اعتصر
 من الثمر **بذكر** وقوله كالحل تغير لما غلب عليه غيره انتهر فعمل سبقه للوحد **ببيان**
 صنف الخ خالص ومخلوط بالماء فقوله قلت ليس في محله لكنه معذور بل ممدوح لاصابة دهن
 رحمه الله وابناؤا للاسلاف وجميع الاصول من العلماء الاشراف وعلم ايضا نعم تفسير المرق
 من الماء الذي يطبخ فيه اللحم ومن الماء الذي غلب عليه غيره ومما خرج عن طبعه بالطبع كذا التنازل والتنازل
 يتلازمان في هذه المادة اعني المرق لان المرق لا يكون الا بالطبخ فكل ما خرج ما غلب عليه غيره
 فهو في مادة المرق فهو مما خرج عن طبعه بالطبع وكذا العكس وان كان المفهوم من مغاير ان
 لان الاول من غلبة المختص والثاني من حال الاخراج بالطبخ ثم ان التنازل والتنازل مطابقان لعرفنا
 لان انما تعني بالمرق الذي مضاه شؤره بالركبة الذي يطبخ بالجرب كاللوز والدرس والخط والشعر
 وغيره من الجرب ومن العجينة المقطوع ومن الرقيق ولا تطلق المرق على الماء الذي يطبخ فيه اللحم بل ينقله ما واللم
 والشريد ولا يبرأ لافرق في الحكم بينها لان الكل مقبض والكل قوم بل كل واحد فلا ينصرف في الحكم

المرق

وفاء الفعل شرطه فاصلا اصل الف في رحم الله تعالى اذا عزم على التاكيد فكيف وقد لا
ولانه لو كان كذلك لما قيد بالدائم فالجاء في قوله لانه نهيه عن الاعتغال مع شدة
الاحتياج اليه لانه ما يوربه فلو لم يثبت الماء به لم يقض النهي ولان القياس في الكثرة ان
ينتج من ذلك ان لا يثبت في الخارج ينتج من علاقة الجارية اياه واذا انتج من ذلك الجري ينتج
الذبح جواره ثم ثم وصي ينتج الكل كذا القياس في الكثرة للضرورة لان صون الكثير
بالاوان غير ممكن والضرورة في الفصيل لا مكان صونه بالاواني ففصل في القياس وماروا
ما كرم الله تعالى ورد في بكر بضاعة بالكسر عن الغور رحم الله تعالى وعن الجهر
رحم الله تعالى وكسر وضعت وكان ماؤه كثيرة ففصل انه غمان في غمان وعن محمد رحم الله تعالى
انه صد الكثير بهذا او كان جاريًا فقد ذكرت عابثه رضي الله تعالى عنها انها كانت
قناة ولها منفذ الى سائرهم وسقي منه شربا يسيرا وسبع والحال يدل عليه
فان ما الذي ان لم يكن قناة يتغير بالحيث وما رواه في رحم الله تعالى ضعيف
فقد قل في كتابه بلفظي باسناد لا يحضر في من ذكره ومثله دون المرسل لان المرسل
يقطع القول بانه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو آية اتقانه وقوله باسناد
لا يحضر عن علي والمراسيل عنده ليست بحجة وهذا اول وعنه اسناد البخاري رحم الله تعالى
علي ابن عبد الله المزني رحم الله تعالى انه قال لم يصح هذا الحديث ولان ابن عباس وابن الزبير
رحمهم الله تعالى امران من ماء بكر زعم ولو كان هذا صحيحا لاحتجوا عليه بما
فعل بانه كان في حادثة نعم بها البلور فذكر الخبر الوضوء بما منته النار وفي منته
اضطراب روي اذ ابل الماء اربعين قلته والقلة اربعة عشر بيده الهامة وراي الجبل
والجزة فلا يصح حجة الايبان وقوله لا يحمل حيث اقل وصار محال بحيث
ينتج في القلال لم يحمل اضعف من احتمال الخبث وينتج كما يقال مال فلان لا يحمل الشرف
اربع عشرة الالة ~~ضعيف~~ لان القلة لا محذور بالقلال من الكافي بعبارة النسخ الموجودة

قال في البحر الرائق قوله او بما واعى فيه بخبر ان لم يكن عشر في عشر الا بوضعا ساكن فيه بخالة
مطلقا سواء تغير احواله او لا ولم يبلغ الماء عشرة اذ في الاربع عشرة اعلم ان العلماء اجمروا
على ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالبخالة لا يجوز الطهارة به قليل كان الماء او كثيرا جارا كان
او غير جار حكمة الفصل الاجماع في الثبوت ومحسن نقله ايضا النووي في شرح المهذب عن جماعة العلماء
وان لم يتغير بها فانفق عامة العلماء على ان القليل ينتج من مياه دون الكثير لكن اختلفوا في
الحال الفاصل بين القليل والكثير فقال ما كان تغيرا احدا وصافيهما فهو قليل لا يجوز الوضوء به
والا فهو كثير وحديثه يختلف الحال حسب اختلاف البخالة في الكرم وقال الشافعي اذا بلغ الماء
قلتين فهو كثير فيجوز الوضوء به والا فهو قليل لا يجوز الوضوء به وقال ابو حنيفة في ظاهره رواية
عنه يعتبر فيه الكبر رأى المبتدئ ان غلب على ظنه انه بحيث تصل البخالة الى الجانب الآخر لا يجوز
الوضوء به والا جاز ومحسن نقله على ان ظاهر المذهب شمس الائمة السخنة في الملبس وما وقال انه
الا حجة انتهى في الحديث في تمامه وخلاصة ما سياتي ان ظاهر المذهب عن ابي حنيفة انه لم يقدر في ذلك كذا
وانما قال هو موقوف الى غلبة الظن في خصوص البخالة من طرف الى طرف وهذا اقرب الى التحقيق لان المعنى
عدم وصول البخالة وغلبة الظن في ذلك يخرج من جهة البقي في وجوب العمل كما اذا جبر واحد بخالة الماء
وجب العمل بقوله وذلك لاختلاف وجه اجتهاد الركن وطمه ثم قال حماد في البحر بعد نقل ذلكنا
قال في اصله حيث غلب عليه على الظن وجود بخالة في الماء لا يجوز استعماله اصلا بهذه الدلائل لا فرق
بين ان يكون قلتين او اكثر او اقل تغيرا او لا وهذا مذهب ابي حنيفة والتقدير يمتحنون
شئ لا بد فيه من نص ولم يوجد انتهى ثم اجاب عن دلائل التي لغيري والشيخ الكلام في تحقيق المقام
فم اراد التفصيل فلياجد قال الشافعي رحمه الله تعالى كانت البخالة او كثيرا او قليلا كان
مركبة او غير مركبة كما هو حال الاطلاق قال في شرح المنية وان لم يظهر فيه اثرها لم يكون ونحوه
انتهى فالما والراي القليل ينتج من مياه وان لم يظهر فيه اثرها فانه عندنا وعند مالك لا ينتج
ما لم يظهر فيه اثرها فانه انتهى من الحديث ثم قال في ذلك ان العلم به ثم الماء الراكد اعظم من ان يكون قلتي او اكثر

ثم المراد التحريك باليد من ساعته فلو تحرك بعد المثلث لا يضرب لان الماء بطبيعته يتأرجح بغيره الى بعض
 بالاضطرار الذي يقع فيه كذا في شرح المنية للمصنف قال ابن مكر في شرح المجموع المراد بالتحريك المتحرك بالارتفاع
 والاختصاص من ساعته تحريك الطرف الاخر لا التحريك بالتوق لان ذلك يكون وان كثرت الماء وفيه سارة
 الى على عدم تنجس لان اثر التحريك باليد مع قوته اذا لم يصرف من طرف الى آخر فسرارة التحريك مع ضعفها
 من طرف الى آخر لا تكون انما كذا انقله الى مع الوجدان اعلم ان الفاصل بين القليل والكثير عند الصحن
 هو الخلو وهو ان يخلص من جاذب الى جاذب

ان الاعتبار بالتحريك هو المذهب احد عشر **فصل** انما هو غير رواية الاصول واعتباره في عشر
 هو الظاهر عن محمد كافي البحر واما مذهب امامنا الاعظم فرواية الاصول انه يعتبر كبري المبتلى
 ان غلب على طلبة انه بحيث تصل النجاسة الى الجانب الاخر لا يجوز الطهارة منه والاجاز وروى جوع محمد
 القول في حنيفة وفي الغاية ظاهر الرواية عن الحنيفة اعتبار به بعلية الظن وهو الاصح انتهى
 وفي النجاسات قال ابو حنيفة القدر العظيم هو الذر لا يخلص بعضه الى بعض ولم يفسره في ظاهر الرواية وقوته
 الى رأي المبتلى وهو الصحيح وبما اخذوا من انه في البحر الذي بعد ذلك هذه النقول وغيرها وهو
 في كثر كتبنا فثبت بهذه النقول المعتمدة في سائرنا المتقدمة بين مذهب امامنا الاعظم
 احنيفة والرواية ومحمد رضي الله تعالى عنهم فتبين المصداق اليهم واما ما اختاره كثير من
 المتأخرين بل علمتهم كما نقله في شرح الرواية من اعتبار العشرة في العشرة فقد علم ان ليس بمذهب
 اصحابنا وان محمد وان كان قد رجع لما نقله لائمة الثقات الذين هم ائمة اهل البيت اهل البيت
 فان قلت ان الرواية وكثرة الكتب ان الفتوى على اعتبار العشرة في العشرة واختاره المصنف المكون فكيف
 سألهم رجع غير المذهب قلت لا كان مذهب احنيفة التقويص الى رأي المبتلى به وكان
 الرأي يختلف بل الناس لا يراى له اعتبار المثلث في العشرة في العشرة وتسبب على الناس
 فان قلت هل يعمل بما صح من المذهب او بقول المثلث قلت يعمل بما صح من المذهب
 فقد قال الامام ابو الليث في كتابه في اصول الدين في مسألة وردت ما تقول رحم الله تعالى وفقد عندك
 كتاب اربعة كتب ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الحنفية وكبار الحديث وكذا في النوادر من جهة هاتم هل يجوز
 لنا ان نقول منها ولا وهذه الكتب مودة عندك فقال ما صح ما عارضها فذكر علم محبوب ومردود فيه
 مرضي به واما الصنف فان لا احد ان يقضي شي لا يعرفه ولا يثبت افعال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت
 وظهرت واحكم غير اصحابنا رجعوا ان يسألوا عن اعلينا وعليها في النوازل انتهى كلام البحر مختصا ببعضها

هذا هو المذهب الذي عليه ائمة اهل البيت

ولما وقع الاختلاف في التحريك المعبر عنه عدل عنه اكثر المثلث وعنه والعشرة في العشرة
 توسع على الناس

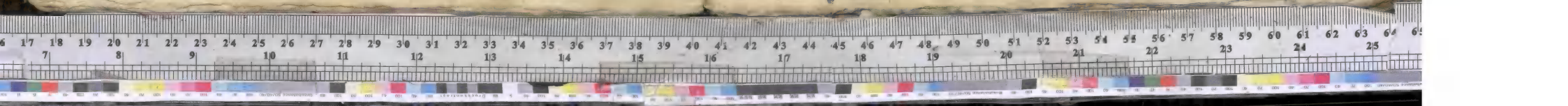
ولما قال الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه يعتبر في ذلك كبري المبتلى به فان غلب على طلبة انه بحيث يصل النجاسة
 الى الجانب الاخر لا يجوز الطهارة منه والاجاز وهو ظاهر الرواية عنه كذا كان الرأي يختلف بل الناس
 من لا يراى له اعتبار اكثر المثلث في العشرة في العشرة ثم اختلفوا في وجه التحريك فروى عن الحنيفة في رواية الاصول
 انه يعتبر بالافتصال من غير عطف وعن ابو يوسف باليد وعن محمد بن الرضا عن علي بن ابي طالب في وقوع الاختلاف
 في التحريك المعبر عنه عدل عنه بعض المثلث في العشرة في العشرة والاكثرون المتأخرون الى اعتبار العشرة في العشرة
 على الناس حتى في كثر الكتب المعتمدة في الرواية في ان الفتوى عليه واختاره اهل البيت في العشرة في العشرة
 ثم بعضهم اقتصروا على ذكر التحريك وبعضهم على ذكر العشرة في العشرة وبعضهم مع بعضهما مثل الهداية والمجمع
 وصاحب الملتقى رحمه الله تعالى وايانا سلك مسلك الهداية والمجمع او لم يكن عشر في عشر
 سئل محمد عن هذا الخوض فقال مقدار مسجد يذرعوه فوجدوه غائبة فرغان
 وبأخذ محمد سلمة وقال بعضهم نحو مسجد محمد فكان داخله غان فرغان وخارجهم عشر في عشر
 ثم رجع محمد الى قول في حنيفة وقال لا وقت فيه شيئا والصحيح في حنيفة انه لم يقدر في ذلك
 شيئا وانما قال هو موقوف الى غلبة الظن في ظهور النجاسة من طرف الى طرف وعلى تقدير عدم رجوع محمد
 عن هذا التقدير في قدره لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف
 ما يقع في قلب كل واحد من قبيل الامور التي يجنب فيها على العامة تقليد المجتهد
 اليه في رفع القدر وبؤيته ما في شرح الرازي عن الحسن واجتهد ما لا يخلص بعض الماء لبعض
 بظن المبتلى واجتهاده ولا ينافي المجتهد فيه وقام في البحر بعد ذكر هذا النقل فعلم
 من هذا ان التقدير بعشرة في عشر لا يرجع الى اصل شرعي يعتمد عليه كما قاله في السنة فان قلت
 قال في شرح الوقاية وانما قد روي في صحيحنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حفرة باق له حولها اربعون ذراعا
 فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فقههم في هذا انما اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها

والبعض
 في العشرة في العشرة

هذا هو المذهب

بأنه يمنع لانه يجذب الماء إليها وينقص الماء في الأول وان اراد ان يحفر باوك بالوعة
يمنع ايضا سرية النجاسة الى البئر الاول ويحس ماؤها ولا يمنع فيها وراه الحرم وهو عشر
في عشرة فعلم ان الشرع اعتبر العشرة في عدم سرية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري حكم بالمنع
قلت هو مردود ومنه ثلاثة اوجه اولها الاول ان كون حرم البئر عشرة اذرع من كل جانب
قول البعض والصحيح ان اربعون من كل جانب كما سيأتي ان شاء الله تعالى الثاني ان قوام الارض
اضاعاف قوام الماء ففضله عليها في مقدار عدم السرية غير مستقيم الثالث ان النجاسة المتعددة
في البعد بين البالوعة والبئر نفوذ الراجح ان نفوذ لونه اكد ربحا وطول يتجسد الا فاعلم هذا
في الخلاصة وقد افاضت في غير هذا وصرح في التتارخانية ان اعتبار العشرة في العشر
على اعتبار حال اراضيهم والجوار مختلف باختلاف صلابة الارض وضاوتها انتهى كلام صاحب
الحق الملائك بل انقضى ما ورد عليه ان حول البئر اذا كان اربعون ذراعا يكون من البئر الى نهاية
الحرم من كل جانب من جوانب الاربع خمسة اذرع فلا يكون بين البئر وبين بئر البالوعة مثلا
عشرة والا يكون حول البئر ثمانين ذراعا لا اربعين **فلا يتم تقريبه فيما زعمه من قبيل**
عليه لان وجود عشرة اذرع في كل جانب من البئر بعد كون المجموع حول البئر
اربعون ذراعا مما لا يتصور قطعا فلا يمكن ان يقول الحرم عشرة في عشرة نعم يمكن
ان يكون مجموع البئر عشرة والحرم عشرة فزعمه كذا فيهم من هاهنا صكبة في فيقول العبد الذي
بل يكون الحرم من كل جانب من جوانب الاربع اقل من عشرة اذرع على تقدير كون حول البئر اربعين ذراعا
نعم لو فرض البئر نقطة الوسط لكان كل جانب من تلك النقطة خمسة اذرع فاقال اخرج الله تعالى
وانه محال بل بعض الحرم من كل جانب دخل في ساحة البئر بحسب ساحتها وتبينتها فلم يبين
في كل جانب مقدار الحرم بقا ثم كون الحرم عشرة في عشرة ولو فرض امكانه لا يبعد بل لا بأس بالمفيد
ان يكون كل جانب من البئر الى نهاية الحرم من ذلك الجانب عشرة في عشرة اعترض جانبها ثلثون
عشرة في عشرة وفي النزهة عشرة في عشرة كذا في الشارح كذا فاذا يكون كل ضلع من اضلاع
الشكل المربع المحيط للبئر عشرين ذراعا فيكون مجموع الاضلاع ثمانين ذراعا فيتم كلام صدره

مع ما فيه ايضا وهذا يتوقف على اثبات الحرم بهذه الكيفية من الائمة حتى يتم الاستدلال
وتبيح سر على تاويل الحديث بهذا المعنى بل المشتبه عند الامام كون حرم البئر اربعين ذراعا
من كل جانب **فلا يكون اربعون** فيكون ما بين البئر الى نهاية الحرم من كل جانب اثني عشر
كالاخبر فلا يصح ان يكون من قبيل عليه والله اعلم بالصواب والصورة والدرج على شيخ العبد المذنب
ان خلاصة ما في النهاية قال علي ونا رحمه الله تعالى الماء اذا كان محال يخلص بعضه الى بعض اربعين
كان قليلا والافلا ولا يتجسس بدفع النجاسة ما لم يتغير كالحجار ولكن اختلفوا في سبب يعرف الخطر
فقد انفقت الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما الثمانية ان يعبث بالنجاسة يقول العبد الاول قد علمت
ان الاعتبار بالنجاسة غير رواية الاموال بل ظاهر الرواية هو التقدير ان البئر لا يخلص من غير ذلك
فربما يترك على ما اشتهر من الوضوء ام باليد لا يمس فخصه ثم المتأخرون من الصحابة اعتبروا الحرم من سبب آخر
فقد ورد عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى انه اعتبر الحرم بالكثرة فقال ان كان الماء محال لا يغسل فيه
وتكررت الجانب الذي يغسل فيه فيسبب الاعتقال ان وصلت الكثرة الى الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضه الى بعض
والافلا وحكي عن الشيخ الامام عيسى عليه السلام انه قال بلغني زعفران في جانب منه فان اثر الزعفران
في الجانب الآخر كان مما يخلص بعضه الى بعض والافلا ومنهم من اعتبر الحرم بالماء وهو رخص بن يحيى
عنه سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى اذا اعتبر بالماء ان كان عشرة فرعية فهو محال لا يخلص
وان كان اقل فهو مما يخلص هذا حاصل ما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في مبسوطه وعن محمد بن عبد الله
في النوادر انه سئل عن هذه المسئلة فقال ان كان مثل مجر هذا فهو محال لا يخلص فقام
مسح مجر فكان ثمانين غاي فر رواية وعشرة فر رواية وعامة المسح اخذوا
بقول ابن سليمان الجوزجاني ثم اصلح الفاظ الكتب فتعبدل الذراع بمجمل الصحيح هذا ذراع الكاهل
وجعل الصحيح في فتاوى قاضيني رحمه الله تعالى ذراع المسح وقال لان ذراع المسح البقي بالمسح
وفي المحيط والاصح ان يعبث في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض الكاهل والمسح ثم ذراع الكاهل
اقصر من ذراع المسح وقد ذكر الشيخ الامام الحسن بن ابي بكر الدوالي رحمه الله تعالى في الفصل الاول

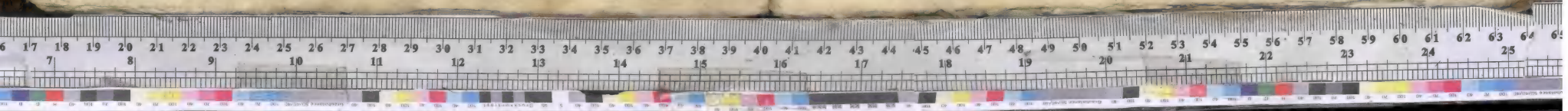


من كثرة الصلوات في وقتها وبقاها المعنى فيه ذراع الكبراس دون المساحة وهي سبع مشات ليس فوق
 كل مشاة اصبع قائم فالاول البقي بالنسبة وذكره جرح الله قبل هذا انما اعتبر عدد العشر
 دون غيره من الاعداد لان العشرة اذ هي ما ينبت اليه نوع العدد انتهى واما ذراع المساحة وهو سبع قبضات
 فوق كل قبضة اصبع قائم كما هو في قوله تعالى **فما يصيبك من الخيل ذراع الكبراس** واختلف
 فيه فذكر في الكتب ان سبع قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم فهو اربعة وعشرون اصبعاً
 والمراد بالاصبع القائم ارتفاع الابهام كما في غاية البيان كما في البحر فالحاصل اختلف المشايخ في ذراع
 على ثلاثة اقوال الاول ان المعتبر ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائم **والثاني**
عند قاضيان والثاني ذراع الكبراس وهو المختار والمعتبر كما في التجميع والاول وهو سبع
 قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم كما هو في قوله تعالى **فما يصيبك من الخيل ذراع الكبراس** واختلف
 اصبع قائم على ما في البحر والثالث ان المعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم من غير تقدير للمساحة والكبراس
 على ما في المختار وهو الاصح على ما في المحيط والكافي هذا على ما سبق في القول وعلى ما في البحر واما عبارة
 الكافر في قوله وقدره عامة المشايخ رحمهم الله تعالى بعشر من عشرة بذراع المساحة وهو سبع قبضات
 لانه من المساحة وذراع المساحة فيها البقي وقيل بذراع الكبراس لانه اقصر من ذراع المساحة باصبع
 والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم انتهت عبارة الكافي فلم منه ان ذراع المساحة سبع
 قبضات فقط لا مع زيادة اصبع قائم فوق كل قبضة مع ان **الاصح** اعتبر تلك الزيادة لما سبق من قوله
 ثم ان ذراع الكبراس اقصر من مجموع سبع قبضات باصبع واحدة كما في الكافي **مرجحة**
 ذراع المساحة والكبراس مخالف لما سبق في القول وشرح الوحد في النوحية في بيان ذراع المساحة
 وهي سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائم وقيل هي سبع قبضات باصبع قائم في الربعة
 انتهى الوحدية محصل القول ان في ذراع المساحة **ثلاثة** اقوال الاول انه سبع قبضات
 اربع قبضات فوق كل مشاة اربع قبضات اصبع قائم اربع ابعام مرتفعة منتصبة وعليه التمام
 والبحر والثاني سبع قبضات بلا زيادة ابعام مرتفعة فوق كل قبضة وهو المختار لانه الكافي لانه لم يذكر في قوله

هذا هو المختار في قوله تعالى فما يصيبك من الخيل ذراع الكبراس
 وهو الاصح على ما في المحيط والكافي

كما ريت عبارة لو كان القيد لذكره الثالث سبع قبضات باصبع قائم في الربعة
 كما نقل في النوحية هذه القول بصيغة قيل وفروع المساحة ايضا ثلاثة اقوال حسب ما سبق في القول
 الاول انها سبع مشات ليس فوق كل مشاة اصبع قائم يعني سبع قبضات ليس فوق كل قبضة
الاصح اصبع قائم كما في النهاية الثاني انها ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم
 وهو المختار والثالث **عند قاضيان** انما في البحر الثالث **انه الاصح** اقصر اصبع
 من ذراع المساحة الذي هو سبع قبضات فيكون ذراع المساحة دون سبع قبضات بمقدار اصبع
 وهذه القول على ظاهر الكافي في الله اعلم بحقيقة الحال والصحة والسلام على رسول الله المملكتين
 ومختصر ما في النوحية انهم اختلفوا في ذراع المعتبر هل على ثلاثة اقوال الاول انها ذراع الكبراس
 ويقال لها ذراع العامة واخبره صاحب الدرر بغيرها صاحب الدرر والظاهرية والخلاصة والخرائيم
 والتجميع والهداية والثاني انها ذراع المساحة ويقال لها ذراع الملك كسره وهو بعض الاقوال
 وصح قاضيان فرقاً واه واقترانه فزيد مطلقاً ورجحه في الكافي فحينئذ اختار الاول
 اراد توسع الامر على الناس لانه اقصر ومن اختار الثاني نظر لان المذكور عن صفات المطر
 وذراع المساحة فيها البقي والثالث انه تعتبر في كل مكان وزمان ذراعهم من غير
 تقدير للكبراس والمساحة وصح في المحيط والكافي وذلك لان الذراع يختلف باختلاف
 الامكنة والازمنة قال بعض الفضلاء لا يخفى ما فيه من البعد انتهى **الوحيد** نقله في النوحية
 مختصراً عما نقله الوحد في النوحية ثم قال ذلك لان العلامة اعني الوحد رحمه الله تعالى واثباتاً وجميع
 واخلاقاً وشرح المنية للصنف وهذا عجيب وبعيد جداً فان المقصود من هذا التقدير
 حصول غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة والكافي ما هو بهذا القدر الماء الجاري وهذا امر
 لا يختلف باختلاف الازمنة ولا الامكنة بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانبها ما
 قد عكسه اذ في كل ذراع سبع قبضات في الزمان او المكان الغلاف فيكون ذراعهم كذلك
 وتخلص في الزمان او المكان الغلاف فيكون ذراعهم غافي قبضات او اكثر فليجئنا ان انتهى نقله

ولا يمكن ان يكون ما في الكافي بان الذراع سبع قبضات او ذراع المساحة سبع قبضات
 فانما هو المختار في قوله تعالى فما يصيبك من الخيل ذراع الكبراس

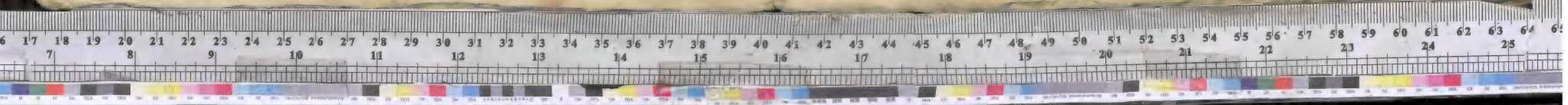


نوع افتر عنه واقره عليه قلت لكم ينبغي ان يكون المراد من القول الثالث ان المعبر في كل زمان
 ومكان الذراع المستعمل فيه ذراع الكبارس والمساحة وكل منهما مصحح مختار في كل زمان
 ومكان المستعمل فيه ذراع الكبارس اعتبر هي وفي كل زمان ومكان المستعمل فيه ذراع المساحة
 اعتبر هي وان استعملت معاً فليختار ان يعتبر ايهما شاء والله اعلم ثم كلام الشارح
 الوصف يقول العبد الذي يتوفيق المولى ان الظاهر من تعليلهم قول الثالث بقولهم ذلك
 لان الذراع يختلف بالامكنة والازمنة ان يكون المراد من القول الثالث ان المعبر في كل زمان
 ومكان الذراع المشهور بينهم في كل الاستعمال كميل يلزم الخرج بتخصيص ذراع مخصوص بمقدار يقدر
 مخصوص من سبب قبضته او غيره كما قيل مثله في بيان الدرهم **وعلى** سواء كان ذلك الذراع المشهور
 ذراع الكبارس او ذراع المساحة وبقيده قولهم من غير تقدير للكبارس والمساحة وسواء
 كان ذلك الذراع المشهور **اقصر او أطول** مما يتناول ذراع المساحة والكبارس
 هذا هو المراد الظاهر من القول الثالث فان قلت فكيف التفصيل **فصل في** ما اورد
 مما اورد المصنف على هذه القول الثالث المصحح عند صاحب المخطط والكافي مع انهما الايمان
 العارفان باسناد المذهب والاياد ظاهر الورد اذ لا دخل للذراع في الكمية المانعة لخصم التجارة
 وايضا لا يراد منه لو كان هذا القدر من الماء مانعاً لوصول التجارة الى الطرف الآخر فمستحسناً
 ووجدناه عشر في عشر بذراع المساحة التي هي سبع قبضات مثلاً كان هذا القدر انما هو المعبر
 في كل زمان ومكان فليح هذا الجواز زمان ذراعهم اقل من سبع قبضات كان العشر في العشر
 بذراعهم اصغر من القدر المعبر المانع لوصول التجارة ولا بد من **تحقق** هذا القدر البتة
 اذ هو المانع فقط في وصول التجارة سواء كان ذلك القدر مسجاً بذراع المساحة التي هي سبع قبضات
 فيكون سطحه عشر في عشر او كان مسجاً بذراع هذا الزمان فيكون سطحه اثني عشر في اثني عشر
 او اكثر فلا بد من هذا القدر للماء لا اعتبار لوصف السطح من كونه عشر في عشر على هذا او اثني عشر في اثني عشر
 على ذلك فاذا كان لا بد من هذا القدر للماء **فصل في** فلا يكفي عشر في عشر بذلك الذراع الاقصر لكون هذا

قوله لا يكون المراد من القول الثالث ان المعبر في كل زمان

قوله والماء

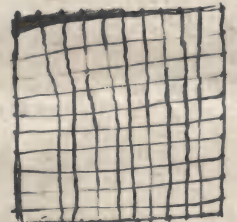
العشر في العشر لا يبلغ القدر المعبر المانع فلم يصح القول الثالث لانه **فصل في** يستلزم كفاية
 هذا العشر في العشر **فصل في** بذلك الذراع الاقصر في الزمان وقد عرفت انه لا يبلغ القدر المانع فهو لا يكفي
 بل انما يكفي اثني عشر في اثني عشر بذلك الذراع لا يبلغ حسب لا هذا القدر المانع هذا
 هو كشف الايراد ومنه الهداية والامداد جلا وعلا والصلوة والسلام على الرسول محمد المصطفى عليه الصلاة
 قلنا جواباً عن ذلك الايراد قلنا لا نسلم عدم كفاية هذا العشر في العشر **فصل في** عدم
 بذلك الذراع الاقصر ولا نسلم عدم بلوغه الى القدر المانع من وصول التجارة الى الطرف الآخر
 في الجهل ذلك الزمان اذ عرفت وسعت كرايا ان المعبر في **فصل في** الكثرة المانعة
 عن خلوص التجارة الى الجانب الآخر هو غلبة الرأي للمعبر به كما هو ظاهر المذهب
 عند علماءنا الثلاثة اذ سمعت رجوع محمد اليه واعتبار التحريك كافي غير رواية الامول
 واعتبار العشر في العشر كما نقل عن محمد قبل الرجوع بدلالة مساحته مجوده وكما اخذه الجواز
فصل في الاعتبار واكثر اصحاب المتن وغيرهما من الاعتبار بالصنيع والاعتبار بالدورة
 كلها **فصل في** عدم الخوصر توسعة على الناس اذ بعضهم لا يهتد الى الرأي الغالب
 وبعضهم لا رأي له اصلاً كما تبين في البلد فلو تصور الرأي والاجتهاد في كلهم
 بلا مشقة ولا حرج لم يصح الى هذه الاعتبارات فاذا تحقق ستر المذهب عندكم
 فلا يبعد ان تحكم ببلوغ العشر في العشر بذلك الذراع القصير الى القدر المانع من خلوص التجارة الى الجانب الآخر
 في الجور أي قوم ذلك الزمان لان من شأن ذلك الرأي هو استكثار الماء والاستكثار
 متحقق هنا لان عدد العشرة لكونه عقداً جامعاً للحد الآحاد المختلف مستكثر في النفوس
 وان كان اقل بالنسبة الى اسرار المراتب من العقود فاذا كان الماء عشر في عشر ولو بذراعهم
 القصير يتحقق الجور أي ذلك القوم بسبب استكثار نفوسهم عدد العشرة طولا وعرضا
 فاذا تحقق الجور الذي في عدم الخوصر بجوز الطهارة من ذلك الماء وبناءً على ظاهر المذهب الذي لا جمل
 تلك الاعتبارات ولو لم يبلغ ذلك مقدار العشر في العشر ببلوغ ذلك الذراع فكان القدر المانع



وفي المائتين ستة وثلاثون وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما نقص باعتبار كل زاوية ذراع
من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون ذراعاً كما قبل انفسه وذكره اهل
وكذا اذا كان طولاه عشرين وعشرين وعرضه خمسة وعشرين فهو مائة وان
مثلاً فانه يعتبر ان يكون من كل جانب خمسة اذرع ذراعاً وربع ذراع حتى يبلغ مساحته مائة ذراع
ذكره في السراج الوهاج وبينه بالاطن الحيا فليجمع ثم قال وان مدوراً اعتبر ان يكون قطره احد عشر
ذراعاً وخمس ذراع ودوره ستة وثلاثين فمساحته ان يضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر
في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربع اذرع ذراعاً واما هذه المنة فاختلاف
فيه والاصح ان يكون بحال لا يخسر بالاعتلاف وعليه الفتور وقيل مقدار ذراع وقيل مقدار اربعة اذرع
يقول العبد قد كنت مررت رسالة في بيان الحوزة المدورة فوجدت مسماة بنيلوفر العرفان فسنده
ومخرج القدر كمال الدين السبكي والكل تحكيات غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم
بتقدير معي اسم قال بعد ذكر الاقوال في الحوزة المدورة ومراعاة حماقة من عدم التحكم انه قال قبل
ورقة لان حقيقة الخلاف انما هو في تقدير القيمة الذي يتوقف تقديره على الاجماع على ان القيمة
لا يتجسس الا بغيره فالحديث السابق في مختلف الاختلاف بحسب اختلاف النجاسة في الحكم
وقال في فلتان الحديث المذكور آنفاً وقال ابو حنيفة يعتبر فيه الزاوية المبتدئة اذا غلب على ظنه
انه بحيث تصل النجاسة الى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء منه والاجاز وعنه اعتباراً بالتركيب على ما هو
مذكور في الكتابة لاغتسال او بالوضوء او باليد واما الاول اصح عند جماعة منهم الكوفي وصاحب الفقه
والنيابة وغيرهم وهو لا يقي باصل الا حنيفة اعني عدم التحكم بتقدير في المالم يرد فيه تقدير شرعي
والتفويض فيه الى رأي المفسر المبتدئ بناء على عدم ثبوت تقدير شرعي والتقدير بعشر عشر
وثمان وثمان واثني عشر واثني عشر وترجيح الاول اخذ من حرم البز غير منقول عن الائمة الثماني
قال شمس الاثر المذهب الظاهر التحريم والتفويض الى رأي المبتدئ من غير علم بالتقدير

فلان

فلان غلب على الظن ووصولها يتجسس وان غلب عدم وصولها لم يتجسس وهذا هو الاصح انفسه
وما نقله من حيث سئل عنه اربعة الكبر ان كان مثل سجد هذا فكيف يقبض على قام
فكان اثني عشر في مثلهما في رواية وثانيها في ثمان اخر لا يستند في تقديره به الا في نظره وهو
لا يلزم غيره وهذا لا يلتزم وجب كونه ما استلزمه المبتدئ فاستلزمه واحد لا يلزم غيره
بل يختلف باختلاف ما يقع في قلبه ولا يفسر هذا من قبيل الامور التي يجب معها العلم
تقديره المجتهد شراب التفرج بان محمد ارجع عن هذا انفسه كلام المحقق ابن السبكي
في شرح الهداية المستخرج القدر وقد سمعته كمرار في الجوز وغيره فالاعتداد بالحياض كلها مرفوعاً كان
او مدوراً مثلاً كان او غير ذلك على القول بظاهر المذهب اعني التحريم وعليه رأي المبتدئ (عدم)
مع ان المربع باستقامة الاضلاع وموازاتها بحيث يكون كل ضلع عشرة اذرع ووجه الماء
مائة ذراع بان يتحقق في وجه الماء مائة قطعة مربعة كل قطعة طولها ذراع وعرضها ذراع



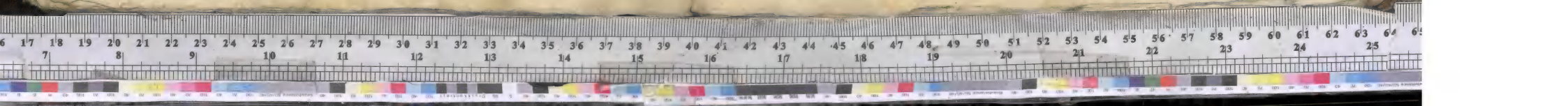
كيس ط الطرخ على هذه الهيئة

وان المثلث بالاضلاع المسوية والمدور
بأسدرة محيطه بحيث تكون الخطوط الخارجة
عن المركز الى المحيط متساوية لا يوجد

في (المر) المقادير والصحاح فاذا الاشتقاق باله احيى الهندسية في بيان هذه النماذج
لتحقيق مائة اذرع في وجه الماء لا يجد نفعاً كثيراً في هذا المقام فليعلم مرادهم من المربع
والمنكسرة والمثلث مع ان اشكال الحياض الموجودة في العلوات كثيرة غير متشعبة فيمقتضيه
من المربع والمثلث والمدور المستطيل فليعلم مرادهم من المربع وغيره ان يكون كذلك فالحس
لا الحقيقي فيلحقون القريب الى المربع في الهيئة المحسوسة الى المربع والقريب الى المثلث الى المثلث
وهكذا وهكذا فيتم بيانهم فانه بان يقال اذا كان الابد من المربع من يكون كل ضلع عشرة

فبشرط ان يكون اقصر اضلاع الشكل القريب الى المربع اقصر من عشرة اذرع حتى يسع
 ان يفرض فيه المربع الذر هو عشرة اذرع وايضا بشرط ان لا يكون اقصر اضلاع الشكل القريب
 الى المثلث اقصر من خمسة اذرع واربعة اذرع حتى يسع المثلث الذر طوله مائة ذراع وفسر على هذا
 لكنه بعد لا يخلو من صعوبة وايضا اما الصعوبة فالحق في الاشكال في ضم بعض الاشكال
 الى البعض اذ بعض الشكل المعوج قد يجتهد ان يقرب الى المربع وقد يجتهد ان يقرب الى المثلث امثله مثلا
 فيتجه المثلث واما الايراد فبان يقال لانه لا يستلزم ان يكون اقصر اضلاع ان لا يكون اقصر اضلاع
 الشكل القريب الى المربع مثلا اقصر من عشرة اذرع اذ يجوز ان يكون اقصر الاضلاع اقصر
 العشرة مع زياده طول بعض الذر الاضلاع بحسب قصه بل قد يقصر ذلك الضلع الاقصر
 من العشرة فيحصل الانجبار فيسبب و المربع المعبر مع كون اقصر اضلاع اقصر من عشرة
 وهذا ~~الشكل القريب الى المثلث~~ وغيره الا ان يقال ان المراد اذا كان الشكل مائلا
 وفسر على هذا
 او مثله او مدورا في نفس الامر كما في البيوت والحدائق فالحكم كما قلنا وان كان
 مختلف الاضلاع وغير قريب الى المربع الحقيقي والمدور الحقيقي وغيره ففانفك كما في العلل
 ففائدة بيان شكل المربع وغيره انه يفرض جمع هذا الماء المختلف الطرز في شكل مربع مثلا
 ان يبلغ مرتبة على عشرة اذرع في عشرة اذرع كان عشرة اذرع في عشرة اذرع وفيه ايضا انه الى
 اى شكل يفرض اجتماع الماء الى المربع لم المدور او غيره ولكن ان يجاب بانه محذور الحكم
 معتبر ولما قلنا ان يقول ان فرض الاجتماع في شكل معين معتبر يتوقف الى رأى اجتماع
 كما لا يخفى ولا يتردد اليه على الناس بل هو اصعب من الرأى والاجتهاد في عدم خلوص النجاسة
 مع انهم لما افتوا بوجوبه في غير تيسير على الناس وهذا التيسير لا يوجد الا في جواهر الدور
 والى ان لا يضر جواهر العلل من ان الحجة الى جواهر العلل انما واردة فاذن توقف الاجتهاد
 والرأى في جواهر العلل ففرض الرأى والاجتهاد الى ان يعرف من جواهر النجاسة ريسه وادق
 لفظ هو المذهب وهذه الابحاث من خواص هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب والصلاة والسلام
 على

على شعبة يوم الحساب وعلى جميع الآل والانباء والاصحاب خصوصا العشرة المبشرة
 والارواح المطهرة المسمومة اجرا بمنهم عن الانكامل والعذاب والتوبخ والعقاب واجعلنا
 من الذين يدخلون الجنة بلا حساب انك انت الوهاب وانك الكريم الرحيم التواب آمين يا معبود
 قال في الحاشية قال في الحاشية واما العوض في الهداية والمعبود في الحق ان يكون محال لا يتحسر بالاغراف
 هو الصحيح ان لا يتكف حتى لو انكسفت ثم اتصل بعد ذلك لا يتوضا منه وعليه الفتوى كذا في المع
 مواج الداية وفي البداع اذا اخذ الماء وجب الارض بكونه ولا تقدر فيه فرضا هو الرواية
 وهو الصحيح انه هو الا وجه لما عرف من اصل الى صيغة وفي الفتاوى غدير كبير لا يكون فيه
 الماء في الصنف وتروث فيه الدواب والناس ثم هل علا في الستة ويرفع منه الجرد ان كان
 الماء الذي به خر يدخل على مكان نجس قالما والنجس وان كثر بعد ذلك وان كان
 دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرة اذرع ثم انهر الى النجاسة قالما والنجس
 طاهران وهذا بناء على ما ذكرنا من ان الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا ينجس
 وان كان الماء النجس غالبا على الحوض لان كل ما ينزل بالحوض الكبير يصير منه فيحكم بطهارة
 وعلى هذا في ترك النيل بالنيل الطاهر اذا كان محمرة طاهرا او اكثر مرة على ما
 في ماء السطح لانها لا تخف طهارة لا يزال بها غدير عظيم فلو ان الداء دخل اجتمع قبل
 ان يصل الى ذلك الماء الكثير بها في مكان نجس حتى صار عشرة اذرع في عشرة ثم اتصل بذلك
 الماء الكثير كان الطاهر اذا كان ذلك الغدير الباقى محكوما بطهارة كذا
 في فتح القدير وفي التخييس واذا كان الماء له طول وعمق وليس له عرض ولو قدر يصير
 عشرة اذرع في عشرة فلا يترس بالوضوء فيه تيسيرا على المسكين ثم العبرة بحالة الوقوع
 فان نقص بعده لا يحس وعلى العكس لا يطهر وكذا صحيح في الاختيار وغيره ما في التخييس



قال في فتح القدر وهذا انفرج على القدر بعينه ولو فرضنا على الامم ينبغي ان يعتبر الكبر الذي
ومثله وكان له عمق لا سعة ولو بسط بلع عشر في عشرة اختلف فيه ومنهم من جعله ثلث
والا وجه خلافه لان مدار الكثرة عند ان حنيفة على تحكيم الراي في عدم خلوص النجاسة
الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لا شك في غلبة الخلوص اليه والاستعمال انما هو من سطح
الامر المعنى وبهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض فاقرب
الامور الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير اذ حكم الكثير
تنجس الجانب الآخر سقوطها في مقابلة بدون تغير وانت اذا حققت الاصل الذي
بينما قبلت ما وافقه وتركت ما خالفه انتهر وقد يقال ان هذا وان كان الاوجه
الا ان المشايخ وسعوا الامر على الناس وقالوا بالضم كالتاليه في التحجيس بقوله يسيرا
على المسلك السهر لتمام الجواب الذي قال في القدر في شرح النفاة لا ينحصر الا بثلث ارضه
ارض الماء الذي يكون عشر في عشر وهذا قول بعض المشايخ في تقدير القدر على الفقد كما في الخلاصة
وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مقوّم
الا انظر في حكمة الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقة والحكم فيدخر فيه ما له طول ولا عرض بحيث لو
ضم اليه صاع في غير فانه في حكمه على الامم كما في الاختيار وعينه وكذا ما عمن ما عمنها عشر
في الاصح وروى ان الماء في البئر اذا كان بقدر ما الحوض الكبير لم ينحس في المنية وهو على ما اختاره
في المقدارين والعمود هو عرش اصابع تقريبا ثلاثة الاف وثلثا واثنى عشر من انصاع الماء الصافي
وبسع ذلك في غير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقا ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف
اصبع تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً لا يتجرس ولا يتغير عما عليه من الطهورة
وكذا الماء الذي كان جارياً او عسراً في غير انتهى القدر في فعل ما في التحجيس والاختيار
والقهرستان في سعة عطية من المياه لا يسب في الاباء المتوسعة العميقة بل اكثر الاباء محض من القدر
النجس

عن النجس لكن الاوجه خلافه كما في فتح القدر وقال القهرستان في النهاية
الصحيح ذراع الكبريت وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما
في الكبير فلو كان وجه الماء ثمانية اشراف ذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث
اصابع كان عشر افرس على هذا القول والاطلاق مستوفى لوانه اصل
في الارض ذراع ادنى الارض طحلب او كان فيه قطع خشب او جمد ينحس بغير الماء
جاء فيه الوضوء كما في الزاھر انتهى قول القهرستان يقول العبد الا ان
قول القهرستان على القول الثالث في الذراع الذي سبق بحثه من ان المعنى هو ذراع الزمان
فلا بد من العشر في العشر بذراع الزمان على هذا القول فلا يكون الثمان والثمان فلعلة
استدلنا ما قلنا بقوله على هذا القول والله اعلم واحكم والصلاة والسلام على الرسول الاكرم
وكان في البحر وفي التحجيس حوض عشر في عشر الا ان له مشايخ فتوضاء
رجل في مشرعة او لا اغتسل والماء متصل بالاكوان بالواجب المشربة ولا يضرب
لا يجوز التوضي به وان كان السفرة بالالواح فانه يجوز وعنده في فتح القدر
بانه في الاول كالحوض الصغير وفي الثاني حوض كبير مسقف وعلى هذا الحوض الكبير
اذا جمد ماؤه فغلب فيه انسان نقياً فتوضاء منه ذلك الموضع فان كان الماء
منفصلاً عن الجسد لا ينحس لانه يصير كالارض المسقف وان كان متصلاً لانه صار
كالقصد كذا في التحجيس وعينه انتهر في من البحر ومنية المصية وشبه تفصيل عليه اجمع
وفي البحر ايضا ولو تنجس الحوض الصغير وحل فيه ما لم يتركه وخرج حال دخوله طهر وان قل
وقيل لا حتى يخرج قدمايه وقيل حتى يخرج ثلاثة امثال وصحح الاول في المحيط وعينه قال
السر السهرندر وكذا البئر واعلم ان عبارة كثير منهم في هذه المسئلة يفيد ان الحكم بطهارة الحوض

يد المشرق والارض وقيل قدر أربع اصابع مقنونة السطر الاول هو الصحيح كافر السهاد، وعليه الفتور كافر الحاد
 وعليه لو انكشف ثم انصل بعد ذلك لا يتوضأ منه، وعليه الفتور كافر معراج الدراية في البديع اذا اخذ الماء
 وجه الارض بغيره ولا تقديف فيه فظاهر الرواية وهذا الصحيح كذا في حاشية نوع افندي وفيها ان ما ذكره
 صاحب الدرر من الاضلاف في هذا الزوال للتوضي، وقيل للاغتسال ما خوفي من شمع المجلد لابن مكر كذا
 قال الشيخ كما قال في جوابه هذا الاعتراف لا يتصور فيه الخلاف خلاف والمعروف ان هذا الاختلاف في تحريك
 طرف القدر انظر القول في شرح الوحدانية فانه كالجارى مرتبط بغيره من مابق يعني فاذا كان الماء والرك
 وقت وقوع حجر فيه غيراً كما ذكره رأى او كان عشر في غير رأى بل كان مستنقلاً بحيث
 كان في ظل المبتدئ ان لا يصل الحجر من الطرف المتعرج الى الطرف الآخر لا يبق تحقيقه على ما هو الصحيح من الله
 ظاهر الرواية في المذهب فان ذلك الماء والرك مثل الجارى في حكم الطهارة والاصل ان الماء
 القليل يتنجس بوقوع الخاتمة فيه والكثير لا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه
 واعتبرناه فوجدناه لا يخلص بعضه البعض فقول كل ما لا يخلص بعضه البعض لا يتنجس
 بوقوع الخاتمة فيه وهذا معنى قولهم لا يتجر احد طرفيه بتحرك الطرف الاخر وامتنع المشايخ
 الخوض في المسألة فوجدوه عشر في غير قدره بذلك تيسيراً وقال ابو مطيع البلخي اذا كان
 خمسين في خمسة عشر لا يخلص اما عشرين فرعشرين لا ارى في نفسه شيئاً وان كان له طول خبير
 ولا عرض له فلا حاجة ان كان بحال لو ضم طول الى عرضه يصير عشر في غير فهو كثير كذا في الاثر
 شرح المحتاج من قولنا والاصل الاصل وقديس بحث السد الاجرة فلا تغفل واتمنا
 الممثلة في بيان البرهان الهندسي على الحوز المدور فلا علينا ان نذكرها كما وعدنا في هذه
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد شفيع العالمين
 وعليه جميع الانبياء والمرسلين وعليه اله واصحابه والهيم واصحابهم اجمعين وبعد فقول العبد الذليل
 عبد الرحيم بن اسمعيل حفيد عاكف الامام الحسن عفا الله تعالى له ذنوبه ولوالديه ولجميع
 واخوانه وسائر ذريته وذريتهم وادعهم بالنعامة وفضلها وان هذه نبذة قليلة من تقرير
 وجوهه نصية في التقدير كثيرة في التوقيف والقدر اختصر فانه الرب له المسوية في العالم

الحاصل والخبر الفاضل حسن بن عمار بن علي السمرقاني المسمى بآب وهو المصنف على النحو المذكور
التي تسمى بالبرهان من خواص ما ذكره في بيان البرهان على صحة قول
صاحب الدرر الحوض المدور بعينه في سنة وثلثون ذراعاً هذا الصحيح فان هذا المقدار اذا رتب كان
عشر في عشرة لان الدائرة اوسع الاشكال وهو منهن عليه عند ترتيب كذا في الظاهرية انتهى في الدرر
واقصرت على افادة ما يتعلق ببيان البرهان فقط لصغر الزمان اعزوا ان اشغال الارواح من القسط ظنيته
الى دلتى امكنه وسكنيتها ينسلفو الرفان هدية للاهية والاخوان فاعلموا لان علم الحجاب
قالوا ان الدائر شكل بسيط مستوي محيط بقطر واحد في داخل نقطة كل الخطوط المستقيمة التي
تخرج منها وتنتمى الى الخط المحيط من وجه وتلك النقطة هي مركز الدائر وقطر الدائر هو قطر الدائر
يمر على المركز وينتهي في الجانبين الى الخط المحيط بها ويقطعها نصفين وكل دائرة يحتاج فيها
الى ثلثة اشياء علم محيطها وعلم مساحتها وعلم قطرها وهو لا يمكن ان لا يعلم كل قطر
ولا مساحة ولا محيط او يعرف احدها اما القطر فقط او المساحة فقط
او دورها فقط ولا بد من علم احدها ليعلم بها باقية فاذا جعلت الدائر من ذراع قطرها
او دورها فاذا علم توصلت بها الى باقية فنال ما نحن بصدده قول الامام الحاد في السراج الوهاج شرح القودر
وان كان الغدير مدورا اعتبر ان يكون قطر احد عشر ذراعاً وخمس ذراع ودائرة وثلثين ذراعاً فسميته
ان تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعه اذ كان
اشهر وقال العلامة على المقدسي في شرحه نظم الكنه بعد نقل عبارة السراج الوهاج وذلك لانا ضربنا
جانب الكره وهو ثلثة وخمسون في الصحيح وهو ثمانية عشر خرج الف وثمانية فسميناها
على مخارج الكره ما ذكره اشهر انا ببيان البرهان قوله وهنا قول الشيخ على المقدسي فسميناها
على مخارج الكره فانه يربطه العشرة التي خرج العود لدخول النصف في العشرة واراد بقوله خرج ما ذكره
الامام واربعه اذ ان بقية الالف والثانية على العشرة واما البرهان على صحة قول السراج
الامام اعتبر ان يكون قطر احد عشر ذراعاً وخمس ذراع فلو اننا قد علمنا الدور والمساحة ففهمنا المساحة

التي هي كسيرة الدار وهي مائة ذراع واربعه اذ اقل ذراع على ربع الدار وهو تسعة فخرج احد عشر ذراعاً
 وعشر ذراع وهذا هو القطر فظهر به ان قوله اعتبار ان يكون قطره الى اخره وان شئت فاقسم
 المساحة التي هي مائة ذراع واربعه اذ اقل ذراع على نصف الدور وهو ثمانية عشر ذراعاً يكون
 الخارج خمسة اذرع ونصف وعشر اذرع فاضعها تكون احد عشر ذراعاً وعشر ذراعاً واذا قسمت
 على ربع الدور ابتداء لا تحتاج الى التضعيف لانه يخرج المطلوب ابتداء كما علمت فهذا هو الارتفاع
 الواضح لبيان كون القطر ما ذكره واما بهر هان قوله ودوره ستة وتكون ذراعاً فبقسم المساحة
 التي هي مائة ذراع واربعه اذ اقل ذراع على نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر وتضيق الخارج
 فذلك المصاعف هو الدور وطريق القسمة ان تبسط ثلاثاً المقسوم والمقسوم عليه من جنس
 الكسر وهو العشر في هذه الصورة لان النسبة والنصف والعشر التي هي نصف القطر خرجها
 عشرة وبسطها ستة وخمسون وبسط الدور الف وثمانية لان المائة واربعه اقل
 تبسط على راء وتحل الستة والخمسين الى ضلعيها سبعة وثمانية وتقسيم الف وثمانية
 على ثمانية يخرج مائة وستة وعشرون فاقسمها على الضلع الثاني وهو سبعة يخرج ثمانية عشر
 فاضعها تبين ستة وتكون وهو المطلوب واما بهر هان قوله فاجز مائة واربعه اذ اقل ذراع
 فهو بهر هان واضع من قوله تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو
 ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعه اذ اقل ذراع وبيان انك اذا ضربت خمسة في ثمانية عشر
 تبين كسيرة تسعي واذا ضربت نصفاً في ثمانية عشر تبين الخارج تسعة واذا ضربت عشر
 في ثمانية عشر يخرج واحد صحيح واربعه اذ اقل ذراع وان شئت فخذ ما تحصل من ضرب البسط في
 نصف الدور وهو الف وثمانية واقرس على مخرج الكسر وهو عشر يخرج مائة واربعه اقل ذراعاً
 وان شئت فاضرب ربع القطر في كل المحيط وان شئت فاضرب ربع المحيط في جميع القطر فالحاج
 في الصورة هي حصول ما اذا ضربت تسعة في احد عشر ذراعاً وخمسة كان ذلك الخارج مائة واربعه اقل ذراعاً
 وهو المطلوب وتكون اذا ضربت ربع القطر في كل المحيط يخرج ما ذكرناه بحمد تعالى هذا هو الارتفاع فليكن هذا
 آخر المسائل المولدة هنا نعم بقي منها تحقيق في بيان بعض الفوائد الهندسية ثم لناه هذا وقالا لا اختصار

وهو ما ذهب بتبينة في الوصل وهو الماء الجار بالماء القصر اي ما بالماء يذهب بفتح الباء
 بتبينة الباء للتقدير اي تصحبه ومعنى بها مع وفي الكلمات التقدير بالباء والاول الكون بالفتح
 معني لما فيها من معنى الاستصحاب بخلاف الهرة فيجوز فيها الاستصحاب وعدمه واعلم انه اختلف
 في الفرق بين اذهب واذ ذهب قبل الفرق بينهما من حيث المعنى فان معناها جعلها اذهب استصحاباً
 وهو من ذهب يسويه واكثر النجاة ورواين هان القول بالفرق بقوله تعالى اذهب الله بنورهم والحي
 ما ذهب اليه صاحب الكفر حيث قال معنى اذهب ازاله وجعله اصباً ومعنى ذهب به استصحاباً ومعنى به
 وحيث يتعد المعنى الحقيقي كما في ذهب الله بنورهم ولوث والله لذهب سمعهم وجب المصير الى المحل
 على الجوز **الاهول** في الاستصحاب اذ لا استصحاب فيه التبع باللسان في الزرع بعد ديات الواحدة
 بتبينة هذه القول بان الجار ما ذهب بتبينة وهو المذكور في الكثر والزيادة والجار ما لا يتكرر استعماله وقبل ما ذهب
 بتبينة التكرار الاحتياط والجار ما بعده التكرار جارياً هو الاصح وهو جدد التبع في النقص ما هو في عرف الكثر
 وفرع من التكرار وقبل ما ذهب بتبينة وان قل وقبل ما ذهب بتبينة وقبل ما لم ينقطع جرد بغيره
 وفرع من التكرار مع ضم الدر الجار والجار هو ما بعد جارياً وعرفاً وقبل ما ذهب بتبينة والاول في الثاني
 وان لم يكن جرياً بعد في الاصح فلو كانت التبع فوق فنوصلاً جراً بغيره بلامد جار لانه جار التبع في
 الوصل **فحقراً** فحقراً الاول ما ذهب بتبينة في كافر الكثر وهذه الاشهر كثره وجعلها في
 الاية قال صدر السبع ليس في ذلك حرج ما ذهب بتبينة او ورق اسود في حليته افرح الله تعالى اثار
 الى ان تفعل معاً في ذلك ولا يخلو في نوع جرح اسد ففصح جرح بعض الاقوال اذ ان هان افرح الله
 الشان ما لا يتكرر استعماله وهو المذكور في الهاء في التضعيف ومعنى عدم تكرار الاستعمال ان الماء الذي
 اخذه المتوضي من الهرة لا يكون فيه شيء من الماء الاول ولا ربيبة فمما سبقه كذا جرح في هان افرح
 لكنه العبد الاذ في منع الصعوبة لان معنى عدم تكرار الاستعمال ان كل الماء الذي اخذه المتوضي او اكثر
 لا يكون عين الاول **الاج** على ما هو المقتضى من ان المستعمل ما لم يكن غالباً لانه لا يكون فيه شيء من الاول
 لان الفوق على ان المستعمل ما لم يكن غالباً يجوز الطهارة بما يخالطه ولا حرج في ذلك هذا انما خرج
 في ذلك مخالطة شيء بغيره المستعمل وهو ليس بما ذكرنا كسحت به التحقيق الثالث ما يطبق على كل شيء

في قوله اذهب الله بنورهم والحي ما ذهب اليه صاحب الكفر حيث قال معنى اذهب ازاله وجعله اصباً ومعنى ذهب به استصحاباً ومعنى به



وبعبارة اخرى ما يحمل شيئا وان قل وجرح ايضا بان النقي منكم لا يعلم قدره وهو دفع ايضا
 عند العبد الا ان خصه صيته القدر المخصوص في النقي الذي يحمل الجار على مراد بل الحكم على قدر
 لان احتمال القدر الاقل في النقي اذا كان كافيا في الجريان فان كان الاكثر بالطريق الاول كما نبهت عليهم
 وان قل فلا يضر عدم معرفة قدر مخصوص لكن بقى شي وهو ان القدر الاقل ولو ما دون القينة
 كما هو الصواب في قولهم وان قل لا يكون في كون الماء جاريا لان الاقل الفصل في النقي كما ذكره
 مثلا يحتمل الماء الزائد الكمال حصة ذلك النقي كما ثبت عند دوران مثل ذلك النقي في الماء والرك
 فاذا خرج مثل ذلك الاقل السقي الخفيف من النقي الكافي فلا بد من بيان قدر مخصوص
 يكون في الجريان فلعقل هذا منش الجرح ويمكن تعيين القدر الكافي بمقدار تبعية اوقافه
 بقرينة القول الاول لكنه يؤيد الى اتحاد القولين في الحقيقة والمثل وان اختلفا في العبارة
 والمقال الرابع ما لو وضع الرجل يده في الماء لم ينقطع جريه وعن ابو يوسف رحمه الله تعالى
 اذا عرف الماء بغيره لم ينقطع الجريان ولم ينقطع الجريان فهو جار ولا فلا قال اخر العلية
 رحمه الله تعالى في التماس الاستنباط في صعوبة كل منها بالنسبة الى ما في الشرع يقول العبد لان
 ايضا ان في صعوبة هذا استنباطها يحتاج الى البيان فليتبين الصعوبة الاولى حتى تعلم
 في دفع ثانيا فعليكم البيان الجواب فلا تقطع الرجاء من الملك الوهاب كم ترك الاول لا افر
 والله اعلم بالصواب الحاشي مابعد الناس جاريا وبعبارة اخرى ما هو جار في عرف الناس
 قيل وهو الاصل وقيل الاظهر كما قال في حاشية اخر على صدر الشريعة وهو اكثرها اشكالا حيث لا يتصل
 اصلا فانه يتعدا ~~الاختلاف~~ ويختلف بتعدد العاديين واختلفا في انهم ولكن من الاشكال ايضا
 بسند التعدد والاختلاف في مثل هذا لا يضر على ما عرف في محبت الحقن الذي من ان هذا
 الامام على الصواب هو التقدير الى غالب راي المبتلي من غير تقدير بشي فاذا لم يكن العمل
 لكل احد باثنين عنده من كونه جاريا بحكم عده وعلته رايه وشهادته عرف هذا ما علم
 فكون هذا القول موافقا لما ظهر من هذا الامام في الكبير الذي هو حكم الجار ~~المتصل~~ عليه عده صاحب
 صاحب الاختيار والبيان الصحيح وجزم في الدر المختار بانه اظهر وقال في البحر وقد اختلف
 في قول الجار

في حد الجار على احوال منها ما ذكره المصنف والصحاح انه مابعد الناس جاريا كما ذكره في البدائع
 والنبهين وكثير في الكتب انتم في الجار ما هذا التصحيح من هؤلاء المحققين من مشيختنا المتأخرين
 الالغية مع فتوى هذا الامام وصلى الله على سيدنا محمد بن محمد فصيح الانام وعلى جميع الانبياء والعظم
 والاولياء الكرام والعلما والاعلام فتجوز الطهارة به ارباء الماء الزائد الكثير الواقع فيه
 نجس كما تجوز بالماء الجار الواقع فيه نجس من غير الوضوء لكن في التزليقي قال رحمه الله تعالى
 وهو ما يذهب بنبته فيتنوضا منه ان لم ير اثره وهو طعم ولون او ريح ارباء الماء الجار ما يذهب
 بنبته والها، في قوله منه عائد الى الماء الجار ان يجوز الوضوء منه الماء الجار ان لم ير اثره
 فيه ويجوز ان يعود الى الماء الزائد الذي يبلغ عشر في عشر لانه يجوز الوضوء به من موضع الوقوف
 ما لم يتغير في رواية وهو المختار عندنا على ما بيناه من قبل انتهى ونقله صاحب
 البحر ولم يتعقبه فلا تقتصر في الارض ارجاع الها، في به في عبارة الملتقى بل ارجاع
 الضيق الى الماء الجار كما في التزليقي ظاهر لان حكم جواز الطهارة بالماء الزائد عرف بمفهوم
 قوله ما لم يكن غديرا لا يتحرك الى آخره فيكون هذا الكلام على تقدير ارجاع الى الحكم الزائد
 تائيدا وعلى تقدير ارجاع الى الجار تأسيسا والتأكيد خير من التأسيس كما عرفت في موضعه
 فان قيل ان تقدير ارجاع النقي تائيدا ايضا اذ قد عرف حكم جواز الطهارة من الجار ايضا
 بتشبيه الزائد بالجار في قوله فانه كالجار بعد ملاحظة مفهوم ما لم يكن غديرا الى آخره
 لان حاصل المعنى من المفهوم والتشبيه انه اذا كان الماء الزائد وقت وقوع نجسه
 غديرا لا يتحرك الى آخره او كان عشر في عشر فتجوز الطهارة به فان ذلك الماء الزائد
 كالجار مثل الماء الجار في حكم الطهارة به وهو جواز الطهارة به بنبته بليق مع
 اذ وجه الشبه هو جواز الطهارة ~~المفهوم~~ بكونه على ما هو المختار في جواز الطهارة
 بالجار مفهوما تشبيها قلنا لا يلزم من تشبيه الزائد الكثير المحكوم عليه بجواز الطهارة منه
 بالماء الجار كون وجه الشبه هو الجواز او لا يكون حكم الزائد جوازا بسببه تشبيها للجار
 بوجه حقيقة بنبته كون الماء الجار جازيا في الطهارة به مع كون نفسه على الجواز وغير مقتضى
 بل هو عدم اختلاط البعض ببعض غايته في الباب ان هذا يلزم جواز الطهارة فيه في حكم الجار

بصرف المفهوم ايضا وتكون بسطة الارض

الجواز الطهارة بالماء الجار كمن هذا يصيبه كل الوجه الاظهر في ترجيح الارجاع الجار
 ان محييه بعد جواز الجار مع اقتران الفاء السببية المصترحة بوجه الشبه الدال على
 صحة مفهوم ما لم يكن غيرا الى آخره فكانه قال اذا كان غديا كبيرا يجوز الطهارة منه لانه
 كالجار في جواز الطهارة اذ حكم الجار جواز الطهارة به ما لم ير اثره في آخره ولكن
 كون الكلام تاسيسا بالنسبة الى قيد السند على كل تقدير وهو ما لم ير اثره في آخره والفاء قوله
 فتجوز تفرعية مشيرة الى تعديل جواز الطهارة بالجار بما يقتضيه هذه السببية
 فكانه قال يجوز الطهارة بالجار ما لم ير اثره لان الجار الذي يذهب ببقية يذهب بالمتن
 فيكون غرضه ثانيا من الماء الجديد غير المتناول فحذرت الكلام في هذا المقام ان يصحى به على ارجاعه
 الى الجار وكذا الى الراكذ وعلى كل تقدير يكون الكلام تأكيداً لاصد المفهومين مفهوم ما لم يكن ومفهوم فانه
 كالجار وتاسيسا نظرا الى نفس المسئلة وتاسيسا نظرا الى القيد وهو ما لم ير اثره في آخره
 الى الجار اولى لوجه حده وكونه بياناً للشبهة به الذي هو اصل وجه الشبه فخذ هذا البحث الشريف من القيد الاول
 من هذا الاثر مواهب اللوح وصلى الله تعالى على رسوله محمد المصطفى وعلى اصغىه والاعتقاد وعلى العلماء والاولياء
 ما لم ير اثره في آخره ان ما لم ير فيه اثره في الجارة الواقفة فيه قوله لم يترجم الياء وفتح الراء مجهول
 مضارع راي اصله يترأى اعل تحذف الهزة وسقطت الياء بلم الجار به ان ما لم يعلم فالروية
 ههنا قلبية لا بصرية لان من الاثر لا يبصر وهو الطعم والريح قال في البحر لان الطعم
 والرائحة لا تتعلق للبصرهما وانما الطعم للذوق والرائحة للشم لكن الحكم الدين
 عليه الرحم حمل الرؤية على الابصار حيث قال في العناية وقوله اذا لم يدركها اثره
 لم يبصرها اثره الى ان النجاسة لو كانت غير مرئية كالبول لا يتنجس ما لم يتغير
 طعمه او لونه او ريحه وان كانت مرئية كالجيفة والعذرة فان كان النهر كبيرا
 لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة ويتوضأ من جانب آخر وان كان صغيرا
 فان لاقها اكثر الما فهو نجس وان كان اقل فهو طاهر وان كان النصف جازا للوضوء
 في ذلك الحكم والاحوط ان لا يتوضأ من غير ما في العناية وتعقبه سواء فقدر عليه الرحم

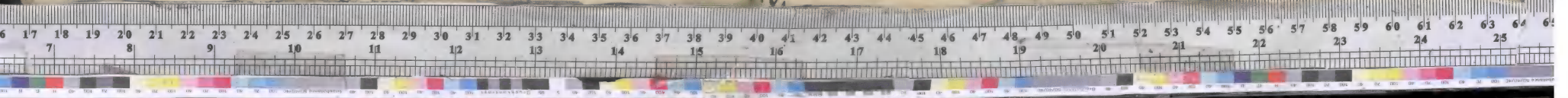
لا يوجب الطهارة
 كمن هذا يصيبه كل الوجه
 الاظهر في ترجيح الارجاع الجار

في الحاشية حيث قال اقول فيه بحث فان قوله والاثر هو الطعم والرائحة او اللون
 يمنع حمل قوله اذا لم يدركها اثره على ما ذكره الشيخ بل معناه اذا لم يعلم لها اثر
 بالطريق الموضوع لعلم كالذوق والشم والابصار انتهى قال فشرح الوحد والنجاسة
 باطلا فهاست ملة للمرئية كغيرها فظهر الاثر شرط فيها كما روي عن ابي يوسف
 وعبد القادر خلافا لابن كمال في اعتماده على ترتيب الحكم في المرئية على نفسها لا على
 اثرها وتام في حاشية لوحة نوع اقتدر فاذا راي فيه اثر النجاسة ظهر تنجسه
 فلا يجوز الطهارة اجمعا انتهى وهو ان النجاسة المرئية في المانع
 عن الطهارة به لو من حيث الابصار او طعم من حيث الذوق او ريح
 من حيث الشم او رد الفاصلة لان ظهور واحدها كاف خلافا لما في الدرر من الوصل
 قال في البحر الدائق وحاصله ان الماء الجار وما هو في حكمه اذا وقعت فيه
 نجاسة ان ظهر اثرها لا يجوز الوضوء به والاجاز لان وجود الاثر دليل وجود
 النجاسة فكل ما يتقنا فيه نجاسة او غلب على ظننا ذلك لا يجوز الوضوء به جازيا
 كان او غير ذلك ان الماء الجار لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كما قد يتوهم وظاهره ان
 المتون ان الجار اذا وقعت فيه نجاسة يجوز الوضوء به ان لم يدركها
 سواء كان النجس جيفة او غيرها فاذا مال انسان فيه فتوضأ آخره كف
 جاز ما لم يظهر في الجرة اثره وقال محمد في كتاب الاشربة لو كسرت خابية من
 في الفرات ورجل يتوضأ من اسفل منه فالم يجد في الماء طعم المر او ريح او لونه
 يجوز الوضوء به وكذا لو استقرت المرئية فيه بان كانت جيفة ان ظهر
 اثر النجاسة لا يجوز والايجز جاء سواء اخذت الجيفة الجرية او نصفها

انا العبرة لظهور الاثر وبوافقه ما في البناء **سبع** قال ابو يوسف في سابقه صفة فيها طلب ميتة
 عرضها بغير المأخوذة وتحت اية لباس الوضوء اسفل منه اذا لم يتغير طبعه او لم يورثه وقبل
 ان يكون هذا قول **ابن** **سبع** خاصة اما عند **ابن** **سبع** ومحمد لا يجوز الوضوء اسفل من العقب في البناء
 للمذكور في الفناء **فانما** **سبع** كفا وقفا **سبع** والتجنس والاولى والخلاصة ما في الجيفة فانه
 وفي البناء وكثير من كتبنا ان الاثر انما يعتد به في غير الجيفة اما في الجيفة فانه ينظر ان كان كله
 او اكثره بغير عليها الماء لا يجوز الوضوء وان كان الاقل يجوز الوضوء وان كان النصف فالقياس
 الجواز والاشحى ان لا يجوز وهو الاحوط ونظير هذا ماء المطر اذا جري في ميزاب من السطح
 وكان على السطح عذرة فالما طاهر لان الذي جري على غير العذرة الكثر وان كانت العذرة عند كفة
 فان كان الماء كله او اكثره او نصفه بلا في العذرة عند الكثر فهو نجس وان كان الكثر لا بلا في العذرة
 فهو طاهر وكذا ايضا ماء المطر اذا جري على عذرات واستندع في موضع كان الجواب كذلك ورجح
 في فتح القدر ان العبرة لظهور الاثر مطلقا لان الحديث وهو قوله الماء طهور لا ينجس شيئا حاصل
 على الجار كان مضمنا جواز التوضي من اسفله وان اخذت الجيفة الكثر الماء ولم يتغير فقولهم
 اذا اخذت الجيفة الكثر الماء ونصفه لا يجوز يحتاج الى اختصاص قال وبوافقه ما في يوسف وقد
 نقلنا عن **ابن** **سبع** قال كثره العلامة قاسم في رسالة المختار اعتبار ما في يوسف اسفل من القفا
 ان يقول الارجح ما في الكثر وقد صح في **سبع** في التجنس لصاحب الهداية لان العلماء رضي الله تعالى عنهم
 انا قالوا بان الماء الجار اذا وقعت فيه نجاسة يجوز الوضوء به اذا لم يثر اثره لان النجاسة
 لا تستقر مع جريان الماء فلي لم يثر اثرها علم ان الماء ذهب بعينها ولم يسق عنها موجودة
 فجاز استعمال الماء اما اذا كانت النجاسة جيفة وكان الماء جري على الكثرها او نصفها يتقيا وجود
 النجاسة فيه وقد تقدم ان كل ما يثقف وجود النجاسة فيه او غلب عليه طين وجودها فيه لا يجوز استعماله
 فكان هذا ما خذوه من دلالة الاجماع لان الحديث لما حمل بالاجماع على الماء لم يتغير لاجل اية التقية
 يتيقن بوجود النجاسة كان التقية كبيل وجود النجاسة فيما يكن فيه ذلك اما في الجيفة فقد يتقيا
 بوجودها فلا يجوز استعمال الماء التي هي فيه او اكثرها او نصفها من غير اعتبار التقية لان التقية
 لما كان علامة على وجود النجاسة لا يلزم من انتفاء انتفاء وجود النجاسة من غير اعتبار التقية
 ما خذوه من دلالة الاجماع هذا ما ظهر للعبد الضعيف **لكن** ينبغي ان نعلم ان هذا اعني قولهم اذا اخذ

الجيفة الاكثر او النصف لا يجوز **سبع** افله يجوز الوضوء اذا لم يثر اثر النجاسة وان قولهم اذا اخذت
 الجيفة الاكثر او النصف لا يجوز يعنون وان لم يثر اثر النجاسة اتم من البحر الرائق فخلاصة الكلام
 في هذا المقام ان كثر ما يتقيا في نجاسة او غلب على طينها ذلك لا يجوز الطهارة منه تقية او لم يتغير
 سواء كان جاريا او راكدا اما اذا لم يتغير النجاسة فيها اخذناه للاستعمال او لم يغلب على طينها ذلك
 مع **سبع** علنا بوقوع النجاسة في ذلك الجار او الرائد الكبير ولم يثر اثرها من الطعم واللون او الريح
 فيجوز الطهارة به سواء كان النجس مريئة كالجيفة او لا كما اورد هذا ظاهر في المتن والمروعي في الوضوء
 وهو المرحوم كمال الدين بن ابي اسحاق في فتح القدر نكح قد سمعت الاختلاف في النجاسة الاخذ من موضع الوقوع
 في الدلك فلا تغفل عن التقصير **سبع** واما ما في الفناء وكثره المكتبة فان الاثر انما يعتد به في غير الجيفة
 اما في الجيفة فان كان طرا الماء او اكثره جري عليها لا يجوز وان كان الاقل يجوز وان كان النصف
 فالقياس الجواز والاشحى ان لا يجوز وهو الاحوط وما في في الفناء وهو الاوجه عند صاحب البحر الرائق
 لتيقن النجاسة في اسفل الجيفة فصدرة جريان الكل او اكثره وكذا النصف على راي على الجيفة وان لم يتغير
 يقول العبد الادنى ان يتيقن النجاسة في اسفل اذا اخذها بقدر غير الجيفة محال انظر مع جريان الماء
 نعم اذا اخذ ما قرب الى الجيفة يكتسب التيقن بخلاف البعيد فالفرق بين القريب والبعيد
 بنحو القاء الصبغ متغيرا في الفلوات فلا بد من المصير الى علامة التقية فلعلم صاحب المتن
 وابن السهم وغيرهم من المتأخرين ذهبوا لهذا الى اطلاق اعتبار التقية والله اعلم بالصواب
 وفي المرحا ايضا واما التوضي فعيين والماء يخرج منها فان كان في موضع فوج جاز وان كان
 في غيره فذلك ان كان قدره اربع فراسخ فاقبل خمس في خمس اختلف فيه واختار السعد
 جواره والخلاف مبنية على انه صرح بخروج المستعمل قبل كثره الاستعمال اذا كان بهذه المسح
 او لا وهذا مبنية على نجاسة الماء المستعمل كذا في رفع القدر وقد قدمنا ان الفتور
 على الجواز مطلقا وكذا اصرح في الفناء والصغير والحقوق بالجار حوض الحمام اذا كان الماء
 ينزل من اعلاه حتى لو ادخلت القصعة النجاسة والبذر النجاسة فيه لا ينجس وهل شرط
 مع ذلك تدارك النقص اغتراف الناس منه قضية خلاف ذكره في المنية وفي المحبتي الاصح

هذا هو الوجه
 وانما هو
 وهذا هو الوجه
 وانما هو



في الاثر عن مقدار سبب في سبب وغيره اللهم الا ان لا يستبعد الحرج ايضا في الاجزاء
 عن الرجوع لكثرة البدع والوضوء من تكرارها اوقات الصلوة في كل يوم خمس مرة ^{لها} سيما نظر الفقهاء
 والمسالك الذين يلبسون ثوبا واحدا سببنا بلا قدرة على غسله كغيره في اول سببنا والبدن
 فلعلم هذا وجه الاطلاق في البدن والاشباه وغيره كونه لا للطهارة على الناس نعم ما قال
 ابن عباس رضي الله عنهما رضي الله عنهما عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس ان ارجو
 من عضو الله تعالى اوسع من ذلك اللهم فاعف عنا محرمات ابن عمر بنيتك واهل بيتك جيبك
 قد وعدنا بنزول الرصع عند ذكر اولها والصلوة والسلام على رسلك محمد وعليه جميع الصغائر
 آمين يارب العالمين قال الشيخ احمد بن محمد المنيته ابن اميرها قال في البدن وعلى هذا الاصل
 بين ان التوضي في المسجد مكره عند حنيفة واليوسف وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن عليه قدر
 في ستر على الصلاة فانه طاهر واليوسف على اصله انه نجس واما عند ابي حنيفة فليس روايه بالنجاسة
 لا يشك واما على رواية الطهارة فلا نه مستقدر طبعاً فيجب تذكيره المسجد عنه كما يجب
 تذكيره عن المحاط والبلع وفي الثانية وان توضأ في انا في المسجد جاز عنه في كل حال
 نوع اقتدر قال قاضي ن المحدث اذا توضأ في ارض المسجد لا يجوز في قول الحنيفة واليوسف
 رحمهما الله تعالى لان عندهما الماء المستعمل نجس وان توضأ في انا في المسجد جاز عنه في كل حال
 اقول ملو به بعد الجواز الحرمة لان يتنجس المسجد حرام لا لعدم الصحة لان الوضوء فيه صحيح
 حتى لو صلى بذلك الوضوء جازت صلاته الا انه باثم لانه الواجب وهو صون المسجد من النجس والتعدي
 عن الحرمة والكره بعد الجواز كثير فلامهم فعليك التنبه له حيث وقع فلامه اذ لم يهتف في قول
 البدل التحريم لقوله فيجب تذكيره المسجد ولقوله لا يضيح ان لا يجوز وقوله وقال محمد لا بأس
 بمحمل ان يكون صفاءه لا كراهة فيه اصلاً لانه طاهر عنده ويحتمل ان يكون صفاءه لا كراهة
 تحريم فيه بل كراهة في تذكيره وهذا اول لان الماء المستعمل وان كان طاهراً الا انه سبب
 لتكرره المسجد فيجب تذكيره عنه انتهى كلام الحاشية ثم كلام الشيخ احمد بن محمد وفيه هذه الجملة

في الاثر عن مقدار سبب في سبب وغيره اللهم الا ان لا يستبعد الحرج ايضا في الاجزاء

مستعمل

في الاثر عن مقدار سبب في سبب وغيره اللهم الا ان لا يستبعد الحرج ايضا في الاجزاء

متعلقة بالمقام مستعملة ^{بها} بات وان بعض المتابع الكرام من الصوفية منقولة عن ميثان
 الشيخ الكامل السمراني جعل الله تعالى في الفائزين بأسرار طريقتهم العلية فمن اراد الاطلاع
 عليها وجب ان اعلم ان هذه الفروع في هذا المقام في الفتا والمسند التوضي في المسجد وغيرها
 لمسند تيجر القوب واف والماء بالوقوف في الماء المستعمل طهارة على رواية بخارج الماء المستعمل
 مغلظة او خفيفة والمختر خلافه لان الفتور على طهارة الماء المستعمل ^{اذ تحت الروايات}
^{من اصحابنا بطهارة المستعمل على ما يبيح من البحر الرائق تفصيلاً وخفيفاً ثم الطاهر من قول محمد}
^{لا بأس به} ان يكون المراد لا كراهة فيه اصلاً واما حمل صفاءه على كراهة التكرار لحفظ المسجد
 عن التكرار وان كان طاهراً كما يحفظ عن المختار والبلع فامر فيه نظر اذ في الاول العلم
 مستقدر في المسجد والماء المستعمل ^{لذلك} ثابت هذه الوجوه واستقدير المستعمل
 بانتقال اقدار الانعام اليه في بعضه المتفق على كراهة هذه الصحاح والكشف واهل العرفان
 على ما في ميزان السمراني امر مختص بالخاص لا يستلزم استقذار جميع الناس سيما العلوم
 وامر الفتور على السوء نظر الاصل ^{جميع الناس} والعوام والنحو امر فوق ذلك سيما اذا كان
 في موضع معتدله كافي بعضه ^{جميع الناس} جوامع السنيون مثل ابا صوفيه وسليمانيه وغيرها
 والتحقيق الموعود بحديث من البحر الرائق نذكره الآن بعبارة شخت فاغنى فم تحواه اذ هو
 بحث شريف مضمون لقوله نفيسة في تحقيق حكم الماء المستعمل المختلط بغيره سيما فائدة
 جواز التوضي من الغسقية الصغيرة اللهم ارحمنا وآتاه وسير لن شفاعت رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم
 قال زين بن نجيم صاحب الاشباه والنظائر في شرحه التي بالبحر الرائق على كثر الدقائق لحفظ الدين الى البركات
 عبد الله النسفي انه يفرح جواب ان الماء المستعمل على القول بطهارة اذا احتلط بالماء الطاهر لا يخرج
 عنه الطهورة الا اذا غلب اوساه اما اذا كان مغلوباً فلا يخرج عن الطهورة فيجوز الوضوء بالكل

ويؤيد ما قلنا مما في المتن من قوله وذكر السبيح في نحره ما يعيش في الماء محالاً لا طائل له
 اذا مات في الماء ونصبت فاته بكه شرب ذلك الماء انتهى وهو مروي عن محمد بن الحسن
 الاجزاء المحترمة اكلها بالماء واحتمل ابتلاعها معه وما يحتمل فيه تناول الحرام بكه تناوله
 وفي التجنب لو كان للضغف البري انتهى متناوئاً مشرباً فنصرت محمل الاكل انه علم محمل الموت
 اللجج المد على الحقيق ومنه الهداية والتوفيق وصل الله على سيدنا وشفيقتنا محمد وصحبه وآلهم
 وايضا قال في الوضوء سئل عن من سكب في يده قود وانزل ما حال الماء فاجبت
 بانه طاهر بغيره ولا يشرب لما في الضحية وقعي الدم ذود وانزل فهو طاهر وفي مثل الآثار
 الا اذا انزلت بحرم اكله انتهى وكذا موت ما لا نفس له سائلة لا تنفاه النفس الذر
 هو الدم قوله وكذا من تقدم لعدم تفرق مثل وموت ميتة امضف الى ما وجدنا
 لا يعيش في الماء بدلالة المقابلة وكذا لا نفس له سائلة موجودة ايراد لم سائلة
 موجود على ان لا نفس له الجنس ونفس بمعنى على الفاعل اسمها وله صفة نفس وسائلة
 بنصب او رفع صفة اخرى وخبرها محذوف وضربا لا يابط للجملة الصفة بموصوفها
 ومعنى التشبيه انه لا يتجزأ ما وقع فيه ولو غرق الماء لعدم التجزأ الذي هو الدم السائل قال
 القدور وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يتجزأ وقال في الجوهر تصيبه بالماء ليس
 بلازم بل الجواب بطرد في الماء وغيره لان عدم النفس فيه لعدم الدم لا لكونه في معدنة
 وقال ايضا وكذا اذا مات في الخارج ثم القي فيه لا يتجزأ ايضا انتهى هذا واعلم ان قوله نفس
 يسكن الغاء بمعنى الدم ثم نف لان النفس التي هي جزء الحيوان قواسمها بالدم كما في
 شرح المتن لابن ابراهيم (الكل) كما في شرح الوضوء وفيه ايضا بعد بحث قلنا وليس كذلك
 بل النفس في كلام قتادة ما يصلح قبلا للاختصاص متوجه الى الضحية فيكون النفس مستطاعا على السلا
 وقال المعنى ليس ومنه سائل سواء لم يكن له دم اصلا او كان ولم يكن سائلا انتهى مختصرا واوله
 الشرح هذا التعميم بالنقل الصريح عن خاتمة نوح افند شكوكه تعالى عليهم وجعلنا يوم القيمة لهم
 ما كان

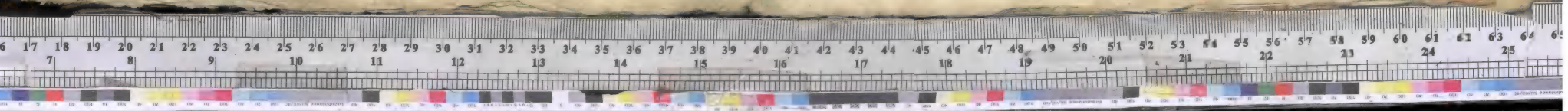
قال الشرح في الهام في ذباح الاضحية على ما ليس له دم سائل حرام وهو الحشرات انتهى وقال الدبير
 في حيوة الحيوان والفردية في حجاب المخوقات الضحية من الحشرات انتهى كالبق
 قال الشرح الوضوء بطريق الدم هالين والبعوض كالقمل والبرغوث والبق سواء مضى الدم
 او لا والاصح في العلن انه اذا مضى الدم نجس الماء كما في القصة عن الزاهد والبق تشبه الغد
 كبق البعوض واحدة بقعة وتسمى العرس وقيل حيوان كالقمل تشبه النتن فله نوع افند
 وفي الذبح الحشرات تسمى البق بالبعوض ثم قال وقيل بق الحشرات انتهى من الوضوء وفتر بن الحبيب
 في الهام بقوله بالترك تحت قودته يعني تحت يتي ثم قال وفي الاضحية البق بالفتح وتشبه النجا
 بويك سورسك بعوض عظيم معانته انتهى والذباب بضم المعج وتخفيف الباء الذبابة
 واحدة الذباب وجمعه في القلة اذبة وفي الكثرة ذبان كغراب واغربة وغربان من الملتقط
 الذباب بالضم من سلك جماداته وذبان كدود من الاضحية الطرم الوضوء والذبور بالضم
 انواع منها ولهذا جمع القدور وصاحب الهداية وقال الحاشي ذكر الذباب بلفظ الجمع
 لانها اجناس شتى ذكره نوع افند الذبور بالضم آرد ويد كل سلك جمع ذباب كدور
 النحل بالفتح بال ايدى آرد الذبور بالفتح بال ايدى من الاضحية من الوضوء والعقرب
 يطلق على الذكر والانثى ويقال للذكر عقربان وربما قيل للانثى عقربة بالها العقرب بالفتح
 وسكن القاف يرمس هو جانور ذوات كبد من العقربان بضم العبي والذراع بفتح الدال
 وعند البعض اصل صاروا باقلا حرق ابي جانور ذوات سمودن فرق اياكلاو بطله
 معروف من الاضحية العقرب واحدة العقارب من الملتقط كذا في شرح الوضوء وايضا في شرح الوضوء
 ومما لا نفس له سائلة دود الثمار كما في عناية الوقاية وغيرها وفي شرح الجمع ودود النحل
 وسوس الثمار لا يلف اتفاقا انتهى وفي الذبح الحشرات من الوضوء وماودة وبرزة وخزوة
 كدودة متولدة من بخارية انتهى ثم من الوضوء وفي هامش الدودة المتولدة من البخارية طاهرة حتى اذا وقعت
 في الماء بعد غسلها لا يتجزأ وكذا دود كل حيوان ويجوز الصلوة معها من البرازية انتهى هاشم الوضوء



قال الشيخ الرضوي في الوجوه المبينة اذا وقع في الماء قبل الغسل بنحو وبعد الغسل لا يتنجس الا ان يكون
فانه يتنجس وان غسل فمؤخره لا يتنجس ودون الحس لو وقع فقط يغسل الماء وان غسل لانه لا يصل عليه
جلدة الانسان اذا وقعت في الماء او قشرة ان كان قليلا مثل ما يتدافر من قشور الرجل
لا يغسله وان كان كثيرا مقدار الظفر يغسله انتهى وفي شرح المنة لابن ابراهيم وما ابي
من الادوية التي تسمى **بالتيمم** يتيمم بقسطه ميت في الحيا كالاذن انتهى قلت ومنه
جلدة الذكر التي يقطعها الخشن والظاهر انها تغسل بالماء ولا تترك الصلوة معها والله اعلم
انتهى قول الشيخ بقوله العبد الا ان في عدم صحة الصلوة مع الاستنجاب واحدة من جلدة الخشن
نظرا جليلا بل ينبغي التعبد بكونها قدر درهم وزنا فلعل مراده هكذا وان لم يصرفه بطريق
والله اعلم بالصواب والصلوة على شيعتنا يوم الحساب ثم نقل الشيخ عن شرح المنة لابن ابراهيم
الاجزاء التي لا دم فيها من الادوية بنحو رواية وطاهرة في رواية وهي الصبي لان المني هو الدم ولا دم
فيها الا انه لا يجوز بيعها ويحرم الاستفعا بها كما اذا طحن سن الادوية او عظم مع الخط
لا يباح تناول الخبز المتخذ منه وفيها لا يكون نجاسة بل احراما لا دم انتهى وسياتي فيها
اسهل ثم قال الشيخ في عند شرح قوله ولا باس بموت مائي المولود من اهل الكمال سنة على
وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اول لانه لا يفتقر الى تعبد في مظانته ولذا قيل في لا باس باس انما قيل
وهذا الترتيب لانه قد يستعمل فيما لا يكون الغسل اولى بل واجبا كافي النهاية انتهى في الاختيار وسواء
فيه المنفعة وغيره اسهر وفيه ما عدا هذا من النوعين فموت بعد المانع لانه دموي يتنجس بالموت فينجس ما يجاوره
انتهى وفي السراج الوهاج عند شرح قول القدر كالباق والذباب والزنابير العقارب الا ان عنها
وقال الشيخ في اذا ماتت هذه الاشياء في الماء بنحو الادوية ان الخمر وسوس التمد للضرورة لانه لا ينجس الا ان
انتهى وفي السراج الوهاج ايضا قوله وموت ما يغسل في الماء اذا مات في الماء لا يغسله الذي بعثت هذه ان يكون
توالده ومثواه في فيه سواء كانت نفس سائلة او لم تكن فظهور الرواية ودون عن الرواية انه اذا كان
دم سائلا وجب التنجس وكذا طلبة الماء والتسحقان واثبت ذلك على هذا الاختلاف واما في ظاهر
الرواية لا يوجب التنجس لانه مات في معدته ومظانه والى اذا مات في معدته ومظانه لا يصلح ان يتنجس
والله اعلم

في ذلك ومنه اعتبار المعدن والمظان قال يغسله لانه مات في غير معدته ومظانه انتهى في السراج الوهاج

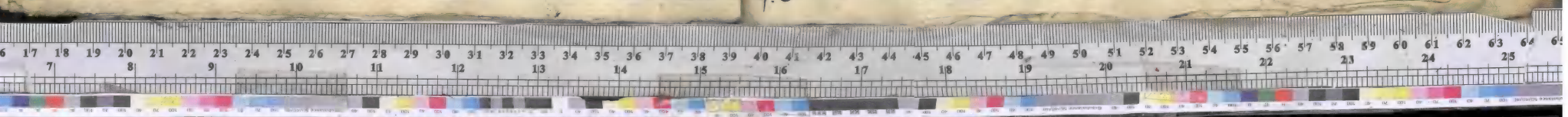
واضح في السراج الوهاج قوله كالسك والصفدع والسرطان قدم السك لانه مجمع عليه والباقي
فيه خلاف ان فعي فان عنده يغسله الا السك قال لان الصفدع والسرطان لهما
لما حركها لهما من دمل على خائضتها ولما انها ماتت في معدتها ومظانها فلا يغسل
لها طم النجاسة حتى لو صلى وفي كفة بيضة بذرة قد حال محوها وما فصلته جائزة لانها
في معدتها ومظانها بخلاف ما اذا صلى وفي كفة قارورة مضمومة الرأس وفيها بول او دم
فانه لا يجوز صلواته لان النجاسة ليست في معدتها ومظانها وعن محمد اذا كان رأس القارورة
اقل من قدر الدرهم جازت صلواته وان كان اكثر لم تجز كذا في المحند ولان هذه الاشياء لا دم فيها
لان الدم لا تسكن الماء والدم هو المنجس والصفرة التي تسيل من السك ليست بدم على الحقيقة
لانها تبيض بالشمس والدم ما يتسود بالشمس والافريق يسمى الصفدع البرد البحر هو الصبي
وقيل البرد يغسل لوجود الدم وعدم المعدن كذا في الهادي وعن الرواية اذا كان الصفدع
البرد كبريتا سميا فسد وان كان صغيرا امرز ولا لا يغسل لانه لا دم فيه وفي الفتاوى
الصفدع المائي اذا مات في الماء لا يغسله وفي غير الماء يغسله عند البلبيين وعند العراقيين
لا يغسله كالماء **المسك** وسئل الامام علي البيهقي عن هذا فقال لا يغسله لانه
ما لا يغسل الماء لا يغسله غير الماء وما فسد الماء فسد غيره وفي المحند اختلف المتأخرون
في ذلك ومنه اعتبار المعدن والمظان قال يغسله لانه مات في غير معدته ومظانه انتهى في السراج الوهاج
قال في كشف الحقائق عليه كذا في القائل واما فيما يغسل في الماء فقد اختلفوا في تعبد
عدم نجاسة اذا مات في قتل على عدم النجاسة في معدته وقيل كونه مالا دم له
فاذا مات الصفدع في دن الخيل قيل يغسله لانه مات في غير معدته وقيل لا يغسله
لعدم الدم فقال رحمه الله فقال فيه ليكون المسك محملا عليه لانه حينئذ يكون ظرفا
للموت والصفدع يرجع الى الماء والادوية تسال مستباح بلح والى التماس مال مستباح بخار
وهو الاصح وذلك انه سئل محمد رحمه الله تعالى عن صفدع مات في الخيل قال لا يتنجس



قيل من ابن تقول قال ارايت لو مات في الماء ثم صب الماء في الخجل لم ينتج الخجل وهذا يدل
 على ان المانع من التخرج عدم الدم لا وجود المعدن اذ لو كان المانع وجود المعدن وجب
 ان يخرج الخجل بصب ما مات فيه الضفدع لان بقاءه في الماء اختلاط اجزائه بالماء فاذا المعدن
 صحت ذلك الماء في الخجل حصل اجزا الضفدع في الخجل وهو غير معدن فلو ان في الخجل المعدن
 فلما مانع من التخرج عدم الدم لا وجود المعدن انتهى الكشف فعلم ان لفظ فيه ايضا في عبارة
 الملتقي تنبأه للكثر اما لكون المسئلة مجمعا عليه فيكون اجزا راعى الصورة الاختلافية
 التي هي مونة في غير الماء لانه الاجزاء لكون مسئلة الكثرة مجمعا عليه لا الخجل بالتخرج
 في الصورة الاختلافية على مقتضى مفهوم الصيد بل العبارة سائلة عن هذا الخجل كما هو الاصل
 في المفهوم المخالف واما للاجزاء عن الصحة قول مشايخ البخاري ترجيح القول
 مشايخ البلخ فكانه يقول اذا مات ما يعيش في الماء فيه لا في غيره لا يتجسس واما اذا مات
 في غير الماء يتجسس على ما هو قول مشايخ البلخ خلافا لشيخ البخاري فان عنده لا يتجسس
 ايضا فيكون عبارة الكما الملتقي غير سائلة عن الصورة الاختلافية بل تعرضت لها
 ترجيح القول مشايخ البلخ الا انه رجع خلاف الاصح اذ الاصح عدم التخرج مطلقا كما هو
 قول مشايخ بخاري فليس صاحب الكشف لاجل هذا المحمل لفظ فيه في عبارة الكثرة
 على الاجزاء عن قول مشايخ البخاري للتأليف ترجيح غير الاصح بل حمله على الاجزاء عن
 الصورة الاختلافية نفيًا واثباتًا وحصر الفائدة في وضع المسئلة في صورة الاتفاق
 وان امكن اعتبار مفهوم الصيد كما هو الجائز في الرواية سيما في عبارة الفقهاء بل
 امر معتبر به في الكتب الفقهاء فعلم هذا حمل عبارة الملتقي ايضا على كون المسئلة
 مجمعا عليه اولى من حمله على ترجيح قول مشايخ البلخ الذي هو خلاف الاصح كما سبق
 في هذا التقرير علم ان قول الشيخ الوحداني فيما سبق ان قوله فيه بناء على الغالب
 وليس باجزاء عن غير الماء الا انه ليس على ما ينبغي اذ فيه اجزاء عن غير الماء بل بطريق
 السكون عن حكمه بل لفائدة وضع المسئلة في الاتفاقية هذا ما ظهر للعلماء والاعلم
 عند الله الملك الاعلى والصلوة والسلام على رسوله محمد المصطفى وعلى جميع الانبياء والصفيين

لم ي
 في الا
 ر

قال في البحر الرائق قوله وموت بالادم له فيه كالبقي والذباب والذنبور والعقرب والسح
 والصفدع لا يتجسس رموت حيوان ليس له دم سائل في الماء القليل لا يتجسس وقد حصل
 في الهذابة هذه المسئلة مستلزم فقال اولا وموت ما ليس له دم نفسا في الماء
 لا يتجسس كالبقي والذباب والذنبور والعقرب ونحوها ثم قال وموت ما يعيش
 في الماء لا يفتره كالحمد والصفدع والسطاة وقد جمعها قول المصنف وموت بالادم له
 لان ما في المولد لادم له فكان الانسب ما ذكره المصنف من حيث الاختصاص الا انه يرد
 عليه ما كان ما في المولد والمعاش وله دم سائل فانه سائل في انه لا يتجسس في ظاهر الرواية
 مع ان عبارة المصنف بخلافه فلذا فرق في الهذابة بينهما انتهى يقول العبد الادنى
 فقد علم ان تعريق الملتقي بكذا فيه يعلم عدم الاختصاص في الملتقي واما تعريقه
 بكذا الذي يعمد نوع المفارقة بين الطرفين كما فلكون الثانية اختلافا في كافي البحر
 وكما سبق في السراج الوهاج وايضا يقول الادنى بل وجه التعريق بكذا يكون وجهه
 لاصل التعريق الذي هو جعل المسئلة مستلزم وهذا الوجه اولى لان جعل وجه عدم الاختصاص
 هو الورود بما كان ما في المولد والمعاش وله دم سائل الى آخر مما يقبل المنع بان ما يميل
 من هذه الاشياء ليس يعم في الحقيقة اذ الوصور لا يسكن الماء كما سبق فيمكن الاحتجاج
 اذ على هذا يكون المسئلة الاولى في قوله وموت ما ليس له نفس سائلة الى آخر
 سائلة للثانية فلا حاجة الى تعريقها لكن في قوله في المولد لادم له كونه الثانية التي هي الاولى
 في الملتقي اختلافية على ما سبق في السراج الوهاج والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل
 ثم قال في السراج البحر الرائق ونقل في الهذابة خلافا في المسئلة الاولى وكذا في الثانية
 الا في السح وما ذكره من خلافا في الاولى ضعيف والصحيح من هذه المسئلة
 انه كقولنا كما صرح به النوراني شرح المذهب انتهى فيقول العبد الادنى قول صاحب البحر
 وغيره الا في السح ليس على ما ينبغي بل الجواب كالحكم مستثنى عن ذلك في كافي السهل وغيره



وأما الضفدع والسرطان فلا يرد بهما القول لأنهما حرامان أيضا في مذهب الكافي ^{عليه السلام}
 وصرح بحرهما أيضا الامام الغزالي في الوجيز الثالث في حيث غدا الحرامات حيث قال
 الكس ما استخذه العرب حرام كالخمرات والضفادع والسرطان والسحفاة ولا يحمل منها
 الا الضب الاخره وبما في الخبر ان ما في الكافي مبني على الضيف من مذهب اذ كان الخلاف غلبه
 حيث قال وموت لادم له فيه طالق والزباب والزنبور والعقرب والسد والضفدع والسرطان لا يجزئ
 خلافا لما في رحمه الله تعالى في غير السد انتهى وقد سمعت ما في تحصيل السد الا ان يقال معناه في غير السد
 وما في معناه كالجزاد بجامع جواز كل الاكل فان قلت كيف حكى بان ما في الكافي مبني على الضيف من مذهب
 مع ان صاحب الكافي من اصحاب التمييز ومن ثقات المتأخرين بل عمدة من بعده قلنا نعم الامر كذلك
 لكن صاحب المصنف صاحب النجاشي في كتابه في اصحاب مذهبنا اعرف بمذهبنا
 وانه ما في الوجيز للقرآن حيث قال وما ليس له نفس سائله لا يتخس الماء اذا مات فيه على الجريد
 انتهى فعلم ان ما في الكافي ومن تبعه مبني على قوله القديم وما في الخبر نقله عن شرح المذهب المذهب
 على القول الجريد هذا ما ظهر للعبه الا انه يتوفى للموتى الا على الصلوة والسلام على رسولنا خير الامور
 محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين اعلم ان السد
 الصافي هو السد الذي يوت في الماء ويعلو على وجه الماء ويدور مستلقيا على ظهره وسباني في تحته
 وكل اهاب دين فقد طهر الاجل الا في كرامته والخبر في تحته عنبه قال في الكافي وكل اهاب
 دين فقد طهر فحوز الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخنزير والادى خلافا لما في رحمه الله تعالى في جلد
 الميتة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولما في رحمه الله تعالى
 في جلد الميتة لا نجس العبي فان سوره نجس وبدر نجس حتى لو اصابه الماء ثم اصاب ثوبا بغيره لنا
 عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما اهاب دين فقد طهر لان ايا نكرة وصفته بصفة عامة فمتنع
 كقوله لا تزوج امرأة كوفية والا اهاب لم يغير المذبح فلا معارضة اذ من شرطها اتحاد المحل والملب
 ليس نجس العبي لانه ينتفع به حرارة واصطيدا فكان كالغير فيطهر بالرباغ فان قبل الحرب
 متروك الطاهر لانه يتناول جلد الخنزير والادى ولا يطهر ان بالرباغ قلنا جلد الخنزير لا ينجس فلا يطهر

لم ي
 غالا

لان شعره غليظ ينبت من لحمه ولانه نجس العبي كالي اذ الها في قوله تعالى فانه جس منصرف اليه
 لان الكناية ينصرف الى اقرب المعنى ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاعف نحو لغيت ابن عمر خدمته
 لان في صرفه الى الخنزير عملها لانه لا يتناول على اللحم ولا ينفكس وجلد الادى ان اصاب الدماغ طهر
 لكن لا يحمل سله ودينه وابنه الا حراما كانه نجس والرباغ ما يمنع النجس والفاد ولو شمسنا او تزيينا
 وعندنا في رحمه الله تعالى بشرط استعمال المنيش ونحوه انتهى ما في الكافي وفي السراج الوهاج
 وجلد الميتة والفارة نجس وان كان ذلك لان جلد الميتة لا يحمل الرباغ وقميص الميتة طاهر كذا قال الجليل
 ثم لا فرق عندنا بين جلد السباع وغيره فان تطهر بها بالرباغ وقال الامام احمد لا يطهر الا جلد ما لول اللحم
 لنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما اهاب دين فقد طهر ولم ينفكس وروى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 توضأ مرارا في شرب من جلد حمار ميت وقال ما لك جميع جلود الميتات لا تطهر بالرباغ
 فان دبت جاز استعمالها في الحمامات دون المباحات ولا يجوز الصلوة عليها لئلا ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم مرتبة ميتة لميتة فقال صلا اذ تم جلد صا فذبحه فاشفعتم
 قالوا انه ميتة فقال انما حرم من الميتة اكلها انتهى في السراج الوهاج وجلد الميتة يطهر عندنا
 بالرباغ وليس هو نجس العبي الا انه ينجس به حرارة واصطيدا فان قبل غسله على هذا
 السراج فانه نجس العبي وهو ينتفع به ايضا ويقوم به الزرع قبل هذا الانتفاع بالاستعمال فهو
 جائز في نجس العبي كالا قارب من الاراة كذا في النهاية بخلاف الخنزير فانه نجس العبي وعندنا في
 لا يطهر جلد الميتة بالرباغ لانه نجس العبي عندنا وكذا ايضا عند بعض اصحابنا وهو رواية عن الحسن
 بن زياد جعله كالخنزير كذا في المجند والرباغ نوعان حقيقي وحكمي فالخفيف الشدة والفرط والعفص
 وقسو الرمان وثمر الطرقات والي الشجر وما شبه ذلك والحمى الشمس والزراب وعندنا في لا يكون
 الشمس والزراب دباغا فان عاد المدبوع بالي الماء هل يود نجس فيه روايتان في رواية يود نجس
 وفي رواية لا يود وقال في المجند وهو الاظهر وقوله دين فيه اشارة الى انه يسوء ان يكون الرباغ
 مسلما وكافرا او صبيبا او مجنون او امرأة اذا حصل به مقصود الرباغ فان دونه الكافر وغلب
 على النفس انهم يدعون بالسر نجس فان ينفكس ولا يثبت في الرباغ جلد الميتة والفارة والطير لا يطهر
 كذا في الايضاح وفي المجند اذا صلى مع جلد الميتة وهو النجس فقدر الدم لا يجوز لانه لا يحمل الدباغة انتهى السراج الوهاج

وفي شرح الوصية والرباع منع النقص والفساد عنه وهو صفة ان كان بشي طاهر من الادوية المعدة له
 كعصا وشئ وقص وقط وحكمي ان كان بدونه لتتربس ونشيس والقاه في ربح فلو خفف ولم يستحل
 لم يطهر قال الربيع والنوعان مستويان في جميع الاصطلاح الا في حكم واحد وهو انه اذا اصاب الماء بعد
 الرباع الحقيقي لا يعود نجسا قولاً واحداً وبعد الى فيه قولان في قول يعود نجساً يعود الطوبى وفي قول
 لا يعود وهو الا فيس لان الطوبى النجس قد تكرر كذا هبب والعاذرة طوبى متجددة من ماء طاهر
 فهي طاهرة ذكره قوم فقدر قال في الاشياء في بيان ان السابغ لا يعود ولا تعود النجاسة بعد الحيز والها
 علو دمع الجلد بالتشبيس ونحوه وفي الشورب المنع وجفت الارض بالشمس في اصابها ماء لا تعود النجاسة
 في الاصح انتهى شرح الوصية ثم في شرح الوصية واما جلد الادمي والخنزير فصفة قولان احدهما ان يقبل الرباع
 والثاني ان لا يقبل ثم قال وفي البسوط وفي ظاهر الداية ان جلد الخنزير لا يطهر بالرباع ذكره قوم فقدر
 واما جلد الادمي ففي البهائم ينبغي ان يطهر لانه ليس بنجس العبد وفي الغاية اذا دمع كان طاهراً ورجع الزيلعي
 فاعترض على استثنائهم اياه مع جلد الخنزير ذكره قوم فقدر لكن قال بعضهم انه لا يطهر وسيأتي انتهى الوصية
 ورايه وسبب انما انه قال عند شرح الاجل الادمي لكرامته ان الشخص المنسوب الى آدم عليه الصلوة والسلام
 بان يكون من اولاده ولو كافراً فانه لا يطهر بالرباع لثبوت غسله عليه من المولى مسكياً
 لكرامته الثابتة له بقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وايضا هو ان القول بعدم طهارة جلد الادمي
 تعظيم له حتى لا يتجرس احد على سبكه ودفع الاستعمال ولانه لا يجوز الانتفاع به وما لا يجوز الانتفاع به لا يوتر
 الرباع فيه ذكره قوم فقدر ولم يقول بطهارة ان يقول المعنى طهارة بجواز استعمالها معها الاستعمال الا
 جلد الادمي فانه لا يطهر طهارة بجواز استعمالها بل يطهر ولا يجوز استعماله فالاكتفاء للمراد
 لانه المفروض ذكره مولانا في جواب اعتراض الزيلعي قلت فاستعماله لم يجر النقا واما اثره الخلف في وقوعه
 في الماء فليس عدم طهارة نجس وعلى طهارته لا والله اعلم انتهى شرح الوصية ثم قال الوصية
 عند شرح والحيز فانه لم يطهر بالرباع كما في القسطنطيني بخلافه عينه النجاسة ثابتة في ذاته قاله القسطنطيني
 وعنه لا يحذفه بطهر انتهى وشرح الميتة لابن ابراهيم الخنزير بجميع اجزائه نجس بخلافه عينه انتهى

ع
ع
لم يحذف
في الاثنا
رح

والم

وذكر القسطنطيني في الصبيان الخنزير ليس بنجس العين عنه في حقيقته كما في التجريد وغيره
 اسه وعظم الخنزير وسائر اجزائه نجس وعند محمد يشبه طاهر من الوجه حتى لو وقع في الماء
 الطليل لا ينجس كما في المحيط الرضوخ ولو صلى ومعه من شعره الشعر من قدر الدرهم يجوز صلاته
 عند محمد كما في شرح الميتة لابن ابراهيم وفي المصباح الخنزير فتقبل حيوان حيث
 يقال انه حرم على ان كل بني اسره من شرح الوصية وفيه ايضا عند شرح قوله وكل اهاب بن فقدر طر
 فلا جرم ان كل يقصد الكلام ببطورة طهارة كل جزء منه اصابه الرباع وبغيره عدم طهارة
 كل جزء منه لم يصبه الرباع فافهم انتهى فعمل هذا ينبغي الاحتياط والمبالغة الكاملة في اهاب واحد
 يقصد دباغته حتى لا يبقى منه جزء لم يصبه الدباغة وفي الوصية ايضا واذا طهر جازت الصلوة عليه
 وفيه بان يلبس والوضوء منه كما في الجوهره وغيره قلت وكذا الوضوء في ما رآه قليل
 لا يفيد قال القسطنطيني ولهذا لم يغسله لو وقع في الماء جلد الميتة البار انتهى ومثل الاهداب
 المثانة والكرش كما في الدر المختار فتدبر في مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او اللبن جاز
 كما في القسطنطيني ومن محمد اذا اصلي مصارين ميتة او دمع المثانة طهرت حتى تحذف منها
 الاوتار كما في الاختيار وكذلك الكرش اذا قدر على صلاته ومع الزيلعي انه لا يطهر كما في الظاهرية
 انتهى الوصية اعلم ان المسئلة لا يخفى عليها ان الكرش كرش الميتة كما صرح في مصاربه
 ورواية عدم الطهارة عن الزيلعي لا ينافي حل كل كرش الذبيحة اذا زيلعت عنه النجاسة
 النجاسة وهذا ظاهر اذ نحن في طهارة الميتة اصاب الميتة ومصاربهها وكثرها
 بالدباغة حققة اوصح واما اصاب الذبيحة وعمره نحو مصاربهها فطهارته حاله
 بالذبح فلا يتعلق له بالدباغة واما ذكرنا هذا مع طهره دفعا لتبادر الوضوء ثم يذهب ما ذكر
 عن الزيلعي من انه لو جف ولم يستحل لم يطهر وما ذكره القسطنطيني وغيره من انه لو وقع في الماء
 جلد الميتة اليابس نوع تدفع الا ان يقال ان الجفاف دون البيسوة ففي الجفاف نوع طوبى
 فليقل المعنى لو جف اصاب ميتة من غير دباغة حقيقه وحكمي يعني من غير دباغة بالادوية والاباكتشيس

ولا بالتأريب ولا بالقاء في الريح مع ما فيه من الرطوبة الا انه لم يستعمل في النقص والفساد
 فيه القد من الجفاف لم يحكم بطهارة ما لم يكتب اليه بكونه ولو بدابة حكمه كسكن الريح
 وانما اذا كان باب فلا يغفل عما انطهارة بدابة حكمه لان اليه بكونه انما يحصل بالقاء
 في الريح ونحوه هذا ما لا يحل للبعد الا ان بعد نقله في التوفيق وتنبه في معنى لم يستعمل ان لم يكن لفظ
 لم يستعمل مصحفا من الكاتب لكن وجدت اللفظ هكذا في فتح القدير والذيل والوصف في شخصها الموجودة
 عند فان ظهر لفظ صحيح او معنى غير ما فهمه الفقيه فعليه البيان والاصلاح في هاتين كتابا الفقير
 اذ العلم امانة على ائمة الرجال وحقيقة العلم عند الله الملك المتعال فسيحان من لا علم لنا
 الا ما علمنا ولا فهم لنا الا ما فهمنا والاحول والاقوة الا بالله العلي العظيم والصلوة والسلام على الرسول
 الرؤوف الرحيم فوانه قال في البراريه فمقص الحجة ان لم يكن موجد الحكمة طاهرا وان كان
 الجلد اكثر من قدر الدرهم فلا وان دحيت لان جلد محال لا يحل الدباغ وقصا ما يتخلل عنها
 في موضعها انما بقول الغير بالتركيب لان قوله قد ركب قد ركب
 مسكنه صوبه بوجه جعفر الشث به او تدركه راجح من خور وطعمي آهي در وانوكه
 در دباغت والنور من ترجمه الصحاح لو ان افترجه الله تعالى ورايت في بعض نسخ الذيل
 قد صحف هذا اللفظ الى شئ بالباء الموحدة النحائية فلا تغفل القرط بقصتي
 القاف والراء المجهلة والطاء المعجمة ورق السليم يدعي به بالتركيب تقرر به غير كذا في هاتين
 حكمته اخرى والعقوص بالعين والصاد الموحدة والفاء بينهما بالتركيب ما زو به هاتين
 الطهارة طاهره فقي وانك سكتي والفك تدعيه يستغنى اولان اليفون اغا من ترجمه الصحاح
 فلعلم المراد من الطهارة في الريح الوهاج يكون ذلك الحيا ولا كسر والفك تدعيه انما يقع
 فيه ترجمه معناه وفي الفصل لانه في العصاره لجائها من ترجمه الصحاح للواء ولعل المراد ايضا
 من الحيا الشجر في الريح الوهاج كان ذلك والله اعلم بالصواب والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

والوصف فقد طهره بفتح الهاء على الافصح وبفتحها على الضم والفاء قد دخل في خبر كل مضاف الى المكرة
 موصوفة بخول كل رجل باثني عشر درهم او غير موصوفة بخول كل ثوب من ثوب الله تعالى لم يستعمل في الريح والجزأ
 ثم الا استثنى من صحيفه طهره فالمستثنى منه هو الا هاب المدبوغ المحكوم عليه بالطهارة
 اظهر كل اهاب مدبوغ الاجلة بالنصب لكون المستثنى منه مذكورا في الكلام الموجب ثم قال فالمراد من الجلد
 هو المدبوغ فلا استثنى من غير المدبوغ فليست في توصيف المستثنى منه بقوله المحكوم عليه بالطهارة
 ومع قوله قاله فلا استثنى متصل فلعلم فيه الركائز يعرفها النور ثم قال في الريح والوصف والاقصار
 في الاستثناء على الخبر مع التعليل بخلافه عينه افا وان غيره من السباع المحترقة ليست بخمسة العبي
 فجلودها ولو مبيات تطهر بالدباغ بالاتفاق الا اثنين فقد اختلف فيهما اصدحا
 الفيل كما قال والفيل الى آخره ثم قال بعد صحفه وثانيهما الكلب ولم يتعرض له المصنف اظهر
 من الوصف فنورد ما ذكره في النقول هنا كذا اعلم الا ان في قوله فجلودها ولو مبيات
 تطهر بالدباغ الا في ايها ما بان جلودها اذا كانت غير مبيات تطهر بالدباغ بطر الا في
 اذ الجزأ في الوصلية الحق بنقض الشرط والجزاء هو الطهارة المقيدة بالدباغ
 وهذا غير صحيح اذ فيه تحصيل الحاصل لان جلودها اذا كانت غير مبيات تكون مذكورات
 وجلود الذكاة طاهرة بالذكوة او بالدبح فلا حاجة الى الدباغ بل عمل الدباغ يظهر في جلود المبيات
 فقط الا ان يقال ان قوله بالدباغ ليس بقيد الجزأ بل الكلام النقطه عنه قوله نظره ثم استثنى
 بان يقول يقال كيف يظهر جلود المبيات فاجاب بقوله بالدباغ كذا استثناء هذا السؤال
 دون قول طهارة غير المبيات بعيد جدا لا يستويكون الطهارة جلود غير المبيات
 اعني جلود الذكاة بالدبح اظهر في الطهارة بالدباغ حتى في المبيات الثانية فاستثنى عنها
 دون الاول وهذا خلاف الواقع بل الاجل هو الثاني نعم اذا حرمنا الطهارة في الدباغة مطلقا
 يصح الكلام كعدم طهارة الجلود بالدبح غير صحيح كما سبقت والله اعلم بالصواب واما ما ذكره
 من النقول هنا فهو قوله وفي البداهة الصحيح ان ليس بخمسة العبي وكذا في صاحب المحيط واختاره
 صاحب الهداية وتبعه رحمه وصرح في عقد الفرائد بان الفتور على طهارة عينه وذكره

شرح المحقق على صاحب الهداية

عن الناطق عن محمد اذا صلى على جلد كلبه او ذئب قد روج جازت صلوة ولا يخفى ان هذه الرواية
تفيد طهارة عينه عند محمد وفي المفهرات عن النصاب عن محمد ان جلد الكلب والذئب اذا دغ
البارس وحوزان يصلي فيه وان يلبس وكذا جلد القرد وعليه الفتور هذا وفي الدرر
الكلب نجس العياي صرح به كسائر الائمة قال في معارج الدرر الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس
اثا رابيه محمد في الكلب انتهر وفي ميسر شيخ الاسلام اما جلد الكلب فنجس الصابي فيه روايتنا
في رواية يطهر بالرباع وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب انتهر واختار قاضيان
بخارسة عينه وفرغ عليه فوعا قال الشيخ كمال الدين فقد اختلف المتأخرون في النصيحة والحق
تصحيح عدم النجاسة فيطهر جلده بالرباع ويصل عليه ويتخذ دلو كما في حلية نوح اقدر وفي التوسعة
الد وعلم ان ليس الكلب نجس العياي عند الامام وعليه الفتور وان رجع بعضهم بخلافه كما بينا في نسخة
فيما هو ولو جبر ويضم ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيثما لم يصب في الماء لا يفسد ما بالبار
ولا الثوب بانه نفاضة ولا يعرضه ما لم يرد ريقه ولا صلوة حاملة ولو كبر او شتم طالحا
شتمه ولا خلا في نجاسته وطهارة شتمه انتهر في نسخة الاخره ثم قال الشيخ في الوصية وفي الدرر
عن التجربة الكلب نجس العياي عندها خلا لا حصة انتهر قال نوح اقدر عن الزاهد في القنية عن محمد
مجد الائمة واختلف في نجاسة الكلب والذئب عند من الروايات في النور والافان انه نجس العياي
عندها وعند ائمة صنفه ليس نجس العياي وفائدة نظره الاخره ما قال نوح اقدر على ما ذكرنا من
الوصية فسنذكر تلك الفائدة اعلم ان الشيخ في الوصية قال بعد ذلك الفائدة وغيرها القول من الدرر
والنوعية ايضا قلت خلاصة الكلام ان الكلب ليس نجس العياي عند الامام وهو الاصح المختار المقتضى
ولما ان جلده وشعره طاهران على الرباع وكذا نسبه وعظمه وان لم نجس بالاصح والافان لا خلاف في التوسعة
يقول العبد الادريج بل الخلاصة الجامعة **ان يقال** قال محمد فذكرها ان الله تعالى بعد
ذكر النقول المنتمية لها وما توفيق الابالله والصلوة والسلام على رسول الله فنقول

قل ابن هبة في شرح منطلو منه وفي النهاية ان روايات المبسوط اختلفت في هذه المسئلة فذكر في الحديث
منه وجلد الكلب يطهر عندنا بالرباع وقال الحسن بن زياد لا يطهر وهو قول الثوري لان عين الكلب نجس عندها
فقد تنصص على طهارة عينه عند غير الحسن بن هبة في رواية ابن ابي ابيان الوصية والنسب من بيان
سور الكلب قال والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس العياي بشرط محمد في الكلب في قوله وليس الميت
بالنجس من الكلب والخبر برقم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس نجس فهذا تنصيص على عدم النجس
بما كانه عينه قال وذكر ايضا في كتاب الصبي منه في مسئلة بيع الكلب في التعليل وبهذا ينبغي انه ليس
بنجس العياي وذكر في الايضاح اختلفا في الرواية فيه وفي مبسوط شيخ الاسلام واما جلد الكلب من الصبي
فيه روايتان في رواية لا يطهر وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب انتهر في الوصية نفعنا الله
يقول العبد الادريج قل ابن هبة عليا الرحمة والغفران نقل معنى ما في النهاية اذ عبارة النهاية هذه
قوله وليس الكلب نجس العياي هذه مسئلة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحديث منه وجلد الكلب
يطهر عندنا بالرباع وقال الحسن بن زياد لا يطهر وهو قول الثوري لان عين الكلب نجس عندها
ولكن نقول لا يفتقح به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجس لما ابيح الانتفاع به
قلت في هذا اللفظ تنصيص على ان الكلب ليس نجس العياي عندنا الاخره فبما خر الكلام استدل ابن هبة
على طهارة عينه عند غير الحسن بن هبة على ما هو المتبادر من عندنا فكانت حجة طهارة عينه الثانية
بهي الحسنة الثلاثة على هذا ثم ذكر انه نجس العياي عند محمد على ما اتى في الكلب وقد كسعت في الوصية
عن عقد القرنة وعن المفهرات ما يدل على طهارة عينه عند محمد ثم ذكر في النهاية عن الحجة ما يدل على
انه نجس العياي عند الامام في دون اماننا الاعظم بل صرح به في القهستان حيث قال وفي الكفارة والافتقار
ومن ان الكلب يطهر خلافا للصاحب في كونه نجس العياي خلافا لما في الزاهد والاول الصحيح الصحيح
كما في الخفة انتهر القهستان وفي الجمع شتمه وجلد الكلب نجس هو ظاهر عندنا حال كونه دلو كما
خلافا لثالث في لان الكلب كالحية عندنا في قول انتهر في التسهيل والصحيح انه نجس العياي عندنا
ايضا فلا يطهر انتهر ومثله ما سبق عن معراج الدرر من ان الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس انتهر
وفي السراج الوهاج وجلد الكلب يطهر عندنا بالرباع وليس هو نجس العياي ثم قال وعندنا في لا يطهر جلد الكلب

بالدباغ لانه يحسن العبي عنده وكذا ايضا عند بعض اصحابنا وهي رواية عن الحسن بن زياد جعله كالنور
كذا في الحديث انهم فاذا سمعت هذه النقول وعرفت ايضا ان عندنا عنوان الاتفاق فحصل
ان نقول ان الخلاصة في الحقيقة بالقبول ان نقول ان جلد الكلب ليس يحسن العبي ان في المسئلة
نقطة **مسئلة** اقول الاول ان جلد الكلب ليس يحسن العبي اتفاقا بين المتناظرين على صحة التناظر في تحسن العبي
فلا يظهر بالدباغ اتفاقا بين المتناظرين ايضا على صحة **والثالث** انه ليس يحسن العبي عند الامام الاعظم
خلافا للامامين **والرابع** انه يحسن **والاول** انه صاحب المخطوط وصاحب الهامه وصاحب البزج والشرع
شرايع الهامه بل صرح ابن النخعي في عقد الفرائد بان الفتوى على طهارة عينه وصرح كالدين بن همام المحقق
باحقية صحة عدم نجاسة عينه وعليه شيء في التهايب والمجتموع والرسالة الوهاب والدر المختار وان ذهب
الى نجاسة عينه صاحب المصباح الدراي وقاضيان وصاحب التسهيل وغيرهم فلعلم الحن مع القول الاول
اذا علم عليه **الحق** محقق المتأخرين مثل صاحب فتح القدير المحقق كالدين بن همام السبابة
وصاحب الدر المختار وابن نخعي والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم فائدة ثمة الاشارة
تظهر في مسائل منها ان جلد لا تطهر بالدباغ على رواية نجاسة عينه ويظهر على رواية
طهارة عينه ومنها ان اذا لم لا يطهر على رواية نجاسة عينه ويظهر على رواية طهارة عينه
ومنها ان اذا وضع جلد له والى على الاول ويظهر جلد اتفاقا على قول على الثانية ومنها
ان اذا وضع في بئر والسبح صياح المالك مطلقا على الاول ولا يتنجس الا اذا وصل في الماء على الثانية
ومنها ان اذا صلى وهو حال جرد اضعف الا تضع صلاة على الاول مطلقا وتصح على الثانية اما مطلقا
واما مقيد بكونه مشردا فهو كائن في صاحب البزج في اضعف الكهنة وان تقيد به بالحد الصغير
استرة الى ان اذا كان لغير الا تضع مطلقا هذا على ما ذكره نوع افندر وقد سمعت فتحة صلاة على الثانية
ولو كبر في السابق من الدر المختار ومنها ان سنة وعظم تحسن على الاول طاهرا على الثانية فلو صلت
امراة وفي غنفا قلادة فيها سنن الكلب لا تضع صلاة على الاول وتصح على الثانية ومنها ان يبيع
وعلى كلبه ياطل على الاول جائز على الثانية كذا الفادة نوع افندر في حكمة الدر على ما ذكره الشيخ الاجل
وزاد عليها جواز الايجار والتضييق وعدم فالثوب بانساقه ولا بعينه ما لم يره كذا الفادة في الدر المختار

في قوله لا يطهر على رواية نجاسة عينه

وقد

وقال بعد هذه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره وكشف الغطاء عنه نوع افندر اذ قال
المرحوم ان الامام طهارة عين الكلب وان المختار عدم دخول الشعر في قول من يقول
وعلم مما قرأناه ان الامام طهارة عين الكلب وان المختار
بنجاسة عينه وكلام صاحب الدر مشهور بان الصحيح نجاسة عين الكلب كما قرأنا المختار
دخول الشعر فيها والتخفيف **والثاني** خلاف كلامه في الامامين والله اعلم انتهى قول نوع افندر
ويؤيد كلام النوجية كلام الحال في فتح القدير اذ قال وما ذكر في الفتاوى من النجاسة في وضع جلد
موضع رجل كلب في التناظر والطين ونظائر هذه من الفروع مبني على رواية نجاسة عين الكلب
وليس بالاختاره انتهى في **الفتح** فتح القدير خذ هذه النقول النافعة **والثاني** في قلب العبي **الاول**
لوضع جلد موضع رجل الكلب قال في الفهستان والى ان جلد الحية والقرد يطهر وفيه خلاف
كافي الحاشية انه لم يحفظ له ان الكلب على عدم قبول الدباغ في الحية الا ان يكون الحية عظملة
بحيث يمكن دباغه جلد فلعلم حينئذ يتصور قبول الدباغ ولا ياريت الا ان هذا التقيد والله اعلم
بحقيقة الحال ثم ان ظاهر قوله فيه خلاف بعد ارجح الحية والقرد يشتركون في ان جلد القرد
ولم اراه ايضا الا ان مع انه يشار اطلاق المتون القرد فافندر وراند سكوبل ميمون ويذكر جازر
الحجر وجميل فتحي وراند سكوبل كلب وسائر سباعه باوريسي من ترجمة الشيخ اللواتي اعلم
قد رتب بعد تحرير هذا المقام ان قد صرح بتقيد الحية بالصغيرة في الدر اذ قال فلا يطهر جلد حية صغيرة
ذكره الذي في شهر ثم رجعت الزيلعي فاذا ان قال وقوله كل اهاب يتناول جميع جلد تحت الدباغ
واما ما لا يحتمل مثل جلد الحية الصغيرة والفارة لا تطهر بالدباغ كالا انتهى فلعلم ان ما في الفهستان
من دباغ جلد الحية محمول على جلد الحية الكبيرة التي يقبل الدباغ وما في اكثر الكتب من عدم قبول
في جلد الحية الصغيرة التي لا يقبل جلد ها الدباغ فلعلم هذا من تقع الخلاف بين الكتب كذا كان ينبغي
للفهستان ان يقيد الحية بالكبيرة فيقول وفيه خلاف فلعلم هذا من تارة الاول والاخر والله الموفق
ثم استفيد من الزيلعي ان عدم قبول الدباغ في الحية والفارة **لوضع** لصغرهما فاما استفيد قبول الدباغ في الحية
اذا كانت كبيرة فيحتل جلد ها الدباغ فلعلم هذا من استفادة قبول الدباغ في الفارة اذا كانت كبيرة مثل القرة
بحيث يحتل جلد ها الدباغ وان لم يقيد الفارة بالصغيرة صراحة لان التعليل وتقيد قريب وعموم قوله

في قوله لا يطهر على رواية نجاسة عينه

لان عموم قوله قول كل صاحب ينسب اول جميع جلد يحمل الرباع يقتضي مع ان تقييد الجنية بالصغيره يعيد
تقييد **بمنظاري** فربما الماثل لها في تحليل الحس بطريق الاكتفاء والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل
الاصح وسلم على رسولنا وشيعتنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين وعلى عباد الصالحين واشرقت عليهم
بارتعاليمهم آمين اعلم قال الشيخ الاصح قال الفقيه في وعي ان يكون له يطهره انفق في شمس المنيه
لا ين ابرحاج الخنزير بجميع اجزائه نجس مغلظه انفق وذكر القصة في الصبي اذا خنزير ليس
بنجس العبي عند حبيته كما في الخبر وعنده انفق وعظم الخنزير وسائر اجزائه نجس وعند محمد بن
طاهر من الوجوه حتى لو وقع في الماء القليل لا نجس كما في المحيط الرضوي ولو صلى معه من شعوره اكثر بقدر
الدرهم يجوز صلاته عند محمد كما في شرح المنيه لابن ابرحاج انفق قول الشيخ الاصح ثم قال الشيخ العلاء
واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى قال في شرح المنيه بعد هذا الكلام في المسئلة الثانية فالحاصل ان في طهارة
جلد الاثني عشر بالذكوة اصطفاً والاصح الطهارة وفي طهارة الخنزير اصطفاً والاصح النجاسة لان ثبوته
نجس قد علموا بخاتمة حتى صاحب الهداية بان متوله من نجس فالنجس حال النجاسة فكذا بعد الاكامة
والجلد طاهر حال الحيوة لعدم اتصاله بالذبح فكذا بعد الذكوة انفق قلت ولما وقع الاختلاف بين
المناخين في مسئلة الا وكان القول بطهارته كمرجوح صد مقول من الهداية والوقاية بقاوا
فقال قالوا فما يقضيه كمرجوحية فانما هو بالنسبة الى مسئلة الذكوة لا بالنسبة الى قتل المفلول
المقنول وايضا ان نجس للتضييق فان القول المرجوح مضمون كما لا ريب في كونه انفق
كلام الشيخ الاصح فتناسل قالوا وما طهر جلده بالذباغ طهره بالذكاة قال في الكافي
وجلد سبع لا يؤكل ويطهر بالذبح يطهر بالذكوة خلافاً للث في رحمه الله تعالى لان الجلد نجس
لن ان الذبح مطهر لانه يزيل الرطوبة والدماء والنجاسة والذبح في تسبيل ما هو نجس فذلك لان الذبح
يزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال انفق في الكافي

والفيل كالسبع عند محمد ارفل في حكم النجاسة كبق السباع هذا عند حبيته واليه المرجع

في شرح الاصح وهذا الصحيح كما في حاشية نوح افند وهو المقتضى في الدر المختار انفق ثم قال وفي حاشية نور
لنوح افند كما قال في المبسوط في باب الحديث قوله هو الاصح فقد جاء في حديث ثوبان رضي الله تعالى
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى لفاطمة رضي الله تعالى عنها سوارين من عاج وظهر
استعمال الناس العاج من غير تقييد فدل على طهارته انفق ثم قال وفي الملل العاج عظم الفيل
الواحدة عاج وفي الاخر العاج قبل ملكي هذا وفي المصباح المنيه العاج طهره السحابة
البرية وعليه يحمل انه كان لفاطمة رضي الله تعالى عنها سوار من عاج ولا يجوز حمل على ان ياب
الفيل لان ايتابها مبنية بخلاف السحابة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انفق
ثم كلام الوضوح فافقه من ان ايتابها مبنية في موضع المنع او مبينة من ان السحابة
لا تنجس بالانفصال لانه لا جلد فيها نعم جاء في رواية ثالثة ان السحابة المنفصل من الخنزير
كما في حاشية المحرر على الاستبانه على ما يستعمل الوضوح وايضا ولو كان مبنية على الرواية الثالثة
فلاستعمل انفصاله من الخنزير لانه غير منفصل من الخنزير الا ان يدعي كون العظم من مبنية مطلقا
وهو خلاف مذهبنا كما سبأ فلعلم القائل غير حجة وبطل عليه قوله والحديث حجة لمن يقول بالطهارة
والله اعلم

على ما بين السبع سبع السبع المسمى وضم الموقدة موقد واسكان الموقدة لغة صحتها الاضمر وغيره
وفي الاخر السبع بالفتح وضم الباء يرفع حانوته اسمر وعند محمد الفيل في حكم النجاسة كالخنزير
غيره عند نجس العين مثله فلا يطهر جلده بالذباغ ولا ينتفع به قال ابن ملك في شرح المحرر قال محمد رحمه الله تعالى
الفيل نجس العبي لانه كالتن في النجاسة وحرمة اللحم فلا ينتفع بشيء من اجزاء الفيل ولا يجوز بيع عظمه ولا يطهر جلده
بالذباغ ولا بالذكوة انفق وقال مصنفه في شرحه قال محمد لا يجوز الانتفاع بشيء من اجزاء الفيل
ولا يجوز بيع عظمه ولا يطهر جلده بالذباغ ولا بالذكوة لانه نجس العبي لانه حيوان حرام الا عظمه ينتفع به فيكون كالخنزير انفق
الكل في شرح الوضوح قالوا وما طهر جلده بالذباغ طهره بالذكاة قال في الكافي

وجعل سبع الاوكل يطهر بالذبح طهر بالذبح ضاراً لان الجدة تبع اللحم لان الذبح
 مطهر لانه ينزل الرطوبات والدماء النجسة والذبح في تسميته ما هو نجس فونه لان الذبح ينزل به الاتصال
 والذبح يمنع الاتصال انتهى اعلم ان تصديقه بقاوا مصروف المرجوحية **المسئلة الاولى** طهارة اللحم في المسئلة
 الثانية افي قوله وكذا في وان لم يؤكل وانما صرفنا اليها لان المسئلة الاولى اعني طهارة الجدة غير مرجوحه
 بل الصحيح هو الطهارة وان وقع فيها الخلاف ايضا اذ قال المصنف في شرح المنية بعد الطهارة في المسئلة
الثانية الآية فالحاصل ان في طهارة جلد الاوكل في الذكاة اختلافان والاول طهارة
 وفي طهارة لحمها اختلافان والصحيح الثاني لان سورة نجس وقد علموا بخالته حتى صاحب الهداية بانه
 متولد من لحم نجس فاللحم نجس حال الحياة فلا بعد الذكاة والجلد طاهر حال الحياة لعدم اتصاله باللحم فلذا
 بعد الذكاة انتهى من المصنف على ما نقله الوجود في هذه النقل علم مراد المصنف في صرف المرجوحية
 وعلم ايضا ان في المسئلة الاولى خلافاً ايضا كما افاده في الدر المختار بقوله طهر على المذهب فليس على ما ينبغي
 ما في بعض الشرح من ان الجدة يطهر بالاخفاف كما افاده الوجود وان في الهامش الى ذلك البعض هو
 دلاية زاده ولم ار ترجمته وسره في شرح الوجود في المصباح وكنت البعير ونحوه تذكيره والاسم الذكاة
 انتهى فالذكاة بفتح ذال معجمة وبراء في آخره على وزن الصلاة هم بمعنى التذكية وهي الذبح كما في الملتقط
 ابر بالذبح السري بان يكون من الاصل في المحل بالتسمية ولو حاكما كما في الناسي والمحل ما بين الحلقوم واللبة
 والاهل المسلم والكفار فذكاة الجوزي وتارك التسمية عند الايطار بها الجدة كما في حاشيته ثم افترق في التنوير
 وسره الدر وصل ثمة طهارة جلد كونه الذكاة مشرعية بان تكون غز الاهاب في المحل بالتسمية قبل لحم
 وقيل لا والاول اظهر لان ذبح الجوزي وتارك التسمية عند الايطار وان في الثاني صح الزاهد في الفقيه
 والمجتهب واقره في البحر انتهى وضعف الاول قاضين كما ذكره في النهاية ولا يخفى ان الاول احوط والآخر
 اوسع انتهى في شرح الوجود وكذا في الجوزي وان لم يؤكل هذا هو مصرف المرجوحية الزاده بقوله قالوا

في الوجود

في التسمية بالهداية وكذا في يطهر لحمه فالحمي وكما طهر جلد **المسئلة الاولى** بالذكاة طهر لحمها
 ولكن ان تقول ومثل جلد لحمه في قوله على الاول فاعلم وكذا احال وعلى الثاني مستند وكذا خبره
 وان لم يؤكل الجوزي اريد ان لم يؤكل **المسئلة الثانية** يمكن الجوزي الذبح ما كولا لحمه او وان لم يؤكل في كل لحم مع
 طهارة فليحتمى طهارة لحمه كما في الذبح في التسمية والوجود وطلاقة الاخر ان يطهر
 لحم الجوزي بالذبح كما يطهر جلد به حتى اذا حصل منه لحم الثعلب المذبح او نحوه التزمية قدر الدرهم
 حازن صدقة واختره صاحب الهداية في النقاير والاصلاح والذبح وهو صاحب الهداية بالذبح
 والتخف والمجهد وصاحب المنية واما حافظ الدين ففي الكفة من طهارة اللحم ايضا
 وفي الثاني على خلافه وكلام المنية على ما سئل هو هذا كل حيوان اذا ذبح بالتسمية طهر جلد وكذا
 ونحوه جميع اجزاء سوا اللحم فليسوا كاللحم او غير ما كولا اللحم انتهى هذا ما استرسل اليه
 المصنف بمرجوحية وان صح المشايخ كما مر لان اكثر المتأخرين على خلافه اذ قال كمال الدين
 في فتح القدير قوله هو الصحيح احراز عما قال كثير من المشايخ انه يطهر جلد اللحم وهو لا يحل واختره في ذلك
 كما صاحب النباهة والنفاهة في الكفاية وغيرها وقال في الاسرار ومنه مستحب ان يقول ان اللحم
 نجس وهو الصحيح عندنا وقال في الكافي والحجرات في الصحيح وذكر الناطقي ان اذا صلى معه من لحم
 السباع كالثعلب ونحوه التزمية قدر الدرهم لا يجوز صلاته وان كان يذبحها وعليه صاحب منتهى
 الفقيه اوجزه واختره في الخلاصة ونحو صاحب الطهارة وعليه صاحب نظم الله في الامور
 وصاحب البهان شرح بانه الصحيح ما يعني وقال في الوجود وطلاقة المقام ان الذبح
 عند صاحب الدر وصاحب الملتقى عدم طهارة لحم غير ما كولا بالذكاة وهو الصحيح ما يعني به
 والله اعلم فغز التنوير وسره الدر لا يطهر لحمه على قول الاكثر ان كان غير ما كولا هذا الصحيح
 ما يعني به وان قال في الفضل القنور على طهارة انتهى انتهى الوجود وقد نقل الوجود في النصوص
 والى اصل ان الجوزي اما ما كولا اللحم او غيره والى القول ان ذبحه ذبحا شرعيا فوطا جلد او لا بالاجزاء

وان مات حشفة فهو نجس جلد او لم يجلد الا ان جلده يطهر بالدباغ بالانفاق وغيره لما كثر ان ذبح
 طهر جلده مطلقا على الصحيح وفي ظاهره لا يري واثباته وان مات حشفة فهو نجس جلد او لم يجلد الا ان
 جلده يطهر بالدباغ سوره الخنزير والمكدر في رواية الى ههنا من حاشية الدرر النعم افنه انهم من الوصف
 وفي الوصف ايضا وفي طهارة جلد غيره لما كثر في قوله بالذكاة اربعة اقوال في قول يطهر جلده ولم
 بهما مطلقا سواء كان سوره طاهرا او نجس وفي قول لا يطهر جلده ولا لحمه بهما ان كان سوره نجس
 ويطهر كل منهما ان طاهرا وفي قول يطهر جلده بهما مطلقا ولا يطهر لحمه الا اذا كان سوره طاهرا
 وفي قول يطهر جلده بهما مطلقا ولو سوره نجس ولا يطهر لحمه بهما مطلقا ولو سوره طاهرا وهذا
 ما يقتضيه والله اعلم والحق اصل ان جلد كل حيوان يطهر بالدباغ بالذبح الشرعي قال بعضهم الصحيح
 وقال بعضهم الصحيح بخلافه وقال بعضهم الاول وان كان صحيحا لكن الثاني الصحيح منه دفعة الخوات
 تنظر في فساد الماء وجواز الحمل للطيور والكلاب وجواز الصدقة منه انهم من الوصف مع ما الى التوجيه
 قال في فتح القدير وفي الخلاصة بعد ما ذكر ان المختار عدم طهارة لحوم السباع بالذكاة قال
 قللي ولو كان بازيبا مذبوها او الفارة او الحية تجوز الصدقة (مع) مع لحمها وكذا اكل لا يكون
 سوره نجس انهم وهو مشكل فان عدم طهارة لحوم السباع بالذكاة ليس لذات نجاسة السور
 بل لنجاسة اللحم غير ان السورة نجاسة السور وعدم نجاسة السور ما ذكره ليس لطهارة لحمها
 بل لعدم اختلاط اللعاب بالماء في سباع الطير لانه يشرب بمفقاؤه وهو عظم حاف فلا يصل
 الى الماء منه حتى ينجس بخلاف سباع البهائم وسقوط نجاسة سور الهرة والفارة والحية الصوف
 اللازمة من المخلطة على ما ياتي في موضعه وفي هذا لا يقتضي طهارة اللحم لعدم تحقق المسقط
 للنجاسة فيه نفسه انتهى وعلى قول الجدل والحم كلام الكافي المحقق وفي الدرر المختار
 ما يخرج من دار الحرب كسجائر ان علم ديفه بطاهر او نجس فخر وان شك ففصل افضل انتهى

هذا هو المختار في طهارة جلد السباع
 والكلاب والطيور والحمم
 والوحوش والبهائم
 والوحوش والبهائم
 والوحوش والبهائم

فان

قال في التوسل وظاهره يعني قول الفقهاء وما طهر جلده بالدباغ طهره بالذكاة بدل على قوله
 الاختيارية بين الذبحة واللحمين والضرورة ان موضع اتفق واليه ارتكاز كلام القنية
 ولا يشك طهارة الحيوان بما يقع نجس من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما لا يصل
 للذكاة في طهارة اصلا كالشعر والعظام كما في حاشية التجران الحية ان كان الفضلات ليست من اجزاء
 الحيوان والذكاة مطهرة لدسومة الشعر والعظام كما ياتي انتهى قول الفقهاء هذا جواب السؤال
 الوارد على قولهم طهر ذلك الحيوان جلده ولم يسخم وجميع اجزائه بالذكاة فتغير السؤال كيف
 يطهر جميع اجزائه والفضل في معناه اجاب بانها ليست من اجزائه وكيف يطهر جميع اجزائه
 بالذبح فان الشئ ما هو ان قبل الذبح فلا تأثير للذبح فيها واجاب ان الذبح وان لم يطهر
 نفس الشعر والعظام لكنه يطهر الدسومة الكائنة في اصول الشعر واطراف العظام فكانت له
 دخلا في طهرتها تمامي الجمل ففتح قولنا ما طهر جلده بالدباغ طهر جميع اجزائه بالذكاة كذا فيهم العبد
 الا انه هذا المقام يمداه الله المولى الملك العلام والصدقة والسلام على صاحب الشاعة العظمى يوم القيام
 وسنة الميمنة وعظمها وعصبا وقرنها وحافرها طاهر في الاختيار قال
 وسنة الميمنة وعظمها طاهر لان الحياة لا تخلها حتى لا يبنأ يقطعها فلا يحل الموت
 وهو الخش وكذلك العصب والحافر والخف والظلف والقرن والصوف والوبر والريش
 والسن والمنقار والمخالب ما ذكرنا ولقول اصل الله تعالى فعلى ومن اصوافها
 واوبارها واسماؤها امتن بها علينا من غير فصل وسواء الان وعظمها طاهر
 هو الصحيح الا انه لا يجوز الانتفاع به لما بينا اما الحية يبر جميع اجزائه نجسة لا مردع محرمة
 ان شوه طاهر حتى حل الانتفاع لانه وجوابه انه رخص للحوازين للحاجة ضرورة انتهى في الاختيار
 وفي الكافي وسواء الان والميمنة وعظمها طاهر ان خلافا لما ذكره رحمه الله تعالى في عظم الميمنة ولست في فيها انتهى

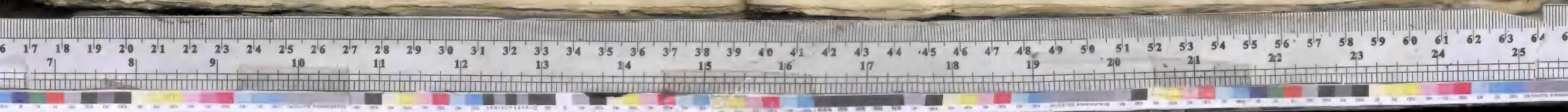
لا
يا
لا
بنج
طا
الد
واء
ج
لج
والو
اما
ق
اما
ك
و
لنا
ز
س

قال في السراج الوهاج قال رحمه الله تعالى وشو المينة وعظمها طاهر اراد ما سوس الخنزير ولم يكن عليه
رطوبة وخص في شدة العنبر سلاسل من اللزوة لان غيرة لا يقوم مقامه عندهم وعج الزينة كونه ذلك
لهم ايضا ولا يجوز بيعه في الروايات كلها وان وقع شمه في الماء الضليل بنجر عندهم
وعنه محمد لا يجوز ان يباع مع جاز عندهم وعند ابي حنيفة لا يجوز اذا كان الزينة قدر الدرهم
واختلفوا في قدر الدرهم قيل وزنا قيل سطا كذا في الخنجر وكذلك الرئيس والصوف والوبر والقرن والحو
والظف والى كل هذه طاهرة من المينة سوس الخنزير وهذه اذا كان الشئ مخلوقا او محجورا
اما اذا كان منتهوقا فانه يكون نجسا وكذا اسم الاذن اذا كان مخلوقا او محجورا **كان منتهوقا**
فانه يكون نجسا فربما نجس وعنه محمد في نجاسة شئ الاذن وظفوه وعظمه روايتان فبما جاز ان اخذ
الماتريدي وبطريارته اخذاه القام الصغار واعتمدوا الكرخي وهو الصحيح وفي غضب المينة
روايتان احدهما نجس وهو الصحيح لافيه حياة بدليل انه يتألم الحيوان بقطعه بخلاف
العظم وفي الثانية طاهر لانه عظم غير متصل بكسائر العظام وعند ابي حنيفة شئ المينة
وعظمها نجس وقال مالك عظمها نجس وشئها طاهر وهذا الاختلاف بناء على انه لا حيوة
في الشئ والعظم عنه نابيل ان الانسان لا يتألم بقطعه وانما تألم اللحم المتصل بها وما لا حيوة فيه
لا يحل الموت وقال في فيها حيوة وقال مالك في العظم حيوة دون الشئ وحجة مالك قوله تعالى
قل جميعها الذي انت اها اول مرة وهذا دليل على سرية الحيوة في العظام وهو حجة ابي حنيفة
ايضا في العظم واجتج في الشئ والظفر ينمو هاتما ذى الدرع فيحل الموت فينجس به شئ من الارواح
جوابهم والجواب كافي ان النمو لا يدل على الحيوة الحقيقية كنمو النباتات والمواد احياء
العظام في النقص ردها الى ما كانت عصية رطبة في بدن حي حساس واصحاب العظام قال في الحاشية
اعاونة حازن صلوة مودان راد على قدر الدرهم وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ان يباع من المينة
ثم قال فان قيل ليس عظم الانسان طاهر عندنا فاني تنص بخلاف قلنا عظمها طاهر وهو الصحيح
لانها لا ينمو بخلاف وهذا الخلاف على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس اشهر

في شرح الوجوه المختار ان السن عظم والعظم طاهر وعلى تقدير انها عصب فالعصب طاهر المختار
فظاهر المذهب وهو الصحيح ان سن الانسان طاهرة مطلقا سواء كانت عظاما او عصبيا وسواء كانت
سن نفع او سن غيرة وفي الكفاية وعظمها طاهر المذهب وهو الصحيح لاختلاف السن بين علمائها
انه طاهر والخلاف بين ابي حنيفة ومحمد على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس ثم قال وما وقع
في الذخيرة وغيرها من ان اسنان الكلب اذا كانت بابت طاهرة واسنان الاذن نجسة بناء
على ان الكلب طاهر بالذكاة وما يطهر بها فحظ طاهر بخلاف الاذن فضعيف فان صاحب المربع
والكافي والكفاية وغيرهما صرحوا بان السن الاذن طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح وعلمه في البدائع
بانه لا دم فيه والمنجس هو الدم ولانه يستحيل ان تكون طاهرة من الكلب نجسة من الاذن المكرم
الا انه لا يجوز بيعها وبجرم الانتفاع بها احرا لالاذن والله اعلم نقلت رح الوصلي
كله من النوحية وقال ايضا في النقا وشو المينة وعظمها وعصبها طاهر وكذا
شئ الانسان وعظمه وعصبه طاهر وكذا ظفوه لكن لا يجوز الانتفاع بشئ منها الا ان
انتهى يقول العبد الاذن طاهر في ذكر علم حرمة بعض الاكابر من شئ الاذن لزم دخوله في نجاسة الكلب
فيكون في استخراج هذه فطر الناس منع شئ من شئ من هذه الطائفة حفظا عن الابتدال
لكل من اراد التنبه على هذا والله الموفق وقال الوصلي ايضا وقال في البدائع ولا يصح بنا طريقان
احدهما ان هذه الاشياء ليست بعنفة لان المينة من الحيوان في عرف الشرع اسم لما زالت حيوانه لا يصنع
احد من العباد او يصنع غير مشروع ولا حيوة في هذه الاشياء فلا تكون مينة والثاني ان نجاسة
الطبيقات ليست لاعيانها بل لما فيها من الدماء والارطوبات النجسة ولم توجد في هذه الاشياء
اسمها فان نوع افندر اقصر في الهداية على الطريقة الاولى وفي غاية البيان على الطريقة الثانية ولا يخفى
ان ما في الهداية لا يجوز في العصب لان فيه حيوة لما فيه من الحس لان الحي يتألم بقطعه ولهذا كان فيه رطوبة
فالاولى ما في الغاية فانه بحر فيه لانه صفيق لا ينمو فيه الاصل طاردا والارطوبات النجسة وكذا في العظم

يعني بالتميز في خلق جبال طرقتي بقرقون كبد كبد حيوان طرقتي الخف خاتمة فاعلم
 شديدا دونه نك اباغنده اولان در بركه سائر حيوانا نك طراغي مثابه سنده در منبر جبهه النج
 وفي حاشي السراج الوجه نقل في المستضي للصوف للغمم والوبر لللال والنسج للمفك كذا في في التام
 انهر الرئيس وانك كسره وبتدله بلك كسره طيور جسنده اولو الرينة واحدر بركه معانته
 من ترجمه الصحيح للوازم الله تعالى وكذا اشوا لان وعظمه وانما تفرق لهما بعد الحكم بطهارتهما
 في الطبيعة لانها انما في بيبي الصا بنا والخلق فيها لث في واما في الان فم الصا بنا واما بنا
 والاصح انهما طاهران فيه كما صرح في القاب لان هذه السم اعلم مما سبق لانه يستعمل لان الحي والميت
 تفصح عنه استدلال الاكل رحمه الله تعالى على طهارته بتقسيمه صلى الله تعالى عليه وسلم شوه بيبي الصا بنا
 ولان في خصوص عظم خلوف عظيم حتى قال في الطهيرة وعظم الآدمي نجس ومع الاكوفان طاهر
 فتوهم التكرار هنا وهو محض من حاشية العلامة في علمه وفي الفهستان ولما كان حكم الان
 مخالفا للحيوانات في الاكثر افرده بالذكر فقال وكذا السم والعظم والعصب لان الميت طاهر وعظمه
 لم ينجس الصلوة مع شوه اذا كان السم من قدر الدم والقوة على طاهر وعظمه محترم احتياضا حتى لو طعن
 في دق لم يذلل ومع ابن مقفال انه يذلل انهر وفي الوجد قلت ومثل هذه النصع والتقصيص
 من شقة المؤلفين على ضعف الظاهر فان منهم لا ينفك الان رة بل منهم لا يكتفي باحد من
 تنبيه وصرح وكتاب العلم كبر فله في المؤلفين المشفقين على العاجزين انهم قد سبق في العلامة
 احي انه يستعمل لان الحي والميت في تصنيف الفهستان بالميت ليس للاحتراز بل ليعلم حكمه في الطريق الاول
 وقال الوجد وعظمه ولو شوه اظهر قال اصل ان السم والعظم مثل السن والظفر وغيرهما والعصب طاهر لان
 من لان في بواحيها وميتا وانما طهر على الاصح الاحتراز قد سمعنا من العلامة في الطهيرة في نجاسة عظم
 وما روي محمد طاهر في الفهستان من نجاسة شوه لانه في الصحيح الاصح الاحتراز على طهارته لانه بعد
 ان حكم نجاسة هذه الاشياء في الملام مع الحكم بطهارتها في الحيوان جدا وميتا ولان التعليل
 الذي هو عدم سريان نجاسة في هذه الاشياء حقيقة مشتركة في الكل فيقتضي عدم الحكم عالم ثبتت محض
 في

فتوهم الصلوة معه ارفقا رة لما ذكر وان جاوز قدر الدرهم اركان تعدى
 ما ذكر قدر الدرهم ورا عليه **الح** هذه المسئلة من احكام طهارة ما ذكر
 فيكون معلومة مما سبق فذكره ايضا واهتم قال في الوجد في الوقاية ويجوز صلوة في اعاء
 سته الى فمه وان جاوز قدر الدرهم يعني بالاختلاف لان السن عظم والعظم طاهر وكسبه
 سن غيره والخلوف الذي ذكره صدر الشريفة على الرواية الثالثة التي جاءت ان عظم الان نجس
 واما على ظاهر المذهب الذي هو الصحيح فلا يتصور الخلاف كما نبه عليه مولانا في التذير
 وشرحه وشوا لان غير المتوف وعظمه مطلقا على المذهب طاهر واصنف في ذلك
 في البداهة نجسة وفي الحاشية لانه من الوجد في ثم قال بعد في كلام الاشياء وغيره قلت
 وممكن ظهور ان القلعة وهي الجملدة المقطوعة من الذكر نجسة في حق الغير فلو صلى معها
 وهي فوق درهم لا تجز صلوة والله اعلم والحمد لله على التوفيق واستغفر الله من كل تقصير
 انهر كلامه في الاحكام على الله عباد عنه قد سهى هذه الباطل غلط فلا غر واذ الجواد
 قد يكتبو والصام قد ينيو مع ان ختم الكلام في الاحتكام اذ قوض العلم الى الملك العلام
 واستغفر الله تعالى من تقصير يقضي الملام في حرم الله الكريم ان يعفو وتوبنا بلطفه العليم
 وكرمه العظيم وان يدخلنا بلا حار ولا عوار ذار التميم وان يتقنا بالنظر الى وجهه الكريم
 تبارك وتعالى في الجهة والمكان وتقدس عن الجار وعن جميع شائبة النقصان
 ومولى الله على سيدنا ورسولنا وشفيصنا يوم الحشر والمير ان اما وجه الشهود والغلط
 فتقيد بخاتمة القلعة المقطوعة بقوله في حق الغير مع انها جملدة مقطوعة وهي
 نجسة لانها ميتة لا يات بها في حق وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ما يبس في الا فهو ميتة
 فتقيد بقوله في حق غيره يقتضي كونها طاهرة في حق نفسه كما هو مقتضى مفهوم القيد
 وهو مقتضى الروايات وعبارات المؤلفين سيما في عبارات الكتب الفقهية لا لا نجس
 مع ان الجملدة المقطوعة نجسة مطلقا في حق نفسه وفي حق غيره وهذا ظاهر غير خفي



وقد خرج في الدر المختار بقوله ويقب الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر انفسه
 على ما نقله الشيخ في نفسه فلعلم من غلط ما نقله ايضا عن الاشياء من قوله الخ والمنفصل
 من المكنية كالاذن المقطوع والسن الساقط الا في حق صاحبها فظاهر وان كثر انفسه
 فلعلم من ان قوله الا في حق صاحبها قيد لجميع قوله كالاذن والسن الساقط فوقع فيما وقع
 مع انه قيد للسن الساقط فقط بتعليل ان سن نفسه اذا سقط في مكانها فكانها لم تزل
 منه ومن غيره قد امنت من حي كما هو القول لا يوفى خلافا له فان عنده لا يجوز
 في سن نفسه ايضا وكل هذا على الرواية التي جازت في نجاسة العظم واما على المذهب
 فلا خلاف في طهارة العظم فلا يفتى في الخلاف المذكور في السن الساقط بل يكون الجواز اتفاقا
 كما سبق فعمل هذا التعليل ان القيد انما هو للسن الساقط لا للاذن المقطوع
 متاذا التعليل الاستحسان في محله لا يتصور في الاذن وان كان في طهارة الاذن قول
 ايضا كما سبق فخلاص الخاتمة فعمل القول بطهارة لا قيد فيه بل عام في حق صاحبها في
 حق غيره لانه لعل لتعليل طهارته اما يكون عصبيا او يكون عظميا لئلا يفتى في حق صاحبها في
 غيره الصاحب وغيره على هذا التعليل ومثل هذا وجه التحقيق هو التحقق المقبول
 وكل هذا على عبارة النسخة الموجودة عندنا لذلك الشرح الذي وصل اليه بطريق العادة
 في دار الكتب التي بناها ريس الكتاب مصطفى افندي في بلدة قسطنطينة والله اعلم
 وصلى الله وسلم على الرسول الاكرم والنبى الاعظم والحبيب المختار سيدنا ابى القاسم محمد
 وعلى جميع الانبياء العظام والاصفياء الكرام واتقيا الانام وعلما ادين الاسلام باليوم القيام
 وبول ما يؤكل لحمه ولا يشرب ولوللنداء خلافا لا يوفى شرح الاحاديث والاول
 ما في الخاقاني انه لا يجزى شرب بول ما يؤكل لحمه مطلقا عند خفيفه ويجزى للنداء لا عند خفيفه
 ويجزى مطلقا عندهم محمد فابو حنيفة مرق على اصله انه نجس ومحمد مرق على اصله طاهر وابو يوسف
 الجمع ثم بهمانه نجس لضرورة النداء بحديث العريبي انهم قال في المجي وشرب بول ما يؤكل حرام

وحي

وبجوفه للنداء ولا مطلقا قال في شرحه قال ابو حنيفة بول ما يؤكل لحمه نجس خفيفه لا يجوز
 للنداء ولا لفه وقال ابو يوسف نجس خفيفه ويجزى شربه للنداء ولا لفه وقال محمد
 هو طاهر ويجزى شربه مطلقا للنداء ولا لفه له ان قوامه عريته جازا الى اربعة النبت
 صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يوافقهم سكتها فانفتحت بطونهم واصفرت الوانهم فاذن
 لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يخرجوا الى اهل الصدقات فيشربوا من البانها وابوالها
 ففعلوا وصحوا ثم قتلوا الراعي واستاقوا الابل فبعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليا
 رضي الله تعالى عنه في اثرهم فاخذهم وقطع ايديهم وارجلهم وسكن اعينهم والقاهم
 في البحر حتى ماتوا وجه الاستدلال انه صلى الله تعالى عليه وسلم اباح ابوالها كما اباح البانها
 وانه يقتضي الطهارة والحل مطلقا ولها في تنجي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 استنوهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل بيني ما كول اللحم حرام
 وحرامه والتخفيف عند خفيفه لتعارض الآثار وعند ابي يوسف الحديث الحديث
 لا خلاف العلماء كابيناه وتعليل شربه عند ابي يوسف الحديث الحديث لا يقال
 ما استدله محمد خاص والاسد لانه عام والخان كان مبيحا يقدم على العام المحرم
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم احلت لنا ميتتان السمك والجراد واما ما في الحديث
 الكبد والطحال مع قوله حرمت عليكم الميتة والدم قدم الحديث على الكتاب بخصوص الحي
 وعموم الكتاب لا ناقول العام كالحق في الجوار ما شربا من البول على ما حققه الاصول
 فاذا عرفت ما في العام كان ما في الخاص وصحبت العريبي كان في مبداء الاسلام عند اربعة الملة
 وحديث الاستنواء من الاحاديث فيضابق الاقرب اوقات الامكان وهو آخر عهدته صلى الله تعالى عليه وسلم
 فكان متاخر امكننا ما في الخاص اذا تحققت الخاتمة ثم شربه للنداء لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان الله تعالى لم يجعل شقائم فيها حرم عليكم واما اطلاق النداء في شرب البول الا في اقامته منسوخا كابيناها
 او اطلع على ان شقائم فيه بطريق الوحي انتهى انتهى شرح الاحاديث رحمه الله تعالى وانا امين

وفيه ايضا حاشية الدر المنثور قد وقع الاختلاف بين من يجنب في التداوي بالمحرم والقنوي على انه يجوز
 ان اخرجوا طهر حاشية الدر المنثور قد وقع الاختلاف بين من يجنب في التداوي بالمحرم والقنوي على انه يجوز
 بالتحريم وظاهر المذهب المنع كما في رضاء البحر لمن نقل المصنف ثم ذهبوا الى ما وقيل بخص اذا علم فيه
 الشك ولم يعلم دواء آخر كما خص الحارث بن عيسى والقنوي انتهى قال قاضي حاشية الدر المنثور على ان
 قول الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي
 لا شفاء فيها وما فيه شفاء فلا يبارى الا ترى ان العطش من اجل الشرب الى الضرورة انتهى في النسخة
 ان الشفاء بالتحريم انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفاء وان علم ان فيه شفاء لم يبرأ من وجوبه
 بجواز الاستشفاء به الا ان الذي لا يبرأ من وجوبه في كتاب الاشارة اذا خاف الرجل على نفسه العطش وجعل
 شربها ان كانت تدفع عطشه ولا يبرأ من وجوبه في كتاب الاشارة اذا خاف الرجل على نفسه العطش وجعل
 وقد حكم في بعض من سئل ان شرب الماء في وقت الحاجة لا يبرأ من وجوبه في كتاب الاشارة اذا خاف الرجل على نفسه العطش وجعل
 شفاءكم فيما حرم عليكم فقال يجوز ان يقال ان عبد الله رضي الله تعالى عنه قال ذلك فيما عرفه دواء آخر
 غير المحرم في رستني بالحلال من الحرام ويجوز ان يقال ترفع الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء في
 الحرام بل في الحلال انتهى قول طاهر هذا الكلام مستحسن بان الحديث موقوف على ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه وهو ذلك عند البخاري في صحيحه الطبراني في صحيحه عابدين رضي الله تعالى عنهما
 قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
 فاذا جلدنا ما في قاضينا مع الطبراني في صحيحه الطبراني في صحيحه عابدين رضي الله تعالى عنهما
 بيه الكلام انه انتهى الكلام من الوحد نقله في النسخة (والنسخة ايضا) وفي الوحد ايضا قالوا
 الصدقات تنبع من المحظورات فما زائل المبيتة عند المحضنة واساعة اللقمة بالز
 الا ان يكون المحظور فوق الضرورة فلا يحل المضطر كل ما يبي من ان حرمة النبي اعظم
 في نظر الشارع من محض المضطر وما يبي للضرورة بقدر بقدرها فلا ياكل المضطر
 من المبيتة الا قدره الرمي وتام ذلك في الاشياء والنظر انتهى قال الشيخ العلامة
 في الهامش ومنه خص المرض اباحة التداوي بالنجاسات وبالخرق على احد القولين واحدا قاضينا
 عدمه واساعة اللقمة اذا غص غصن انفا قال في الاشياء انتهى في الهامش

فعل ان ما بين آفاته قاضينا معربا الى نصين سلام على ما فعله السامع نفسه عن النسخة
 محرم ونقل لا مختاره عليه اجماع القاضيين وفي الوحد ايضا تنبيه في الغر والدرر
 وفي المحرم المسك طاهرة الا ان تكون طينة وغيره مذبوحة حتى لو كانت طينة لكنها لمذبوحة
 ففيها طاهرة ولو كانت لغیر الذبوحه لكنها يابسة فهي ايضا طاهرة والمسك حلال طاهر
 حلال كذا في الحاشية وزاد قوله حلال اذا لم يذم من الطهارة الحلال كما في التراب انتهى قال في الوحد
 في فتح القدير الاصح ان تأخر المسك طاهرة مطلقا انتهى يعني سواء كانت طينة او يابسة
 وسواء كانت لذاته مذبوحة او غير مذبوحة انتهى وفي التنوير ومستره والمسك طاهر حلال
 يؤكل لكل حال وكذا انما فحجته طاهرة مطلقا على الاصح كما في فتح القدير وكذا الزباد
 كما في الاشياء انتهى قلت في الغر والدرر خلاف الاصح وفي الاشياء في قاعدة الشك
 نجلب التيسير من ذلك القول بطهارة المسك وان كان اصله دما والزباد وان كان
 عرف حيوانا محرما الاكل انتهى قال في فتح القدير وعين المسك يجوز اكله والانتفاع به
 مع ما انتهى من كونه دما ولم ار لهم تعليلا انتهى وقيل عليه المسئلة مسئلة فقد قال في الحاشية
 والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الأدوية ولا يقال ان المسك دم لانه وان كان
 دما فقد تغير فيصير طاهرا كرماد العذرة اسه والرماد بالتغير الاستحالة الى الطيب وهي
 من المطهرات عندنا وانما قال حلال دون طاهرة لانه لا يلزم من الطهارة الحلال كما في التراب
 بخلاف النكاح وانما صار الزباد طاهرا للاستحالة الى الطيب من حاشية البحر انتهى ما في الوحد
 وفي الاخر النافخ بفتح الغاء ونسرها والفتح شهر مسك كوكبي ناذره مؤخر جمعي الفخر طهر حلال
 وحاشية القدر انتهى وفي نومه الله زباد خوسن نحو لوجاور دري من الوحد اعلم ان تقييده طهارة
 النافخ يكونها يابسة او كونه لوجوع على ما في الدرر طاهر لتعليل لانها على كونها معربة ناذرة
 يقال فيها بالترك كوكبي سرة طيبات خطا فهي حلة وطهارة الجدة انما بالذبح وانما بالذبح
 فلهذا اشترط احد الامرين الذبح واليسونة التي هي الذبح الحلي وانما اطلاق الطهارة كما في الدر الحاشية

فتح القدر فليظروا ولا يفتتنوا في وجه تسميته ولم يره الا ان لم يولم تقابل المسك في عبارة
 الدار المنى تاويل عبارة فتح القدر يحملها على نفس المسك الذي هو في داخل الجعدة لانفس الجعدة
 كعبارة فتح القدر شمس اشراق التعديل بن طهره فقبض الحية وناخه المسك اذ قال قبض فصل البار
 قوله الاصح في قبض الحية الطهارة وكذا في ناخه المسك مطلق وقيل جئت لوانتقلت لانتقد
 انتقد فقلبت بالتفتيح لوجدان التعديل لكن يلزم في قلب العبد الاخر لعل وجه طهارة ناخه المسك
 مطلقا طهارة اوياسه لمذبح الوفاء مذبح وهو الاصح على ما في فتح القدر والدر المختار ان بخار حلة الميت
 لا ضلطا الدم المسفوح بسبب الموت حتى اذا خرج استجس لعدم الاضطرار للجرمان بالذبح وصح اذا دعي ظهر
 لزوال الدم المختلط فاذا ثبت ان التنجس بسبب اختلاط الدم المسفوح الذي هو النجس فيمكن لنا ان نقول ان
 الدم النجس لا يحول مسكالم يتحقق اختلاط الدم في النافخ بل لا ضلطا هذا اختلاط الطيب
 فلم يتنجس جلد النافخ سواء كانت رطبة او يابسة ميتة او غير ميتة واما طهارة قبض الحية
 فهي ايضا لعدم الاختلاط اذ القبض لا يخلط بالدم والرطوبة النجسة كانت ههنا في مسكن الحية
 فلا جمل هذا الاشكال في التعديل فان ذكرنا حدها بالاخر في فتح القدر واما مراد المحقق من الفصل
 بقوله وكذا فقلبت للفرق بين العدمي في المستلذين اذ في مسئلة قبض الحية ان العدم
 تمحض ثم اذ لا على اضطرار في اضطرار الدم وغيره كما هو المت ههنا في القبض واما في مسئلة
 النافخ ان الاختلاط موجود ههنا لكنه ليس باضطرار الدم بل هو اختلاط الطيب الذي هو المسك
 هذا الام لا لا يتوفيق للمولى الاعلى اللهم ان كان هذا موافقا لما في الواقع عند علماء شريعتك
 فاحسنه في زمرتهم بفضلك واحسنه انك لا تضيق اجر المحسن وان كان هو امي في فهمي
 وقتي على فلا تخز جناح واذرة خرد متهم بغيرك وعظم انك تغفر ذنوب المذنبين يا رب العالمين
 اجب دعوتي وتقبل مقدرتي بحرمته من بغيته رحمة للعالمين وشقيقا للمحبين آمين
 وصلى الله عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين ومن تبع بهديهم اليوم الدين والحمد لله رب العالمين

فصل

فصل في البئر كما في البهارة قال في الغرر بدون عشر في عشر ثم قال في الدرر قيد به
 لانها لو كانت عشر في عشر لانجس ما لم يتغير لون الماء او طعم او ركه ذكره قاضي
 وغيره انتهى قال قاضي خي في قضاواه البئر عندنا بمنزلة الحوض الصغير تقيد
 بما يفيد الحوض الصغير الا ان يكون عشر في عشر يعني ان البئر ان لم تكن عشر
 في عشر فهي كالحوض الصغير فتنجس ماؤها كله بقليل النجاسة وان كانت عشر في عشر
 فلا يتنجس شي منها الا بالتغير من الاحد ويناسبه ما في الدر المختار عند قول التنوير
 في يردون القدر الكثير ولا عبرة للعين على المعتمد انتهى لكن بخالعه ما في الوحد في قضاة القبة
 عن شرح صدر القضاة منه انه اذا كان عمق ماء البئر عشرة اذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع النجاسة
 فيه في اصح الاقوال وبخالعه ايضا ما نقل الوحد ايضا من خزانه الفقهاء الصاوي ومن ان البئر اذا لم
 تكن عرضة وكان عمق ماءها عشرة اذرع فصاعدا فوقع النجاسة فيها
 لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال لكننا اخذنا ما اعتمد عليه في الدر المختار وقد سبق ما يؤيده من الج
 وقال الشيخ الوحد رحمه الله تعالى وايضا واعلم انهم ذكره وان مسائل الابار مبنية على اتباع الآثار
 لا على قياس الآراء والافكار لكن ينبغي ان يعرف ان الحكم يتنجسها بوقوع النجاسة فيها وان لم يتغير
 على وفق القياس واما الذي خلاف القياس الحكم بطهارتها بغيرها فقط وبترجم
 مقادير معينة كذا نية عليه الشيخ فاكم في حاشية شرح المجمع وفي شرح المنية لابن البر حاج
 وكان القياس اما ان لا تظهر اصلا كما نقل عن شيخنا الميرزا محمد بن محمد الطهراني لا ضلطا لخاله
 بالاحوال والجدان والماء ينبغي شيئا شيئا فطعم ويجفر غير ما في موضع آخر واما ان لا تنجس
 اسقاط الحكم النجاسة حيث قصد الاحتراز منها او تطهيرها كما نقل عن محمدرضا الله تعالى
 انه قال اجتمع رأيي ورأي ابو يوسف عليا ان الماء والماء في حكم الماء الحار لانه ينبوع من اسفله
 ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ثم قلنا وما علمنا ان نأمر بترجم دلاء اخذ بالآثار

ومن الطريق ان يكون الان في يد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم
 كالا عرفت في يد القائل فلا حرج ان المتكلم رحمه الله تعالى تركوا القياس لما في ذلك من الاثر لانه في القادر
 كالحق تعالى نفسه الماضية انتهى فلا عزم من المنية قال الودعي ايضا في التقارب عن ابي حنيفة
 وانه لو رضي الله تعالى عنهم البئر لا يجزى كالماء الخارج انتهى يقول العبد الادع هذه الرواية بغير
 عطية في امر الله وان لم يفت بها في حق السلامة لمن وقع فيه فحان من جعل اختلاف علماء
 شريعة رحمه الله تعالى في امرنا في زمرتهم بفضلهم واحكامهم وبيرونا شافعة بغيرنا بغيرنا
 صل الله تعالى عليه افضل صلواته وافضل تحياته انما يخرج البئر لوقوع نجس مسائل الابار يستثنى
 على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشكوك اما ان يطعم البئر لانه وان نزع ما فيها بقى الطيب
 نجسا وانما ما نقل عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان ماؤها في حكم الخارج لانه يبيع من جانب
 ولو خذ من جانب فلا يتنجس بوقوع نجس كحوض الحمام اذا صب من جانب ولو خذ من جانب
 لم يتنجس باذخار نجس فيه ثم قلنا وما علينا لو امرنا ببيع بعض الدلاء ولا تخالف السلف
 وقوله يخرج البئر امرنا في البئر من النجاسة والماء اطلاقا فلا يسمى المحل على الحال من الكافي
 لكن في الودعي ما يدل على ان النزع حقيقة سواء سئل الى البئر او ماؤها اذ في المنزلة وغيره نزع
 البئر ونزع ما فيها استقبلة الجمع انتهى والاستقاء اخذ الماء واخرجه من تحت فليخرج
 ثم قال الودعي رحمه الله تعالى وايضا وانما وعلم انه يخرج الواقع الموجب للنزع اذ ان كان مما
 يمكن اخراجه ثم يخرج اذ لا يبعد بالنزع قبل الاخراج كما في الدرر وحواشي وفي القهستاني يخرج
 النجس اولا ثم يخرج وفي الزاھر لو وقع فيها عظم منقطع بالنجاسة ونفذ اخرج يطهر
 بالنزع وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر فخرج واخرج فادام فيها
 فتحة فلو كنت مدة يعلم انه استحال وصار حيا وقيل مدة سنة او شهر او خمسة
 نجسة او عظم نجس او خرد منقطع بالنجاسة وقع في بئر يخرج ماء البئر كله وان لم يقدر
 على العظم والخشب والخرقة لا بأس بظهور الكل من خزانه القفار ولو وقعت في البئر خبثه نجسة
 او قطعة ثوب نجس وتقيت فغسلها طهرت الخبث والثوب يتبع طهارة البئر من الظهور

ولو نزع نزع القارة يخرج ثلثه ولو قال محله لا ينفذ نزع الماء قبل اخراج القارة من خزانه القفار
 ثم الماذنح الماء الذي كان في البئر وقت الوقوع ذكره ابن المال ولو نزع نجسه ثم زاد في الغد
 نزع قدر الباقي في الصبي كافي الخلاصة واعلم ان الامام الداخل على المصدر يكون بمعنى كافي قوله تعالى
 لدول الشمس بعده ثم معنى قوله لوقوع بعد سقوط نجس فيها واخراجها منها وهو بالغ
 كالبول والخر ولو قطرة والعدرة وخر الدجاجة طيبا كان او بابا قليلا كان او كثيرا كافي القهستاني
 قلت وكذا ميت ولو سقى قبل الغسل او كافر او بعد فاق الميت المسلم اذا وقع قبل الغسل
 في الماء القليل نجس واذا وقع بعده لا يتنجس والكافر نجس في الحائض وسائر نساءه وكذا اذ نبت فارة
 او قطعة منه لم يستعمل لم يوضع على موضع القطع شجرة كافي الجواهر والا فصفه ما في القارة
 كافي الجواهر والدليل المحتج قال القدور واذا وقع في البئر نجاسة نزعته وكان نزع ما فيها
 من الماء طهارة لها وقال في الجواهر فيه اشارة لانه يطهر الوصل والاحجار والدلو
 والدرت وبيد النازح اسهل قال في البهتان روى في ذلك عن ابي يوسف والحق اذ نجاسة
 هذه الاشياء كانت لنجاسة الماء فيكون طهارتها بطهارة نجسها للنجس انتهى في شرح المنية
 لابن ابي حاتم وبعد اخراج النجاسة من الماء غليظة وبقدرا يخرج من الماء خفيف النجاسة
 ونقل انتهى واخره نجس عما اذا وقع فيها سحاط او بزان فانه لم ينس لكن يكره كافي القهستاني
 عن الزبيري ثم كلام الشافعي الودعي عليه الدم والغفران ومن السراج الوهاج قال رحمه الله تعالى واذا وقع
 في البئر نجاسة ارباب كالبول والدم والخر والسمامة انتهى وفيه ايضا قوله وكان نزع ما فيها
 من الماء طهارة لها فيه اشارة الى انه لا يحتاج بعد ذلك الى غسل الدلو والدرت والاحجار
 وقيل هذا في حق هذه البئر خاصة اما في حق بئر اخر فلا كرم الشهيد طاهر في حق نفسه
 نجس في حق غيره كذا في القصار انتهى من السراج الوهاج قوله فقله باي يمسح ارجاء اذ قد سبق
 في الودعي نقلنا عن القهستاني ان العدرة وخر الدجاجة طيبا كان او بابا يقتضي النزع وفي التنزيل

وقرئ بين قليل البعر الصحيح وكثيره على الوجه الثاني ايضا على ما مر من قولنا ان الكافي ان البعر اذا كثرت
 نمايت فخصيب الماء باطنها ففتح اقول فبعد هذه الرواية يحمل معاكسة الوجه الثاني
 في القليل والكثير على غير البعر الصحيح والامر المذكور اريد على الوجه الثاني يتجس البعر في
 الحصى والدوث قل او كثر بخلاف البعر الصحيح فان كثرة يتجس لا قليل على ما مر وذكر في شرح الهادي
 للاكل ان الوجه الثاني يقتضي عدم التقوية بيمين القليل والكثير اذ الصلاة والامساك في الامور
 فكل هذا بحر المسائل في البعر الصحيح ايضا اقول كان قول الاكل قياسا على غيره وما في الكافي فهو رواية
 وجواب عما ظنه الاكل اذ الذي يقع فيه التماس يتحمل اجزاء البعر بخلاف القليل فلا يلزم ما ذكره
 من عدم التقوية امهر من التسهيل من منتهى لطائف الاثبات كذا في كلامه لا ينقص كفاية من جامع الفصول
 وفيه ايضا والكثير ما يستلزمه الناظر في الصحيح وقيل بقدر ما خذ ربع وجه الماء وقيل بثلاثة وقيل
 بالكثر وقيل بثلثه وقيل بالاكثر عن كل دلو وقيل بثلث بعون ولو كان عن ماء البئر عشرة اذ
 لا يحسن الاكل وقيل لو كان البئر بقدر الحجم الكبير لا يتجس امهر وقد سمعت ما يتعلق بالحق وايضا
 في تصدير المسئلة الاصحه بقيل نظر حلي اعلم ان ما اختاره الهادي والكافي ان لا فرق بين البعر
 والباس والصحيح والحسن والدوث والحصى والبعر فاطلاق الملتصق بناء على ما في الهادي ونحوها
 واما القر والامصار والغلات سواء وهو الاصح كافي القصة والتمناش لان الضرورة في الحجة
 شغل الكل نون ان الملتصق على اعتبار الضرورة العامة فلو وجدت فيه كفاية الغلات غير الحصى
 الكثير الطارق والاسعمال لا يحكم بالحجاة بالمستلزم وما توجد كفاية البيوت والاماكن المحيطة
 القليل الطارق والاسعمال هو غير ذلك الا لا يعني فيه القليل بل وهو الذي ينبغي ان يعتمد عليه
 فالحق ان الاعتماد على الضرورة كذا بعضهم يعتمد على الضرورة العامة وبعضهم يعتمد على الضرورة
 في الحجة وايضا بعضهم يعتمد على الصلاة ففرق بين البعر الصحيح والباس وغيره من الامور المذكورة
 مع الفرق بين قليل البعر الصحيح وكثيره من غير فرق بين ابار الفلوات والامصار كالم يعرف بينهما
 من اعتبار الضرورة في الحجة والله اعلم بخصيص الحال والعلم عند الله الملك المتعال والضرورة
 والسلام على التمس والجمال على صاحبهما تمام الحس والجمال ومكان الاخلاق ومحاسن الاعمال
 وعلى من تبعهم من الاحباب والاتباع وجميع الال فاعف عنا واعتق رقابنا بجرمتهم يا ذا الجلال

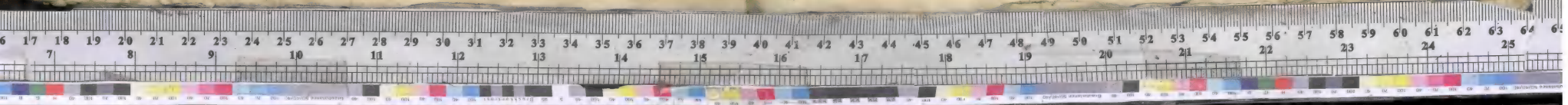
قلنا اذ

وفي شرح الوحدى قال نوع افند اضعوا في حد الكثرة على احوال صحح منها قولان احدهما بالا نحو دلو
 عن بعة تتجس في النجاسة وعندها لا المبسوط والثاني ما يستلزمه الناظر والقليل ما يستلزمه
 في الباع والكافي وقل في الهادي وعليه الاعتماد وقال في معارج الدراية هو المختار فظهر بهذا ان ما ذكره
 المصنف يعني صاحب الدرر من ان الثلاثة كثير ضعف وان نقل عن الامام الترمذاني انهم
 ثم قال ان الوجه في وفي المنية وشرعها للمصنف وان وقعت البعرة والبعرة في اللين
 وقت الحلب فاخرجت حبي وقعت ولم يبق لها لون لم يتجس اللين ايضا اركالم يتجس البذر مروي
 عن علي رضي الله تعالى عنه للضرورة اذ من عادتهما ان يتعرق الحلب والضرورة مقيدة
 بان ترمى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في المبسوط وان وقع في غير وقت الحلب
 فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوان قبل يعني فيه البعرة والبعرة ان كالبذر والاصح انه يتجس
 لعدم الضرورة وامكان الاضرار انتهى فقد سبق في شرح الوحدى عن الكافي قلت والحاصل ان القليل
 من ذلك الواقع في الحلب وقت الحلب لا يتجس شرط المتقدم ذكره فالحلب وقت الحلب كالبذر
 بجاء مع الضرورة ويتجس في غير وقت الحلب كسائر الاوان لانتهاء الضرورة واما الكثير
 فينجس فانهم انتهى كلامهم مع الوحدى وقال ايضا واما قلنا ان القليل عفو البذر لانه غير
 عفو في الاناء لان الضرورة في البذر لا في الاناء كذا في الكافي فانهم وقال في الهادي ولا يعني القليل
 في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن ابن ابي حنيفة انه كالبذر في حق البعرة والبعر ينجس بعلام الوحدى
 فلا تنظر ان هذه النقول تقتضي منافية بكون من انما انتفع كذا في الابرة عفو في حق الاناء على ما نقل
 عن الترمذاني لاننا نقول ان المراد من القليل في هذه النقول بعة او بعرة لا نحو رؤس الابرة
 بدلالة السابق والباقي فان البعرة وبغيره ولو فرضنا العموم فلكون منبعا على الاصح على ما سبق
 من الدرر المختار انه ليس بعفو في الماء القليل لان طهارة الماء والدواما ما نقل عن الترمذاني بخلافه وبؤدية اطلاق القدر
 كما سبق قال القصة في وفي الترمذاني ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العسل او على الماء بان يتفرج
 او يتحرك فلا عبوة به وعن الشيخ في رؤس الابرة غسل للقليل انتهى كذا في الاخذ بالاخذ الدرر
 هو القول بالتجس في الماء الاول واخطو كما عليه من في الدر المختار كيف هو المروي عن الشيخية خذ هذا

لكن على هذا الاصح لا يلزم شمول البئر اذ القليل مثل رؤس الارز ولو كان غير معقوف الماء على الاصح
 يكون طهارة الماء كغيره الظاهر كونه معقوف في البئر نظراً لظهور الضرورة في الجرد في الآبار بخلاف الماء القليل في الآبار
 فيخصص القول الاصح بالمااء القليل الذي في الآبار لا في الآبار ويدل عليه ان صاحب الدر المختار مع صريح
 بهذا القول الاصح في باب الانجاس لم يعقب قول تصوير الابصار بعقوف مثل رؤس الارز في الآبار في فصل البئر
 فاستغنى عنه كما انه فرق بينه وبين الآبار والاولى في حق عقوف مثل رؤس الارز فكانه قال انه عقوف
 في الآبار للضرورة في الجرد وغيره عقوف الاولان على الاصح لعدم الضرورة فيها مع ان طهارة الماء أكد هذا ظاهر للعبارة
 بتوفيق الملك الاعلى وما ذكره الا بانه كونه شربة محمد المصطفى وبينه وبينه حبيبته الحسيني اللهم بركة في حقهم
 في الدنيا والاخرى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وعلى جميع الانبياء والمرسلين وآلهم واصحابهم جميعاً محمد
 قال الشيخ الوحيد رحمه الله تعالى ثم ان قوله خبيثا دل على الخفاش وبذلك سباع الطيور في المنية ونسبها
 لابن ارجاص وخبر الخفاش وبوله لا يفسد ماء البئر وكذا غيره من المياه والنبات والخفاش معروف وبسبب الطول
 قال المصنف فشرها للضرورة وفيها وشرها لابن ابراهيم وكذا فرق في الاية كل من الطيور طاهر عند
 خلافاً لمحمد وقال يجهل روعه في تصنيفه وان يفرق بين سباع الطيور لا يفسد الثوب الا اذا خشي
 ويفسد ما والاوان وان قل لا يفسد ماء البئر وهذا فرع على القول بان خرد ما لا يفسد كل من الطيور نجاسة خفيفة
 وهو ما تفرع عن تصنيفه وان يفرق بين الآبار والبئر بناء على عدم نفوذ الاحتراز عنه في الآبار
 ونفذه في البئر وقد قيل ان لا يفسد الآبار ايضا في الجرد في الآبار والبئر بناء على عدم نفوذ الاحتراز عنه في الآبار
 عن ابي حنيفة وان يوسف لشفذ الاحتراز منه انتقم فمثل ما الآبار والآبار وغنيها بناء على عدم نفوذ الاحتراز
 منه في ذلك كله وفي الجرد ايضا فرق بين سباع الطيور والحدأة والباز لا يفسد الثوب انما هذا فرع على القول
 بطهارة رنة لكن الاصح عند الفاضل وغيره انه نجس نجاسة خفيفة عندها وان اوجب انه كلام الشيخ الوحيد
 وقد علمت منه الاضلاف في التفرع بينه وبين الآبار والبئر في (الطيور) فرق بين سباع الطيور فلا يفسد الثوب
 بينها ايضا في القول المتفق مثل رؤس الارز على تقدير عدم عقوف في حق الماء كما هو الاصح على ما سبق لكن
 قوال الشيخ الوحيد في الاصح عند الفاضل وغيره انه نجس نجاسة خفيفة عندها وان اوجب انه كلام الشيخ الوحيد
 اذ قال الامام العلامة محمد بن محمد بن داود المولود في الافرنج في حقايق النظرية خرد ما لا يفسد كل من الطيور
 كالصقر والباز وغيره نجس نجاسة خفيفة عنده وعند صاحب خجالة غليظة كما ذكرنا في جميع الهندوان

وقال الثاني

وقال الكرخي هو طاهر عندها نجس نجاسة خفيفة عند محمد والاصح رواية الكرخي ذكره في المبسوط
 مبسوط الشيخ رحمه الله وانما وضع فيما لا يؤكل لحمه اذ خرد ما لا يفسد كل من الطيور طاهر عندهم
 الاخر والدجاجة والبط والاوز كالدجاج من قفا وقاضين ان اشهر من الحقايق فليست بنية (الوز)
 ثم رابت في شرح الوحيد انه نقل عن النونية عند شرح قول الضرر وان عفي خرد جام وعصفور
 وتقاطير بول كروسل الارز وغبار نجس في قوله وتقاطير بول الارض الامام الحداد بان عقوف تقاطير البول
 بول كروسل البئر ايد فيها اذا كان التقاطير على بدن او ثوب انما اذا كان على الماء فانه نجس ولا يعفى عنه
 لان طهارة الماء أكد ولان سقوط اعتبار ما كان لدفع الحج ولا حرج في الماء وقيل لا ينجس الاول
 اصح فعمل من هذا ان قول المصنف هنا مبني على القول الضعيف قوله وغبار نجس قال في القنية
 قنية الفتاوى لا يعبره للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للزناج انتصر من الوحيد تغلاء النونية يقول العبد
 فقول نوع افند رسولاً على صاحب الدرر بان قوله مبني على الضعيف مستنداً بما في الحداد
 ليس بتحقيق لان الحداد رحمه الله تعالى (ح) انما قال هذا القول في باب الانجاس لاني فصل البئر
 فالمتبادر من عدم عقوف ما تقاطير رؤس الارز في الماء القليل كون ذلك في الآبار فلا يلزم ان يقول الحداد بغير عقوف
 في البئر فعمل ما في الفرع مبني على التفريق بين ما تقاطير رؤس الارز في البئر وبين ما تقاطير رؤس الآبار
 فيكون الاول عضو للضرورة في الجرد في الآبار وان كان الثاني غير عفي على الاصح كيف وقد سبق عفي
 في كلام الدر المختار بانه صرح في باب الانجاس بان الاصح عدم العقوف على الاصح فقلنا في الحداد مع انه لم يعقب
 قول التندر بالعقوف في فصل البئر مستنداً بهذا الاصح المنقول عن الحداد فعمل ان صاحب الدر المختار يشتر
 ان كلام الحداد لا يصح دليلاً على رد القول بالعقوف في حق البئر لتحقيق الفرق فلعنه حمل قول الحداد على ما دارا البئر
 فلهذا اقر قول التندر في اصل ان صاحب الفرز والدرر وصاحب تصوير الابصار ذهبوا الى عقوف ما تقاطير
 من البول كروسل الارز والبئر واقر صاحب الدر المختار اذ لم يعقبه مع انه نقل نفسه قول الحداد في باب الانجاس
 فلا يلزم بناء على كلامهما على القول الضعيف اذ لا تنص في كلام الحداد بما صحبه عدم عقوف ما تقاطير البئر
 حتى يكون القول بالعقوف في البئر مبني على الضعيف فعمل كلام الحداد على اني لاواني عفي ما في الآبار
 بناء على الفرق بالضرورة وعدمه حتى يتخلص كلام (هذا المحقق) عن صاحب الفرز والتندر
 عن الحمل على البناء على الضعيف ويتخلص بهذا العلامة صاحب الدر المختار عن مناقضة نفسه لاقراره بالعقوف في فصل البئر
 بدلالة عدم تعقبه ونفقه عن الحداد ان في باب الانجاس ان الاصح عدم العقوف وعن ان يظن انه انما وقف على الاصح بعد تحرير



غاية ما في البار ان فيه تخصيص كلام الحداد وتعليل هذا التصرف يتحمل اذ فيه توفيق بين الكتب وحسن ظن
باصحاب المتن بانهم اغابوا كلامهم على ما اختاروه من الفقرة المذكورة لاعلى القول الضعيف
والله الهادى وعليه توكلي وهو حسبي وكفى الوكيل ومنه الهداية والتوفيق وبه اتمته التحقيق
وصلى الله على خاتم النبيين وافضل الانبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين والحمد لله
ثم اعلم ان الابوال كلها نجسة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم استنزه هو الابوال فان عذارة الفيم منه
لم يفصل بين ما حول اللحم وغيره وكان محجة على محمد رحمه الله تعالى في قوله ان بول يابو كل طاهر
مسند لا بقصة العربي وجوابها قد سبق بان صلى الله تعالى عليه وسلم عرف مشافهته
وحيا وبيع تناول المحرم اذ اعم حصول الشفاء فيه بغير الاضرار فيضطر الى مئنة بيلجأ له
بقدر ما يستلزمه بغيره بانه بسبب الرمي فاذا علم ان جميع الابوال نجسة فاذا وقع في البئر
منه اى بول كان اكثر من مقدار المعفو اعني اكثر مما يحتمل هو كمرس لا بد من نجس البئر سواء خفيته او غلبته
اذ الحقة والغلبة انما نظر ان في حق غير الماء كما مر جوابه فعمل هذا اذا وقع من بول الهرة او بول الكلب
او بول الفأرة او غيرها يتنجس قال في السراج الوهاج وفي المخططة المختلطة خر الحلب وبوله وخر
جميع السباع وابوالها وخر السور وبوله وخر الفأر وبوله وخر الدجاج والبط واختلغا في خر
سباع الطير كالحداق والغراب والبارز وابشابه ذلك قال ابو حنيفة لا يمنع الصلوة ما لم يكن في جرح
وقال محمد هو منقطع الى اخره قال الحداد في السراج الوهاج فان قلت نعم قد علم مما نقلت ان الابوال
نجسة كذا لا يصح فيما نقلت ان بول الهرة او بول الفأرة اذا وقع في البئر يتنجس مع ان بولهما
على ما يشار في باب الانجاس غير نجس في حق النصارى على قول لرفع الحرج فيحمل ان يكون المراد هكذا
قلنا قد مر جوابان بولهما لا يعني في حق البئر فقلنا مني على ان طهاره الماء اكد اذ قد قال في السراج الوهاج
وهذا اذا لم يكن الفأرة هاربة من الهرة ولا جرحه اما اذا كان ذلك نزع جميع الماء ولو خرج جرحه
لانها يتبول اذا كانت هاربة وكذا الهرة اذا وقعت في البئر هاربة من الكلب او مجرحة فاف
ينزع جميع الماء لان البول والدم نجاسة ما دام انه كلام الحداد في السراج الوهاج خذ هذه الفقرة
فاذ كن في الدماء لعلك تكون مثلي عندا اذ قد كنت مثلك بالامر اذ قد قل ربنا مولانا كل نفس ذائقة الموت
اللهم احسن عاقبتنا واصلي خواتمنا بحرمه خاتم انبيائك وافضل اصفياءك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آمين

واما ابوال يابو كل طاهر نجاسة فصح الدلالة على ما عرفت من ان الابوال كلها نجسة عند الشيخين قال
في السراج الوهاج بالثبوت في البئر استخرج جميع ما فيها عندها قال محمد لا يفرغ الا اذا غلب
على الماء فحينئذ يخرج من ان يكون طهورا واصدا ان بول يابو كل طاهر عنده انقهر فواته شتى
البئر مؤنث بدليل تصغيرها على بؤنة بالهاء البقرة يقع فكون ويجرب جميع ذر الخنزير والظلف
واحدة بالهاء والجمع البعير كذا في القاموس قال نويس القدر البعير لابل والغمم من المصباح
راث الفرس ونحوه روثه روثه باب قال والخارج روث تسمية بالمصدر والروث الراجعة منه انقهر قال نويس
الروث للفرس والبغل والحمار والخنثى كسر الخاء والمعجم وسكون المفتحة جميع البعير والظلف من المصباح
حتى البقرة خنثى باب روث وهو كالتفوط للسان واللام خنثى وخفي وزان حصي وحمل والاختفاء
في الموضع ذرق الطير يذرق بضم ذر وكسر ذرق سحج والذرق السلام تسمية بالمصدر السلام بالضم الخ
ذرق بالزاي مكان الدال لينة ايضا من المصباح ذرق الطائر ذرقه يائي ضرب وقيل وهو منه
كالنقطة من الان واذرق بالالف لينة وفيه سحج الطائر سحج من باب نفع وهو كسحج
تسمية بالمصدر الكل المتقطع من شرح العلامة الشارح الوصوف وقال المرحوم نفعا الله تعالى عليهم
قلت والحااصل ان خر الخنازير وبوله وذرق سباع الطير مع نجاسته على الادب لا يفسد ماء البئر
لضعف الاحتراز لانه يذرق في الهواء وكذا يتناول قوله خور البط والادز الطير رفعت الميتة
وان وقع خر الدجاج افسد قال المصنف لانه نجس وليس فيه ضرورة لان كان الاحتراز وكذا البط
والادز الا اهلي بخلاف الطير فانه فيه ضرورة لانه يذرق في الهواء انقهر قلت وبهذا يظهر ان لفظ
مخروان لم يوجد في المأخذ لكنه زيادة حسنة وصيغة خفيفة وكلية مفيدة فلهذا در الشيخ المصنف
ما ادق نظره والطف بصره واعين فكره والكل خير نفعا الله تعالى عليهم في الدنيا والاخرة
ثم كلام الشارح العلامة شكر الله عليهم في الشريعة ايضا وتقبل الله خذتهم للملكة الخفيفة السحج
وجعلنا اولادنا واخواننا مستغفرين بغير علمهم في الدنيا والاخرة وجعلنا كلنا تحت لواء رسولنا محمد المصطفى
وغفر ذنوبنا وستر عيوبنا بحرمه حبسب الحسن واجتنعنا بالقامة الحسنة بحرمه من الشفاعة العظمى
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وذو القربى وعلى عترته واصحابه مصابيح الهدى والشمس الشريفة آمين

الجمعة
فتح
اراد
او ردت

والا فحفظ من التثنية وشرح الدر اعلم ان خرط طير لا يرق في الهواء كالدجاج والبط والاوز معقل
لوجود معنى الخسة فيه وهو من مستقذ النفقة التي في ذراعيه فاقبض العذرة وخرط
عنه حنيفة روايتان روى في قوله ابو يوسف عنه انه ليس بخرس وروى الحسن بن الحسن كذا في الدر
وفي التبريزي خر البعدان كان يعبر بين الناس ولا يطير فكا الدجاج وان كان يطير ولا يعبر
بين الناس فكلما في من اسهم من حنيفة نوع افند الى هذا كلام الشيخ ابو الحسن في قوله وانما قلناه هذا
تتميم للقوله فعلم ان القاعدة ان كل ما يستحيل الا للشيء والفاد من خر الطيور المألوكة الا هليبه
بحسب خر الدجاج الا هليبه والبط الا هليبه فكل الدجاج الهندي داخل في الدجاج او فخره ونحوه
وقد علم ايضا ثمة والرد في الاول من الامام رحمه الله تعالى وايضا للاختلاف في خر الدجاج
وعلمه بين علماءنا اذ عنده حنيفة على ما في خر الدجاج والاوز والبط فخره في خر الدجاج
وعلم ايضا قول الثوري بطياريه فهذا الاختلاف رحمة واسفة فاعلم فعل المذنب فيعفو قال في شرح الوفاق
سئل بصير بن يحيى عن بضة وقعت من دجاجة في البئر سأل عنك قال ينفع بالماء
ما لم يعلم ان عليه قدر او قال بعضهم ان وقعت في الماء وهي رطبة فسد الماء وان يبست
ثم وقعت في الماء او في المرق او اللبس لا يفسد والسحرة اذا سقطت من امها وهي معتدلة
فهي حية وان حملها الراعي فوقع في ثوبه من رطوبتها اكثر من قدر الدرهم للجور الصدوق وان وقعت
في الماء في ذلك الوقت فسد الماء كله وان يبست ثم وقعت في الماء لم يفسد قال الفقيه
ابو الليث وهذا باق قولهما اما على قول الحنيفة فالبيضة طاهرة رطبة كانت او يابسة
وكذا السحرة لانها كانت في معدتها ومطانها كما قال في الانفة اذ اخرجت بعد موت
الجذر فخر طاهرة عنه جادة كانت او يابسة وعندها ان كانت يابسة فتجف وان كانت جادة
طربت بالفعل كذا في الحنيفة قال في خر الوصير وبول القرة والفارة وخره في حنيفة في اظهر الروايات
يفسد الماء والثوب من طمانه ثم قال في الاختيار وكذا بول الفارة وخره في حنيفة في اظهر الروايات
في الماء غير ممكن في الطعام والحليب والشراب فبعضه عندها من شرح المنيب للصفحة وفي محمد رواية شاذة

والاخر حنيفة وعصفور فانه طاهر وعندنا في رحم الله تعالى نفسه وهذا الفاسد لانه يستحيل الفساد
لخر الدجاج والبط ولنا اننا اجمعنا على اقتناء الحمامات في السجدة فمما قيل في طهارة ما يكون
منها لاننا انما نبطئها ولو كانت حية لما جاز اقتناؤها هاهنا من الحمام وفي الوصير والانتقام
كأنه سبب وقوع خر حنيفة وعصفور من طير ما يولى كعقوب وخر زرع انهم فيه طاهر
ثم قال في ذلك في الصلاة وقال في الايضاء طهارة ما لا يملكها الا البط والدجاج والاوز ثم قال في شرحه قال
الصحيح بنا خر الطيور المألوكة التي طاهرة الا ما استثناه وقال في خر حنيفة وخر حمام في الايجال
انهم ثم قال في ذلك في خر حنيفة في الفراء وان خر حنيفة وعصفور وثقا طير بول كرس البر وخر حنيفة
فقال نوع افند قوله وان خر حنيفة وعصفور يقتضي ان خر حنيفة لا يخلو الا على كعقوب كعقوب البول
وهو قول بعض العلماء حكاه في الموائج وغيره والصحيح انه طاهر قال في الوفاق خر ما لا يملك
من الطيور طاهر الا ما لا يملكه خر الدجاج والبط والاوز فهو حنيفة مقلد وذكر في النهاية
ومواج الدر اذ اخذ في السجدة في حنيفة خر الحمام والعصفور وطهارة مع اتفانهم على سقوط حكم الخسة
لكن عند البعض سقوط من الاصل للطهارة وعند آخرين للضرورة قال في البحر ولم يذكر وافية هذا القول
وقال في النهاية يمكن ان يظهر فيما لو وجد في ثوب او مكان وخر ما هو خال عنه لا يجوز الصلاة فيه على التخي
لانقضاء الضرورة ويجوز على الاول انه طاهر الا ان السجدة طاهرة قال في باب الايجال خر حنيفة
او خر الدجاج من الطيور فانه حنيفة طاهر على فرد وذكر في خر حنيفة من البط والاوز والجدار وما يشبه ذلك
مما لا يستحيل خره الى نيل وفذكر في خر حنيفة حنيفة اجماعا كذا في شرح المنيب للمصنف
لكن في شرحه لابن ابي حنيفة في شرح الجامع الصغير عن سفيان الثوري طهارة خر الدجاج
لمكان الضرورة والبدور وذكر في خر الدجاج ان كل ان خر الدجاج في الثوب اكثر من قدر الدرهم يفسد عند الحنيفة
وعنده حنيفة ما لم يبق فخره وفي جامع الفقهاء وخر البط ان كان يعبر بين الناس ولا يطير
فكا الدجاج وان كان يطير ولا يعبر بين الناس فكلما في من اسهم من حنيفة في الاول دون الثاني لانه لا يملك
من الهواء انهم وخر طير لا يذوق في الهواء الا بط اهل ودجاج اما ما يذوق فيه فان كان مألوكة لا يملك

بول الهرة طاهر من غير فصل وقيل هذا في الذكر وقول الانثى نجس بالاجماع وقيل ارجوان لا يكون
 بأس وقيل حبيبة قال صلى الله عليه وسلم ان في بول الهرة والنور رواية الطهارة فليحفظ يقول
 العبد الادنى بيننا شظي الدار فاذا استور بال على الدلو الموضوع على حرف البئر لم يشكنا
 انه صل وقعه قطراته في البئر ام لا فلم ننزه البئر بناء على ان اليقين لا يزل بانك
 اللهم ان وقع منها شيء في البئر فلاتؤاخذنا بوجده لئلا خذ مخلصا ما رور
 عن محمد بن طهارة ولور رواية شاذة انك واسع المغفرة فواته لعل الامم التي لا تظن
 كل حيوان هو الرجوع في المنطق الرجوع في البطن وفي الذكر الرجوع كناية عن ذي البطن لرجوعه في الحالة الاولى
 ومنه من غنى التنجيز بر جميع او عظم انهم يفعل العذر جميع الان والنحو جميع الحب والرجوع الطير
 والبعر جميع الابل والغنم والردث جميع الفرس والبغل والحمار والخفي جميع البقر والغنم والبعير
 والحمل عند اللب كل ذي طوق من الفواضل والقهار والقفا والدواجن والوراشين والاشباه ذلك
 الواحدة حمامة وتقع على الذكر والانثى فيقال حمامة ذكر وحمامة انثى والعامة تخص للحمام الدواجن
 وكان المك يقول الحى هو البئر والبيات هو الذكر بالف البيوت وقال الاصمعي البيات هو البئر وهو
 ضرب من طير الصحراء اسمها العصفور يضم العين والفاء طائر والانثى عصفورة من المنطق والى
 عصفورة المصباح الحى بالفتح كوكبين ويدخل قوسه واوكره يبان كوكبه حنينة بامة وبركه
 وقبل بالتمسك العصفور بالضم سرجه ويدخل الحجل فوالش من الاضطر الحى بالضم عذرة الطير
 اراخ من بطنه كالفاط لالان والجمع حرد وكجند وجنود والواو بعد الراء غلط كذا في المنز
 لان ما قبل الهرة اذا سكن تكتب الهرة على صورة نفسها الحرام افاده التام الوجوه
 واذا علم وقت الوقوع حكم بالتنجس منه وقته اراد اعلم او ظن وقت وقوع الخرج البئر
 حكم تنجس البئر من وقت الوقوع يعني ابتداء التنجس من وقت الوقوع وذلك بالاتفاق فريحا كان
 وقت او بعد اعلم انه اعاد ما دواجاها وظهورها صاب من ذلك الوقت لان وقت
 السب معلوم فضاف الى اليه والا فمن يوم وليلة ان لم ينتفع الواقع ولم يتنفس اراد ان يعلم

عن محمد بن طهارة

وقر الوقي

وقت الوقوع حكم بالتنجس مذلول وليلة وهذا ان لم ينتفع الواقع ولم يتنفس ومن ثلثة ايام وليلتها
 ان انتفع او تنفس هذا عند الامم الا اعظم رضى الله تعالى عنه وقالا في وقت الوجوه
 وقالوا لا يعيد شيئا من صلواته ما لم ينتفع به او قضا منها وهي فيها وهو الغبار لا يتنفس
 بطهارة البئر فيما مضى وسكن في الخلاء واليقين لا يزل بانك راي في ثوبه نجاسة ولم يعلم متى اصابته
 لا يعيد شيئا من الصلوات لهذا ولله ان ظهر بموت الفأرة سبب وهو وقوعها في البئر فيجاء بموتها
 على الوقوع وان احصل الموت بغيره لان الموصوم لا يعيد بمقتضى الظاهر لكن جرحا انما ولم يزل صاحب فرائض
 حتى مات بضا وموت الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احصل بغيره وكذا لو وجد قنبل في محبة يصف القنبل
 الى اهلها وان احصل انه قتل في موضع اخر ثم حل هذا غير انه لا يموت كما وقع ظاهره فلا بد من التقدير
 عدة فقد رنا الموت بلا انتفاع بيوم وليلة اذا ما دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها لغتها
 والموت مع الانتفاع بثلثة ايام لانه دليل تقادم العهد وادى صدق التقادم ثلثة ايام فان من دفن
 قبل ان يصلى عليه صلى عليه في ثلثة ايام لانه لم يتنفس ظاهر القرب العهد ولا يصلى بعدها لانه لم يتنفس
 ظاهرا ومسل الشور قبل على هذا الخلاف ففقد ارجح رضى الله تعالى عنه ان كانت الخلاء حرة
 يابس يعيد ثلثة ايام والاصولة يوم وليلة ولينى سلم قال في وانه اذا التور يقع بصره
 عليهم كل وقت فلو كانت فيه نجاسة فيما مضى لكانها والبئر غائبة عن بصره والوضوء موضع الاغتسال
 كذا في الثاني قال الامم الحداد في السراج الوهاج قوله اذا كانوا قوضا وامنها وغسلوا كل كى
 اصابه ماؤها يعني اذا كانوا قوضا وامنها وهم محدثون وقوله وغسلوا كل شئ اصابها ماؤها
 يعني اذا كانوا غسلوا ثيابهم منها من نجاسة انا اذا توضا وامنها وهم متوضئون
 او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يعيدون اجماعا كذا افاد شيخنا موفى الدين
 والمعنى فيه ان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فاذا كانوا محدثين يفتن لم يزل خدشهم
 بما مشكوك فيه واذا كانوا متوضئين لا تبطل صلواتهم بما مشكوك في نجاسته لان اليقين
 لا يرتفع بانك ولو وجد في ثوبه نجاسة مغفلة اكثر من قدر درهم ولم يعلم بالاصابة

لم يعد شيئا بالاجماع وهو الاصح لان الثوب مرش فلان ان يطلع عليها هو او غيره فاذا لم يطلع
عليها علم انها اصابته للحال بخلاف البئر فانها غائبة عن بصره وقيل ان كانت النجاسة رطبة
اعاد صلوته يوم وليده وان كانت يابسة فبثلاثة ايام وليداتها وقيل ان كانت في قبل الثوب
فيوما وليده وان كانت في دبره فبثلاثة ايام وليداتها ولو وجد في ثوبه منبعا اعادة الصلوة
من آخر ثوبه تامها انهم من السراج الوهاج وفي الدر المختار فيه قول التنوير وحكم بحالها بقوله
منقط ثم فيه ايضا في حق الوضوء والغسل وما عجز به فبعض للطلاب وقيل يباح منسك في اما في حق
غيره فكل ثوب فيجب نجاسته في الحال انهم من الدر اما القول بالبيع مشاغل فلعلم لعدم العتق
والنجاسة نظر الى انه قد يخرج من الماء البالغ للفكس في ثوبه ما يغمر من لفظ قبل فليست
ثم اعلم ان المفهوم من القصة ان موضع الخلاف انما هو اذا لم يعلم ان الواقع كان جيبا عند الوقوع
اذ قال ويتحس البئر انه وقت الوقوع او وقوع المينة فيها كما في المشارع وسرر الطحاوي ثم قال وانما قيد
بالبئر لان الثوب لم يتحس عند الاخذ والوجدان الى ان قال وبالمينة يعني انما قيد بالمينة لانه لو وقع
حيث فيها من ثلثة ايام فلا يدري متى مات فان انتفخ اعين ثلثة ايام عند الشحبي والافصله
يوم وليده عند ائ حنيفه ولم يعد شي عند ابو يوسف الكوفي الراصد انتفخ من القصة في
فعل ملزاه من وقوع المينة انه اذا وجد فيها مينة لانه علم ان الواقع كان مينة عند الوقوع
فلم يلحق بوضع الخلاف انه اذا وجد فيها مينة ولم يعرف انه هل كان جيبا
عند الوقوع فارت فيها بسبب الوقوع ام كان مينة ثم وقع فيها فذهب الامام رضي الله عنه
الى ان الظاهر انه كان جيبا فارت بسبب الوقوع لان الوقوع بسبب ظاهر الموت الا انه لا يكون ساعه
وقوعه بل لا بد من الاضطراب والمعالج فقد رد ذلك اليوم وليده لان ما دون ذلك ساعات ^(الاصح)
^(الاصح) لا يضبط والانتفاح دليل التظاهر فقد رد بالثلاث واما الاماميين فقالوا انهم
على يقين فيما مضى وفي شك في نجاستها الآن فلا يزول اليقين بالشك فصار كمن راى ^(الاصح)
في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته ورويه بخبرنا موضع الخلاف بهذا في السراج وغيره ان ابا يوسف

رحم الله تعالى كان او لا يقول بقول ائ حنيفه رحمه الله تعالى حتى راى طائرا في منقاره
مينة القاه في بئر فرجع الى قول محمد رحمه الله تعالى فعلم من هذا ومن فعليل الامام
ان الخلاف في صورة لا قطع فيها يكون الواقع جيبا عند الوقوع او مينة واما اذا علم
انه وقع جيبا من ثلثة ايام فلا يدري متى مات فان انتفخ اعين ثلثة ايام عند الشحبي والافصله
يوم وليده عند ائ حنيفه ولم يعد شي عند ابو يوسف الكوفي الكوفي الراصد انتفخ من القصة في
فقتضي قول ائ حنيفه في هذه المسئلة انه اذا وقع حي من ثلثة ايام او من ايام فلا يدري متى
مات فان انتفخ اعين ثلثة ايام ايضا والافصله يوم وليده فكانه يحمل ما رواه المدعي في الصورة
على مدة الحياة في الماء لانه صرح باعادة صلوته يوم وليده فقط على تقدير عدم الانتفاح
في صورة العلم ^(بوقوعه) بوقوع حي من ثلثة ايام فكانه حمل ما رواه اليوم دليل على كونه مدة الحياة
في الماء ^(فانقضت) فيقضت هذا حمل ^(مدة ثلثة ايام) ما رواه مدة ثلثة ايام وليداتها
على تقدير الانتفاح في صورة العلم بوقوع حي من ثلثة ايام او مينة على كونه مدة الحياة في الماء
الا ان يفرق بينهما ولم ار ذلك ^(الا ان) ما يتعلق بهذا ووقع هذا الكلام من العبد الادني
بطريق البحث حسب الاستفادة لا بطريق الحكم والبرم والله اعلم بحقيقة الحال لا تخم ان ابا يوسف
هل يكون مع الامام في الصورة التي بحثناها من وقوع حي من ثلثة ايام او من ايام فلا يدري متى مات وانتفخ الى آخره
ام لا والله اعلم ولا علم لنا الا ما علم ثم ان ابا يوسف قد يحتاج الى الفرق لانه كان مع الامام في على تقدير
الانتفاح في الصورة ^(الذكورة) المنقولة من الراصد ولم يكن مع على تقدير عدم الانتفاح
فلمنع اعتمد في الاول على الدلالة الظاهرة للانتفاح دون الثاني بل منفي في الثاني على الصلة الحادثة
اعني الموت الاقرب او فانه اعني وقت الوجدان والله اعلم واما اذا علم انه وقع ميتا فمقتضى وقت
وقوعه فمقتضى وقت الوقوع انما كان قريبا كان او بعيدا على ما هو اطلاق اول المسئلة اعني قوله واذا علم
وقت الوقوع الى آخره واما اذا علم انه وقع ميتا ولم يعلم وقت وقوعها بان كان مينة محصورة
عند البئر فغفلوا عنها ثم وجدوها في البئر ولم يعرفوا وقت الوقوع فلم ار هذه المسئلة ايضا الآن

لك الظاهر انما لا تخلو اما ان يكون غير متصرف حتى وان قبل الوقوع او كانت متصرف فان كانت
 غير متصرف فوجدوا انها ايضا بعد الافراج غير متصرف الظاهر ان التجزئة وقت الوجود انما هي
 الحادثة اعني الوقوع الاقرب اوقاتهما اعني وقت الوجود وان وجدوا بعد الافراج متصرف فالظاهر
 من ثلثة ايام بدلالة دليل التقدم اعني الانتفاع وانما ان كانت حتى وان قبل الوقوع متصرف فالظاهر
 ما لم يثبت هذا من التقدم مثل زيادة الانتفاع والتفتت ونحوها فمن وقت الوقوع لاضافة الحادثة
 الى اقرب اوقاتهما وان شهد التقدم بدلالة مثلاً ما ذكرنا فمقد ثلثة ايام ولياليها لكن لم اطل هذه
 الابحاث بل ذكرتها بطريق البحث حسب ما استقدت من تعليلهم السنية وقواعدهم البلية الضارة
 ببركة علومهم الشريفة وكتبهم اللطيفة اللهم ان كان واقعا على وفق الاضحية والصور فحقا حرقى الضارة
 وادخلنا جنسك معهم لاحكام فضلنا عنك اذ ليس هذا الامر توفيقك وان كان خلاف
 ما ذكره فهو السقيم فاعف عنا يا عليم انكر القصور الجليل ولا تخزني فضل شفاعتي جليل الذر فقلت
 في سانه لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص على المؤمنين رؤوف رحيم
 صلى الله تعالى عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين اعلم فاعلم ما بين من النصير
 وعلى ما نقله الراصد يكون مخرج الحق هكذا اذا علم وقت الوقوع اذ وقع المينة احكام وقد علم
 ايضا انها كانت مينة عند الوقوع حكم بانتهاء التجزئة وقت العلم بالوقوع مطلقا اتفاقا واللا
 اروا ان لم يعلم وقت وقوع الواقعة الموجود مينة ولم يعرفوا ايضا هل كان عند الوقوع حيا او مينة في يوم
 ان لم يستفد ذلك الواقع ولم يستفد الاخره غايته باقي الباري ان الماد في الواقع في اول المينة هو المينة
 قطعا في بعد وفيما بعد قول هو المينوم في قوله الا هو المينة حاله وجدانهم واقرارهم
 من البئر هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والقهنتان رحم الله تعالى لم يقصص المرام فلهذا
 اولنا كلامه تطبيقا لاخر المسئلة لانه ينبغي على اولها بلانا اول فلا تفصل عن مظهر نظرنا ان الازل
 ليس ذلك **هل هذا** الامر توفيق المولى الجليل للعبد الكليل فيغم المولى ونعم الوكيل والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

قال

قال في الخبر المحض وجد في ثوبه منية او لا او دائما عادمه آخر قوم وبول ورعاف
 ولو وجد في جيبته فارة مينة فان لا تقب فيها عادمه وضع العطن والافلاحة
 ايام لو متصرف او ناسف والا فم ولبله انتهم الانتفاع بالقاء والحق المعجز
 عظم الشيء بالنفع يقال النفع بطن فلان اذا صار عظميا بالرج او غيره والنفع
 بالقاء والسبب المهد والحق الانتشار والتلاشي يقال تفتت تحت الفارة
 في الماء ان تفتت كذا حكيمة اخر على صدر الشريعة وانما يقصر على ذلك الانتفاع
 ليندفع قوه اقصى النفع مدة زائدة على مدة الانتفاع بزيادة الافاد فيه
 كذا فهم من حكيمة صدر الشريعة للفاضل المذكور رحم الله تعالى وآياتنا وتفسير الشرح السوي
 بداماد اخذ في شرحه المستحق لمجمع الانهر قول المصنف واذا علم وقت الوقوع بقوله
 اذ وقع حيوان مات في البئر لا يخلو عن النظر ويذكر عليه ما بين عن القهنتان مع الصورة
 المذكورة عن الراصد فلا تفصل الا ان يتعلق في قول في البئر بالوقوع لا بقوله
 مات فليمتنبة وعشرون دلو او ثلثون الى ثلثين بحوت نجاسة او عصفور او سم ابرص
 لا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال في فارة وقعت في بئر فماتت فيه
 فخرجت من ساعتها بئزج عشرون دلو او ثلثون فالعشرون بطريق الاحباب والثلثون
 بطريق الاستحباب وهذا بعد افراج الفارة فلو خرج عشرون دلو قبل افراجها لم يظهر
 ويعتبر الدلو الوسط لان السلف اطلقوا ذلك فنصرف الى المعتاد الوسط وقيل ذلك البئر
 وعبر الى حبيته من الله تعالى عنه ولو يسع فيه صاع ليعلم كل من نزع من الكافي والعصفر
 ونحوها مثل صفة صعوة وسودانية وسام ابرص يعادل الفارة في الجنة فاحذر حكمها
 وهذا اذا لم يكن الفارة هاربة من القرة ولا جرحه اما اذا كان ذلك نزع جميع الماء ولو خرجت حية لانها تنزل اذا كانت
 هاربة من القرة اذا وقعت في البئر هاربة من القرة او جرحه فانه يخرج جميع الماء لان البول والدم نجاسة ما ينف

قال في الخبر
 قال في الخبر
 قال في الخبر

وحل الفارين والثلث والاربع كالأحده والخمسة كالثمة الى السبع والتمس كالحل وهذا عند الخوض
 وقال محمد الثالث كالثمة والست كالحل وكذلك العصفور وما في سمنه واما فارتان فهما الفارة
 واحدة بالاجماع وعنه محمد ان الفارين اذا كانتا كبيرتين كهيئة منقوش اربعون واما في الهريتين
 فيخرج جميع الماء اجماعا وما كان بين الفارة والهة في حكم الفارة وما بين الهة والطار في حكم الهة
 وهكذا يكون حكم الاصفر ولو ان حرة اخذت فارة فو قعت جميعها في البئر ان كانت الهة حرة والهة
 ميتة نزع منها العشر من عشرون وان كانتا ميتتين اجزا من نزع اربعين فيه خلو في البئر الاقل
 في الاكثر وان كانتا حيتين اخرجتا ولا ينزع شيء وفي المجر اذا اخرجت حيتين فاحص الى كم
 ان ينزحوا منها ولا فان لم ينفلا اخرجهم وهل يشترط التسليم في النزع ان لا يعتد باليسرة
 وعند الحسن بن زياد يشترط وهل يطهر البئر بالذلول الاضرا اذا انفصل عن الماء او حتى
 يتخلى عن راس البئر فعنه ابو يوسف حتى يتخلى عن راس البئر وعند محمد بالانفصال عن الماء
 وقائمة فيما اذا اخذ من ماء البئر بعد انفصال الذلول من الماء قبل ان ينزح عن راس البئر
 فعنه ابو يوسف بخس وعنه محمد طاهر قال في الواقيات اذا نزع الماء البئر من البئر يكره ان ينزل
 الطين فيطير به المسجد اوارضه لان الطين صاخر بخلاف الرقيق اذا جعل في الطين
 كان في ذلك ضرر ولا يوجب ماء البئر وجف بعد وقوع الفارة وغيره قبل النزع ثم عاد
 لم يطهر الا بالنزع عند ابو يوسف وعنه محمد يطهر بالحناف وان نصب ولم يجف استعملها حتى
 عاد الماء اختلف المتأخر على قول محمد والصحيح لا بد من الذي ولو وجب في البئر
 نزع عشرين فيخرج عشرة فنفذ الماء ثم نزع بعد ذلك طين عشرة اخرى تنجس الاطيفه عند
 ابو يوسف وقال محمد لا يحتاج الى نزع شيء آخر كذا في القصور ولو وجب في البئر نزع عشرين
 ذلول فينزع الذلول الاول ثم اعيد فيها فانه لا يجب اكثر من عشرين ذلول الاصل في هذا ان البئر التي
 تطهر بماء نظيف الاول كذا في الجند وفي البناء اذا كانت الفارة في حيز وصية في بئر اخر اخرج مقدار
 ما كان في الحيز وعشرين ذلول في الفارة واذا وقعت فطرة فربما ذلك الحيز في بئر نزع منها عشرين ذلول

كذا

كذا في السراج الوهاج قال العلامة القمستان في الكلام اشعار بان الماء قبل النزع بخس
 واختلف ان النجس ما ينزل على غير الوجه الا انه يطهر بنزع البعض كافي التيمش وهذا غلط ثم خفف
 بقدر النزع كافي المحيط فلو صب الذلول الاول ثمانين عشرون في اخر نزع عشرون منها والذلول الثاني
 تسعة عشر كافي الخلاصة وقال الكرخ ان الذلول الاخير كالأول كافي البسوط انتهى من القمستان **كتاب البئر**
 وفي البئر ان نزع عشرين نزع ذلول او اعاده فيه نزع الواجب اذا ولو فخر عشرة وعشرون
 وان الثاني نفسه وعشرون ان الثالث ثمانية عشر لان الماء باخذ حكم الحبل حال اللق في الظاهر
 انتهى فلعن قوله في الظاهر احرار عما قاله الكرخ وفيه ايضا نزع عشرين غار الباقي او الحبل قبل النزع
 ثم عاد طهر بغيره نزع ذلول الماء حتى لو جف طين على عليه انتهى وقد حكى في السراج الوهاج
 خلاف ابو يوسف انه يوجب على قول محمد رحمه الله تعالى وفيه ايضا وبازالة الذلول الاخير عن راس
 يطهر البئر قبل افرغ الذلول لا بالفصل عن وجه الماء قبل الاخراج خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقبل
 الفصل عن وجه الماء لا يطهر بالاجماع انتهى وفي القمستان وهذه المراتب الثلث
 ظاهر الرواية وعنه الى حنبلة ان في نحو الحبل والفارة الصغرى خمسة عشر ذلول ونحو الحمام الثلثين
 كافي المحيط فالمراتب قبل تنقير وفيه ايضا والماء الذلول المعتدل المستعمل للآبار في البلاد
 وقبل ذلك البئر وعنه الى حنبلة ذلول سبع صاعا كافي المحيط وقبل سبع فمس منها وقبل
 منون والذلول المخزن **كتاب الصحيح** كالصحيح الا اذا صبت منه نصف الماء فصاعدا كافي التيمش
 انتهى من القمستان وفي الدر المختار عند قول التنبيه وان كعصفور عشرون الى ثلثين ذلول
 وهذا يعم المعين وغيره بخلاف صحيح وجب حيث يهون الماء كله يخصص الآبار
 بالاناء نحو حجر ونهر قال المصنف في حوالته على الكثرة ونحوه في المنقعي ونقل في القمستان ان حكم الركبة
 كالبئر وعنه القمستان ان الحبل الطهر الكثرة في الارض كالبئر وعليه والصحيح والذليل الكبير
 ينزع منه كالبئر فاعلم هذا الخبر انتهى ثم كلام الدر المختار علينا وعليه رحمه الله تعالى الغفار

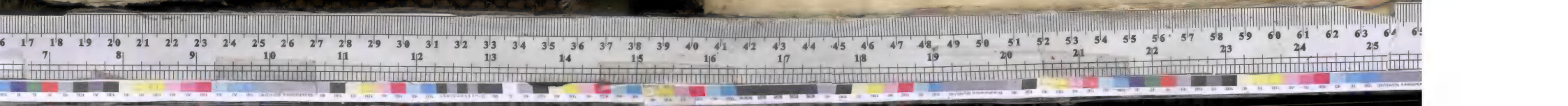
ابو يوسف الذلول الاخير

المعين ممل فخر وعيشك كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
لوان اخذ وفيه الركبة رائك فخر والركبة كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
ويانك كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
الركوة رائك فخر وكافك كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
المركوبك فخر وكافك كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
انهم مختصر اقتبسوا من هذا المعنى فلهذا الماد من الركبة هو الحوض بقرينة مقابلته للمعنى
ويؤيده معنى الصحيح اذ قال في تلك الترجمة للفاضل الرازي رحمه الله تعالى الصحيح صا
كسر يدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
صحيح في ذلك قوله الصحيح كسر يدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
يقال كسر يدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
من تلك الترجمة وفيها ايضا وزيد كسر يدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
والله اعلم وافر السراج الوهاج والفاخرة بالهجرة والصعوبة طائر الجب والسودانية
عصفور صدره اسود وقيل عصفور طوبى للذي يعلو قدر قبضة الكف وسام ابرص
الوزع الكبير انتهى قال الفاضل العلامة محمد بن مصطفى الرازي في ترجمته الصحيح رحمه الله تعالى في باب الصاد
سام ابرص هجرة رائك فخر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
بوترك ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
لا ينصرف اعابك ومعلوم اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
ايكسر في فتح اوزن معنى اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
بين بين كسر كافك فخر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح

وهجرة بين بين كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
وسفره وشذوذ رائك فخر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
وباء موقة ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
سفره معانته في الجوف ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
سفره ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
ومارسه جين وسام ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
وسام ابرص كسر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
هذا حصر موت ويرى في حصره حصره ما قبله اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
موت مضاف اليه مجرور فلما علم ومعد كسر يدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
وتشبهه هذه ان سام ابرص ويرى في حصره ما قبله اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
ويذكر لك هذا السام ويرى في حصره ما قبله اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
بانك كسر ويدك فخر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
وفي تلك الترجمة ايضا الوزع فخر ويدك جارية اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح
واربعون الى اثنين فخر حمامة او دجاجة او سمور في ظاهر الرواية كذا في الخبر رضي الله تعالى
لكم الاقل حجة والاكثر بغير من الكافي قال في السراج الوهاج شرح القدر قوله فان كانت
فيها حمامة او دجاجة او سمور شتم منها ما بين اربعين ذوا الى اثنين لانه ضعف الوجوب والاحتياط
في الفارة وفي الجامع الصغير حرس وهو الاظهر ضعفا للوجوب دون الاحتياط والرجحان كل
طائر طوق ويقال الحمام كل عتبه وهدر وقوله او دجاجة الدجاجة بفتح الدال
على الاصح ويجوز كسر هاء هوشاد واما ضمتها فخطأ وقوله او سمور السمور بضم السين وجوب
سنايد وفي السمورين اولاد صديقك ارجاء من ترجمته الصحيح كل الماء دل الخبز في الحمامة والوزع

تلكون **السم** والورثان حمام الجبل وفي الجحاة والنور اربعون والاورة كالتة في اصد الروايات
عن ابن جنيب لانها تزيد على الجحاة وفي الرواية الاخرى كالجحاة والنور لانها لا تبهر في السم
في الغالب كذا في الكفر وفي الحية عشرة دلاء وان وقع في السم خرد الحية والعصاة لا يفسد صافي للسم
روح الله تعالى السم كلام السراج الوهج وفي القصة في موت نحو وجحاة في الجنة طالسور والسم
بلا تغييم ينزع اربعون دلاء بطريق الايجاب وفي خزائن الفقه حرمون السم بطريق الاستحباب وفي
ظاهر الرواية ان القيس كافي المحيط انتهى وفيه ايضا وعبر اليوسف في السم ينزع كل الماء طالع السم
اسهر وكله نحو قلب اوتة او آدم لان رجبا وقع في بوز فم فامرس علس وابن الزبير رضي الله
عنهما ينزع كله فان قيل من سئل الابا رتبته بخلاف القياس فانه لو وقع فاره في حب ربي طلع
والنص ورد في الفاره والجحاة والاسم والحقة بابت طلع كالصقور والنور والصقور والسودانية والحياتة
والطير بها فلهذا بعد ما استخرج هذا الاسل صار كانه ينزع على وفي القياس في من التفرع عليه كالجحاة ونحوها من العقود التي
يأتي القياس جوازها منه لكافي او انتفاع الحيوان او انتفاعه ان اطلع حيوان او فترع من طلع ما بها
صغيرا كبر لا ينزع البقرة في ارض الماء وطلع البقرة ينزع من غير هذا الدرع كذا فارة ترع طلع لان موضع الخطم
لا ينزع عن كفاية **السم** من الكافي قوله او انتفاع الحيوان عطيف على نحو الجحاة والباقي فالتفتي **السم** ينزع كله نحو طلع
الارض وابتناخ الحيوان لانه قال الفصل النهراني في حليته على يد السم قوله جوات آدمي او حاة او طلع طرية
موت الحيوان الذي يكون جثته مثل صفة الادوم ينزع كل الماء بلا استثناء الا السم والقرع واما مثل الفاه والريمية
فلا ينزع فيه الا باصدها كما خرج المصنف بقوله في حاشية الاخر اعلم ان صاحب هذه السب ان الحيوان
الواقع في السم لا يخلو من عدة اوجه الاول الادوية التي يمدحها الثالث الفاره ونحوها وكل واحد منها
اما ان يخرج جيا او ميتا والميت ما ان يكون منقعا او لا وقد بين المصنف كل واحد منها مع حكمه والحي
ونحن نبينه فاعلم ان ما خرج جيا لا يخرج في العسل طلع الا الخنزير كونه نجس العبي والطير عنه من يقول جيا عبيد
والصحيح عند صاحب العباد ان السم نجس العبي كذا فيهم من تغزو الاكل اسهر القاية ثم قال في هذا على كفاية هو قول
الطوسي وقيل ثابته انما انفسه واخره حتى يخرج الماء طلع البعل والحي والطير والخنزير والعقود والنور والاسم والسم
وكذا كل ذناب من السباع كذا في المواجبة نقلا من الزمان انتهى **السم** ما في العاشر بعضها يقول العبد الا ان ما في القياس

مبني على نجاسة طلع الجحاة والسم طلع السباع فلهذا وضع السند على تقدير الانقاس يعني انقاس السم
وما في الحاشية من قوله فاعلم ان ما خرج جيا الى اخر مبني على عدم انقاس السم فلهذا لا وجه لقوله في القياس
هذا قول الطوسي وقيل في اخر لاقتضا ظاهره الجحاة بين القولين مع القولان اذا اخفف
قيدا انتفت الحاشية لاقتضا الوضعية فانه وبذلك عليه ما في هاشم السراج الوهج نقلا عن شرح الوقاية
ليس بام من قوله ونقل عن شرح الطي ورن غير الطير والخنزير اذا استخرج جيا لا ينزع من الماء شيء
اذا لم يصيب في الماء اما اذا اصاب في الماء ان كان سورا طاهرا فالما طاهر وان كان سورا نجسا
فالما نجس وان كان سورا مكرها فالما مكره وبسبحان صحح يخرج منه عسلا وان لم ينزع
فلا بأس وكذا القيس منه وان كان مشكوكا بالبطل والحي ينزع جميع الماء لانه يحس في بعض الروايات
قبوذه بالجملة احبنا طاعة الجامع الصغير انتهى فليقال في الذر الخنازير ينزع عسلا في المشكوك
لاجل الظهورية كافي الحاشية انتهى وسبب ذلك تفصيل البحث من السراج الوهج ان سم السم
لكن اعلم اول ان المراد من الحيوان المنقوع الذر بحيث ينزع كل الماء بسبب هو الحيوان **السم** الذي اذا قل
في التوضيح من شرح الرز حيوان دموي غير مائي لما رآه في الروايات من قوله عند شرح قول التوسيع
وبحوز ما ذكر وان مات فيه غير دموي كزنبور ومائي موله كسك وسرطان وكذا الوماث خارجة
والق فيه **السم** فلو نضت فيه نحو صفع جاة الوضوء لانه لا شره لحيته لحيته يقول العبد
وقد سبق ايضا ان السم الطافي اذا نضت في الماء لا يجوز شره لاجل ان السراج الوهج جواز اكله عند
وهو غير **السم** عدم جواز الشريرة تارة بالخرم وتارة بالكله وقد سبق التوقيق بينهما فلا تغفل
قال في السراج الوهج قوله فان مات فيها طلع او حاة او دابة او آدمي ينزع جميع الماء ما بها
موت الطير ليس شرط صحتها لخرج جيا نزع الكل وكذا في سورة نجس او مشكوك فيه يجب فيه
نزع جميع الماء وان خرج جيا وفي الرجا موت الطير شرطي في الرواية الصحيحة عن ابن جنيب
لان ليس نجس العبي حتى لو خرج جيا لا ينزع الماء فلا ينزع الماء الابوية وهذا لم يقل به احد غيره



انتهى السراج الوهاج في قوله بعد لم يقل احد غيره نظر على اذا اردت ان هذا الشرايط موت القلب
 لتفصيل الماء على تقدير خروجه جها اذا اشتراط طاهر ما لم يصب فيه الماء على هذه الرواية ولعل عدم الالة
 وضع المسند بقرينة السبب او السبب في الوجه او لظهور التقييد عند اهل الفقه نعم ان اردت الالة
 الى المفهوم من تقييد هذه الرواية بالصحيحة فله وجه او المفهوم ان رواية انه يحس العين ليست صحيحة
 فكان صاحب السراج الوهاج يقول مع ان هذه الرواية ارباب متحججه ولم يقل بعدم نصيحتها احد غيره
 فنافه انه يلزم بيان الصحيح في هذا الوجه **الاعراض** راجع الى مفهوم التقييد بالصحيحة لا الى اشتراط
 الموت فاشتراط الموت على تقدير خروجه جها ما لم يصب فيه الماء مسلم على هذه الرواية المقتضية بالصحيحة
 اعني على رواية انه ليس يحس العين فافهم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والصلوة والسلام
 على رسولنا ومفتينا ومولانا بلا عذر ولا حساب وايضا قال الامام الخليل في السراج الوهاج ومن
 سوره مكره اذا خرج جها فالما ذكره ينسج منه عزلا وامالت اذا خرجت جته ولم يكن هاربه
 من سبع فالما طاهر وان كانت هاربه ينسج جميع الماء عند هذه الرواية حقيقه واير بسف انتهى السراج
 لكن قال في الدر المختار بعد لولا ان لم يمتنع الفاره هاربه من هرة ولا الهرة هاربا
 من كلب ولات **ههنا** من سبع فان كان نزع كل مطلقا كافي للجهره لكن في النهر من الجنبي
 الفتور على خلافه لان في بولها شكا انتهى من الدر المختار وقال في فتح القدر لابن السهم السبب اسي
 رحمه الله تعالى واليه المرجع ان كان يحس العين اوفي بدنه نجاسة معلومة نزع طهرها وان
 قلنا معلومة لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج لا يجب نزع شئ وان كان الظاهر اشتغال بولها
 على فخذها لكن يحس طهرها بان سقطت عقب وفولها ماء كغير هذا مع الاصول وهو طهرها
 تظاير على عدم النزع والله سبحانه اعلم وقيل ينسج من لثة وكله والقواعد تنبذوا عنه ما لم يعلم
 بيقين نجسها كما قلنا انتهى من فتح القدير وقال في السراج الوهاج والادنى اذا وقع في البول
 وخرج جها وقد استسقى وهو طاهر من الجنابة والحديث في الحسن عزرا حقيقه انه ينسج
 منها عشرة دن ولو ان الماء جرح على اعضا الوضوء وذلك لوجوب الاستئصال والنجاسة

تملك
 على
 في الف
 رجا
 بلا
 ظا
 ا

الاول

وله من زجده صاحب كتابي عربيه سلامه عزانه

ان

ان لا يجب شئ ولا يصير مستعلا وان كان محدثا نزع منها اربعون لان الحدث زال بالماء
 فصارت حكمه كمن لم يصبه **طهارة** النظر وهذا لما يستقيم على رواية اير بسف اما على رواية
 محمد وهو المختار لا يصير مستعلا ما لم ينزل الوضوء او الغسل وان كان جنب نزع ماؤها كله
 لان الحدث زال عن جميع بدنه فصارت جميع ماؤها مستعلا اما على رواية محمد لا يصير مستعلا ما لم ينزل
 الغسل وان كان لم ينسج الماء نزع جميع ماؤها لان الجنابة من موضع الاستنجاء اختلطت بالماء
 وفي الايضاح الاستنجاء بالبحر مخفف لا مطهر عنده وقال محمد مطهر وفاته اذا استنجى بالبحر
 ووقع في البحر فقتلها يتنجس البذر وعند محمد لا وما يحس الماء مائة فيه نجاسة اذا لم يصب فيه
 بعد مائة الا الا ترى المسلم اذا غسل بعد مائة والقي في البحر لم يتنجس لانه لما حكم بجواز
 الصلوة عليه حكم بطهارته بخلاف الكافر فانه نجس ولو غسل بعد جواز الصلوة عليه
 كالمسلم اذا لم يغسل والقي في البحر فانه نجس لعدم جواز الصلوة عليه قبل الغسل
 وقد قال ابو حنيفة في الكافر يقع في البحر فيخرج جميعا انه يخرج كل الماء لان بدنه لا يجلو
 من نجاسة وان يغسل الكافر ثم وقع في البحر ثم خرج جها لا يتنجس ولو صب الماء السيل
 في البحر وجب نزع جميع الماء عند اير بسف وعند محمد ينسج منها عشرة دن فابوكوف
 يقول الماء المستعمل نجس ويحس بغيره ليس هو بالنجس من ماء مانت فيه فارة فاذا
 لم يجب في الفارة نزع الكل فهذا الاول انتهى من السراج الوهاج يقول العبد الادري فليحفظ
 كيف يستقيم نزع شئ من بذر وقع فيها من ماء مستعمل مع طهارته على من ذهبه الا ان يكون
 هذا القول منه بطريق البحث على تقدير خلاف من ذهبه والله اعلم والصلوة والسلام على الرسول
 وايضا قال في السراج الوهاج وان وقع فيها شئ الا نجسها هو الصحيح وان وقع فيها
 عظم الميت وليس عليه دم ولا رطوبة لم يتنجس وان كان عظم خنزير او شوه نجسها
 وفي الفتاوى اذا وقع حيوان في البذر وخرج جها فاصاب فيه الماء فحكم حكم سوره وقيل في السنو
 ينسج عشرة دن او عشرة دن وفي سواد الحمار والغسل ينسج كل الماء لانه لم يبق طهره واذا وقع في سواد الغنم

وقيل من ينسج ما لا
 من النجاسة

انتهى من السراج الوهاج قال ابن الهمام المحقق في بعض مواضع هذه الفصل حيث اذا كان سلك الطهارة
 بتحقيق نزع الماء انتهى ثم قال عند هذا المبحث فان كان نجس السور فقط او مكره او مشكوك
 فان لم يدخل فيه في الماء فلا بأس وان ادخل نزع الكل في النجس وكذا اذا طهر الا انهم في المشكوك
 وهو يناسب ما تقدم اول الفصل من قول المصنف الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون
 طهورا او المشكوك غير محكوم بطهورة ربه فيخرج حكمه بخلاف المكروه فانه غير مستحب الطهارة
 فلذا انما استحسبوا فيه ان ينزع عشرة دلاء وقيل عشرون احتياطا وهذا ولكن المصنف
 في النجس قال في المشكوك وجب نزع الكل لانه حكم بنجاسته احتياطا ثم ذكر بعد
 قريب ورفعه ان لعابها يغسل الماء قال ومعنى الاف دالة لا يفي طهورا
 لان الاشكال في الطهارة انتهى كلام ابن الهمام عليه الرحمة والانعام فيقول العبد الا ان فعل التلبيل
 بانه حكم بنجاسته احتياطا يلزم غسل الثياب المغسولة من هذه البقرة قبل النزع كما يلزم
 اعادة الصلوات واما على التلبيل بانه لا يفي طهورا فلا يلزم غسل تلك الثياب بل
 انما يلزم اعادة الصلوات هل يغسل تلك الثياب فالتظاهر ان فيه قولان
هل يلزم غسل تلك الثياب كما يلزم اعادة الصلوات فالتظاهر ان يكون فيه قولان
 اذ قال في الدر المنثور عند شرح قول التنوير في بحث السور وحارون في مشكوك في طهورة
 لا في طهارته حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر للنجس قولان انتهى من الدر المنثور
 لكن قول الدر المنثور اعني قوله حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء يعني صحة تعلقه بانه لا يفي
 طهورا اذ من الظاهر ان اجزاء لعابها مغسولة في ماء البقرة فليس الاعتبار بالاجزاء
 في المشكوك لا ينجس البقرة بخلاف اللعاب النجس اذا لا اعتبار بالاجزاء في النجس اذ الاجزاء القليل من النجس
 ينجس الماء ولو اكثر منه اجزاء فافترقا فلا يكون ماء البقرة معتبرا بالسور في حكم المشكوك
 كان

تلتون
 عن ابن حنبل
 في الغالب
 رحمه الله
 بلا تغية
 ظاهره
 اسه
 عنهما
 والنه
 والله
 يأتي
 ص
 لا
 الا
 -

فلهما

وكذا

فلها صرح صاحب الدر المختار ايضا بهذا حيث قال نعم يندب عشرة في المشكوك
 لاجل الطهارة كما في الثانية انتهى فكيف لم يتعرض لهذا البحث ابن الهمام المحقق
 فنع ما قبل لم ترك الاول لاخر وليس ذلك الا بتوفيق الملك العلام وصلى الله عليه وآله
 محمد افضل الصلوة والسلام وايضا قال في السراج الوهاج ولو ان يذو طاهرة كانت
 بقرب البقرة النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعم ماؤها او لونه او ريحها لان بينهما حائل
 وهي الارض كذا في الفتاوى وفي الكفر المكروه السور مثل الدجاجة المخددة والقرية والبار
 والسور والحية والفارة والعصاة اذا خرج من البقرة حيار وول الحسن في حنيفة ينزع
 منها دلاء لان اسرارها مكروهة والنزع مستحب وقدره في المجند دلاء فان لم يفعلوا
 اجزاه لان ذلك ليس على الوجوب واما الفرس فينزع منه دلاء لانه طاهر في نفسه
 وهو لا يتلطح ببوله الا ان سؤل مكرهه عند الحنيفة وان ماتت الفارة
 في شيء غير دلاء فان كان ما بينا نجس نجس وجاز استعماله في غير الايدان وجاز بيعه
 فان بين العبيد لم يكن للمشتري الخيار وان لم يبق فله الخيار ان شاء رضى به وان شا
 روه وان باع ثوبا نجسا وان لم يبين ان كانت ينقص بالفضل فهو عيب والا فلا
 وان كان حيا متاعا جامدا القيت الفارة وما حولها وكان الباقي طاهرا وجاز
 الانتفاع بما حولها في غير الايدان انتهى من السراج الوهاج فيقول العبد الا ان ينقص ما في
 من جواز البيع ومن ثبوت الخيار للمشتري على تقدير عدم بيان العيب ان الخلق اذا باع الخبز الذر
 عجن بماء البقرة الذر وجب نزع عند ما منتهى من ماء البقرة الباقى للفقير لا يفتقر عند
 ما لم يتغير كالحار جاز بيعه طاهر في نفسه لكن الظاهر ان الاول ان يبين العيب اذ لعل هذا لا يفي
 بعمل بما وافق المذاهد لورعه في عدم البيان نوع غش وحيانة فليس تقدير عدم البيان
 ان الظاهر يشهد بالخيار للمشتري في القبول والرد ولو كان متافعا اذ المدعى عليه في هذه الصورة
 حنفي ولا يجوز له في مذهبه وقد نقل في معروضات ابن السعد رحمه الله عليه

ان الحكم ما مورون بالحكم بما يطابق الخصم المدعى عليه مذهب الخصم المدعى عليه ومنه هب الخصم
 المدعى عليه الحق ثبوت الخبر للنشر لما عرفت وقد سبق من العبد الاشارة الى التبرك
 في مثل بيع هذا الخبر في لوائح هذا الفصل فليكن هذا وجهه وهذا من التحقيقات الموهوبة
 في كتابنا هذا المستعمل في لوائح هذا الفصل فليكن هذا وجهه وهذا من التحقيقات الموهوبة
 والصلوة والسلام على رسولنا وصلى الله عليه وسلم ما جاء في مقام قارب قوسين او اذ في وعلى آله وصحبه
 مصابيح الدرم وينابيع الهدى ايضا قال في السراج الوهاج قال في الجند فان مع الجند ذلك السراج على السراج
 الدرامات في الفارة يغسل الجند الماء ويظهر والمشي فيه معقود عنه ويجوز بيعه ببيان العبد فان لم
 يبين كاللشر الخبار وان مات الفارة في الخمر فصار خلافا في بعضهم الخيل سباع وقال بعضهم لا يخل
 وقال بعضهم اذا لم يفسد فيه جاز وان تفسد لم يجوز لانه قد صار فيه جزء منها وهذا القول الحسن
 وهذا اذا استخرج منه قبل ان يصير خلافا اما اذا صار خلافا والفارة فيه لا يخل شره سواء كانت
 متفككة اولاً لانه نجس من السراج الوهاج وفي القوسين مع منته او مثل آدم او ثمة
 ارامات احداهما او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط ينزع كل الماء ومع الى القام الصغار اذا وقع
 الان الميت فيها لا يجنس ولو قبل الغسل كافى المحبط ومع الى حبيته ان الجند كالتة وعنه
 انه والسند كالحاج كافي الزاهد وفيه ايضا نقل عن الزاهد لو وقع فيها عظم متعلق وفيه القدير
 نقلاً عن نجيب صاحب الهداية قاضي وروى الحسن بن المالك عن ابي يوسف ان الماء يتنجس بوقوع عرق الخمار
 قال وقد ذكرنا في مسائل ما يشبه هذه الرواية لكنه خلاف الظاهر ظاهر الرواية انفس ثم مع العذر
 وان لم يكن نزعها نزع قدر ما كان فيها متى وجب نزع الكل كل الماء وكل ما نزع حواشي من اجله
 مثل ما نزعوا او اكثر فعلى قول الحنفية رضي الله تعالى عنه يجب نزع قدر ما يوجب على ظنهم ان ينجس الماء
 عنه ابتداء النزع وعنه انه ينزع ما شئت ولو الاصح ان يؤخذ بقول رجلين لها باصرة في امر الماء فاقى
 مقدار قال انه في البئر ينزع ذلك العذر وهذا شبهة بالغة اذ الرجوع الى اهل البصيرة اصل في كثير من الامور
 الصور كافي الحكيم والى هذين ونقوم الخلف قل الله تعالى فاستلوا اهل الذنوب ان كنتم لا تعلمون الحكم
 بالعلم

ويغني ينزع ما شئت ولو الاصح ان يؤخذ بقول رجلين لها باصرة في امر الماء فاقى
 فان ابارها لا تنزع على ثلثة دلو ثم يجمع الا انه لعبد الرحمن بن شيخ سليمان المدعي شيخ احمد في السراج الوهاج
 قوله (رحم) اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وفي موهبة ذلك ثلثة اوجه وجهان عند الحنفية
 احدهما يؤخذ بقول المحابر البئر اذا قالوا بعد النزع ما كان في بئرنا اكثر من هذا او الثاني
 ينزل البئر رجلاً لها مسوفة بامر الماء (يقول) ويقولان بعد النزع ما كان فيها اكثر من هذا
 وهذا الشبه بالغة لان الله تعالى اعتبر قول الرجلين فقال حكمهم ودر عدل منك وعنه ان يوفى
 وجهان ايضا احدهما يحفر حفرة بعد طول الماء وعرضه وعقبة ويخصص بحيث لا يمتد
 ويصبت فيها ما ينزع منها حتى يمتلئ والشارح يجعل فيها قصبة ويجعل لمبلغ الماء علامة
 ثم ينزع منها عشرون مثلاً ثم يعاد القصبة فينظر كم نقص فينزع لكل قدر عشرون وعنه
 وجهان احدهما ما في المتن والشارح ما بين ثمانين وخمسين الى ثلثة اتمه من السراج الوهاج
 وفيه ايضا قال رحمه الله تعالى وان كانت البئر معبئة لا ينزع كان القبيل معبئة
 لانها موشة الا انه عليه السلام على اللفظ والمعين على ثلثة اوجه احدها ان يكون الماء ينبوعاً حياً
 ويخرج فيها والشارح من جانبين ويجمع فيها ففي هذين الوجهين يجب نزع مقدار ما فيها
 وان لم يتغير ماؤها والثالث ان يكون الماء ينبوعاً من جانب ويخرج من جانب آخر فيؤخذ
 الى لا يخرج نزعها الا اذا تغير ماؤها انتهى من السراج الوهاج وفي الدر المختار مع منته فان مقدار
 نزع كلها لكونها معبئة فبقية ما بقيت وقت ابتداء النزع قاله الحلبي يؤخذ ذلك بقول
 رجلين لها باصرة بالما به يعني وقيل يعني بما بين الى ثلثة وهذا الريبه وذكره
 انتهى من الدر المختار وما زاد على الوسط احتساباً ولونج بلو عظيم جاز لحصول المقصود
 وهو من الغرض الطاهر من الثاني وفي هاتين السراج الوهاج نقل عن مستضي قوله احتساب به قال الطرزي
 احتساب بالسعي اعتد به وجعل في الحب انفس وفي السراج الوهاج جاز لحصول المقصود وقال في هاتين
 وهو نزع قدر الواجب ثم قال في السراج وقال زفر لا يجوز ولا فرق عندنا بين ان يكون هذه الدلو تسع عشر
 او اقل حتى لو كانت تسع عشر ونزع برة واحدة في الفارة او مرتين في الفارة جاز انتهى من السراج الوهاج

نقلت
عن أبي
في الق
رحم
بلا
ظ
ا
ع
و
و
ي

في السراج الواعظ

151

والمراد طاهر على ما علم من الكافي (وسنن) وقد صرح بالطهارة في الدر المختار (حيث قال) عبارة مع كونه
وسنن وحاجة متخللة وابل وبوق جلاله فلا حرج تركه وجاءه ليعلم الال والبقه فاستأجر وسأج طبر
لم يعلم بها طهارة متعارفا وسواك يثبت طاهر للضرورة مكره تزيينا في الاصح ان وجد غيره
والا لم يكره الا حاكم الغيرة اشهر فعلم انه طاهر مع المراهقة والكراهة تنفيها مع القول بالكراهة التحريم
على ما يستفاد من قوله في الاصح وعلم ايضا اشتراط الكراهة بوجود ان غيره فاعتمد هذه الفتاوى

وفي التفتت في سورة الاحقاص والوصفي الاوصاف او كما في سورة التوبة
اذ ان عليك عات وحسبته تلك العات فقد طهر طاف الكبر في المضرات
لو طالت رب لم يطهر وان شرب بقدر عات وفي الزهراء مرة لسور الرطل والركو
وهو بقة الماء تركها الشارب في الاناء او الحوض ثم سقى ببقية الطعام وعينه طاف في المذبح
انتهى التفتت يقول الغفر ومنه السائر بمعنى الباقي وفي الدر المختار فسور آدم مطلقا
ولو جنبا او كافرا او امرأة نغم بكرة سورها الرطل لكل الاستلزام استعمال ربي الغفر
وهو لا يجوز مجبى انتهى من الدر المختار فيقول المبدل في الظاهر ينسب التفتت يكون
المرأة غير منكوبة او جارية اذ الاستلزام وتحقق استعمال الرطل في ضمن شرب سورها
(وتقبيل) او ضمن تقبيل غيرها ومضى سائرها على ما قد يقع عند الملاعبة المباشرة معها
او حالة الغرابة مما لا يقضي الكراهة فيه هذا يقتصر كراهة شرب سور المرأة للرطل في المرأة الاجنبية
بل ظاهر التعليق يقتضي ان لا يكون الكراهة في سور الام والحالة والحي والنبت وغيرها
ممن لا يتصور الاستلزام (فقط) بالربوب لثبوت الحرمة الشرعية المانعة عن الاستلزام اذ هي
بل يقتضي ان لا يكون الكراهة ايضا في سور المذبح من جهة الرضا لعدم الاستلزام
في صحتها ايضا لا يبر لم يمنع عن النظر والمخالطة مع تلك الاقارب رضاعا مع ان النظر والمخالطة
والمخالطة من اقرب اسباب الاستلزام في حق الاجانب فاذا لم تنظر عليه الاستلزام لعدم وجوده
شرعا فيهن جاز النظر والمخالطة والمخالطة كذلك لا يبر شرب سورهن لعدم كونهن منسوبة للاستلزام
فيهن واما استعمال سورهن فلم يقع قصد او لواقضى الاستعمال الضمني غير القصد كما وقع
في ضمن شرب سور كراهة لا ذكر الحرج عظيم لاقتضاءه تجنبه الاواني في الماء المباحات مثل المرق
والاشربة مع تحقق الاضطرار بتلك النسي في دار واحدة غالبا والحرج بين مؤكده
فان الكراهة في الاجنبية واما المذبح والحي (فقط) فالاستلزام بها غير متعين بل مشروع
واما الاقارب نسبيا ورضاعا فلا يتصور الاستلزام فيهن واما استعمال سورهن فيمنع في واحدة منها
مع تحقق الحرج في الكل نعم ان الاجنبية استلزامها ممنوع والحرج مرفوع فيكون سورها لا احتمال المحذور

لم ارضه المحدث **ح** الآن فلعل تحقيق حقيقة بالقبول عند الصحابة العقول من الفضل النول
وليس ذلك الا بتوفيق الله المتعال والصلوة والسلام على رسولنا محمد صاحب الحق والحال
ففيما رتب رتبة الغرة عما يصفون والحمد لله رب العالمين وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس
اما الكلب فلقوله صلى الله عليه وسلم يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا ولا يلاق الماء دون الاناء
فلا يتنجس الاناء مع ان سائره لم يلاقه فلا يتنجس الماء مع ان سائره لاقاه اوله ولا يقال جاز ان يور
بالفعل بقية كما امر المحدث بالوضوء لان العسل نجس لم يسهل الا في طهارة الصورة فانه يقع
لله تعالى عبادة وغسل الاناء لا يقع عبادة فالجواب لا يلحقها حكم العبادة

وهذا الحديث حجة على المالكية ما ذكره رحمه الله تعالى حيث يقول بطهارة سورة لانه لا يتغير
طعم الماء ولونه وريحه وسور الخنزير عنده سور الكلب وعلى ان في رجمه الله تعالى
فانه يقول يغسل سبع احدى من بالتراب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب
في اناء احدكم فليغسل سبع احدى من بالتراب قلنا هو محمول على ابتداء الاسم فليغسل
في القوامي مخالطة الكلاب كما ان يمس الزمان حين حرم الخمر ثم ما ثبت تعليق القطع
العامة لما تركه العامة كما في الخمر لانه قال في رواية وعفر والثامنة بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع
واما الخنزير فلا نجس العين لقوله تعالى فانه رجس والرجس النجس والكناية يعود الى الخنزير
واما سباع البهائم ففيه خلاف في رجمه الله تعالى لان عينها طاهر لجواز الانتفاع بها
اصطبا او جوار بيعها فيكون سورها طاهر كسور الغرة وحرمة التناول لغا
في طبعها بشروط التقدم الى المتناول لا ينجسها وقتلها نجس واللعاب يتولد منه فيكون نجس
والهرة يبر من فاجبت حرمة طهيته وسباع لا يقرب منها فلا ضرورة انتهى من النجاسات
وفي السباع الوضاح واما سور الكلب والخنزير الا ان في سور الكلب كلب خلافا لما
فانه يقول هو طاهر اسير في هامة كرهه ولو كان طاهرا فانه يغسل الاناء منه سبع
على طريق العبادة ولا لاجل النجاسة قلنا غسل الانية ليست من العبادة انتهى القائل

سور الكلب
الخنزير
الكلب



والحيث تحول على ما قيل التحويل ثم قال الطحاوي رحمه الله تعالى كراهة لمحة الدم لان اللعاب يتولد منه
وقضية تجس سوارها الا ان الضرورة ابطت النجاسة فقبضت الكراهة لانه لو كان طاهرا
بنفسه لما غفلت طهارته بضرورة الطواف اذ باسقط بالضرورة حرمان اصلية طاهر المينة
وتحوها وهذا يدل على ان التحويل اوجب وقال الكرخ رحمه الله تعالى كراهة لتناول الجيف
فلا يخلو في غير النجاسة نجاسة غالباً لكنه غير متيقن فعلى بالكراهة كافي بد الصبي وهذا
يشير الى انه كراهة **لنحوه** شربه ولو اكلت فارة وشربت من الماء على فورها
تجس الماء اجماعاً وان مكثت ساعة ثم شربت لا يتجس عندها خلافاً لما روي رحمه الله تعالى
لانها اذا مكثت ساعة فقد غسلت فيها بلعابها ولعابها طاهر وازالة النجاسة بما سكر
الماء جائزة فشربت بعدها طاهر وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى النجاسة وان كانت
لا تزول عند الاصب الماء عليها كذا في مثل هذه الموضع حكم بالزوال لاصب الضرورة
وقال محمد رحمه الله تعالى ازالة النجاسة باسور الماء غير جائز عند فقهاء فيها
نجس كما كان ونظيره شارب الخمر يطهره بتركه والبراق **والله** واما الدجاجة المخلاة
فلا تفتش النجاسة فنقارها لا تخلو عن قدر ولكن لو تضرع جاز لانه يتيقن من
بطلان منقارها وشك في نجاستها والشك لا يعارض اليقين فاشتبهت الكراهة
للاصناف ولو كانت محبوسة لم يكره وهي ان يجلس في بيت وتغلف هناك لانها
لا تفتش نجاسة نفسها عادة ولا تجد عندها قاذور من النجاسة وقيل ان يجعل
لها بيت ويكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت بحيث لا يصل منقارها
الى ما تحت قدميها لانه ربما تفتش نجاستها من المخلاة سواء انتهى به الكافي
بقول العبد الادنى الحمد لله الذي ستره من كلام العلامة عبد الله النسي رحمه الله تعالى
في سر تعطيلات المقام ووقف في هذه الاشياء الى الامام علي ما استبان في القاموس
معنونا بجنة والصلوة والسلام على رسولنا سيد الانام وعلى جميع الاصحاب الامام قانع عنا بغير منفع

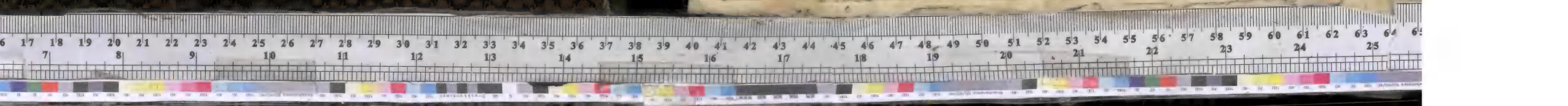
ثلاثة
ع
في
ر
ب
ظ
ا

د

واما سماع الطاهر الصغر والباز والاسد من فمها فليس لها نجاسة وهو نجس فيسبل من لعابها
الى الماء فيستنجى فليس النجاسة للسماع البهائم وفي الاستحسان طاهر لانها تشرب بنفسها وهو
عظيم طاهر وسماع البهائم تشرب بلسانها وهو مبتل بلعابها وهو متولد من لحمها وهو نجس
فيسبل من لعابها الى الماء فيستنجى وانما كره لانها تخالط المينيات والنجاسات فاشتبهت
الدجاجة المخلاة هي لا يتيقن انه لا نجس على منقارها الا كره واما سواكن البيت كالحية والذرة والوزغة
لحمس فنجس قياساً لانها تشرب بلسانها وهو طيب بلعابها ولعابها من لحمها وهو
حرام لكنه طاهر مكره استحساناً لان الضرورة التي وقعت لاشارة اليها في الهرة موجودة هنا
فانها تسكن البيوت فلا يمكن صون الاواني عنها في الكافي وفي السراج الوهاج قال شمس
الكردر ان الله تعالى اباح دخول المالك ومن لم يبلغ الحلم من بعد ثلثة اوقات وهي من قبل صلوة
الفجر وبعد صلوة العشاء وحين الطهيرة وبين علته ذلك فقال طوافون عليكم فاخذ النبي عليه الصلوة والسلام
من هذا وعقل في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافون ثم الحق علماً وانما سواكن البيوت
بها وانما كان الطواف مؤثراً لانه يتضمن الشقة والخرج والخرج تأثير في اسقاط الحرمان
بدليل حل المينة المضطر من السراج وفي **الدر المنثور** مع تنوير الابصار وسور دجاجة
مخللة وابل وبقر جلالة فالاصح ترك دجاجة كبيع الابل والبقر فستان وسماع طاهر لم يعلم بها
طهاره منقارها وسواكن بيوت طاهر **لكن** للضرورة مكره تنزيهاً في الاصح ان وجد
غيره والام يكره اصلاً كما طهر لغيره انتهر وفي القسطنطينية والمردم الهرة الهرة الاهلية كاهن
المبتدأ رفاق لسواك الوضعية نجس كافي الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخله في كونها
البيوت لانه لا خلاف ان سوارها مختلف فيه انتهر فاذا ان سوارها كان اختلف في كونه
اختلافاً ثم صرح به **لكن** حيث قال وسوارها البيوت من الحشرات والذرة والعقرب والضعف
والقنفذ مكره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفاً فيه بسور الهرة كافي المحيط والاصح
ما روي كراهة تنزيهاً كافي الزهري انتهر **لكن** قال بعد قوله كافي الزهري فلا يجوز التمسك بغيره وجوده
فقط لانه قلم السراج **لكن** يخرج بالجماع مع كراهة التمسك به كاهن الطاهر

لما قال بعد قوله كافى الزبد فلا يجوز التيمم عند وجوده من فويج ان عدم جواز التيمم على تقدير كون الماء شربيا
 والظاهر انه لا يجوز المصير الى التيمم عند وجود الماء المكروه مطلقا فالكراهية انما هي اذا وجد غير المكروه
 فان تنزهت بها فتركه والتوضي بغيره كاد وان تحريما فتركه والتوضي بغيره واجب اذ التيمم لا يباح
 مع الجواز لكن لو ترك الواجب وتوضأ بهذا المكروه تحريما فالجزم صحة الوضوء مع ان الماء الكراهية التحريمية
 اذ الصحة اعني الجواز وقد صرحوا ان المكروه طاهر ولم يفتقدوا بالتمتع به بل اطلقوا والحق
 على تقدير وجود غيره من الماء وانما اذا لم يوجد غيره فلا كراهية تحريما ولا تنزهها
 فيتمتعى التوضي به ولا يجوز المصير الى التيمم وهذا معنى قوله في الدرر والالم بكه اصله وقد صرح
 عن الخلاصة بقوله حكم الماء المكروه في شرح الطحاوي وفي مسائل الآس ان كان قادرا على الماء آخر
 لو توضأ به جاز مع الكراهية ولو كان عاديا الماء الطاهر يتوضأ ولا يجوز التيمم حال وجوده انتهى
 على ما نقل في هامش شرح النافع لا ينبغي رد حكمه عندنا فاطلاق المكروه في قوله وحكم
 الماء المكروه بذلك على صحة الوضوء به ولو كانت الكراهية تحريمية فقول لو توضأ به جاز
 مع الكراهية فمضاه انه لو كانت الكراهية تنزيهية جاز مع الكراهية ارمع تركه الاولى
 ولو كانت تحريمية صح مع ان تركه اذ الكراهية التنزيهية تجامع مع الجواز ولو كانت
 تحريمية صح مع الكراهية مع ان الكراهية التحريمية فعلية هذا التقدير الثاني معنى جاز صح
 اذ الجواز يشمل في معنى الصحة التي هي اعم من الجواز بمعنى الحل وانما علمناه على هذا
 اذ الجواز بمعنى الحل وعدم الاثم لا يجامع مع كراهية التحريم بل يجامع لها انما هو
 الجواز بمعنى الصحة والصحة لا تنافي الاثم بل قد يجامع كما في صحة عقد البيع
 عند النداء في يوم الجمعة كما عرف في موضع الحمد لله على التوفيق لهذا التحقيق
 والصلوة والسلام على رسولنا محمد وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

ثم اعلم قد اختلف في كراهية هذه الاشياء هل تحريمية ام تنزيهية كما يدرك عليه القهستاني
 ان شئت فارجع اليه لكن القهستاني صحح كراهية التنزه وصرح بهذا الصريح في الهرة وسواها البيوت
 حيث قال ولا يصح انه كراهية تنزيهية وصرح التذليعي بما صرح القهستاني حيث قال
 ثم قال الطحاوي كراهية سؤر الهرة لمحرمه لحمها وهذا يدل على انها الى التحريم اقرب
السباع لان موجب الحكم احببه لازم غير عارض وقال الكفر كراهية لاجل انها لا تنجس
 النجاسة وهذا يدل على التنزه وهذا الصريح والا قرب الى موافقة الحديث فانه صلى الله
 قال فيها انها ليست بنجاسة انها من الطوائف من عليها والطوائف فحملها
 كالطوائف عليها وهو الما ليل ابر كما سقط الاستيذان في حق من ملكته
 ايماننا بطله الطوائف سقطت النجاسة في حق الهرة بهذه العلة اذ في واحد منهما
 حرج وهو مدفوع انتهى الزبد **للصاحب** لكن العبد الادنى بقول ان الظاهر كما يقتضيه
 التعليلان ان الاستئذان بحرمته اليه وعدم تخاف النجاسة عليه ما ذهب الى الاول الطحاوي
 والى الثاني الكفر كما نقل وهو ان سؤر الدجاجة النجاسة وسؤر سباع الطير
السم تعليل الطحاوي ورجحة الحق هو التفصيل بين الآس اربان يقول ان سؤر الهرة
 وسواها البيوت نجاسة ووزع وفارده وغيرها مكروه كراهية التحريم اذ القياس
 كون سؤر هو لا نجاسة لئلا نجس لحمها لكنه جعل طاهرا مكروها بطريق الاستحباب
 لضرورة الطوائف فجاءت الكراهية بسقوط حكم النجاسة لضرورة تمكن الاحتراز عنه في الجملة
 وهذه الكراهية ظاهرة في التحريم لانها تكون بمعنى لازم غير عارض وهو نجاسة اللحم مع امكان
 الاحتراز في الجملة وما يما قلنا ان الامام على الاسمي ارجح في شرح النافع والكراهية
 انما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر او بسقوط حكم النجاسة لضرورة تمكن الاحتراز عنه في الجملة
 انه اذا كان اشرا بالاول الى كراهية التنزه وبالثاني الى كراهية التحريم فثبت ما قلنا بهذا وبما في التذليعي



خذ هذا واما سور الدجاجة المحلاة وسباع الطير فالظاهر انها تنزبه بآثار الدجاجة المحلاة
فظاهر اذ التعليل بحركة اللحم لايجز فيها بل الكراهة انما هي باحتمال تلوث منقارها وهذا
معنى عارض ومقتضاه التنزيه لا التحريم واما سباع الطير وان كان يظن جريان هذه التعليل
فلكنه **علل المنقار** بانها تشرب بمنقارها بالاختلاط والابتلاع وهو عظم طاهر لكنه
يحمل ان يتلوث بالجيف فلهذا وهذا ايضا لتعليل بعارض احتمال التلوث لا بالضرورة وقد عرفت
ان مقتضى هذه التعليل هو التنزيه وشاهد ما قاله صاحب التسهيل في شرح لطائف الانوار
مرفوعه واما سور سباع الطير فنجس قياسا لنجاسة لحمها لسباع البهائم فظاهر استحباب
فانها تشرب بمنقارها **بالاختلاط والابتلاع** وهو عظم طاهر لكنه يحمل ان يتلوث
بالجيف فلهذا فلو كان قبل الايدان بفتح منقارها للشرب فاذا افترقت متصل الماء
برطوبات فها وهي بتولد من اللحم ولحمها نجس فيلزم ان يتنجس سورها وان طهر منقارها
يجاز بان لا يتصل بجوانب منقارها فيبقى في فمها ما اتصل برطوباته فلا يخرج منه
شي الى الاناء فلا يتنجس انتهى فالحاصل ان التعليل في الدجاجة المحلاة وسباع الطير
بعارض احتمال التلوث لا غير اذ لحم الدجاجة ومنقار السباع الطير هو عظم طاهر
طاهر ان اذ عظم الميت طاهر فمعظم الحي اول ما في شرح الاسيحا حتى روي عن ابي يوسف
ان ما يقع من سباع الطير في الجيف فسوره نجس وما ياكل اللحم المذكي لا يكره سور
كما في الزيلعي ونقل مثله القسستاني حيث قال وقيل لا يكره سور ما في ايد الصيادين
كما في الزاهد انتهى وهذا كله يؤيد ما قلنا بل قد صرح عدل نعم فعدل البعض بالضرورة
اذ قال في الزيلعي ولان في سباع الطير ضرورة وعموم بلوا فانها تنقص من علوه وهو اذ
فلا يمكن صون الاداء عنها لاسيما في ايام ارباب البهائم الجنية ونحوها انتهى فظاهر مقتضى
التعليل القدر الذي يمكن ان يقال انه جواب لسؤال يروى بان يقال ان ما يقع من سباع الطير
في الجيف منقاره متنجس بشهادة الظاهر فيقتضي التحريم لا الكراهة فلهذا هذا التادل
لا يقتضي التعليل الاول بل يكون جوابا عن السؤال الثاني على التعليل الثاني وبل عليه بين الزيلعي

هذا كله بالنظر الى التعليل المذكور في سور الهرة واما استدراجهم من النجاسة على ما ذكره في سور الهرة ايضا
فالظاهر جريانها في الدجاجة المحلاة وسباع الطير كما جري في الهرة دون سواكن البيوت اذ علقوا
سور السواكن بحركة اللحم دون عدم الخاف فالتحريم بالهرة في حكم ما يقتضيه التعليل بحركة اللحم
وهو كون الكراهة تحريمية نظرا الى هذه التعليل **هذه ما قال في الغنيبة ان النبي**
صلى الله تعالى عليه وسلم علل سقوط النجاسة عن سور الهرة بعلته الطواف بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم انها من الطوافين عليهم والطوافات دفعا للحرج وقد جرد الطواف
في سواكن البيوت ازديته في الهرة فان تلى البيت اذا سدت لا يمكن منعها عن الطواف
فكان تنبيهها على سقوط النجاسة ثم استدلال ابو

لكن ابن ملك صرح بالصحة التنزيه مع انه مشى على هذه التعليل حيث قال في شرح مجمع
وساكن البيوت كالقارة **والعقود** والنجاسة ونحوها كان القياس ان يكون
سورها نجس لان اكلها حرام لكن سقطت نجاسته بعلته الطواف فيقتضي كراهته
كراهة تنزيه في الاصح انتهى فتدبر مخالفة ما في شرح المجمع لا يقتضيه التعليل بحركة اللحم
على ما سبق تحقيره لكن على هذه التعليل اشكال عظيم للامام المحقق شيخ المناجدين
كمال الدين ابن تيمية نعمنا الله بغيره كنه علومه رحمه الله تعالى حيث قال في فتح القدير
انما الكلام بعد هذا في ثبوت الكراهة فان كانت كراهة التحريم تحريم كما قال البعض
لم ينهض به وجه فاذا قلت سقطت النجاسة فيقتضي كراهة التحريم فبعت الملازمة
اذ سقط وصف او حكم شرعي لا يقتضي ثبوت آخر الايد ليس ثم قال والاصل ان اثبات
كل حكم شرعي يستدعي اثباتا ثبات كراهة التحريم والى انه هذه بغير دليل ثم قال
وان كانت كراهة تنزيه وهو الاصح كفي فيه انها لا تنجس النجاسة كما عرفت الصغيره
واصله كراهة غش اليد في الاناء المستقط قبل غسلها ثم قال فلهذا الصريح
منتهى بتميمه المطر بآشهر كلام الشيخ المحقق مختصرا ذكره في الهرة

فأذا لم ينم الاستدلال بالتعليل الأول على ما حققه المحقق ^{في} ثم لما الاستدلال بعدم تجزئته
في الطر بان يقول ان الرجاء الحلاء ^{في} وأن كانت طاهرة في الاصل وسباع الطيور وان كان
منقاره طاهر الكونه عظميا والهره وسائر السواكن وأن صارت طاهرة لسقوط نجاستها
بفعل الطوفان تثبت الكراهة التفرعية في سائر الطر لاحتمال تلوث العم لعدم التجزئ ^{في}
اذا الرجاء يقتض النجس وسباع الطير تأكل الجيف والهره لا تنجى من نجاسة النجس والطران
وسائر الجيف وسائر السواكن هكذا لا تنجى من بل يأكل البعض البعض فإذا ثبت احتمال
التلوث الموجب للكراهة التفرعية وكل هذا اذا لم يتيقن بتحجس العم بالعمل وأما اذا يتيقن
كما اذا شرب الهرة عقيب الطر الفارة ينبغي ان يحكم بتحجس السور فضلا عن كراهة التحريم
وكذا في الكل فالحاصل ان الاستدلال على كراهة التحريم بحجته اللامتنك على ما ذكره المحقق
وان استدلال به الامام الطحاوي في الهرة والحقبة بالسواكن فحاصله ان الكراهة التفرعية
يلزم اثباته في سائر الهرة وسائر السواكن على ما علق به الطحاوي مع ما فيه من الاحتمال ولا يمكن
في الرجاء وسباع الطير كراهة الكراهة التفرعية يمكن اثباته في الطر كاستنفا فلماذا
صح في كراهة التفرعية ^{في} فالحاصل الكراهة التفرعية من التعليل على الاجزاء في الطر المعنى كراهة السواكن وان لم يكن منها
استنفاها بناء على الظاهر خذوها فاطلب لعلك تجد ما يرفع اشكال المحقق ولعل بعض
ما سبق من التقرير يعين في تعيينك والله اعلم بحقيقة الحال والعلم عند الله الملك المتعال
وما سبق من مقال العبد الاذني انما هو بطريق البحث على ما يقتضيه الحال ان كان حقا فمن الله
والحمد لله اذ الفضل بيد الله وان خطا ^{كان} فاستغفر الله وثبت الى الله وقيل ما هو من عند الله
والصلاة والسلام على حبيب الله وعلى جميع رسل الله واصفياء الله وعلى جملة اوليائه

وفه





1081

1081